A PLUME BOOK



أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها

الأكثر مبيعاً على قائمة النيويورك تايمز

كل الحقائق حول ألاعيب الشركات والعولمة والمموّلين المخادعين

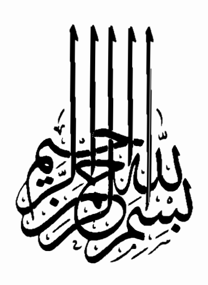
غريغ بالاست

«إنه عمل شجاع» - مايكل موور
مؤلف كتاب «رجال بيض أغبياء»

علي مولا



أفضل ديمقراطية
يستطيع المال شراءها



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الانكليزي

The Best Democracy Money Can Buy

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من الناشر

Plume, a member of Penguin Putnam Inc.,

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها

تأليف

غريغ بالاست

ترجمة

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

ISBN 9953-29-992-7

الطبعة الأولى

1424 هـ - 2004 م



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع ساقية الجنزير، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت - هاتف 811373 (9611)
التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

من يبالي؟
مقدمة إلى الطبعة الأميركية الجديدة

لابد أنك تقرأ الصحف وتشاهد التلفزيون، لذا فأنت تعرف نوع التقارير الصحفية التافهة والمسطَّحة والمسمَّمة تجارياً التي تحصل عليها في أميركا.

يمكنك أن تسمي هذا الكتاب "ما لم تقرأه في نيويورك تايمز وما لا يمكنك مشاهدته على محطة CBS". على سبيل المثال:

قبل خمسة أشهر من انتخاب تشرين الثاني للعام 2000، تحرك حاكم فلوريدا جيب بوش للتخلص من 57,700 شخصاً من قائمة المصوتين، يُفتَرض أنهم مجرمون لا يُسمح لهم بالتصويت. في الحقيقة، معظمهم كانوا بريئين من الجرائم، ولكنهم كانوا مذنبين لكونهم زنوجاً.

لقد كتبت هذا التقرير للصفحة الأولى من الصحيفة الأولى في الأمة. ولكنها كانت الأمة الخطأ: بريطانيا. ظهر التقرير في صحيفة الغارديان الصادرة في لندن وفي أختها صحيفة الأوبزيرفر التي تصدر يوم الأحد. وكان بإمكانك مشاهدته على التلفزيون أيضاً – في أوروبا، في برنامج أخبار المساء على تلفزيون بي بي سي، الذي يبث تحقيقاتي. (إذا أردت أن تعرف ماذا كان يوجد في قطعة النقانق المريضة التي تُسمى الانتخابات الرئاسية، اقرأ الفصل الأول، "جيم كراو [لقب ازدرائي يُطلق على السود] في الحقيقة الافتراضية").

هناك شيء آخر لم تقرأه: بعد طرد الناخبين لبوش الأب من البيت الأبيض، حط رحاله بكل يسر على أرض مجلس إدارة شركة للتنقيب عن الذهب تُموّل بشكل أساسي من السعودي عدنان خاشقجي، تاجر الأسلحة إلى "محور الشر". لقد

كسب الأصدقاء الانتهازيون للرئيس السابق مليار دولار من التغييرات التي أُحدثت على كياسة قوانين إدارة بوش الراحلة. من هناك، تصبح القصة أكثر وحشية ودموية (أنظر الفصل الثاني، "أفضل الديمقراطيات التي يستطيع شراءها المال"، جديد على هذه الطبعة الأميركية).

ثم هناك قصة الهرمون المنتج للحليب المعدّل وراثياً لشركة مونسانتو. لقد أدى هذا الشيء بأبقار اختبار الشركة إلى تقطير القيح في دلاء الحليب. يمم. لقد عالجت مونسانتو المشكلة بأسهل الطرق – بدفن معلومات الاختبار. وساعد المراقبون الرسميون في الولايات المتحدة على إنهاء المشكلة، وذلك بتضييع الوثائق السرية للشركة. والصحف الأميركية لم تتمكن من تغطية ذلك، فقد كانت منهمكة في لعق أحذية روبرت شابيرو من شركة مونسانتو وجاك ويلش من شركة CE وكين لاي من شركة إنرون لكتابة شيء لم يُنتحَل من المنشورات الخاصة بتلك الشركات (أنظر الفصل الرابع، "داخل أميركا الشركاتية").

وأنت لم تقرأ كيف استخدم "رجل الدين الموقر" الدكتور بات روبرتسون سراً وبشكل غير شرعي مصادر قوة جهاده لإطلاق مخططاته التجارية المسعورة للثراء السريع (أنظر الفصل السادس، "بات روبرتسون").

ولم تصلك أخبار أنيبال فيرون. في آب من العام 2000، احتج فيرون، سائق حافلة لم يحصل على راتبه لتسعة أشهر، فقُتل بالرصاص. يعتقد الأرجنتينيون بأن "البنك العالمي" كان لديه خطة سرية لإجبار البلد على تخفيض الأجور. إنه الخيال المؤامراتي المعادي للعولمة؟ سأريك الوثيقة.

بدلاً من ذلك، تقدم لك الصحافة على الطراز الأميركي المرشدين الروحيين المناصرين للعولمة من أمثال توماس فريدمان، إذ تخبرك هذه الصحافة بأن النظام المالي الدولي الجديد يتعلق بمجمله بثورة الاتصالات والهواتف الخلوية التي ستتصل بسمسارك وتقوم بغسل ملابسك الوسخة في الوقت نفسه. يا الله. وإذا كنت مناهضاً للعولمة، فأنت مناهض للمستقبل. وأولئك الأولاد الذين يتظاهرون في الشوارع ليسوا سوى مجموعة من "ممارسي العادة السرية" ذوي الثقافة الوضيعة.

وفي الولايات المتحدة خصوصاً، لا يوجد رأي آخر مخالف لهذه النظرة الخرقاء. وأنا لن أناقش فريدمان وأشخاصاً يقفون مع المستقبل. ما سأفعله هو اصطحابك معي للنظر في "استراتيجيات مساعدة البلاد"، والفقرة 133 من الرسائل الدبلوماسية ومذكرات لجنة الـ GATS. كلها كُتب عليها "سري للغاية" و"ليست للاطلاع من قبل العامة" - بعد تسربها من خزائن الأضابير داخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. ولا يوجد هناك شيء عن الهواتف الخلوية من أجل سكان الإنكا.

إن قرأت الطبعة الأصلية من هذا الكتاب فستجد هنا نصاً مختلفاً إلى حد كبير، فقد حدثت الكثير من الأمور البشعة منذ التقينا آخر مرة بين دفتي هذا الكتاب، كما أن هناك مواد جديدة تصل بشكل يومي. هناك رسائل مثل: "أنت أحمق ليبرالي شاذ!" [موقعة] أميركي عاقل". هذا ليس خبراً. على أي حال، هناك رسالة استثنائية من فلوريدا. كتبت كاثرين هاريس، أمينة سر الولاية، بأن تحقيقي كان "محرَّفاً". ومرة أخرى ليس هناك أي خبر جديد. ولكنني دُهشت من الدليل الذي أبرزته لي في مقالتها الطويلة. في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، كشفت بأن الحاكم جيب بوش كان قد منع عمداً 40,000 مصوت شرعي من أن يُسجَّلوا في قوائم التصويت. بالصدفة، تسعون بالمائة من هؤلاء المصوتين كانوا ديمقراطيين. أنكر مكتب بوش الواقعة بكل برود. والآن، هاهي رفيقته هاريس تبعث لي فاكساً بالدليل (بدون قصد منها، كما أعتقد). سترى الوثائق في هذه الطبعة الأميركية الجديدة.

علاوة على ذلك، هناك آخر ما وصلني من أخبار عن كيف أعدَّ الحاكم جيب بوش لإعادة انتخابه في العام 2002 وكيف يستخدم الجمهوريون الآن الحيل والخداع للتلاعب بنتائج انتخابات العام 2004.

احتوت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عشر صفحات لتعريفك بشركة تدعى إنرون. "هذه هي شركة إنرون. لابد أنك لم تكن تسمع بها أبداً". ولكن، ربما سمعت بها الآن. وإذا كنت تظن بأن الحقيقة قد انكشفت بشأن إنرون وآرثر أندرسون وغلوبال كروسينغ وريليانت، ومجموعة من القروش الأخرى في ثياب

كبار المدراء التنفيذيين، فلا تخدع نفسك: ما تزال وسائل الإعلام تبول على ساقيك وتقول لك بأنها تمطر. ويقال لك الآن بأن الوصف الساحر لكتاب هاري بوتر هو مجرد لعبة جديدة قصيرة العمر مقتصرة على مجموعة قليلة من الشريرين الشركاتيين (الأساسيين) الخبثاء، مجرد بضع تفاحات فاسدات. جديدة؟ مقتصرة؟ التفاحات تتساقط لأن شجرة الشركات الأميركية متعفنة – من الجذور إلى الأغصان. كان من الواجب الإشارة إلى أندرسون منذ عقد من الزمن. إذا أردت أن تعرف لماذا لم يُشَر إليهم، ما عليك إلا أن تسأل والد رئيسنا – وتقرأ القسم الجديد حول قراصنة الطاقة في الفصل الثالث.

وفي هذه الطبعة أيضاً ستجد معلومات جديدة تشير إلى أن المؤسسات المالية الأميركية قد ساعدت العائلات الحاكمة في الأرجنتين على المضاربة على دوامة الموت في بلدهم. وهذا يفتح الباب على المزيد من القصص حول شركة إنرون واختطاف رئيس فنزويلا ومنجم بوش – بوش للذهب. كلها جديدة في هذه الطبعة.

بعضكم قد يتساءل لماذا أزعج نفسي بإعداد نسخة جديدة منقحة. ففي العام 2002، أقر الكونغرس الأميركي إصلاح تمويل الحملة الانتخابية. ورئيسنا وقعه وحوله إلى قانون. والعملية الانتخابية "صُحِّحت". وبوش وقع قانوناً آخر يعد بسجن الأشخاص الشريرين من أعضاء الشركات. ولكننا إذا نظرنا عن قرب، فسنجد أن الإصلاح يتألف من مضاعفة كمية ما يسمى المساهمات "الصعبة" التي قد يجنيها السياسيون بشكل قانوني ويحذف فقط المساهمات "السهلة". لربما كانت فكرة تقسية المساهمات الرخوة هي فكرة الكونغرس عن التقدم، ولكن التسميم المالي لحكومتنا مازالت مستمرة. وإصلاحات الحكومة الشركاتية (الأساسية)، كإصلاحات الانتخابات، هي ببساطة مجرد أغطية لما سيحصل من ضرر جديد.

هل أنا قاسٍ قليلاً على الجمهوريين؟ أنا أعرف بأن بيع أميركا هو من صنيع الحزبين معاً. وإذا كنت أريق من الحبر على البوشيين أكثر مما أريقه على الكلينتونيين، فذلك لأن عمل الصحفي الأول هو إرباك أولئك الموجودين في السلطة. أما بالنسبة للديمقراطيين، فإن سياستي تتمثل بإيقاظ الكلاب النائمة وتنويم الكلاب المستيقظة.

كلمات في المنفى

إذاً لماذا لم ترَ هذه القصص أو القليل منها، في وسائل الإعلام السائدة؟ لنأخذ قصة سرقة الانتخابات الأميركية. في أميركا، نظر المحررون إلى أحذيتهم وصفَّروا – وأملوا بأن تبتعد (القصة) عنهم. لم يتجاهلها الجميع، بالطبع – لقد وصلتني الكثير من الرسائل، كهذه: "ابتعد عن أمورنا السياسية، أيها الخنزير الإنكليزي!" أنا أكره الاعتراض، ولكنني لست بريطانياً.

أنا من لوس أنجلوس. في الحقيقة، في النهاية القذرة من لوس أنجلوس، في وادي سان فرناندو، وتربيت في بيت متواضع بين مصنع الطاقة ومقلب نفايات المدينة. لم تكن الحياة التي عشتها فقراً مدقعاً تماماً، ولكنها لم تكن أعلى من ذلك بكثير. نصف الأولاد في مدرستي كانوا أميركيين مكسيكيين، وكثيراً ما كنا، بيضاً أم سمراً، نُلقَّب بالفاشلين في أميركا، تخرجت وعملت بالحد الأدنى من الأجور في محطة العربات التي تسير بشكل ذاتي على السكك الحديدية في جادة فان نويز، وجعلت صديقتك تحمل منك؛ إذا لم تكن قد قُتلت في فيتنام، فتلك العمل الإضافي في مصنع سيارات الشيفروليه.

كانت أميركا آكلة اللحوم، ونحن كنا الطعام. على أي حال، لقد خرجت وكذلك فعلت أختي – أما كيف حصل ذلك، فهو ليس ممتعاً ذكره ولا مهماً جداً.

هل أنا متعصب؟ ولم لا أكون كذلك عندما أنظر إلى هؤلاء الأثرياء المتنفذين الذين يحددون سياسة هذا الكوكب، وأولياء أمورهم الذين يقومون بالاتصالات الهاتفية ويحررون الشيكات ويسهلون عليهم الأمور؟ بابا بوش، بابا كوتش، بابا بن لادن – لدي قائمة بهم.

عندما كنت أدرس في جامعة شيكاغو كطالب منحة، في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، شهدت ولادة نظام عولمة العالم الجديد. وبعد التخرج، تمكنت من شق طريقي إلى حلقة ميلتون فريدمان للدراسات العليا وإلى زمرة غريبة عُرفت فيما بعد باسم "فتيان شيكاغو". كانت تلك هي الجمعية السرية الصغيرة من الديكتاتوريين الأميركيين الجنوبيين الناشئين والاقتصاديين اليمينيين الذين سيحولون

تشيلي إلى تجربة في التعذيب والأسواق الحرة.

حتى في ذلك الوقت كنت أعمل بشكل سري لصالح فرانك روسن، رئيس اتحاد العمال الكهربائيين المتحدين، وإيدي سادلوسكي، زعيم عمال الفولاذ المنشق، وذلك من أجل هدف أعظم كنت أفهمه بشكل غير واضح في أحسن الأحوال.

لقد تجنبت الصحافة. في العام 1975، من مكتب في الطابق السفلي من مبنى اتحاد العمال الكهربائيين، بدأت التمحيص في دفاتر حسابات الشركات الأميركية. وباستخدام شِفراتهم المالية المبهمة، تحدَّيت رسوم التدفئة لشركة الغاز وفاوضت عقوداً لصالح عمال الفولاذ والحديد. كنت مفلساً ولكنني كنت في النعيم.

كان أبي بائع مفروشات. وكان يكره المفروشات. لو كان الأمر بيده لأكلنا طعامنا ونحن جالسون على الأرض. أمي كانت تعمل في كافيتيريا المدرسة إلى أن أصبحت منوِّمة مغناطيسية لشركة ماكدونالد (حقاً - أنظر الفصل السابع). منهما اكتسبت خوفاً عميقاً ودائماً من العمل للبقاء على قيد الحياة.

فجأة: وفي دقيقة واحدة تحولت من ذلك المفلس المعادي للشركات الذي كان يدفن رأسه في حجرات الملفات البيروقراطية إلى "الخبير الأول بلا استثناء في القوانين الحكومية في أميركا" (كما كتبت إحدى الصحف اللطيفة). ومكتبي الذي يقع في الطابق الخمسين من مبنى مركز التجارة العالمي كان أكبر من إحدى صالات البولينغ في لوس أنجلوس.

ومع ذلك، كنت ما أزال أدس أنفي في الملفات المغبرَّة. ووجدت أشياء مثل: أكد المدراء التنفيذيون لشركة الطاقة العتيقة، لونغ آيلاند لايتينغ في نيويورك، تحت القسَم بأن مصنعهم النووي سيكلف 1.8 مليار دولار. تقول المذكرات السرية الداخلية بأن المصنع سيكلف 3.2 مليار دولار. أقنعت الحكومة بأن تقاضيهم للابتزاز المدني وقال القاضي بأنهم ينبغي أن يدفعوا 4.8 مليار دولار. ثم وصل حاكم نيويورك، وهو دجال ماكر يدعى ماريو كومو، إلى كبير القضاة الفدراليين في نيويورك - وفي لمح البصر، رُمي حكم هيئة المحلفين في سلة المهملات. في تلك اللحظة عرفت شيئاً جديداً عن الحب، وأنه لا يوجد حب أعظم من حب السياسيين لزعماء المال.

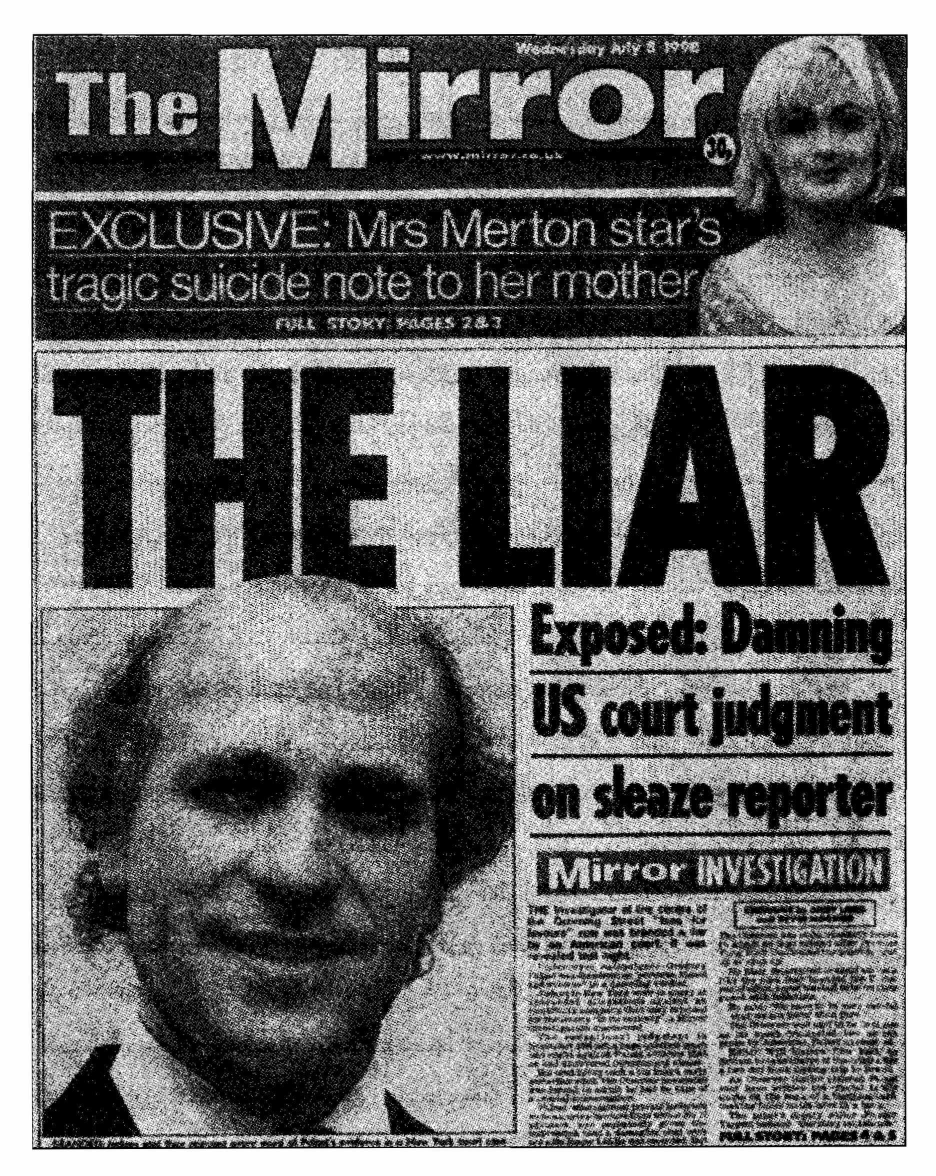
إذاً، هل أنا متعصب؟ أنظر أعلاه.

وأخيراً استقلت. حدث ذلك أثناء تحقيقي في انهيار ناقلة الوقود إكسون فالديز (أنظر الفصل السادس). كنت أعمل لصالح السكان الأصليين في جبال تشوغاش Chugach في ألاسكا. اكتشف فريقنا على الفور بأن إراقة الوقود لم يكن حادثاً: قبل غرق الناقلة، أغلقت شركة إكسون رادار السفينة لتوفير النقود وكانت شركة فرعية تدعى بريتيش بتروليوم قد زورت تقارير معدات الأمان.

كيف تمكنت من اكتشاف القصة الحقيقية؟ من أحد سكان الإسكيمو في ألاسكا، الذي يمكنه سماعك وأنت تصرخ؟ وكانت الصحافة قد غذت قصة إكسون فالديز بأشياء شنيعة. كان ذلك منذ ست سنوات. منذ ذلك الحين قررت أن أكتب هذه القصص بنفسي، فكرة لاقت على الفور تشجيعاً كبيراً من قبل صحيفتي الغارديان والأوبزيرفر البريطانيتين وبرنامج أخبار المساء في محطة BBC.

وفيما أمضى الصحافيون الأميركيون تلك السنوات تحت الثياب الداخلية لمونيكا لوينسكي، كنت أستمتع بالغوص داخل خزائن الأضابير للموقر بات روبرتسون ومنظمة التجارة العالمية والمليارديرات المفضلين لدى جورج بوش.

بدأت بشكل جدي في العام 1997 وسرعان ما لقي عملي اهتماماً أكبر بقليل مما توقعت. في 8 تموز من ذلك العام كانت الصفحة الأمامية من صحيفة ميرور، واحدة من أكثر الصحف البريطانية مبيعاً، قد احتُلَّت بواسطة صورة رجل أصلع كريه المنظر – أنا – تحت عنوان رأسي بطول 10 سنتيمتر: الكذاب (الشكل 1.i). لم تحب صحيفة ميرور – ولا الرجل الذي تحبه، رئيس وزراء بريطانيا، توني بلير – القصة التي كتبتها أنا وأنتوني بارنيت للأوبزيرفر. ولكي أحصل على القصة الحقيقية، "فضيحة جماعة الضغط"، عملت متخفياً وكشفت عملية صغيرة قذرة لتمرير صفقة ما كانت تدور داخل حكومة بلير. برزت هذه القصة والقصص التي تلتها من هذه الفكرة: لم لا أطبق تقنيات التحقيقات التي أجريتها في قضايا ابتزاز الحكومة على التحقيق الإخباري؟ شكلت هذه الفكرة تقدما كبيراً في العلوم المنهجية للبحث عن الوقائع نادراً ما كانت تُستخدم حتى من قبل الصحافيين "المحققين". وهذا ما جعل هذه الكتابات مختلفة إلى حد ما – الكثير من الحقائق، العديد منها أُخذت من وثائق ظن كاتبوها بأنها كانت مخفية في أدراج المكاتب،


The Mirror

EXCLUSIVE: Mrs Merton star's tragic suicide note to her mother

THE LIAR

Exposed: Damning US court judgment on sleaze reporter

Mirror INVESTIGATION

الشكل 1.i: في تموز من العام 1997، كنت في لندن فإذا بي أجد هذه الصفحة الأولى من صحيفة ميرور، واحدة من أكثر الصحف البريطانية مبيعاً. على الصفحة الأولى كانت صورة هذا الرجل الأصلع كريه المنظر – أنا. لم يكن رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، سعيداً بالتحقيق السري الذي أجرته الأوبزرفر حول شراء الشركات الأميركية للخدمات من أعضاء حكومته.

ومن فاكسات أُرسلت بطريق الخطأ ومن أشرطة مسجلة لم يكن أصحاب الأفــواه الكبيرة يعلمون عند تسجيلها مع من كانوا يتحدثون.

إذا كانت الحكومة البريطانية تبيع أمتها، فإن أميركا الشركاتية كانت تشــتري أمتها. هذا هو سبقي الصحفي الرئيسي: "داخل أميركا الشركاتية"، عنوان العمــود الذي كتبته في الأوبزيرفر. ستجد هذه العواميد – محدَّثة كلها بمادة جديــدة – فــي الفصل الخامس. وهناك ستجد، على سبيل المثال، المعلومات الموثوقة عن سلســلة مخازن وال مارت وحكاية صفقة غريبة أُحبطت بواسطة مجموعة بيئيــة رفيعــة المستوى وأكبر لوبي لصالح ملوثي البيئــة ("كيــف أصــبحت التجــارة القــذرة خضراء").

هذا الكتاب خلاصة وافية عن التحقيقات المطبوعة والمذاعة فــي الخــارج، والموسعة بواسطة أحدث المعلومات، بالإضافة إلى مادة جديدة تماماً علــى هــذه الطبعة المعدة خصيصاً للولايات المتحدة الأميركية.

ويبقى السؤال، لماذا نُفيت هذه القصص (وكاتبها) إلى أوروبا؟ أين أنــت يــا أميركا؟ ألا تريدين معرفة كيف انتُخب رئيسك؟ وكيف ينفق صندوق النقد الــدولي أموالك؟

اقترح مايك إيسيكوف، مراسل لصحيفة نيوزويك، إجابة. منذ سنتين، أرســل لي بعض المعلومات المزعجة بحق عن الرئيس كلينتون، لا تتعلق بتلك المتمرنــة تحت الطاولة. قلت، "مايك، لماذا لا تطبع هذه المعلومات؟" فقال لي، "لأنــه لــيس هناك من يبالي".

ولكن، إذا كنت من القلة التي تبالي، إليك هذا الكتاب.



الفصل الأول

جيم كراو في الحقيقة الافتراضية:
القصة غير المنشورة عن كيف تلاعبوا بالتصويت في فلوريدا

في الأيام التي تلت الانتخابات الرئاسية، انتشرت قصص كثيرة عن شطب أميركيين أفريقيين من سجلات التصويت. لربما تظن بأنهم استُهدفوا بواسطة برنامج كمبيوتر عنصري. وهذا ما حصل فعلاً.

لدي نسخة عنه: قرصان مدمجان فضيان آتيان مباشرة من كمبيوترات مكتب أمينة سر ولاية فلوريدا كاثرين هاريس. ما إن تُحَل شفرتهما ويتحولان إلى قاعدة بيانات حتى يكشفان عن معلومات مثيرة، إن لم نقل تبعث على القشعريرة. إنهما يخبراننا كيف انتُخب رئيسنا - ولم يُنتخب بواسطة المصوتين فعلاً.

يحوي القرصان معلومات عن مواطنين من فلوريدا، 57,700 شخصاً منهم. في الأشهر التي سبقت انتخاب تشرين الثاني من العام 2000، أمرت أمينة سر ولاية فلوريدا كاثرين هاريس، بالتعاون مع الحاكم جيب بوش، المشرفين على الانتخابات بمحو هؤلاء الـ 57,700 من سجلات المصوتين. في كمبيوترات هاريس، سُمِّي هؤلاء الممنوعين عن التصويت مجرمين لا يملكون الحق بالتصويت في فلوريدا.

توماس كووبر كان على القائمة: مجرم من حثالة المجتمع، شخص فاسد، مجرم، مصوت معتدى عليه. تقول قائمة هاريس بأن كووبر أُدين بجريمة في 30 كانون الثاني من العام 2007.

2007؟

لربما تشك بأن هناك خطأ ما في اللائحة. أنت محق. 90.2 بالمائة على الأقل من أولئك الموجودين على "اللائحة المشطوبة"، والمقصود حرمانهم من حقوقهم المدنية، أبرياء. ومن الجدير بالذكر بأن أكثر من نصفهم - حوالى 54 بالمائة - هم من السود والإسبان. وغالبيتهم الساحقة من الديمقراطيين.

أعلنت أمينة السر هاريس جورج بوش فائزاً عن ولاية فلوريدا، وبذلك رئيساً، بزيادة 537 صوتاً عن آل غور. والآن قم بالعملية الحسابية. ما يزيد عن 50,000 مصوت، معظمهم من السود، قد أُزيلوا من لوائح التصويت بدون وجه حق. ذكر الباحثون في محطة بي بي سي أن غور فقد 22,000 صوتٍ على الأقل بنتيجة عملية الصندوق الأسود الذكية الصغيرة هذه.

لابد أنك تعتقد بأن التقارير الأولى لهذا الاكتشاف المذهل قد ظهرت على الصفحة الأولى من الصحيفة الأولى في البلاد. للأسف، لقد ظهرت في الأمة الخطأ: بريطانيا. في الولايات المتحدة، ظهرت هذه التقارير المذهلة على الصفحة صفر - بكل بساطة لم تُغطَّ القصة في الصحف الأميركية. وحظيت سرقة الانتخابات الرئاسية أيضاً على تغطية من محطة تلفزيونية كبيرة. ولكن مرة أخرى، لقد كانت القارة الخطأ: على تلفزيون بي بي سي، الذي يبث إرساله من لندن إلى العالم كله - إلا الولايات المتحدة.

هل كانت هذه مجرد قصة غريبة أخطأت الصحافة البريطانية في نقلها؟ لا. لقد دعا كبير محامي لجنة الحقوق المدنية الأميركية هذه القصة أول دليل قاسٍ على محاولة منظمة لحرمان المصوتين السود في فلوريدا من حقهم في التصويت. إذاً، لماذا، بحق الله، لم تُحقَّق هذه القصة وتُنشر وتُبث إلا في أوروبا؟ أريد أن أعرف الإجابة. بهذه الطريقة يمكنني أن أفهم لماذا يضطر أب مثلي للانتقال إلى إنكلترا مع زوجته وأطفاله كي يخبر هذه القصة وقصصاً أخرى عن بلده.

في هذا الفصل، سآخذك عبر طريق التحقيق، خطوة بخطوة، تقريراً بتقرير، بدءاً بالبدايات الخاطئة وصولاً إلى النتائج غير السارة. عندما كشفت القصة أول مرة، كشفتها بشكل خاطئ، فخلال أسابيع الانتخاب، قلت بأن طاقم هاريس قد حاول شطب 8,000 مصوت. على أي حال، رغم أن ذلك كان كافياً لتغيير نتيجة

الانتخاب (وتغيير التاريخ)، إلا أنني كنت بعيداً جداً عن الحقيقة. والآن، بعد سنتين من تقشير بصلة انتخابات فلوريدا، نستطيع تحديد عدد المصوتين الذين حُرموا من التصويت بدون وجه حق بما يزيد عن 90,000، معظمهم من السود والأسبان، وأكثريتهم الساحقة ديمقراطيون.1[1]

وهذا سيقودنا إلى السؤال الكبير: هل كان تطهير غير المرغوب بهم بالنسبة للجمهوريين أمراً متعمداً؟ أو هو مجرد خطأ مطبعي نزيه؟ لنعد إلى حالة توماس كووبر، مجرم المستقبل. لقد أحصيت 325 شخصاً من هؤلاء اللصوص المسافرين عبر الزمن في واحدة من لوائح هاريس الملغية. خطأ مطبعي؟ عدت ونقَّبت في أجهزة الكمبيوتر، بين الرسائل الإلكترونية الهائلة في دائرة فلوريدا للانتخابات، جزء من مكتب أمينة سر الولاية. لقد وجد الموظفون حمولة قارب من أمثال السيد كووبر على لائحة غير المرغوب فيهم، المدانين في المستقبل، في القرن القادم، في الألفية القادمة.

كان الموظفون العصبيون يريدون أن يعرفوا ماذا يفعلون. اعتقدت بأنني كنت أعرف الإجابة. كمتخرج من النظام المدرسي في لوس أنجلوس، حيث كنت أقسم بالولاء للعلم صباح كل يوم، افترضت بأن شخصاً ما إذا اتُّهم خطأً، فإن الولاية ستعيد له حقه في التصويت. ولكن العملاء الجمهوريين كانت لهم فكرة أفضل. لقد أخبروا الموظفين بمحو تواريخ الإدانة المضحكة هذه. وبذلك لن يلاحظ المشرفون على الانتخابات، الحذرون مسبقاً من هذه اللائحة، أي شيء.[2] تحتوي قوائم

---

(1) بعد سنتين من الاستقصاء، لا نزال نكشف النقاب عن الدليل. إن قصص توماس كووبر وآلاف "المجرمين" الآخرين المدانين في المستقبل جديدة على هذه الطبعة.

أنا لم أكن وحدي، بل كان معي فريق كامل، إذ لم أكن لأتمكن بأي طريقة من الطرق من إجراء هذا التحقيق بدون مساعدة عدد كبير من الباحثين، بعضهم من كبار الأسماء في ميادينهم التقنية وبعضهم من الهواة الملهمين والعديد من المتطوعين غير المأجورين. تستحق فريدا وينبرغ من مدينة ديلراي بيتش، فلوريدا، مديحاً خاصاً لتمكنها من فك رموز القرصين المدمجين ولشغفها الذي لا يعرف الكلل بالبحث عن الحقيقة، وزملائي في الغارديان وبي بي سي وthe Nation وSalon.com والخبير في قواعد البيانات مارك سويدلند وآخرون كثر. أعتذر لأنني لا أستطيع ذكرهم كلهم.

(2) رسالة إلكترونية من جانيت مادرو (دائرة فلوريدا للانتخابات)، "الموضوع: تواريخ الإدانة المستقبلية،" إلى مارلين ثوروغود (شركة داتابيز تكنولوجيز)، cc: باكي ميتشل (دائرة تطبيق القانون في فلوريدا)؛ مؤرخة في 15 حزيران.

الأشخاص غير المرغوب فيهم في فلوريدا أكثر من 4,000 تاريخ إدانة فارغ.

لم ترَ أي شيء من هذا في وسائل الإعلام الأميركية. لماذا؟ كيف أخفق 100,000 صحفي أميركي أُرسلوا لتغطية الانتخاب في الحصول على قصة سرقة التصويت (التي حصلت قبل الانتخاب)؟

الجزء الأول: صمت الحملان: الصحافة الأميركية لا تسمع أي شر، لا ترى أي شر، لا تذكر أي شر

تشترك التقارير التحقيقية في ثلاثة أمور: إنها محفوفة بالمخاطر، وتقلق راحة النظام الراسخ، ومكلفة جداً. هل تبحث المؤسسات التجارية التي تسعى للربح، أكانت شركات إعلامية أم مؤسسات لإنتاج الأدوات المفيدة، عن تكاليف إضافية ومخاطر إضافية وتعرض نفسها للمهاجمة؟ لم أجد هذا في نص أي مشروع تجاري أو صناعي قرأته من قبل. لا يسعني إلا أن أذكر بأن صحيفتي الغارديان والأوبزيرفر البريطانيتين، الصحيفتين الوحيدتين اللتين نشرتا هذه الفضيحة عند كشفها بعد أسابيع قليلة فقط من انتخابات العام 2000، هما الصحيفتان الوحيدتان من بين الصحف الكبيرة في العالم الممتلَكتان من قبل شركة لا تسعى للربح.

ولكن إذا كان الشغف بالربح هو المشكلة الأخيرة التي تقف عائقاً أمام التحقيق الصحفي الاستقصائي الهام، فإن السبب الآني لسبات التغطية الصحفية للانتخابات ومواضيع أخرى هو ما يُسمى بطريقة تدعى للضحك "الثقافة الصحفية" الأميركية. إذا كان أولاد روبرت مردوك في العالم هم رعاة النظام العالمي الجديد، فإنهم يدينون بنجاحهم إلى تربية قطيع من الأغنام الطيِّعة – محررون ومراسلون غافون مكتفون بالمضغ وإعادة المضغ والهضم ومن ثم إعادة طباعة محتويات بيانات صحافية مأذون بنشرها وقصص معلَّبة مقدَّمة من قبل الحكومة والمسؤولين في قسم العلاقات العامة للشركات.

لنأخذ قصة قائمة المجرمين المزيفين في فلوريدا، القصة التي كلفت آل غور الانتخاب الرئاسي. بعد فترة قصيرة من وصول قصة المملكة المتحدة إلى شبكة الوب العالمية، اتصلت بي منتجة أخبار في شبكة سي بي إس وكانت متلهفة لإذاعة

نسخة عن القصة. كانت هذه المرأة البارعة سعيدة في محاولتها انتزاع المعلومات مني: أسماء وأرقام هواتف وكل الأشياء التي يحتاج إليها المرء لتقديم تقرير إخباري تلفزيوني سريع.

منحْت شبكة سي بي إس هذه المعلومة مجاناً: أمر مكتب حاكم فلوريدا، جيب بوش، شقيق المرشح الرئاسي الجمهوري، بشكل غير شرعي بمحو أسماء المجرمين من سجلات التصويت – مجرمين حقيقيين خدموا مدة أحكامهم ولكنهم حصلوا على الاسترحام، مع الحق بالتصويت وفق قانون فلوريدا. وبنتيجة ذلك، لم يتمكن 40,000 مصوت شرعي (إضافة إلى الـ 57,700 الموجودين على قائمة الإلغاء)، كلهم تقريباً ديمقراطيون، من التصويت.

المشكلة الوحيدة في هذه المعلومة الساخنة هي أنني كنت ما أزال في منتصف البحث والتحقيق. لذا، اضطرت شبكة سي بي إس للقيام بعمل حقيقي – مراجعة الوثائق والقوانين والحصول على إفادات.

في اليوم التالي تلقيت اتصالاً من المنتجة، التي قالت، "أنا آسفة، ولكن قصتك لم تسترع الانتباه". وكيف تظن بأن شبكة سي بي إس التي تساوي عدة مليارات من الدولارات قد وصلت إلى هذا القرار؟ الجواب: "لقد اتصلنا بمكتب جيب بوش". أوه.

لم أستغرب هذا النوع من "التحقيق". إنه، في الواقع، إجراء عملي نموذجي بالنسبة للحملان الصغار في الصحافة الأميركية. توضيح بارع واحد من سياسي أو رئيس عصابة شركاتية، وتُقفَل القضية، وينتهي التحقيق. ظهرت القصة على التلفزيون، ولكن مرة أخرى، في البلد الخطأ، فقد قدمتها في برنامج Newsnightعلى محطة بي بي سي. يجدر بالذكر أن الـبي بي سي شبكة يملكها العامة – أعني شبكة عامة حقيقية بدون "موارد مالية تُقدَّم بسخاء من قبل Archer Mobil Bigbucks".

لنحاول أن نفهم الضغوط على منتجة سي بي إس التي قادتها لإيقاف القصة لمجرد أن المقصود بالادعاء قال بأنها لم تكن كذلك. كانت القصة تتطلب مراجعة

سريعة وكبيرة للوثائق، وعشرات المكالمات الهاتفية والمقابلات - أي حوالى فصل شتاء كامل في مدرسة الصحافة الأميركية العابثة. والأصعب من ذلك هو أن الجوانب التي تكشفها القصة كانت تحتاج من المراسل إلى الوقوف والقول جهاراً بأن السياسيين ذوي الأسماء الكبيرة ومحاميهم وعلاقاتهم العامة كانوا كذابين محترفين.

على أي حال سيكون الأمر أسهل بكثير وأرخص بما لا يقاس وبدون مخاطرة على الإطلاق أن تنتظر لجنة الحقوق المدنية الأميركية حتى تنتهي من عملها، ومن ثم تغطي تقرير اللجنة والمؤتمر الصحافي. لم يفقد أحد عمله أبداً من كتابة بيانات معلبة من منشورات صحافية مأذون بنشرها. انتظر! لقد شاهدت مورفي براون ولذلك فأنت تعتقد بأن المراسلين الصحفيين يتوقون لكشف الفضيحة الكبيرة. هراء. تذكَّر بأن كل رجال الرئيس كانت قصة غريبة جداً وذلك كانوا مرغمين على صنع فيلم منها.

قصة التلاعب بالانتخاب تتسلل إلى الولايات المتحدة

في لندن تلقت الغارديان والأوبزيرفر حوالى ألفي رسالة شكر لبريطانيا لإخبارنا الحقيقة بشأن انتخاباتنا من قراء إنترنت في الولايات المتحدة يتداولون تغطية الانتخابات الرئاسية سراً فيما بينهم. وأنا أيضاً تلقيت القليل من هذه الرسائل:

> يبدو أنكم أيها البريطانيون المخنثون تعتقدون بأن الأميركي العادي غبي وجاهل كما هو حال البريطاني العادي. حسناً يا رفيق، أنا هنا لأقول لك...

... انتهت الرسالة ببعض الاقتراحات الجسدية غير اللائقة بخصوص ما سأفعله بالملكة (الشكل 1.1).

ذهب تقريري للطبع في الأوبزرفر خلال ثلاثة أسابيع من الانتخاب. وكان إحصاء الأصوات في فلوريدا مازال مستمراً. وبينما كان يراقب عملية إحصاء الأصوات، أصر جو كوناسون، أشد المراسلين الصحفيين الأميركيين تصميماً، على محرريه في Salon.com، مجلة على الإنترنت، بأن يعيدوا قصتي إلى أميركا. أعلنت

العنوان: تقاريرك/أخبارك الاشتراكية المحرَّفة

التاريخ: 01/1/7 الساعة: 2:20:41 بتوقيت غرينيتش

من: wild.bill@mtaonline.net(wildbill)

إلى: Gregory.Palast@guardian.co.uk

مرحباً غريغ،

دعني أبدأ بالقول بأن "مقالتك" حول "القائمة السوداء" لولاية فلوريدا هي محاولة ديمقراطية/اشتراكية واضحة جداً لمساعدة أقربائكم الاشتراكيين في الولايات المتحدة لدرجة أنها تثير الضحك. يبدوا أنكم أيها البريطانيون المخنثون تعتقدون بأن الأميركي العادي غبي وجاهل كما هو حال البريطاني العادي. حسناً يا رفيق، أنا هنا لأقول لك بأن ذلك ليس صحيحاً. في الوقت الذي كان فيه الذكر البريطاني العادي يلاحق رفاق صفه للحصول على فترة مستقطعة من اللواط، كان الذكر الأميركي في صفه ينتبه إلى ما يُطرح هناك من مواضيع. إحدى الأشياء المبكرة التي تعلمتها في حياتي هي اكتشاف الكذاب، وفي حالتك أنت لم يكن الأمر عسيراً أبداً. إن قصتك مليئة بالأكاذيب الصريحة وأنصاف الحقائق بحيث أن أي طالب في الصف السادس هنا في الولايات المتحدة يستطيع اكتشاف أمرك. أنت تدَّعي بأنك زرت الأماكن وتكلمت إلى الناس وذلك أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً بالنسبة للصحافة الشرعية ومعجزة حقيقية بالنسبة لتافه اشتراكي من العالم الثالث (نعم يا غريغ، تُعتبر بريطانيا هنا في الولايات المتحدة بلداً من العالم الثالث، وسكانها من الجامعيين من الدرجة الرابعة). نحن اليانكيون قد رفسنا مؤخراتكم الإنكليزية التافهة مرتين حتى الآن. ذلك ليس مهماً على أي حال، أردت فقط أن أكتب لك كي تسلّم على الأمير المحبوب بالنيابة عني، تعرف عمن أتكلم، أليس كذلك؟ ذلك الفرد من العائلة التي تحتل قصر باكنغهام، ذلك الشخص الذي يبدو رأسه كسيارة فولكسفاغن بابيها مفتوحين. أوه، كدت أنسى، أخبر تلك العاهرة الملكة في المرة التالية التي تضاجعها من الخلف بأنها بحاجة لأن تفقد بعض الوزن، وابقوا بعيداً عن شؤوننا السياسية أيها الخنازير الإنكليز.

الشكل: 1.1. رسالة من معجب.

سالون "تطهير عرقي لسجلات المصوتين في فلوريدا" على الشبكة في 4 كانون الأول 2000. هي ليست "مجلة" تماماً، ولكنها على الأقل أميركية. ومع ذلك لم يتصل أي محرر أميركي، حتى من الصحيفة التي تعمل فيها أختي، واشنطن بوست، التي تشاركها الغارديان في المواضيع وتصدران معاً مطبوعة أسبوعية عالمية.

من وجهة النظر الإخبارية، دون ذكر نجاحات الموقع التي لا تحصى، كانت هذه القصة أكبر قصة سياسية على الإطلاق بالنسبة لمجلة سالون – ولقد أطلقوا عليها الجزء الأول من قصتهم السياسية في تلك السنة. ولكن أين هو الجزء الثاني؟ كانوا يعلنون في موقعهم على الوب وفي برامج إذاعية بأن الجزء الثاني سيظهر خلال يومين... وخلال يومين... وخلال يومين... لم يظهر أي شيء. كان الجزء الثاني هو القصة التي أعلنها برنامج أخبار المساء في شبكة سي بي إس حول الـ 40,000 مصوت وأكثر بقليل، الذين منعهم جيب بوش من التصويت. من المفترض أن الحقيقة التي تقول بأن 90 بالمائة منهم كانوا ديمقراطيين كانت ستجعل من هذه القصة خبراً حقيقياً... لأن هذه المناورة المفردة كانت أكثر من عامل حاسم في فوز بوش.

كنت سأفقد عقلي: غور لم يستسلم بعد... كان توقيت الجزء الثاني حاسماً. أين كان هذا الجزء بحق الجحيم؟ وأخيراً، أخبرني أحد المحررين، "لم تحظى القصة بالرضا المطلوب. كما تعرف، لقد تحققنا من مكتب جيب بوش، وهم قالوا..."

آه! الأمور المملة ذاتها من جديد.

أضاف أحد الموظفين، كنوع من الإيضاح، "لن تنشر الواشنطن بوست هذه القصة أبداً".

لقد هزمني في تلك الجولة. لا، لم يهزموني. ليس بعد. على الأقل، لقد ساعدتني مجلة سالون في تهريب التقرير الأول عبر دوريات الحدود. ليبارك الرب أميركا إذاً.

بينما كنت أنتظر الولايات المتحدة لتصحو من غفوتها، أخذت طاقم التصوير التابع لمحطة BBC إلى فلوريدا، وذلك بعد اكتشافي وثيقة دامغة: حصلت على صفحة كُتب عليها "سري" من عقد بين ولاية فلوريدا والشركة الخاصة التي أزالت قوائم المصوتين. تحوي الوثيقة دليلاً دامغاً على أن فلوريدا كانت تعرف بأنها تسلب حق التصويب من آلاف المصوتين الأبرياء، معظمهم من السود.

كنا في شهر شباط. أخذت طاقم التصوير إلى مقابلة متفق عليها مع مدير دائرة الانتخابات في فلوريدا، المعين من قبل جيب بوش. عندما أخرجت الورقة السرية، انتزع رجل بوش الميكرفون واندفع مسرعاً نحو مكتبه وأغلق عليه الباب، أمام كاميراتنا. كانت لقطة تلفزيونية مدهشة أثارت إعجاب المشاهدين البريطانيين إلى حد كبير. حتى إننا عرضنا اعترافاً من الشركة التي استُخدمت لتنفيذ عملية التطهير. تستحق أن تكون خبراً؟ ولكن بالتأكيد ليس في الولايات المتحدة.

هناك اتفاق لتبادل الأفلام بين برنامجي، BBC Newsnight، وبين شبكة تلفزيون ABC (الأميركية). في ذلك الحين، سُجِّل رقم قياسي عندما شاهد أكثر من عشرين ألف شخص من متابعي الإنترنت في الولايات المتحدة بث محطة BBC على الوب، والعديد منهم اتصلوا ببرنامج Nightline على محطة ABC TV من أجل بث الفيلم أو على الأقل بث تقرير عما اكتشفناه. بدلاً من ذلك، أرسل برنامج Nightline طاقمه الخاص إلى فلوريدا لعدة أيام. ثم بثوا قصة قالوا فيها بأن بطاقات الاقتراع معقدة وأن السود غير مثقفين بخصوص إجراءات التصويت. وكان فحوى الرسالة هو، السود أغبياء جداً لدرجة أنهم لا يعرفون كيف يصوتون. دون ذكر أنه في مقاطعة ليون، التي يشكل البيض غالبية سكانها، كانت آلات التصويت تقذف بشكل أوتوماتيكي بطاقات الاقتراع التي يوجد فيها خطأ ما إلى الوراء للتصحيح، فيما كانت الآلات نفسها في مقاطعة غادسدن، السوداء جداً، مبرمجة كي تأكل البطاقات الخاطئة. وهذا كان موجوداً في قصتنا، أيضاً.

لماذا لم تبث محطة ABC قصة تطهير المصوتين؟ لا تجهد نفسك بالبحث عن مؤامرة جمهورية ما. تذكَّر العناصر الثلاثة للتحقيق الاستقصائي: المخاطرة،

الوقت، المال. لقد احتاجت قصصنا في الغارديان/بي بي سي إلى هذه العناصر الثلاثة مجتمعة، بسبب نقص الفعالية في أداء الأخبار الأميركية.

أخيراً، في شباط، وجد جزئي الثاني – التقرير الذي كان مخيفاً وصعباً جداً بالنسبة لبرنامج دان راذر – ملجأه في صحيفة نايشن (Nation)، ذلك الكوكب الصحافي البعيد ليس مرئياً على الدوام للعين المجردة.

عندئذ، ومن المفرح ذكر ذلك، نشرت الواشنطن بوست قصة تطهير المصوتين على الصفحة الأولى، بما فيها الجزء الذي يقول بأنها لم تستطع مواجهة النقد الذي وُجِّه إليها من قبل البي بي سي ومجلة سالون... حتى إنهم منحوني فراغاً لإبداء تعليق في رأس المقالة. تصفيق لشجاعة واشنطن بوس! هل أكون جاحداً إن اقترحت العكس؟ لقد نشرت البوست القصة في حزيران، رغم أنها كانت بين أيديهم قبل سبعة أشهر عندما كانت الأصوات ما تزال قيد الإحصاء. انتظروا حتى علموا بما اكتشفته لجنة الحقوق المدنية الأميركية، التي أكدت صحة اكتشافات البي بي سي، وبذلك أصبح بإمكانهم إطلاق النار من وراء تلك الصخرة الكبيرة الآمنة، الرخصة الرسمية بالنشر. بكلمات أخرى، لقد امتلكت البوست الشجاعة على التلقيم وإطلاق النار على الجريح.

الجزء الثاني: التقارير

هذه هي التقارير التي لم يكن يفترض بك مشاهدتها: من التقارير التي نُشرت في الغارديان والأوبزيرفر البريطانيتين وأجزاء من نص التحقيق الذي أجراه تلفزيون بي بي سي و، لوضع الحقائق في نصابها، قصص أميركية من مجلة سالون وصحيفتي نايشن والواشنطن بوست – تتبعها مادة جديدة لم تُطبَع أو تُبث في كلتا القارتين. كانت الوثائق ما تزال تتدفق من مستودعات مكاتب ولاية فلوريدا. لقد احتفظت بها من أجلكم هنا، بعد أن فقدت الصبر الذي يتطلبه قرع رؤوس الصحف والشبكات الأميركية "المحترمة".

كيف شمت الصحف البريطانية قصة فلوريدا من وراء المحيط الأطلسي؟ في ذلك الوقت، كنت أبحث وأفتش في تجارة التنقيب عن الذهب لجورج بوش الأب (أنظر الفصل التالي)، عندما وجد أحد الباحثين الذين يعملون معي مذكرة في لوحة

إعلانات مجلة الإنترنت موذر جونز Mother Jones تشير إلى قصة في بالم بيتش بوست طُبعت قبل أشهر من الانتخاب. ذكرت الصفحات الخلفية لتلك الصحيفة أن 8,000 مصوت أُزيلوا من قوائم التصويت خطأً. نظراً للاضطراب الذي كان يعم فلوريدا في ذلك الوقت، ستعتقد أن الصحفي الأميركي لابد وأنه سيكتشف القصة. لا تحبس أنفاسك. كان هناك عدة صحفيين فضوليين، ولكنهم وقعوا في المصيدة بسهولة بواسطة تأكيدات ولاية فلوريدا بأن "الخطأ" قد صُحِّح، الأمر الذي نشرته صحيفة بالم بيتش بوست على أنه الحقيقة.

ولكن، ماذا لو كان الصحفيون المدجَّنون في فلوريدا مخطئين؟ ماذا لو كانوا قد وقفوا على قوائمهم الخلفية وتناولوا قطعة من البسكويت من الموظفين الرسميين في الولاية – و"الأخطاء" لم تُصحَّح؟

كان الأمر يستحق إجراء اتصال هاتفي.

من لندن، اتصلت بخبير في الإحصاء في مكتب المشرف على انتخابات المقاطعة في مدينة تامبا. مثل هذا التقني الخبير لن يكون لديه سبب للكذب علي. والسؤال الذي كان يتربع على رأس قائمتي: "كم عدد السود على قائمة المصوتين الملغيين؟"

قال الخبير الإحصائي، "أتعرف بأنني كنت أنتظر شخصاً ما ليسألني هذا السؤال". ومن معلوماته، كتبت:

"السود خارجاً في فلوريدا"

الأوبزيرفر، لندن، 26، تشرين الثاني 2000

كان نائب الرئيس آل غور سائراً في طريقه إلى النصر بكل سهولة في فلوريدا لو لم تطرد الولاية حوالى 66,000 مواطناً من قوائم المصوتين منذ خمسة أشهر بحجة أنهم مجرمون سابقون. في الحقيقة، لم يكونوا كلهم مجرمين سابقين. معظمهم كانوا ببساطة مذنبين لكونهم أميركيين أفريقيين. لقد أخبرني موظف رسمي رفيع المستوى في الانتخابات بأن الحكومة أجرت مراجعة هادئة ووجدت – مفاجأة! –

أن القوائم تضمنت من الأميركيين الأفارقة أكثر بكثير مما كان متوقعاً بالنسبة للإحصاءات المتوفرة، وهذا ينطبق أيضاً على الفجوة الخطيرة في معدلات الإدانة بين السود والبيض في الولايات المتحدة.

إحدى قوائم المجرمين المفترضين الـ 8,000 كانت قد قدمتها ولاية تكساس. ولكن هؤلاء المجرمين من ولاية النجمة الوحيدة لم يرتكبوا شيئاً أخطر من جنح بسيطة مثل القيادة المخمورة (كحاكمهم جورج دبليو بوش).

مصدر هذه القائمة السوداء المسمومة: شركة داتابيز تكنولوجيز، التي تعمل تحت توجيهات النصيرة القوية للحاكم جيب بوش، أمينة سر الولاية كاثرين هاريس. والآن تتعرض دي بي تي، قسم في شركة تشويس بوينت، لهجوم عنيف وذلك لإساءة استعمال المعلومات في كمبيوترات الولاية في بنسلفانيا. من الجدير ذكره أن مجلس إدارة تشويس بوينت يعج بالمحسنين الجمهوريين، من بينهم كين لانغون الذي ترشح ضد هيلاري كلينتون، والمسؤول المالي الأول في حملة ترشيح رودي غيلياني لمجلس الشيوخ ضد هيلاري كلينتون التي أُجهضت قبل الأوان.

التصويت مع التماسيح

عندما نزل تقرير الأوبزيرفر إلى شوارع (لندن)، كان غور ما زال في السباق. ضغط المراسل الصحفي كوناسون على مجلة سالون "Salon.com" كي تشتري قصتي وتذهب بها إلى أبعد من ذلك. ولكن ذلك لن يكون سهلاً، فالخطأ في قائمة تكساس، 8,000 اسم، قد صُحِّح، كما تقول الولاية. وذلك ترك السؤال الأصعب: ماذا عن أولئك الأشخاص الآخرين الـ 57,700 المسجلين في تلك القائمة؟ كانت الأسماء المتبقية في القائمة، في غالبيتها العظمى، سوداء - ليس غريباً على أمة نصف الإدانات التجريمية فيها ضد الأميركيين الأفارقة. ولكن بما أن نصف الأسماء كانت من السود، وحتى لو تضمن ذلك عدد ضئيل جداً من البريئين، فهذا يعني بأن الانتخاب سيذهب إلى بوش.

إذاً، فالسؤال كان، هل صُحِّحت القائمة "المصححة" أم لا؟ لم يكن العثور على الجواب رخيص الثمن بالنسبة لمجلة سالون. فقد كان ذلك يعني إعادة توجيه طاقمها السياسي برمته وحمل المراسلين الموهوبين على العمل بكل جد في المهام

الشاقة المتمثلة بزيارة، والاتصال بمكاتب انتخابات المقاطعة في كل أنحاء فلوريدا. ولكن المراسلين وافقوا بكل سرور. وهكذا عاد مراسلو سالون، أليسيا مونتغمري وداريل ليندسي وأنتوني يورك[3]، بالمصدر الأساسي للدليل الذي يثبت، بأكبر قدر ممكن من التحليل المتأني، بأن فلوريدا قد أزالت ما يكفي من المصوتين السود - عدة آلاف - وذلك لانتزاع الرئاسة من آل غور.

في تلك الأثناء كان السباق الرئاسي على أشده. كان معسكر غور منشقاً، محاربون يقاتلون الرؤوس المشيبة في الحزب الذين يضغطون على غور كي يستلقي على الأرض ويدعي الموت، نصيحة سيأخذ بها لاحقاً. قبل أن نذيعها، اتصل شخص ما بلاعب أساسي في البيت الأبيض وبالحلقة الداخلية لآل غور وأخبرهم بالقصة التي على وشك أن تنشرها سالون. قال الشخص المهم، "هذا رائع! من هو المراسل؟" قال مذيع المعلومات السرية، "هذا الأميركي، إنه مراسل صحفي في بريطانيا، غريغ بالاست".

أجاب السيد المهم في البيت الأبيض، "اللعنة! إننا نكره هذا الشخص".

ولكن هذه قصة أخرى.

في 4 كانون الأول 2000، أرسلت هذه إلى مجلة سالون:

"التطهير العرقي لقوائم المصوتين في فلوريدا"

من مجلة سالون دوت كوم

إذا كان نائب الرئيس آل غور يتساءل أين ذهبت أصواته في فلوريدا، لربما يريد، بدلاً من التمحيص في كومة من البطاقات المخرَّمة، إلقاء نظرة على "قائمة ملغاة" تتألف من 57,700 اسم يُراد أن يُزالوا من قوائم المصوتين في فلوريدا بواسطة قسم في مكتب أمينة سر الولاية كاثرين هاريس. يشير التدقيق عن قرب إلى أن آلاف المصوتين ربما قد فقدوا حقهم في التصويت بالاستناد إلى قائمة مليئة بالأخطاء لـ "مجرمين" مزعومين كانت قد تقدمت بها شركة خاصة تملك روابط متينة مع الجمهوريين.

(3) شكراً لكم جميعاً.

في وقت مبكر من هذه السنة، أعطت شركة تشويس بوينت إلى المـوظفين الرسميين في فلوريدا أسماء 8,000 مجرم سابق من أجل "شـطبهم" مـن قـوائم التصويت.

ولكن، تبين فيما بعد بأن أحداً من هذه القائمة لم يكن مذنباً بارتكاب أي جريمة، وإنما كانوا مجرد مرتكبي جنح صغيرة.

اعترفت الشركة بالخطأ وألقت اللوم على المصدر الأساسي للقائمة – ولاية تكساس.

تحرك موظفو فلوريدا لإعادة أولئك المتهمين خطأً من قبل تكساس إلى قوائم المصوتين قبل الانتخاب. ومع ذلك، تشير الأخطاء الكثيرة جداً التي اكتُشـفت في مقاطعات معينة إلى أن الآلاف من المصوتين الآخرين المؤهلين للانتخاب قد رُفضوا عند صناديق الاقتراع.

فلوريدا هي الولاية الوحيدة التي تدفع أجراً لشركة خاصة تعد بتقديم قوائم من أجل "تطهير" سجلات المصوتين. لقد وقّعت الولاية في العام 1998 عقداً قيمته 4 ملايين دولار مع شركة دي بي تي أون لاين، منذ اندماجها مع تشويس بوينت، من أتلانتا. فُرض تشكيل قائمة الإلغاء، يُدعى ملف التصويت الرئيسي، بواسـطة قانون احتيال المصوت الذي صدر في العام 1998 بعد سنة عنيفة شهدت إزاحـة رئيس بلدية ميامي إثر عملية احتيال في الانتخاب، مع اكتشاف أموات وضـعوا بطاقات اقتراع لهم. طلب قانون احتيال المصوت من المقاطعات الـ 67 كلها أن تنظف قوائم المصوتين من المسجلين المكررين والمتوفين والمجرمين، العديد منـهم، ولكن ليس كلهم، منعوا من التصويت في فلوريدا. على أية حال، تستهدف القائمة بشكل أساسي سكان الأقليات في فلوريدا، حيث لن يتمكن 31 بالمائة من كـل الرجال السود من التصويت بسبب الحظر على المجرمين.

إذا استثنت هذه العملية بشكل غير منصف الأقليات فقط، فمن المؤكد أنها أعاقت آل غور، إذ إن 93 بالمائة من الأميركيين الأفارقة في فلوريدا صوتوا لنائب الرئيس.

في المقاطعات العشر التي راجعتها مجلة سالون، بدا أن استعمال قانون احتيال المصوت قد اختلف بشكل كبير من واحدة إلى أخرى. بعضها وجدت أن القائمة

لا يُعتمد عليها فلم تستخدمها على الإطلاق. ولكن على ما يبدو أن معظم المقاطعات قد استخدمت الملف كمصدر لإزالة أسماء من قوائم تصويتهم، مع بعض المقاطعات التي قامت بالقليل من أو بدون أي جهد على الإطلاق لإنذار المصوتين "المزالة" أسماؤهم. أما المقاطعات التي فعلت ما بوسعها للتدقيق في الملف فقد اكتشفت عدداً كبيراً من الأخطاء، مع حوالى 15 بالمائة من الأسماء عُرِّفت خطأً كمجرمين.

لقد ركزت التغطية الإخبارية على بعض المقاطعات المنشقة عن فلوريدا التي رفضت القوائم الملغية، من بينها بالم بيتش ودوفال. شنت صحيفة ميامي هيرالد هجوماً عنيفاً على هذه المقاطعات لعدم استخدامهما القوائم؛ ولكن الموظفين المحليين قالوا لنا بأنهم كانوا يملكون أسباباً جيدة لرفض الصفحات الملغية من مكتب هاريس. كان للمشرفة على انتخابات مقاطعة ماديسون، ليندا هاول، سبب شخصي غريب لعدم الثقة بملف التصويت الرئيسي. لقد تلقت رسالة تقول بأنه لن يُسمح لها بالتصويت، بما أنها قد ارتكبت جريمة.

قالت هاول، التي نوَّهت بأنها لم ترتكب جريمة أبداً، بأن الرسالة التي تلقتها في آذار من العام 2000 قد زعزعت ثقتها بالعملية برمتها. "إنها حقاً فوضى". قالت هاول.

"لقد كنت مستاءة للغاية"، قالت هاول. "أعرف بأنني لست مجرمة". وعلى الرغم من أن الخطأ قد صُحِّح بالفعل وأن الموظفين المسؤولين على تنفيذ القانون كانوا متأسفين تماماً، إلا أنها قررت عدم استعمال لائحة الولاية لأن "معلوماتها مليئة بالأخطاء".

إنها ليست متأكدة من عدد رسائل التحذير التي أُرسلت إلى سكان المقاطعة عندما تلقت اللائحة لأول مرة في العام 1999، ولكنها تذكر بأنه كان هناك الكثير من المشاكل. "في أحد الأيام كنا نرسل رسالة لإزالة أحد الأشخاص من القوائم وفي اليوم التالي كنا نرسل رسالة أخرى لإعادته ثانية إلى القوائم"، قالت هاول. "إنها تجعلك تشعر بأنك غبي حقاً".

مقاطعتا ديكسي وواشنطن رفضتا استعمال قائمة الإلغاء أيضاً. قالت ستارليت كانون، المشرفة المساعدة على انتخابات مقاطعة ديكسي، "أنا خائفة من العمل بها لأن الكثير من المعلومات الموضوعة فيها غير صحيحة".

قالت كارول غريفين، المشرفة على انتخابات واشنطن، "لم تكن دقيقة في الماضي، إذاً، هناك سبب يدعونا للشك بصحتها هذه السنة".

ولكن إذا كانت بعض المقاطعات قد رفضت استعمال القائمة كلها، فإن المقاطعات الأخرى قبلتها بكل حماس. قالت إيتا روسادو، المتحدثة باسم إدارة الانتخابات في مقاطعة فولوسيا، بأن المقاطعة قبلت الملف بشكله الظاهري و لم تفعل أي شيء للتأكد من صحته و لم تبلّغ المواطنين قبل مدة من الزمن بأنهم قد أزيلوا من سجلات المصوتين.

عندما نحصل على قائمة المجرمين، نبدأ بشكل تلقائي بالنظر في سجلاتنا في الكمبيوتر. إذا كان هناك اسم يذكر بأن جون سميث قد أُدين بجناية ما، عندئذ سندخل ملاحظة على الكمبيتر تقول مجرم مدان - نضع حرف 'f' دلالة على المجرم (felon) - والتاريخ الذي تلقيناه فيها"، قالت روسادو.

"مازالو على جهاز الكمبيوتر لدينا، ولكنهم في وضع التطهير"، تعني أنهم اعتُبروا غير مؤهلين للانتخاب.

"أنا لا أعتقد بأن من واجبنا إعلامهم بأنهم مجرمون مدانون"، قالت روسادو. "إذا كانوا موجودين في سجلاتنا، فسنضع ملاحظة هناك. فإذا ظهروا في مكان الاقتراع، سنقول لهم، 'انتظروا لحظة، أنتم مجرمون مدانون، لا يمكنكم التصويت.' تسعة من عشرة منهم كانوا يقولون، عندما كنا نكرر ذلك لهم، 'شكراً' ويمضون في سبيلهم. لم يدخلوا في أي جدال". لا تعلم روسادو كم عدد الناس الذين أُسقطوا من القائمة في فولوسيا نتيجة تعريفهم كمجرمين.

حاولت المشرفة على انتخابات مقاطعة هيلسبورو، بام لوريو، أن تتأكد من أن الخلل في النظام لا يحرم أحداً من التصويت. كل الـ 3,258 شخص من سكان المقاطعة الذين عُرِّفوا كمجرمين محتملين في ملف التصويت الرئيسي الذي أُرسل من قبل الولاية بُعث لهم رسائل مصدقة تعلمهم بأن حقهم في التصويت كان في

خطر. 551 شخصاً من ذلك العدد كانوا قد استأنفوا في محكمـــة أعلـــى، و245 شخصاً منهم استعادوا وضعهم الشرعي في نظر القانون. (وفق القوانين المشـــرَّعة بواسطة مكتب هاريس، يُعتبر المصوت مذنباً ومداناً ما لم أو حتى يقدم وثيقة تثبت براءته). بعضهم كانوا مدانين بجنح بسيطة لا بجرائم، وبعضهم كـــانوا مجـــرمين استعادوا حقوقهم الشرعية وبعضهم الآخر كانوا ببساطة مجرد حالات حدث فيها خطأ في البطاقة الشخصية.

279 شخصاً آخر لم يكونوا متطابقين تماماً مع سجلات تصويت المقاطعـــة نفسها و لم يُبلَّغوا. وهكذا استنتجت المقاطعة في نهاية المطاف بأن، من بين الأسماء الـــ 3,258 على اللائحة الأصلية، ما يزيد عن 15 بالمائة منهم كـــانوا في وضـــع خاطئ. إذا كانت النسبة هي ذاتها في الولاية بأكملها، فلن يكون هناك أقل مـــن 7,000 مصوت على لائحة تطهيرهم، بدون وجه حق، من قوائم التصويت.

تقول بام لوريو بأن الموظفين المحليين لم يتلقوا الإعداد المناسب لإزالة المجرمين من سجلاتهم. "إننا لسنا معتادين على التعامل مع قضايا لها علاقة بالعدالة الجنائية أو التحقق ممن يملك إدانة بجناية"، قالت لوريو. رغم أن ملف التصويت الرئيســـي يُفترض بأنه سيسهل العملية، إلا أنه كان في معظم الأحيان أكثر صعوبة من القوائم الشهرية للمحكمة الطوَّافة (circuit court) التي اعتادت على استخدامها من أجل تطهير سجلاتها من التسجيلات المتكررة والمتوفين والمجرمين المدانين. "البيانات الآتية من الولاية أصلاً غير دقيقة"، قالت لوريو. ولهذا السبب قامت مقاطعتها بمـــا في وسعها لتبليغ المواطنين الموجودين في القائمة بخصوص وضعهم الجنائي.

"أرسلنا إلى أولئك الأفراد رسائل مصدقة ووضعنا إعلاناً في الصحيفة المحلية وعقدنا جلسة استماع علنية. بالنسبة للذين لم يستجيبوا لذلك، أرسلنا لهم رسالة أخرى بالبريد العادي"، قالت لوريو. "استغرقت تلك العملية عدة أشهر".

"لقد نشرنا بالفعل بعض الإحصاءات العددية وكـــان عـــدد الســـود [في اللائحة] أعلى من المتوقع بالنسبة لعدد سكاننا"، يقول تشاك سميث، خبير إحصائي في المقاطعة. اعترفت لوريو بأن الأميركيين الأفارقة شكَّلوا 54 بالمائة من النـــاس الموجودين على لائحة المجرمين الأصلية، رغم أنهم يشـــكلون 11.6 بالمائـــة مـــن

السكان المؤهلين للانتخاب في مقاطعة هيلسبورو.

أضاف سميث بأن برنامج كمبيوتر دي بي تي كان يغير بشكل آلي أشكالاً متنوعة لاسم واحد. في إحدى الحالات، عُرِّفت إحدى المنتخبات وتدعى "كريستين" كمجرمة بالاستناد إلى إدانة شخص يدعى "كريستوفر" يحمل الكنية نفسها. يقول سميث بأن شركة تشويس بوينت لم تكن تستجيب للتساؤلات المتعلقة بأساليبها الخاصة، كما لم تكن تقدم أي معلومات إثبات إضافية لمساندة موظفيها المعتمدين في مكتب التسجيل. أحد المجرمين المفترضين على قائمة تشويس بوينت هو قاضٍ محلي.

رغم وجود الكثير مما يزعجها في القوائم، إلا أن لوريو لم تكن تملك خياراً آخر إلا أن تستخدمها. وكانت محقة. ينص الجزء 98.0975 من دستور ولايات فلوريدا: "عند استلام الملف من الدائرة، ينبغي على المشرف أن يتحقق من المعلومات المقدمة. إذا لم يحدد المشرف بأن المعلومات المقدمة من قبل الدائرة غير صحيحة، ينبغي عليه حينئذ إزالة اسم أي شخص متوفى أو مدان بجريمة أو غير مؤهل من الناحية العقلية فيما يخص الانتخاب من دفاتر التسجيل مع حلول الانتخاب اللاحق التالي".

ولكن المقاطعات فسرت هذا القانون بطرق مختلفة. استخدمت مقاطعة ليون ملف التصويت الرئيسي الذي أُرسل في كانون الثاني من العام 2000 لتنظيف قوائم المصوتين لديها، ولكنها وضعت جانباً الملف الذي استلمته في شهر تموز. بحسب توماس جايمس، مسؤول أنظمة المعلومات في مكتب انتخابات المقاطعة، لقد جاءت القائمة في وقت متأخر جداً كي تُعالج.

وفقاً للمشرف على انتخابات مقاطعة ليون، إيون سانشو، "كانت هناك بعض المشاكل" مع الملف. بعد استخدام المعلومات المستلمة في كانون الثاني، أرسل سانشو 200 رسالة إلى مصوتين من المقاطعة، بالبريد العادي، مخبراً إياهم بأنهم عُرِّفوا من قبل الولاية بأنهم قد ارتكبوا جرائم وبذلك لن يسمح لهم بالتصويت. مُنحوا 30 يوماً للرد إذا كان هناك ثمة خطأ ما. "كان يتوجب عليهم التقدم بالإثبات"، يقول سانشو.

يقول سانشو بأن 20 شخصاً قد أثبتوا بأنهم لا ينتمون إلى تلك اللائحة،

وتتالت مجموعة من الاتصالات الهاتفية الغاضبة في يوم الانتخاب. "هــدد بعــض الأشخاص بمقاضاتنا"، قال سانشو، "ولكن لم يتصل بنا أي محامٍ حتى الآن". وفي مقاطعة أورانج، أرسل الموظفون رسائل إلى المعرفين من قبل الولايــة بارتكــابهم جرائم، ولكن يبدو بأنهم لم يهتموا كثيراً بمعالجة تلك اللائحة.

"ليس لدي أي فكرة"، قالت جون كوندرون، المشــرفة المســاعدة علــى انتخابات أورانج، عندما سُئلت عن عدد الرسائل التي أُرسلت إلى المصوتين. بعد قليل من التفكير، أجابت كوندرون بإرسال "عدة مئات" منها، ولكنها قالت بأنها لا تعرف كم عدد الأشخاص الذين تقدموا بشكوى. أولئك الذين اتصلوا فعــلاً، كما قالت، أعطوهم رقم هاتف دائرة تنفيذ القانون في فلوريدا حــتى يتقــدموا بشكواهم مباشرة إليها.

على أي حال، لم يتسنَّ للعديد من مصوتي مقاطعة أورانــج أن يتقــدموا بشكواهم بأي شكل من الأشكال.

ذكرت كوندرون بأن حوالى ثلث الرسائل، التي أرسلتها المقاطعة بالبريــد العادي، أُعيدت إلى المكتب مع وضع ملاحظة "غير قابلة للإيصال". لقد عــزت النسبة العالية للعناوين الخاطئة إلى عمر المعلومات التي أُرسلت بواسطة دي بي تي، والتي بعضها كان يقارب الــ 20 عاماً، على حد قولها.

ربما واجه موظفو مقاطعة ميامي ديد مشاكل مشابهة. قال ميلتون كــوليتز، المشرف المساعد على الانتخابات، بأنه غير مرتاح لتقدير عدد المجرمين المتــهمين بواسطة ملف التصويت الرئيسي في مقاطعته. قال بأنه يعرف بأن حــوالى 6,000 شخصاً منهم قد بُلِّغوا، بالبريد العادي، في قائمة مبكرة في العام 1999. كم عدد الذين أُزيلوا من اللائحة بالضبط؟ "لا يمكنني أن أتكهن لك بالرقم بصدق"، قال. بحسب كوليتز، آخر قائمة تلقاها من الولاية كانت تلك التي أُرسلت في كــانون الثاني من العام 2000، عندها طبقت المقاطعة "نظاماً من مرحلتين". إذا كانــت المعلومات الموجودة على لائحة الولاية تبدو صحيحة بما يكفي عند مقارنة الأسماء مع تلك الموجودة على قوائم مصوتي المقاطعة، عندئذ يُصنَّف أولئك الأشــخاص كمجرمين وتُرسل لهم رسائل إنذار. أما أولئك الذين أبدو تطابقاً جزئياً مع بيانات الولاية، فقد مُنحوا "حالة غير مؤهل مؤقت".

مُنح كلتا المجموعتين 90 يوماً للرد أو تُشطب أسماؤهم من السجلات.

ولكن كوليتر قال بأن المقاطعة لا تملك أرقاماً تدل على عدد المصوتين الذين نجحوا في شكواهم بخصوص لقبهم كمجرمين.

يسلّم المتحدث باسم شركة تشويس بوينت مارتن فاغان بخطأ شركته في إعلان قائمة تكساس المزيفة. ("أعتقد بأن ذلك كان محرجاً إلى حد ما في ضوء الانتخاب"، كما يقول). ولكنه، على أي حال، يدافع عن أداء الشركة ككل معتبراً الأخطاء التي قاربت 8,000 اسم بأنها "خلل ثانوي - أقل من عُشْر من 1 بالمائة من جمهور الناخبين" (رغم أن المجموع الإجمالي يساوي 15 مرة ضعف الفارق بين بوش وغور). ولكنه أضاف بأن تشويس بوينت مسؤولة فقط عن تسليم لائحتها غير المدققة، أي أن المسؤولية في الفحص والتصحيح تقع على عاتق موظفي فلوريدا.

في السنة الماضية، تلقت دي بي تي أون لاين، التي ستندمج معها تشويس بوينت لاحقاً، عقداً غير مسبوق مع ولاية فلوريدا من أجل "تنظيف" قوائم غير المؤهلين للانتخاب - باستخدام معايير لتجميع ومقارنة المعلومات رفضت الكشف عنها، حتى إلى موظفي الانتخاب المحليين في فلوريدا.

تعرضت تشويس بوينت في أتلانتا، وهي شركة إنترنت ذائعة الصيت متخصصة في بيع المعلومات الشخصية المجمَّعة من قاعدة بياناتها المؤلفة من أربعة مليارات سجل عام (وغير عام)، إلى الهجوم لإساءة استعمال بيانات خاصة من كمبيوترات حكومية.

في كانون الثاني من العام 2000، أنهت ولاية بنسلفانيا عقداً مع تشويس بوينت بعد اكتشاف بيع الشركة لمعلومات شخصية لمواطنين معينين إلى أشخاص غير حكوميين.

يقول فاغان بأنه كان بالإمكان تلافي العديد من الأخطاء عن طريق مقارنة أرقام الضمان الاجتماعي للمجرمين السابقين في لائحة دي بي تي مع أرقام الضمان الاجتماعي في سجلات المصوتين. ولكن، في مقاطعات فلوريدا توجد أرقام الضمان الاجتماعي على عدد ضئيل من سجلات المصوتين لديها. وهكذا، مع

هاتين المشكلتين – أرقام ضمان اجتماعي مفقودة في سجلات دي بي تي وسجلات المقاطعات معاً – لا يوجد ببساطة إمكانية للتدقيق السليم.

فلوريدا هي الولاية الوحيدة في البلاد التي تسلم المرحلة الأولى من إلغاء الحق بالانتخاب إلى شركة خاصة. وشركة تشويس بوينت تملك خططاً كبيرة. "نظراً لنتيجة عملنا في فلوريدا"، يقول فاغان، "ومع رئيس جديد على السدة، نعتقد بأننا سنتوسع في طول البلاد وعرضها".

وخاصة إذا كان ذلك الرئيس يدعى "بوش". يعج مجلس إدارة تشويس بوينت وطاقم إدارييها التنفيذيين ومجموعة مستشاريها بالنجوم الجمهوريين، بمن فيهم مفوض شرطة نيويورك السابق هاورد سافير والنائب اليميني المتطرف في الكونغرس فين ويبر، اللوبييْن الضاغطين لمصلحة الشركة في واشنطن.

اصطياد المزيد من الأصوات من المستنقعات

بعد تحقيق مجلة سالون كنت متأكداً من إزالة 7,000 مصوت بريء على الأقل من سجلات المصوتين، نصفهم من السود، وذلك يبدل نتيجة الانتخاب. ولكن تحقيقي كان أبعد من أن ينتهي – فقد وجدت 2,834 مصوتاً إضافياً مؤهلاً للانتخاب، بهدف التطهير، كلهم تقريباً ديمقراطيون.

العاشر من كانون الأول 2000. عندما كتبت هذه المقالة للقراء البريطانيين، كان غور ما زال صامداً هناك:

"إحراق لائحة سوداء من أجل بوش"

الأوبزيرفر، لندن، 10 كانون الأول 2000

هاي، آل، ألقِ نظرة على هذه. في كل مرة أفتح فيها تمساحاً آخر، أجد فيه المزيد من عظام منتخبي غور. هذا الأسبوع، كنت أخوض في مستنقع فلوريدا المعروف باسم مكتب أمينة سر الولاية كاثرين هاريس فوجدت ألفي اسمٍ آخر لمصوتين "اختفوا" بشكل تلقائي من سجلات التصويت، نصفهم من الأمريكيين الأفارقة.

كان يملكون الحق بالانتخاب، ولكنهم لم ينجحوا في الوصول إلى حجرة الاقتراع.

في 26 تشرين الثاني، ذكرنا في تقريرنا أن مكتب أمينة سر ولاية فلوريدا، قبل الانتخاب، أمر بإزالة 8,000 مصوت في فلوريدا على أساس أنهم قد ارتكبوا جرائم في تكساس. لم يرتكب أي واحد منهم أي جريمة.

بالنسبة لحاكم فلوريدا جيب بوش وأخيه، كانت قائمة تكساس السوداء خطأ ارتُكب دون قصد بالسوء. معظم أولئك الذين استُهدفوا لإزالة أسمائهم من قوائم المصوتين كانوا أميركيين أفارقة وإسبان ومجموعة من البيض الفقراء، منتخبين محتملين لنائب الرئيس غور. إننا لا نعرف كم عدد المصوتين الذين فقدوا حقوق مواطنتهم قبل اكتشاف الخطأ بواسطة قلة من الموظفين المتشككين في المقاطعة وذلك قبل أن تقدم تشويس بوينت، التي اعترفت بشجاعة بخطأ تكساس، قائمة جديدة تحوي 57,700 مجرم آخر. في شهر أيار، أرسلت هاريس أوراق الإلغاء الجديدة المصححة إلى هيئة انتخاب المقاطعة.

ربما يعود الأمر لموقفي السيء، ولكنني اعتقدت بأنه من الأفضل التحقق من القائمة الجديدة. بعد التنقيب في مكاتب المقاطعة مع فريق من الباحثين من مجلة الإنترنت سالون، اكتشفنا بأن القائمة "الصحيحة" لم تكن صحيحة جداً.

تشير مراجعتنا للمقاطعة العاشرة نسبة عدم تطابق تساوي 15 بالمائة كحد أدنى. وهذا يضيف 7,000 شخص بريء متهمين بجرائم سُلبت حقوق مواطنتهم قبل وقت قصير جداً من السباق الرئاسي، غالبيتهم من السود.

وكذلك اكتشف فريقنا، وهو يغوص عميقاً في المستنقعات، مجموعة ثالثة سُلبت حقوق مواطنتها. قدمت الشركة المتعاقدة مع الولاية، تشويس بوينت، قائمة تتألف من ألفي اسم تقريباً لأشخاص ارتكبوا جرائم، في وقت سابق من حياتهم، في إيلينويس وأوهايو. كحال معظم الولايات الأميركية، تعيد هاتان الولايتان حقوق المواطنة للأشخاص الذين خدموا مدة عقوبتهم في السجن والتزموا بالجانب الجيد من القانون منذ ذلك الحين.

نزعت فلوريدا حقوق التصويت من هؤلاء المحكومين في محاكمها الخاصة إلى

الأبد. ولكن مكتب هاريس يسلّم، وموظفي المقاطعة يتفقون مع ذلك، بأن ليس من حق فلوريدا أن تفرض هذه العقوبة على الأشخاص الذين انتقلوا من هاتين الولايتين. (13 ولاية فقط، معظمها في الاتحاد القديم "الولايات الإحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة في العام 1860"، تمنع المجرمين الذين استردوا حقوقهم من التصويت).

لدى التعمق أكثر في قوائم هاريس، نكتشف مئات من المدانين الآخرين في 37 ولاية أخرى ممن استردوا حقوقهم عند نهاية مدة عقوباتهم. إذا كانوا يملكون الحق بالانتخاب، لماذا إذاً أُبعدوا عن صناديق الاقتراع؟ لم ترد هاريس على مكالماتي، ولكن ألان ديرشويتز رد عليها. قال أستاذ القانون في جامعة هارفارد، مرجع مشهور في الإجراءات القضائية: "ما يبدو للعيان هو عملية تخفيض لعدد المصوتين في فلوريدا، وهم يعلمون بأن ذلك سيخفض مجموع الأصوات الديمقراطية".

كيف تمكن حكام فلوريدا الجمهوريون من معرفة كيف سينتخب هؤلاء الناس؟

أحلت السؤال إلى دافيد بوزيتيس، الخبير الأول في أميركا في إحصاء المصوتين.

حالما توقف عن الضحك، قال بأن الطريقة التي استخدمت فيها فلوريدا القوائم من الشركة الخاصة كانت "تقنية واضحة تستحق براءة اختراع في التمييز العنصري ضد المصوتين السود". وبمزاج أكثر كآبة، قال بوزيتيس، من مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية في واشنطن، بأن الحقيقة المحزنة حول العدالة الأميركية هي أن 64 بالمائة من هؤلاء المدانين بارتكاب جرائم هم من الأميركيين الأفارقة. في فلوريدا، غصت حجرات الانتخاب في السابع من تشرين الثاني برقم قياسي من المواطنين السود، أكثر من 80 بالمائة من مجموع المسجلين للتصويت. خلف الستائر، تسعة من عشرة من السود صوتوا لغور.

أشار مارك موير من منظمة Sentencing Project [منظمة تشجع على تخفيف الاعتماد على السجن واستخدام طرق أكثر إنسانية وفعالية] في واشنطن إلى أن النصف "الأبيض" من قائمة التطهير هم في غالبيتهم الساحقة من الفقراء، وهم أيضاً مصوتون ديمقراطيون ثابتون.

اجمع ما يلي. قائمة تكساس للمتوفين، والقائمة "المصححة" غير المصححة، إضافة إلى قائمة المجرمين السابقين من خارج الولاية. أحلف بالله العظيم بأن ذلك كافٍ لتغيير نتيجة الانتخاب الرئاسي. أراهن بأن هاريس المنشغلة جداً، لمسؤوليتها على سجلات التصويت في فلوريدا والحملة الرئاسية لجورج بوش في الوقت نفسه، لم تفكر أبداً في ذلك.

الخميس، 7 كانون الأول، الساعة الثانية صباحاً. على الطرف الآخر من الهاتف، استراحة ثقيلة، ثم سيل من الكلمات السريعة إلى درجة أنني لم أتمكن من التقاطها كلها. "حقير... كاذب... غير صحيح... مجموعة من الترهات... مليء بالأخطاء..." كليك! لم يكن هذا مخبراً من تشويس بوينت يخبرني عن لائحة الشركة سيئة السمعة، بل كان ممثل الاتصالات الإعلامية الخاص بالشركة، مارتي فاغان، يبلغني عن "أسلوبي الصحافي المقرف، الرخيص" في تقريري عن الشركة.

في الحقيقة، كان فاغان يرد على اتصالاتي، فقد كنت فضولياً بشأن هذه الشركة التي اختارت الرئيس لمنتخبي أميركا.

لديهم تاريخ مشرِّف لهذه المهمة الجليلة. أُسِّس فرع الشركة في فلوريدا، شركة داتابيز تكنولوجيز (الآن دي بي تي أون لاين)، بواسطة هانك آشر. عندما ادعت وكالات تنفيذ القانون في الولايات المتحدة بأنه ربما كان متورطاً مع تجار المخدرات الباهاميين – رغم عدم توجيه أي تهم – خسرت الشركة عقد إدارة البيانات مع الإف بي آي. وغادر هانك وأصدقاؤه، وهكذا غُفر عن الماضي، في عيني فلوريداً.

الخميس، 3 صباحاً. صوت جديد أكثر لطافة قدم لي التفسير المتفائل لتشويس بوينت. "أنت تقول بأنه لدينا نسبة خطأ تزيد عن 15 بالمائة – نحن نحب النظر إلى هذه المسألة بشكل مختلف، وهو أننا نملك نسبة صحة تصل إلى 85 بالمائة!" إنه يتكلم عن الـ 7,000 مصوت – الديمقراطيين بمعظمهم، دون ذكر الآلاف في قائمة تكساس الخاطئة. (خسر غور البيت الأبيض بـ 537 صوتاً).

اتصلت بمارك سويدلند، خبير في سان فرانسيسكو. "إنه إجراء جوهري في هذه الصناعة وهو أن لا تنشر القائمة في الولاية كلها قبل أن تكون قد اختبرتها

واختبرها عدة مرات"، قال مارك. "ديرشويتز عل حق: كان يتوجب عليهم أن يعرفوا بأن ذلك سيعرِّض الآلاف من سجلات الناس للخطر. وكان عليهم أن يعرفوا أيضاً الوضع [العرقي] لأولئك المصوتين".

"إنهم" ولاية فلوريدا، وليس تشويس بوينت. دعونا لا نشوش أنفسنا بمن يتحمل اللوم. إن طاقم هاريس هو الذي أشعل فتيل قاعدة البيانات هذه، ثم ادعوا المفاجأة عندما انفجرت. يقول سويدلند بأن على تشويس بوينت مسؤولية مهنية بتبليغ الولاية ووجوب اختبار القائمة؛ تقول تشويس بوينت بأن الولاية لم يكن ينبغي عليها أن تستخدم بياناتها "الخام".

هذه السنة، عندما طلبت إحدى المقاطعات من تشويس بوينت رؤية النسخ الاحتياطية والطرق التي اتبعتها في وضع قائمتها السوداء من المصوتين، رفضت الأخيرة – إنها أسرار تجارية.

وهكذا، لن نعرف أبداً كيف اختير رئيس أميركا.

إيجاد 40,000 آخرين. أكرر: 40,000

الآن أصبح الأمر غريباً. انهمر المديح على مجلة سالون، بواسطة كتاب أعمدة، في نيويورك تايمز ولوس انجلوس تايمز وواشنطن بوست وكليفلاند بلاين ديلير، كانوا مرتعبين مما كتبه بوب كوتنر في بوسطن غلوب "الإعدام بواسطة كمبيوتر محمول". وحتى ذلك الوقت لم يتصل بي أي محرر أخبار من مطبوعة أو محطة تلفزيونية (باستثناء منتجة أخبار المساء في تلفزيون سي بي إس التي فرت هاربة طاوية ذيلها حالما أنكر الحاكم جيب بوش الادعاءات).

ولم يكن عملي قد انتهى بعد. في مهمة جانبية صغيرة، بدأت البحث في حقوق المجرمين في فلوريدا – أولئك المدانين فعلاً.

ذكرت كل الصحف في أميركا بأن فلوريدا تحرم المجرمين السابقين من التصويت. عندما توافق كل الصحف في أميركا على شيء ما، يمكنك المراهنة على أن الأمر قد لا يكون صحيحاً. هناك شخص ما يريد من الصحف أن تصدق ذلك. لم يستغرق مدة طوية اكتشاف بأن ما قاله الجميع على أنه الحقيقة كان في

حقيقة الأمر زائفاً: كان بإمكان بعض المجرمين السابقين أن ينتخبوا، بل الآلاف منهم في الواقع. لقد عرفت ذلك... وكذلك الحاكم جيب بوش. هل كان جيب بوش متورطاً؟

لذا، اتصلت بمكتب الأخ الأول جيب بوش، الذي قال هامساً، "اتصل بي غداً قبل موعد الافتتاح الرسمي". وعندما اتصلت بالفعل في صباح اليوم التالي، أمضت موظفته المتكلفة ساعتين وهي تشرح لي، "المحاكم تخبرنا بأن نفعل هذا، فنفعل ذاك".

كانت تلمح إلى أوامر المحكمة التي كنت في أثرها، والتي أمرت الحاكم جيب بوش بالتوقف عن التدخل في الحقوق المدنية للمجرمين السابقين الذين كانوا يملكون الحق في الانتخاب.

سألت موظفة جيب أربع مرات، "هل تقولين لي بأن الحاكم انتهك القانون وأوامر المحكمة عمداً، بإبعاده مصوتين مؤهلين للانتخاب.؟"

وقالت لي أربع مراب، "المحاكم تخبرنا أن نفعل هذا [السماح لمجرمين معينين بالتصويت] فنفعل ذاك [نمنعهم].

ولكن سالون توقفت قليلاً، رغم وجود كمية كبيرة من الأدلة، ثم توقفت أكثر قليلاً.

إن الامتعاض من أخذ التغطية السياسية من "أجنبي" كان له أثره على أعصاب الفريق. لا أستطيع أن ألومهم. ولم يساعدهم أيضاً حقيقة أن المجلة كانت تواجه الإفلاس وأن طاقم العمل كان منهكاً وعيد رأس السنة على الأبواب.

أمضيت بقية السنة محاولاً الحصول على الآراء القانونية من كبار المحامين الذين كانوا يقولون بأن مكتب بوش كان مخطئاً، ولاحقاً قالت لجنة الحقوق المدنية أيضاً بأن بوش كان مخطئاً. ولكن الساعة السياسية كانت تدق، وجورج دبليو بوش كان يتقدم ببطء نحو المكتب البيضوي.

أخبرني إي. جاي. ديون من صحيفة واشنطن بوست، "ينبغي عليك أن تظهر هذه القصة إلى الناس يا غريغ، وعلى الفور!" ويجدر بالذكر أن ديون أخبرني كي

أتصل، بدلاً من إرشادي إلى غرفة أخبار واشنطن بوس، بصحيفة نايشن، نوع من مركز للاجئين من أجل التقارير الإخبارية المهملة.

بعد تفحص الوقائع للمرة الثانية ثم للمرة الخامسة، حبست نايشن أنفاسها ثم طبعت قصة "المجموعة الثالثة" من المجرمين السابقين المحرومين من التصويت بدون وجه حق (يقارب عددهم 3,000)، ومجموعة رابعة من المصوتين الذين حُرموا من التصويت أصلاً – إضافة إلى 40,000 آخرين، كلهم تقريباً مصوتون ديمقراطيون.

إننا الآن في 5 شباط 2001 – أي أصبح بإمكان الرئيس بوش قراءة هذا التقرير من البيت الأبيض:

"مصوتو فلوريدا المختفون"

نايشن، 5 شباط 2001

في أميركا اللاتينية، ربما كانوا سموهم votantes desaparecidos، "مصوتون مختفون". في 7 تشرين الثاني 2000، مُنع عشرات الآلاف من المصوتين المؤهلين للانتخاب في فلوريدا من وضع بطاقات اقتراعهم – بعضهم أُزيل من سجلات التصويت وبعضهم الآخر مُنعوا من التسجيل أساساً.

كلهم تقريباً ديمقراطيون، نصفهم تقريباً أميركيون أفارقة. وُجِّه البرنامج المنهجي الذي حرم هؤلاء المصوتين الشرعيين من حقهم الشرعي في الانتخاب بواسطة مكاتب حاكم فلوريدا وأمينة سر الولاية كاثرين هاريس. وكان ذلك البرنامج في غاية الدقة والبراعة والتعقيد بحيث إنه لو لم يكن الفارق الذي أمن فوز جورج دبليو بوش صغيراً جداً، لكان احتمال اكتشاف ذلك التطهير ضئيلاً جداً.

تملك المجموعة المحرومة من التصويت – المجرمون – قلة من المدافعين عنها من كلا الحزبين.

لقد أُعلن بشكل جيد أن فلوريدا تحرم ما يقارب نصف مليون محكوم سابق من سكانها من الحق بالتصويت. ولكن وسائل الإعلام أغفلت تماماً حقيقة أن

محاكم فلوريدا بالذات قد أبلغت الحاكم مراراً بأن لا يحرم حقوق مواطني فلوريدا الذين ارتكبوا جرائم في ولايات أخرى وخدموا مدة أحكامهم واستعادوا حقوقهم من قبل تلك الولايات.

يبلغ عدد الأشخاص من الولايات الأخرى الذين وصلوا إلى فلوريدا مع إدانة بجرم في ماضيهم "بالتأكيد فوق 50,000 ويحتمل أن يتجاوز الرقم 100,000"، كما يقول الخبير في إحصاءات المجرمين جيفري مانزا من جامعة نورثويسترن.

يقدر مانزا بأن 80 بالمائة منهم وصلوا مع حقوق تصويت سليمة، أي أنهم لم يخسروها بانتقالهم إلى فلوريدا. بكلمات أخرى، هناك ما لا يقل عن 40,000 مجرم مقوَّم مؤهل للانتخاب في فلوريدا.

ومع ذلك، أمرت الوكالات التي يسيطر عليها هاريس وبوش موظفي المقاطعة برفض محاولات هؤلاء المصوتين الجديرين للتسجيل، بينما كان مكتب الحاكم يعلن، علناً، بأنه يلتزم بقرارات المحكمة القاضية بعدم منع هؤلاء المجرمين السابقين من أداء حقوقهم المدنية. وعلاوة على ذلك، بمساعدة شركة داتابيز التي تملك علاقات وثيقة مع الجمهوريين، استخدم مكتب هاريس برامج كمبيوتر معقدة لاصطياد هؤلاء المجرمين الجديرين بالانتخاب وطردهم من سجلات المصوتين.

يشير دافيد بوزيتيس، الخبير في إحصاء المصوتين من واشنطن العاصمة، إلى أن برنامج "المنع والتطهير" لابد أنه كان يملك دافعاً حزبياً ما. ولماذا ينفقوا 4 ملايين دولار إذا لم يكونوا يتوقعون أي تغيير في النتيجة النهائية للتصويت؟"

يصوت المجرمون البيض والإسبان، أغلبيتهم فقراء، للديمقراطيين بمثل الحماس الذي يصوت به الأميركيون الأفارقة. على سبيل المثال، تقدر دراسة نُشرت حديثاً بواسطة جامعة مينيسوتا بأن 93 بالمائة من المجرمين من كل الأعراق فضلوا كلينتون في العام 1996. مهما كان دافع فلوريدا لإبقاء هؤلاء المصوتين المؤهلين خارج حجرات الانتخاب في السابع من تشرين الثاني، إلا أن الحقيقة تقول بأنهم كانوا يمثلون أضعاف الهامش الذي أمن فوز جورج دبليو بوش في الولاية. رفض موظفون مهمون في وكالات بوش وهاريس طلبنا بإبداء تعليق حول الموضوع.

بدأت عملية حرمان الحقوق بالانتخاب في العام 1998 في عهد سلف كاثرين هاريس كأمينة سر الولاية، ساندرا مورثام. كانت مورثام نجمة جمهورية عُيِّنت من قبل جيب بوش كقائم مقام الحاكم ومساعدته أثناء ترشيحه للمرة الثانية لمنصب الحاكم. (فضيحة مالية دفعت جيب بوش لاستبدالها بكاثرين).

قبل ستة أشهر من الصراع على منصب الحاكم، أقر المجلس التشريعي في فلوريدا قانوناً "إصلاحياً" حذف تسجيل المصوتين غير المؤهلين للانتخاب: أولئك الذين انتقلوا من ولاية أخرى والمتوفون والمجرمون الذين لا يملكون حقاً بالتصويت. رُوِّج للقانون على أنه رد مناسب من الحكومة على انتخابات رئاسة البلدية في ميامي في العام 1997 الملطخة بالغش.

ولكن منذ البداية، انبعثت من القانون وأدوات تنفيذه رائحة حزبية. اشتمل القانون، الذي أُقر بواسطة أغلبية المجلس التشريعي الجمهوري، فقرة غريبة تقضي بتسليم تشكيل قوائم "الشطب" الابتدائية إلى شركة خاصة. لم يسبق أن خصخصت أي ولاية أخرى، لا من قبل ولا من بعد، هذه الخطوة الحساسة المتمثلة بحذف حقوق المواطنين المدنية.

في تشرين الثاني من العام 1998 سلَّم مكتب أمينة سر الولاية، المسيطَر عليه من قبل الجمهوريين، المهمة إلى الشركة المزايدة الوحيدة، داتابيز تكنولوجيز، الآن قسم دي بي تي أون لاين من شركة تشويس بوينت من أتلانتا، التي اندمجت فيها السنة الماضية.

وعلى الفور أطلقت وحدة الانتخابات في مكتب أمينة سر الولاية عملية مطاردة للمجرمين بحماسة ولامبالاة أقلقت موظفي الانتخابات المحليين. حصلت نايشن على مذكرة داخلية من اتحاد المشرفين على الانتخابات في ولاية فلوريدا، مؤرخة في شهر آب من العام 1998، تحذر مكتب مورثام من أنه قد أزال بطريق الخطأ مصوتين مؤهلين للانتخاب أثناء اندفاعهم الأخرق "لإزالة الأسماء بطريقة نزوية من السجلات". على أي حال، تجنباً للصدام مع العامة، وافق المشرفون على إبقاء شكوكهم ضمن حدود مكاتبهم البيروقراطية اعتقاداً منهم بأن "إدخال العامة في قتال مع [موظفي الولاية] لن يكون مثمراً".

في تشرين الثاني من ذلك العام، وصل جيب بوش بسهولة غير متوقعة إلى قصر الحاكم، ويُعزى نصره في الانتخاب، مما يدعو للسخرية، إلى دعم السياسيين الديمقراطيين السود المتخاصمين مع حزبهم.

خلال السنتين التاليتين، مع الجمهوريين في موقع المسؤولية في منصب الحاكم ومكتب أمانة السر معاً، تحت سلطة هاريس الآن، تسارعت عملية تطهير المجرمين. في أيار من العام 2000، أمر مكتب هاريس، باستخدام قائمة مقدمة بواسطة دي بي تي، المقاطعات بشطب 8,000 مصوت فلوريدي ارتكبوا جرائم في تكساس.

في الواقع، لم يرتكب أحد من المجموعة أكثر من جنح بسيطة، وهو خطأ كُشف أمره ولكن لم يُصحح بشكل كامل. أرسلت هاريس وتشويس بوينت دي بي تي قوائم "مصححة"، تتضمن أسماء الـ 437 مصوتاً الذين ارتكبوا بالفعل جرائم في تكساس. ولكن هذه القائمة كانت خاطئة أيضاً، بما أن قانون تكساس الصادر في العام 1997 يجيز للمجرمين أن يصوتوا بعد أن يخدموا مدة سجنهم. في هذه الحالة لم يكن هناك أي داعٍ لتصحيح الخطأ وإعادة تسجيل الـ 437 مصوتاً.

لم يكن الشطب الخاطئ للمدانين في تكساس حادثاً مؤسفاً فريداً من نوعه، إذ يعترف مكتب أمينة سر الولاية بأنه قد أمر أيضاً بإزالة 714 اسماً آخر من مجرمي إيلينويز و990 من أوهايو – ولايتين تجيزان التصويت لأولئك الخاضعين للمراقبة والمطلَق سراحهم بشروط. وفق قوانين فلوريدا نفسها، لا ينبغي إزالة اسم واحد من أسماء الأشخاص الواصلين إلى الولاية من أوهايو أو إيلينويز.

اضافت دي بي تي إلى عملية الشطب حوالى 3,000 مجرم أتوا على الأقل من ثماني ولايات تعيد حقوق التصويت إليهم بشكل آلي بعد انتهاء أحكامهم وبذلك وصلوا إلى فلوريدا مع مواطنة كاملة.

قال متحدث باسم تشويس بوينت دي بي تي، وإدارة الانتخابات في فلوريدا تؤكد على ذلك، بأن مكتب هاريس وافق على اختيار الولايات التي حصل منها على السجلات من أجل عملية شطب المجرمين. أما بالنسبة للسؤال عن لماذا شملت الإدارة الولايات التي تعيد حقوق التصويت، فقد أحالت جانيت مدرو، صلة الوصل بين فلوريدا وشركة تشويس بوينت دي بي تي، إلى مكتب المساعدين القانونيين لهاريس، الذي لم يرد على اتصالاتنا المتكررة.

رجل الدين توماس جونسون من مدينة جاينسفيل هو ممثل مؤسسة بيت الأمل، مؤسسة خيرية دينية تقوم بإرشاد المحكومين السابقين من السجن إلى الحياة العملية، برنامج حصل على إطراء كبير من صديق رجل الدين، الحاكم جيب بوش. قبل عشر سنوات، باع جونسون الكوكايين في شوارع نيويورك وقُبض عليه وقضى مدة حكمه، ثم اكتشف الله وفلوريدا - حيث حاول، في وقت مبكر من السنة الماضية، تسجيل نفسه للتصويت. ولكن موظفي الانتخابات المحليين رفضوا الموافقة على تسجيله بعد اعترافه بجرم ارتكبه قبل عقد من الزمن في نيويورك. "لقد صعقني ذلك تماماً. كان أمراً فظيعاً"، قال جونسون عن حادثة رفضه.

قالت بفرلي هيل، المشرفة على الانتخابات في مقاطعة ألاشا، حيث حاول جونسون التسجيل، بأنها اعتادت على السماح لمحكومين سابقين كجونسون بالتصويت.

تحت أمرة الحاكم بوش، تغير هذا الوضع. "مؤخراً، أخبرنا الأشخاص في مكتب الاسترحام [المكتب التنفيذي للحاكم] أمراً مختلفاً"، قالت. "أخبرونا بأنهم لا يمكنهم التصويت أساساً".

إن رفض مدينة ألاشا في السماح لجونسون بالتصويت وتوجيهات الحاكم التي تتضمن ذلك الرفض معاً يسترعيان الانتباه وذلك للتوقيت الذي جاءا به - جاءا بعد قرارين من المحكمة أمرا أمينة السر والحاكم بالأخذ بعين الاعتبار الحقوق المدنية للمجرمين القادمين من الولايات الأخرى. أول هذين القرارين، شلينتر مقابل إدارة ولاية فلوريدا، صادر في حزيران 1998، قررت محكمة الاستئناف في فلوريدا بالإجماع بأن فلوريدا لا يمكنها أن تطلب من رجل أُدين في كونيكتيكت منذ خمس وعشرين سنة "أن يطلب [من فلوريدا] استعادة حقوقه المدنية. تلك الحقوق لم تُفقد هنا أبداً". تعيد كونيكتيكت، مثل معظم الولايات الأخرى، الحقوق المدنية للمجرمين بعد انتهاء أحكامهم، ولهذا السبب "إنه وصل كأي مواطن آخر، مع حقوق مواطنة كاملة".

حصل قرار شلينتر على جزء كبير من النقاش الذي دار خلال اجتماع مسؤولي انتخاب المقاطعة في أورلاندو في صيف 1998. وما أثار استغراب تشاك سميث، إحصائي في مقاطعة هيلسبورو، هو تحريض رئيس قسم الانتخاب التابع

لهاريس الموظفين المحليين في اجتماع أورلاندو بشطب كل المجرمين القادمين من خارج الولاية والمعرَّفين بواسطة دي بي تي. كانت هيلسبورو مهتمة جداً بشأن هذا الأمر، وظهر ذلك في معارضتها لمرسوم المحكمة، بحيث طلب مكتب انتخابات المقاطعة من الولاية أن تضع ذلك الأمر كتابة – طلب ووفق عليه في حينه.

حصلت نايشن على نص الرد على هيلسبورو. وصلت الرسالة، من مكتب تنفيذ الاسترحام التابع للحاكم، بتاريخ 18 أيلول 2000، قبل سبعة أسابيع فقط من الانتخاب الرئاسي. تأمر الرسالة المقاطعة بإعلام المجرمين السابقين الذين يحاولون التسجيل بأنهم حتى لو دخلوا فلوريدا بحقوق مدنية مستعادة بواسطة القانون في ولاية أخرى، إلا أنهم مازالوا "بحاجة لتقديم طلب لاستعادة الحقوق المدنية في ولاية فلوريدا". بمعنى، اطلبوا الرحمة من الحاكم بوش – الطلب نفسه الذي حُرِّم من المحاكم. وكانت توجيهات الولاية تدعو للاستغراب أكثر في ضوء القرار الثاني، الصادر في كانون الأول 1999 بواسطة محكمة أخرى في فلوريدا، وفيه عبَّر قاضي محكمة مقاطعة فلوريدا عن غضبه الذي لم يحسن إخفاءه من إدارة الحاكم لتجاهلها الأمر السابق المتضمن في قرار شلينشر.

شرح محامو حقوق التصويت الذين راجعوا الحالات لصحيفة نايشن بأن المحاكم استندت على كل من قانون فلوريدا وفقرة "الثقة والتصديق الكاملين" في دستور الولايات المتحدة، الأمرالذي يفرض على كل ولاية قبول القرارات القانونية للولايات الأخرى. "كانت المحكمة واضحة تماماً فيما لا يحق للحاكم فعله"، يقول بروس غير، المحامي العام المساعد للاتحاد الوطني لتطوير الملّونين NAACP. وما لا يحق للحاكم بوش فعله هو الطلب من مواطن قادم إلى فلوريدا بأن يطلب الرحمة منه لاستعادة حقه في التصويت، الحق الذي يملكه مسبقاً.

ومما يثير الاستغراب أكثر هو أن مكتب الحاكم لم يعارض. في حين لم يستجب هاريس وبوش وستة من السياسيين المعينين من قبلهما إلى اتصالاتنا، تذكر تاوانا هايس، التي تعالج طلبات الاسترحام في مكتب الحاكم، بشكل واضح لا لبس فيه، "إننا لا نملك الحق بتعليق أو استعادة الحقوق بما أن تلك الحقوق قد استُعيدت في ولاية أخرى". حتى إن هايس تحتفظ بنسخة عن قراري المحكمة بجانب طاولتها وتستشهد منهما بشكل شامل. إذاً لماذا طلب الحاكم وأمينة السر بشطب أولئك

الناس من السجلات أو منعهم من إعادة التسجيل؟ دلّتنا هايس إلى غريغ منسون، المحامي العام المساعد للحاكم بوش ومعاون الاسترحام.

لم يستجب منسون إلى طلبنا المفصَّل بالحصول على تفسير.

تشير رسالة مؤرخة في 10 آب 2000، من مكتب هاريس إلى مكتب بوش، حُصل عليها بواسطة مرسوم حرية المعلومات في فلوريدا، إلى أن رئيس اتحاد المشرفين على الانتخابات في فلوريدا كان قد سأل مكتب هاريس عن شطب المحكومين السابقين الذين استعادوا حقوقهم بشكل تلقائي من قبل ولايات أخرى. تلقت مجموعة المشرفين نفس الرد الذي حصلت عليه مقاطعة هيلسبورو: اشطبهم من سجلات المصوتين، وإذا اشتكوا، اجعلهم يطلبون الرحمة من بوش.

في الوقت الذي أذعن فيه معظم مشرفي المقاطعة، كارول غريفين لم تفعل. استنتجت غريفين، رئيسة انتخابات مقاطعة واشنطن، أن مرور مصوتين شرعيين عبر متاهة استرحام جيب بوش سينتهك قانوناً فدرالياً صادراً في العام 1993، المرسوم الوطني لتسجيل المصوتين، الذي وُضع لإزالة المعوقات أمام ممارسة الحقوق المدنية. يُنسب لهذا القانون، المعروف بـ "المصوت الحركي"، مساعدته في تسجيل 7 ملايين مصوت جديد. تستشهد غريفين من قسم فلوريدا من استمارة التسجيل الجديدة المصدقة بواسطة القانون الوطني لتسجيل المصوتين، التي تقول: "أنا أؤكد بأنني لست مجرماً مداناً أو إذا كنت كذلك، فإن حقوقي المتعلقة بالتصويت قد استُعيدت". "هذا هو القانون"، تقول غريفين العنيدة، "وأنا لا أملك الحق بمنع تسجيل أي شخص يوقع بصدق على هذه البيان. ما إن تضع إشارة على ذلك المربع حتى ينتهي أي نقاش". رفضت مقاطعة غريفين تنفيذ الشطب، ويبدو أن الولاية كانت تكره أن تتحداها.

ولكن عندما حاول رجل الدين جونسون التسجيل في مقاطعة ألاشا، رفض الموظفون وسلّموه بدلاً من ذلك استمارة طلب استرحام من خمسين صفحة. وجد جونسون العرض أمراً مشيناً ولامنطقي. "كيف أطلب من الحاكم حقاً أنا أملكه مسبقاً؟" يقول جونسون مردداً، دون علم منه، كلمات محاكم فلوريدا.

لو أذعن جونسون واختار طلب الاسترحام، لكان قد واجه إجراء هو، كما

تعترف هايس من مكتب الاسترحام، "في بعض الأحيان أكثر سوءاً من كسر ساق". بالنسبة للنيويوركيين كجونسون"، كما تقول هايس، "أقول لك بأنه هراء لا طائل منه". تقول هايس بأن الموظفين في نيويورك، الذين يعيدون الحقوق المدنية بشكل أتوماتيكي، مربكون من كثرة الطلبات الآتية من فلوريدا لعدم وجود أوراق تصرِّح بأن حقوق أولئك المواطنين قد استُعيدت. بدون طلبات الاسترحام الوهمية، سيتوجب على المتقدم أن يفتش في سجلات المحكمة القديمة والشروع في عملية معقدة تدوم من أربعة أشهر إلى سنتين، تتضمن أحياناً جلسات استماع قضائية "ظاهرياً" تعتمد نتيجتها على مزاج جيب بوش.

من غير المستغرب أنه من بين عشرات الآلاف من المجرمين القادمين من خارج الولاية، لم يحاول سوى بضع مئات قليلة منهم خوض هذه الطريقة البيروقراطية المعيقة قبل الانتخاب. (قد يكون بوش رحيماً أحياناً: لقد منح الرحمة لتشارلز كولسون عن جرائمه كمتآمر في فضيحة واترغايت، مانحاً كولسون المقيم في فلوريدا الحق بالتصويت في الانتخاب الرئاسي).

وكيف تسير لعبة الحاكم في صندوق الاقتراع؟ لقد حرمت عملية جيب بوش ما يزيد عن 50,000 مواطن من حقهم في التصويت. ونظراً لأن 80 بالمائة من المصوتين المسجلين قد وضعوا بطاقات اقتراعهم في الانتخاب الرئاسي، فقد ضاع منها 40,000 صوت على الأقل. بواسطة من؟ بما أن 90 بالمائة أو أكثر من المجموعة المستهدفة، أي المجرمين من خارج الولاية، تصوت للديمقراطيين، يمكننا عندئذ القول بكل ثقة بأن هذه الحيلة الصغيرة في شطب المصوتين قد كلفت آل غور على الأقل 30,000 صوت.

هل كان اصطياد المصوتين المجرمين الفاسد في فلوريدا من صنيع التواطؤ الحميم بين جيب بوش وهاريس، شقيق المرشح الرئاسي ورئيسة حملة الولاية بالتتالي؟ من غير المحتمل أننا سنكتشف يوماً الدوافع التي أدت إلى عملية تطهير المصوتين، ولكننا نستطيع رؤية العواقب بالتأكيد. منذ ثلاثة عقود، وقف الحاكم جورج والاس أمام باب مبنى المدرسة وتوعد قائلاً، "التمييز العنصري الآن! التمييز العنصري غداً! التمييز العنصري إلى الأبد!" ولكنه فشل في منع دخول الأميركيين الأفارقة. أما معارضة الحاكم جيب بوش لقرارات المحكمة، التي أُجريت بمستوى

الهمس بمساعدة التكنولوجيا العالية، فقد كانت أكثر فعالية بما لا يقاس في منع المصوتين الملونين من الدخول من باب مركز الاقتراع. في كل الأحوال، سواء كانتا متعمدتين أم حادثتين عرضيتين، إلا أن عملية الشطب بواسطة الكمبيوتر وعقبة الاسترحام غير القانونية كانتا تهدفان، كالضريبة على الرأس واختبار الأمية في عصر جيم كراو، إلى سحب الحق بالتصويت من المواطنين السود والفقراء و، ليس مصادفة، الديمقراطيين كلهم تقريباً. وليس هناك أي تخمين في أن فلوريدا هي إحدى الولايات القلائل التي تتضمن كل من الحزب والعرق في ملفات التسجيل.

يرفض رجل الدين جونسون، أميركي أفريقي جُرِّد خطأً من حقه في التصويت، بالظن سوءاً في الحاكم أو في دوافعه. إنه يفضل رؤية الكوميديا السوداء لأخطاء البيروقراطية: "لقد كلفنا تهريج هذه الولاية رئيساً". إذا كان هذا تهريجاً، فإن بوش وهاريس لمهرجان حكيمان حقاً.

الجزء الثالث: من التخطيط إلى التنفيذ إلى مراسم التولية: ماذا كانوا يعرفون، ومتى عرفوا

وكانت قصة نايشن تلك آخر تقرير استقصائي على هذا الموضوع في صحافة الولايات المتحدة لمدة عام كامل. أخبرني محرر صحافي في واحدة من أكبر الصحف في أميركا، "قررت اللجنة عدم الاستمرار في نشر قصص عن التصويت الرئاسي. إننا نعتقد بأن ذلك قد انتهى. إننا لا نريد أن نبدو بأننا متحزبون".

فكرت في نفسي، "أي لجنة؟" وتذكرت بأنه ليس من المفترض بي أن أسأل.

لقد "تقدمت أميركا"، كما كانت كاثرين هاريس ترجو.

ولكنني لم أتقدم.

إننا الآن في شهر شباط، وإليك ما عرفناه حتى الآن. أخبرتنا قصص سالون/الأوبزيرفر بأن مكتب الانتخابات التابع لهاريس قد أمر خطأً بشطب ما يزيد عن 50,000 مصوت من السجلات، الآلاف منهم بدون وجه حق. وعرفنا من تقرير نايشن بأن مكتب الحاكم جيب بوش قد منع تسجيل 40,000 آخرين – ديمقراطيين بنسبة كبيرة. ذلك هو الانتخاب.

لربما ببساطة أساء الحاكم بوش فهم أوامر المحكمة، وربما لم يكن لدى مكتب هاريس أدنى فكرة عن أن قائمة الشطب كانت خاطئة إلى تلك الدرجة الفظيعة؛ ربما ببساطة أخطأت شركة الكمبيوتر دي بي تي في اللوغاريتمات. خطأ شخص ما يؤدي إلى تولية شخص آخر مقاليد الحكم. كان خطأً قاسياً، ولكن لم تكن هناك أي نية إجرامية.

كان هناك دليل غير محكم لا يكف عن ازعاجي. إنه المال كما هو الحال دائماً. عندما نظرت إلى ملفات الولاية، اكتشفت بأن شركة دي بي تي التابعة لتشويس بوينت لم تكن هي المتعاقدة الأولى للقيام بالعمل. ففي العام 1998، تقاضت هذه الشركة الأولى، بروفيشنال سيرفيس، 5,700 دولار مقابل عملها. وبعد سنة، أنهت دائرة الانتخابات في فلوريدا عقدها ثم سلّمت المهمة لـِ دي بي تي مقابل 2,317,800 دولار كأتعاب السنة الأولى - بلا مناقصة! ثم اكتشفت بأنه كان هناك بالفعل مناقصة مفتوحة على العمل. على أي حال، عندما فُضَّت العروض، كان عرض دي بي تي هو الأكثر كلفة - أكثر بعدة آلاف بالمائة من عروض بقية المنافسين. تجاهلت الولاية العروض وتمسكت بشركة دي بي تي، وفي نهاية المطاف وقعت عقداً يفوق العرض الخيالي الأصلي للشركة. هممم.

عندما اتصلت بخبراء في صناعة قواعد البيانات عن الأجر الذي دُفع إلى دي بي تي بواسطة ولاية فلوريدا جحظت عيونهم - "واو!" "يا إلهي!" "معيب!" كان الأجر 72 سنْتاً لكل سجل، وهو أعلى بعشرة أضعاف من السعر الاعتيادي للصناعة.

هناك شيء آخر أزعجني: إنه الابتهاج الغريب لرجل العلاقات العامة في تشويس بوينت من تقريري في سالون بخصوص أن 15 بالمائة من الأسماء في قائمة الشطب الخاصة به كانت خاطئة (رغم أن الخطأ قد غيَّر نتيجة الانتخاب)، فبالنسبة لتشويس بوينت، كان تقريري خبراً جيداً: فقد أعلنت عملياً في تقريري، كما قالوا، بأن لائحتهم كانت صحيحة في "85 بالمائة منها". ولكن هل كانت كذلك حقاً؟

الإحصاءات القاتلة

كانت القائمة "صحيحة" في 85 بالمائة منها، كما قال رجل العلاقات العامة في تشويس بوينت، لأنهم استخدموا أرقام الضمان الاجتماعي. كان ذلك مقنعاً - إلى أن تحققت من قوائم شطب المجرمين نفسها وهناك وجدت بأن ولا واحدة منها تقريباً دونت رقم ضمان اجتماعي لمصوت واحد. لم يضطر سكان فلوريدا، حتى الآن، لتقديم أرقام الضمان الاجتماعي عند تسجيلهم للتصويت.

بعد أربعة أيام من نشري لتقريري في إنكلترة، في 30 تشرين الثاني 2000، أجرى تلفزيون بلومبيرغ لأخبار الأعمال مقابلة هاتفية مع مارتي فاغان من تشويس بوينت، أحد مسؤولي العلاقات العامة الذي تكلم معي سابقاً. بالاستناد إلى "نجاحها" الكبير في عملية الشطب التي أجريت على الكمبيوتر في فلوريدا، خططت تشويس بوينت لبيع عملية شطب المصوتين إلى كل الولايات في الاتحاد. وهذه قد تصبح تجارة بمليار دولار.

تبجح فاغان أمام تلفزيون بلومبيرغ بخصوص دقة قوائم الشركة. استخدمت الشركة، كما قال، 1,200 قاعدة بيانات عامة للتحقق المتعدد المصادر (cross - check) وذلك لإعطاء "صورة دقيقة جداً عن الفرد"، بما فيها بيان بالعناوين والممتلكات المالية.

كان ذلك مؤثراً للغاية. بالفعل، كل خبراء قواعد البيانات أخبروني (بمن فيهم نائب رئيس دي بي تي)، بأنك إذا كنت تريد 85 بالمائة أو أكثر من الدقة، فستكون بحاجة على الأقل إلى هذه الأمور الثلاثة: أرقام الضمان الاجتماعي وتاريخ العناوين والتحقق من البيانات الأخرى. ولكن في الأشهر والأسابيع التالية اكتشفت:

- لم تستخدم تشويس بوينت عملياً أي أرقام ضمان اجتماعي من أجل عملية تطهير المجرمين في فلوريدا؛
- من بين قواعد بياناتها الـ 1,200، والتي "تحققت بواسطتها من دقة المعلومات"، لم تستخدم تشويس بوينت ولا واحدة منها للتحقق المتعدد المصادر؛

- بالنسبة للتحقق الضروري من تاريخ العنوان للـ 66,000 شخص الذين سُموا "مجرمين محتملين"، أجرت تشويس بوينت هذا التحقق في صفر من الحالات بالضبط.

وهكذا، ليس هناك احتمال، ولا في الجحيم، بأن تكون تلك القائمة "صحيحة بنسبة 85 بالمائة".

نفذت إحدى المقاطعات، ليون (تالاهاسي)، عملية الشطب كما يقر القانون. ولكن بوجود الشك في أذهان خبرائهم الداخليين، قامت المقاطعة بالتحقق من كل اسم، واحد بواحد، ليتأكدوا بكل استقلالية من أن 694 شخصاً سُموا مجرمين في تالاهاسي، كانوا، في الواقع، مصوتين غير مؤهلين للانتخاب. لقد تمكنوا من إثبات 34 اسماً فقط – نسبة خطأ تساوي 95 بالمائة. هذه معلومات قاتلة. في حياة أخرى، منذ عقود من الزمن، درَّست "جمع واستخدام المعلومات الاقتصادية والإحصائية" في جامعة إنديانا. إليكم درساً سريعاً في علم الإحصاء:

تعتبر قائمة المجرمين في الولاية بأكملها "متجانسة" وفقاً لصحتها. تقدم لنا مقاطعة ليون عينة كبيرة بما يكفي لإعطائنا "قيمة ثقة" تساوي 4.78 عند "مستوى ثقة" نسبته 99 بالمائة. هل أنتم معي أيها الصف؟ بكلمات أخرى، يمكننا أن نكون واثقين بنسبة 99 بالمائة من أن 90.2 بالمائة من أسماء الأشخاص في قائمة فلوريدا ليسوا مجرمين – أُلصق لقب مجرم بـ 52,000 شخص من أجل شطبهم.

حسناً، تريد أن تجادل وتقول بأنه ليس كل من لُقِّب كمجرم شُطب فعلاً. ربما لم يُحرَم 52,000 شخص من حقهم التصويت، وإنما 42,000 أو 22,000. "خسر" آل غور بفارق 537 صوتاً.

في ذلك الوقت أصبحت واثقاً من أن القائمة كانت بلا قيمة – لابد أن تكون كذلك، لأن تشويس بوينت لم تستخدم أهم الأدوات الأساسية في التحقق. ولكن، لماذا لم يفعلوا ذلك؟ هل تشويس بوينت غير مؤهلة؟ ألا تملك دليلاً منهجياً ما للتحقق من نتائجها؟ هذا غير محتمل – إنها الشركة التي استُخدمت بواسطة الإف بي آي من أجل عملية القنص البشرية، والإف بي آي لا تدفع مقابل نسبة خطأ قدرها 90.2 بالمائة.

ولماذا ستكذب تشويس بوينت بشأن الأمـــر؟ إن لائحـــتهم مزيفـــة، وهـــم لابـــد سيعرفون. هل هناك شخص ما كان يريد من القائمة أن تكون خاطئة؟ هل يمكن، دعنا نقول، أن يكون هناك شخص يريد تبديل نتيجـــة الانتخـــاب بواســـطة هـــذه القائمـــة المسمومة؟ هذا ما وجدته عندما عدت إلى كومة من الوثائق من داخل مكتب هاريس – وإلى صفحة واحدة بشكل خاص، كُتب عليها، "خاص بـــ دي بي تي وأسرار تجارية".

"عندما تصبح التصرفات غريبة"، ينصح هنتر تومبسون الصحافيين، "تحتـــاج هذه الغرابة إلى خبير محترف". في لندن، أخذت صفحة الـــ "الخاص" هـــذه إلـــى المحترف الأعلى مقاماً، ميريون جونز، منتج يعمل مع برنـــامج Newsnight فـــي تلفزيون بي بي سي. قال لي: "متى يمكنك ركوب أقرب طائرة إلى فلوريدا؟"

السيد روبرتس يلوذ بالفرار

بدأ بث برنامجنا Newsnight على تلفزيون بي بي سي بموسيقى ريفية انطلقت من راديو سيارتنا المستأجرة:

"بعد مئات الكذبات... حجج غياب مزيفة..."

تبعتني كاميرا Newsnight إلى الطابق الثامن عشر من مبنى برلمان فلوريـــدا في تالاهاسي من أجل المقابلة التي سأجريها مع كلايتون روبرتس، المحتل مكانـــاً بغير حق، مدير قسم الانتخابات في فوريدا ذي الرقبة التي تشبه رقبة الثور.

كان روبرتس، الذي يعمل تحت أمرة أمينة سر الولاية كاثرين هاريس، قـــد وافق على التحدث معي أمام الكاميرا. جلسنا على أريكة الاستقبال خارج مكتبـــه. بدأت عيناه بالانتقال إلى مكان آخر، ثم تقلصتا عندما قرأ العنوان الرئيسي للجريدة الموجودة على الأريكة بجانبي: "خاص".

لابد أنه عرف ماذا كنت أحمل في جعبتي عندما التقطت الجريدة وسألته فيما إذا كانت الولاية قد تحققت من أن دي بي تي كانت تدقق في الأســـماء الموجـــودة على قائمة الشطب قبل أن يدفعوا لها الملايين.

"لا، أنا لم أطلب من دي بي تي... "، انفجر روبرتس غاضباً ورش كلمـــات سريعة مسقطاً عدة جمل نصف مبتدئة – ثم نزع عنه الميكروفون المعلّق في طيـــة

السترة ووثب واقفاً واندفع فوق أسلاك الكاميرا مغلقاً الباب بعنف في وجهي ووجه طاقم التصوير الذي يلاحقنا. وعلى الفور روفقنا إلى خارج المبنى بواسطة رجال مهذبين جداً وضخام جداً من شرطة الولاية (الشكل 1.2).

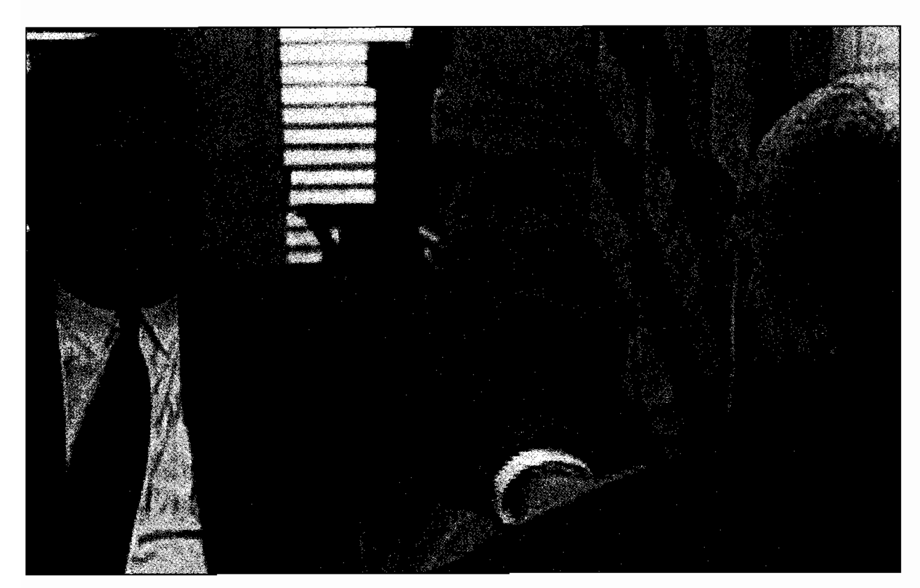
قبل هربه للاختباء والاتصال برجال الشرطة، استدار بسرعة ووجه إصبعه بغضب إلى العدسات قائلاً، "رجاء، أوقفوا تشغيل هذه الكاميرا!" وهذا ما فعلناه – قواعد البي بي سي. ولكنه لم يقل، "وأوقفوا تشغيل الميكروفون"، ولهذا قرر محامونا بأننا نستطيع استخدام ملاحظته الوداعية، "إذا أردت أن تضع هذه على فذلك حسن". وهذا ما سأفعله. وليس عليه وحده فقط. إنه عنى بـ "هذه" الدليل الموجود في الوثيقة، التي كنت أحاول قراءتها له بعجلة.(4)

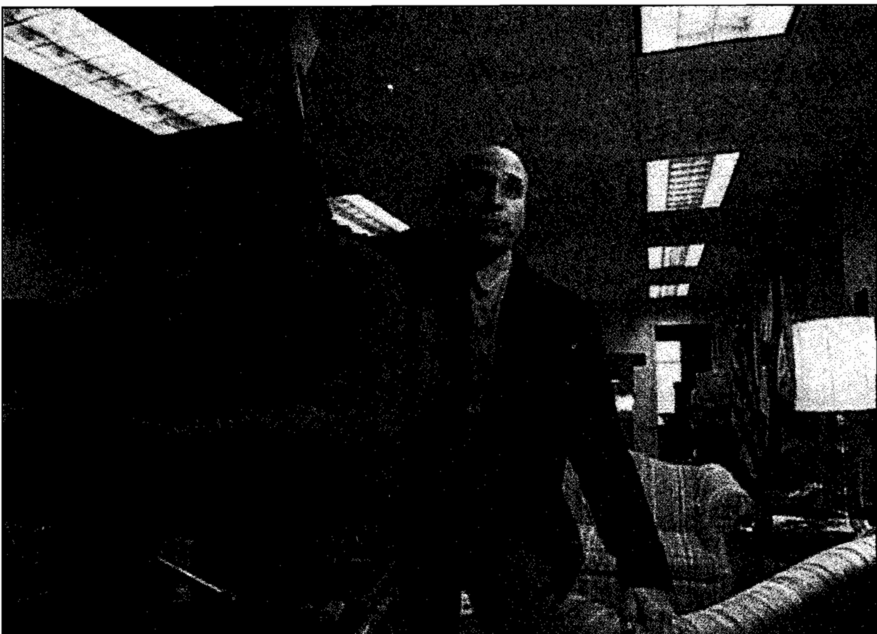
ماذا كان يرعب هذا الزعيم الجمهوري إلى هذه الدرجة؟ ذكرت صفحة الـ "خاص" (الشكل 1.3)، من الواضح أنه ليس من المفروض بها أن ترى ضوء النهار، أن دي بي تي ستتلقى 2.3 مليون دولار مقابل قوائمها و"تحققها اليدوي باستخدام المكالمات الهاتفية وأخذ العينات الإحصائية". لا عجب أن السيد روبرتس قد لاذ بالفرار. لقد شهدا هو وهاريس أمام لجنة الحقوق المدنية الأميركية – تحت القسم – بأن مهمة التحقق من قائمة شطب المصوتين تُركت بالكامل للمشرفين على انتخابات المقاطعة، وليس إلى الولاية أو الشركة المتعاقدة، تشويس بوينت دي بي تي.

كان مطلب التحقق من دقة قائمة الشطب هو الذي برَّر اختيار تشويس بوينت لهذه المهمة بالإضافة إلى أجرها العالي الذي يثير الاستغراب. مساء الخير، سيد سميث. هل أنت السيد جون سميث نفسه الذي خدم حكماً بالأشغال الشاقة في نيويورك في العام 1991؟ رغم أن هذه العملية مكلفة إذا ما تكررت آلاف المرات، إلا أنها ضرورية جداً عندما تكون الحقوق المدنية في خطر. ومع ذلك، يبدو بأن دي

---

(4) على الإنترنت، كتب شخص يدَّعي بأنه خبير في الفيديو في موقع مؤيد لبوش على الوب بأنني كنت قد لفَّقت فيلم روبرتس، "لأنك حصلت عليه بطريقة غير أخلاقية،" لأنه من الواضح أننا ولابد أخفينا "المقابلة التي دامت ساعتين والتي سبقت" فرار روبرتس – لقطة خيالية كانت ستجعل روبرتس يبدو بريئاً. ليس الأمر كذلك. يمكنك مشاهدة فيلم هرب روبرتس على www.news.bbc.co.uk/olmedia/cta/progs/newsnight/palast.ram.





الشكل 1.2: كلايتون روبرتس، رئيس قسم الانتخابات التابع لكاثرين هـاريس، يهـرب طالبـاً الملجأ، صُوِّر على الفيديو بواسطة طاقم تصوير تلفزين BBC وبواسطة معـد الأفـلام دانـي شيشتر. أُخذت هذه اللقطات من فيلمه الاتكال على الديمقراطية.

بي تي قد وجدت طريقة لتخفيض كلفة هذا الإجراء: عدم القيام به أساساً. لا يوجد أي سجل لدى دي بي تي يبيِّن بأنها قامت بإجراء اتصالات هاتفية شاملة. من الصعب أن تتملص دي بي تي من هذه. لو أنهم قاموا بالتحقق اليدوي كما نص عليه العقد، فسيلاحظون حتماً أن كل اسم مسجل في قائمة مجرمي تكساس كان خاطئاً.

أخذت طاقم التصوير الخاص بي إلى مجمع مكاتب دي بي تي في مدينة بوكاراتون، فلوريدا، لمواجهتهم بالاتصالات الهاتفية الاستقصائية، لكنهم منعوا دخولنا. لدى عودتنا إلى لندن، تلقينا اتصالاً من أحد مدرائهم التنفيذيين ليشرح لنا بأن "التحقق اليدوي بواسطة الهاتف" لم يكن "يتطلب منا عملياً إجراء اتصالات هاتفية" مع كل شخص في اللائحة. أوه، فهمت.

EXHIBIT A

(DBT CONFIDENTIAL AND TRADE SECRET INFORMATION)

Pricing Structure:

1. Phases I-IV (1998-1999)*	S2,197,800
(includes manual verification using telephone calls and statistical sampling)	120,000
	Total S2.317,800

* Based on the processing of 8,140,000 CVF Records @ S.27/record

2. -Year Two (Optional Renewal) (1999-2000) (includes manual verification using telephone calls and statistical sampling)	S1,024,000
3. Year Three (Optional Renewal) (2000-2001) (includes manual verification using telephone calls and statistical sampling)	S1,024,000

الشكل 1.3: أسرار عقد. هذه نسخة مصورة عن صفحة من العقد الذي حقق الفوز في الانتخاب لجورج دبليو بوش - بين لاية فلوريدا وشركة دي بي تي أون لاين لتعريف المصوتين "المجرمين" من أجل شطبهم من سجلات المصوتين. دُفع إلى دي بي تي 2,317,800 دولار مقابل عملها في السنة الأولى والمتضمن إجراء "تحقق يدوي باستخدام الاتصالات الهاتفية". دُفع مقابل العمل ولكنه لم يُنفَّذ - مع موافقة الولاية. لماذا؟

بالاعتماد على الدليل الجديد هذا، أعلنت البي بي سي أن شطب المجرمين الخاطئ والألاعيب الخاصة بعملية التصويت كلفت آل غور على الأقل 22,000 صوت في فلوريدا - أكثر بأربعين مرة من الفارق الذي أمَّن فوز بوش كما أعلنت هاريس رسمياً. راوغوا بهذا التقييم كما تريدون، فقد أصبحنا نعرف من هو الفائز الشرعي بالانتخاب. أو على الأقل البريطانيون كانوا يعلمون.

دليل جديد غير مذكور: الباطل جيد، الحق سيئ

الآن بدأت أفهم روعة السحر في لعبة الشطب. ليس المهم إذا كان لدى الجمهوريين، منذ اليوم الأول لعملية الشطب، خطة كبرى أو مؤامرة محكمة، لحرمان أميركيين أفارقة من حق التصويت. بل المهم هو أنه حالما شاهد المحققون السريون نسب المصوتين في القوائم غير المصححة - عشرات الآلاف من الأسماء التي تعود في معظمها لمصوتين ديمقراطيين - حتى عمدوا بكل الطرق الممكنة لمنع تخفيضها. قائمة من 57,000 مصوت، معظمهم من السود، أُزيلت بنقرة من مفتاح. هل أُجريت الاتصالات الهاتفية؟ هل تحقق خبراء الإحصاء من النتائج؟ هل صححوا الطرائق المتبعة؟ لماذا سيُخفِّض ذلك القائمة فقط... بنسبة 90 بالمائة. لماذا يجب أن تدفع إدارة جمهورية مقابل ذلك؟

إنها ليس "مؤامرة" بل انتهازية. بدأ الجمهوريون في دائرة الانتخابات بالتصرف كزبون مصرف يتلقى بالصدقة وديعة بمليون دولار ليست ملكه: إذا تغافل عن تصحيح الخطأ أو تعمد إخفاء الخطأ، فتلك عملية سرقة في كل المحاكم. ولكن هنا كانت الجريمة أكبر: سرقة الديمقراطية.

لا تتطلب الانتهازية التخطيط أو التآمر، ولكنها تتطلب تغطية. في كل عملية تحقيق، كنت أحاول أن أتخيل نفسي في وضع مرتكبي هذا العمل الشائن. إذا كنت أملك قائمة سحرية تتهم زوراً منتخبي المنافسين لي بجريمة ما، كيف سأمنع اكتشاف أنها زائفة؟ أولاً، لا تجرؤ على التحقق من القائمة، ولا تقم باتصال هاتفي واحد. ثانياً، لا تصحح المنهج المتبع؛ تجاهل أي إشارة تحذير بخصوص المعلومات المزودة الحقيرة، الطرق المتبعة الحقيرة، النتائج الحقيرة. وثالثاً، حباً بالله، لا تسمح باقتراب أي خبير إحصائي مستقل منها.

قضية الإحصائي المفقود

ينص عقد فلوريدا مع دي بي تي:

أثناء طور التحقق، ستستخدم دي بي تي صيغاً إحصائية أكاديمية وعملية لتحديد عدد السجلات الضرورية بالضبط التي ستمثل نموذجاً عن الملفات المعالَجة. ينبغي على دي بي تي أن تستشير خبيراً إحصائياً... لدى عودة البيانات المعالَجة، يجب أن تقدم دي بي تي الصيغ والحسابات الرياضية وتعرِّف بهوية الإحصائي المحترف المستخدَم خلال عملية التحقق.

كانت نسبة الخطأ في قائمة تكساس ذات الـ 8,000 اسم 100 بالمائة – نسبة بدت عالية قليلاً بالنسبة لي. ما نوع "الصيغ الإحصائية الأكاديمية" التي استُخدمت للتحقق من دقة هذه البيانات؟ من كان "الإحصائي المحترف" الذي استُشير؟ أحالتني تشويس بوينت، التي التزمت الصمت بشكل غامض بخصوص وجوده أو وجودها، إلى كلاي روبرتس ثانية. لم يتمكن مرؤوسوه أيضاً من تسمية هذا الرجل الغامض هذا، رغم أن العقد يفرض على دي بي تي تقديم دليل على استخدام ذلك الخبير الإحصائي وتحليله أيضاً.

في نهاية المطاف، وجدت هذه: رسالة مؤرخة في 22 آذار، 1999، من دي بي تي إلى الولاية. "خبيرنا" الإحصائي، كما تقول المذكرة ذات الصفحة الوحيدة، "صادق" على أن لائحتهم كانت "صحيحة" بنسبة 99.9 بالمائة! يمكنني الآن أن أفهم لماذا سيبقى هذا الإحصائي "خبيرنا" مجهولاً: صحيحة بنسبة 99.9 بالمائة ولكن كل الأسماء تقريباً تعود لمصوتين مؤهلين للانتخاب.

يا للروعة. ليس هناك تقني مستقل، ليس هناك خبير ليشهد على الفساد، لا أحد ليفضح المؤامرة.

دليل البراءة: "لا تحتاج"

عدت إلى مسألة استخدام فلوريدا لـ دي بي تي مقابل 2.3 مليون دولار، مستغنية عن الشركة التي تتقاضى 5,700 دولار. عندما سُئل جورج برودر، نائب الرئيس الأول لتشويس بوينت دي بي تي، قال، أخبره "طائر صغير" بإدخال هذا

العطاء (في المناقصة) المذهل. ماذا أخبره الطائر الصغير أيضاً؟

ماذا حصل لقواعد البيانات الـ 1,200، ملايين وملايين السجلات التي استخدمتها دي بي تي في مبيعاتها الهائلة إلى الولاية؟ في الواقع، دفعت الولاية مقابل عملية التحقق المتعددة المصادر الضرورية هذه - أو على الأقل هذا ما ذكره عطاء دي بي تي وهو أنهم سيستخدمون، مقابل مليوني دولار، الذكاء الاصطناعي من أجل "الاستدلال بواسطة الرموز إلى البيانات المترابطة... البحث المتزامن في المئات من مصادر البيانات، وإجراء ملايين المقارنات بين البيانات، وتصنيف البيانات ذات الصلة من أجل التطابق والدمج".

بشكل عام، كان لديهم أربعة ملايين سجل للتحقق منها. كُتب تحت فقرة "العرض والطلب":

ستعالج دي بي تي سجلات مشتركة إجمالية من:

8,250,000 سجل إدانة جزائية.

69,000,000 سجل ملكية في فلوريدا.

62,000,000 تغيير وطني في سجلات العناوين.

12,590,470 سجلات شهادات القيادة في فلوريدا.

وهكذا دواليك. الاتصالات الهاتفية، مراجعة البيانات الهائلة العدد، كل ذلك برر الأجر الكبير الذي دُفع لـ دي بي تي وأفزع كذلك الشركات المنافسة التي لم تستطع مجاراة قدراتها في مجال البيانات. وعدت دي بي تي في عطائها بمعالجة 273,318,667 سجل بشكل إجمالي". ولكنها لم تفعل ذلك.

عندما وُقع العقد، يبدو أن طائراً صغيراً قد أخبر دي بي تي بأن لا تزعج نفسها بالقيام بكل ذلك العمل المكلف على الكمبيوتر. في ملفات الولاية، في عطاء دي بي تي، وجدت ملاحظة مكتوبة بخط اليد، "لا تحتاج"، بجانب قائمة قواعد بيانات التحقق (تواريخ عناوين 62 مليوناً، إلخ). رغم أن هذا العمل كان مشمولاً بالسعر.

كل مرحلة كانت ستخفض الآلاف من القائمة، وبذلك شطب آلاف إضافية من الأصوات الديمقراطية. لذا، عندما قالت الولاية، "لا تحتاج"، كان الدافع الضمني هو، "لا تريد".

نظرت إلى قائمة الشطب نفسها (الشكل 1.4). ثم أخذت جزءاً عشوائياً من صفحة الشطب كمثال توضيحي إلى إحدى المجلات،[5] ثم دققت بحرص في كل الأسماء. وبعد ذلك أدرت، على عكس دي بي تي والولاية، قرص الهاتف.

بالإضافة إلى توماس كووبر، الذي لا تزال جريمته في المستقبل، كان هناك جوني جاكسون الابن، اثنان وثلاثون سنة. كان موجوداً على قائمة الشطب لأن اسمه كان يتطابق بشكل جزئي مع اسم شخص مدان في تكساس، جون فيتزجيرالد جاكسون. جوني الابن لم يذهب في حياته إلى تكساس، وأمه أقسمت لي بأنه لم يتخذ أبداً فيتزجيرالد كاسم متوسط. كما لم يكن هناك أي دليل على أن جون فيتزجيرالد جاكسون، المجرم، قد غادر تكساس في يوم من الأيام - أو حتى أنه غادر زنزانته. كان هناك 638 جون وجوني جاكسون (وتغييرات فيما بينها) في دليل الهاتف في فلوريدا. كيف عرفت الولاية بأن ما بين يديها هو جوني الصحيح؟ لم يكونوا يعرفون؛ ويبدو بأنهم لم يكونوا يريدون أن يعرفوا. لو استخدمت الولاية قاعدة بيانات تاريخ العناوين، كما وعدت، لحافظت على حق جاكسون، رجل أسود، في التصويت.

ثم هناك والاس ماكدونالد، أربعة وستون عاماً. أخبرني والاس كيف أنه في العام 1959 غلبه النعاس فأخذ غفوة على مقعد في موقف للباصات واعتُقل بسبب ذلك. حتى بالنسبة لرجل أسود في فلوريدا التي كانت تمارس سياسة التمييز العنصري في ذلك الوقت، كانت تلك مجرد جنحة، وليست جريمة. وهو لم يفقد حقه في التصويت أبداً، والولاية تعترف بأنه قد "شُطب" خطأً. لو أن دي بي تي تفحصت قواعد البيانات، كما وعدت، لما وضعت اسم والاس في قائمتها.

ويلي ديكسون أيضاً كان على اللائحة. أُدين القس المحترم ديكسون منذ

(5) مجلة هاربرز، آذار 2002.

عقود، وحصل على استرحام تنفيذي كامل. وكان اكتشاف ذلك في غاية السهولة لو تفحصت وتحققت الولاية من سجلات الاسترحام كما ينص العقد.

الأخطاء في الأسماء ارتُكبت دون قصد بالسوء

اقرأ اللائحة وستقفز الأخطاء في التسمية في وجهك. لاحظ بأنهم سلبوا حقوق التصويت من راندال هغينبوثام، واحد وأربعين عاماً، بسبب جرائم ارتكبها شين هغينبوثام، ثلاثين عاماً. جُمع المصوت دافيد راسل باتلر الابن من فلوريدا مع دافيد باتلر من أوهايو. لم يتساءلوا لماذا سُجّل دافيد مع اسمه الكامل وأُلحق بالابن. هناك 66 دافيد باتلر مسجلين في دليل الهاتف في فلوريدا ولابد أنهم كانوا يتلقون رسائل بعضهم البعض طوال الوقت. ولهذا فمن غير المحتمل أنهم شطبوا باتلر الصحيح. لم يكن يتطلب تصحيح ذلك سوى قسط يسير من التفكير.

Source	Method	Voter Full Name	Voter DOB		Voter Race	Felon State	Felon Full Name	Felon DOB		Convicted	Felon Race
DOE	NAM	SMITH , JC	5/25/1978	M	BLA	FL	SMITH , JC	5/25/1978	M	8/12/1997	BLA
DOE	SSB	NETTLES , MARY ANN	11/14/1959	F	BLA	FL	DOE , JANE	11/14/1959	F	7/11/1996	WHI
DOE	NAM	STEWART , ROBERT N	8/19/1948	M	WHI	FL	STEWART , ROBERT NORMAN	8/19/1948	M	2/5/1987	WHI
DOE	NAM	SEWELL , IMOGENE	8/14/1951	F	BLA	FL	SEWELL , IMOGENE BREWTON	8/14/1951	F	7/18/1988	BLA
DOE	NAM	WOODBERRY , MARIE	4/8/1908	F	BLA	FL	WOODBERRY , MARIE	4/8/1908	F		BLA
DBT	NAM	REEDER , WILLIAM T	9/10/1927	M	WHI	SC	REEDER , WILLIAM THOMAS	9/10/1927	M		WHI
DOE	NAM	FAULK , JOSEPH CURTIS	9/29/1930	M	WHI	FL	FAULK , JOSEPH CURTIS	9/29/1930	M		WHI
DOE	SDL	HIGGINBOTHAM , RANDALL J	8/28/1960	M	WHI	FL	HIGGINBOTHAM , SEAN DAVID	6/16/1971	M	12/22/1994	WHI
DBT	NAM	JACKSON JR, JOHNNY	8/8/1969	M	BLA	TX	JACKSON , JOHN FITZGERALD	8/8/1969	M		BLA
DOE	NSD	WOODS , LAWRENCE LAMAR	3/31/1949	M	WHI	FL	WOODS , CLARENCE L	3/31/1949	M	2/3/1992	WHI
DOE	NAM	ROBERTS , DUSTY EDWARD	11/21/1954	M	WHI	FL	ROBERTS , DUSTY EDWARD	11/21/1954	M	10/12/1987	WHI
DBT	NAM	BUTLER JR, DAVID RUSSELL	9/17/1959	M	WHI	IL	BUTLER , DAVID	9/17/1959			
DBT	NAM	DIXON JR, WILLIE G	10/3/1931	M	BLA	FL	DIXON , WILLIAN G	10/3/1931	M	11/20/1981	WHI
DOE	NAM	THOMPSON , DOYLE TRAVIS	3/23/1962	M	WHI	FL	THOMPSON , DOYLE TRAVIS	3/23/1962	M	8/8/1993	WHI
DOE	NAM	ALDRIDGE , LOYAL EDDIE	4/26/1953	M	BLA	FL	ALDRIDGE , LOYAL EDDIE	4/26/1953	M	7/18/1988	BLA
DBT	NAM	COOPER , THOMAS ALVIN	9/5/1973	M	WHI	OH	COOPER , THOMAS	9/5/1973	M	1/30/2007	BLA
DOE	NAM	RAMOS , MIGUEL ANGEL	12/19/1956	M	WHI	FL	RAMOS , MIGUEL	12/19/1956	M	5/30/1997	WHI
DOE	NAM	HALL , ARTHUR LEE	6/3/1943	M	BLA	FL	HALL , ARTHUR LEE	6/3/1943	M	5/7/1970	BLA
DOE	NAM	BARNES , SHANDA L	12/26/1973	F	BLA	FL	BARNES , SHANDA LATAIN	12/26/1973	F	6/3/1997	BLA
DOE	NAM	MCDONALD , WALLACE	2/11/1937	M	BLA	FL	MCDONALD , WALLACE	2/11/1937	M	6/12/1959	BLA
DOE	NAM	MARTIN , MARY A	2/17/1971	F	WHI	FL	MARTIN , MARY A	2/17/1971	F	11/2/1993	WHI
DOE	NAM	WILLIAMS JR, FRANK DEE	5/13/1975	M	BLA	FL	WILLIAMS , FRANK DEE	5/13/1975	M	7/26/1999	BLA
DBT	NAM	RODRIGUEZ , MICHAEL A	6/23/1976	M	UNK	NJ	RODRIGUEZ , MICHAEL	6/23/1976	M	6/29/1998	

الشكل 1.4: قائمة الشطب. قائمة شطب "المجرمين" في فلوريدا. هذه صفحة عرض واحدة على الشاشة من قائمة شطب الكمبيوتر تحوي الآلاف المعدين لإزالتهم من لوائح تسجيل المصوتين.

بقيت أسماء باتلر وسميث وجاكسون المغلوط فيها على اللائحة بسبب "منطق المطابقة" و"معيار المطابقة" لـــ دي بي تي. قد تطلب شركات بطاقـــات الاعتمـــاد خمساً وثلاثين مطابقة للتحقق من اسمك الصحيح قبل أن تستصدر لك بطاقة. أمـــا ولاية فلوريدا فقد كانت قانعة بأربع مطابقات فقط: الأسماء (أول أربعـــة أحـــرف كانت كافية) وتاريخ الولادة والجنس والعرق. حتى العنوان أو الوضع الاجتمـــاعي لم يكن لهما أهمية في استعجالهم المجنون لرفع عدد المحرومين من حقوقهم المدنية إلى الحد الأعظم.

وبدلاً من إضافة معايير المطابقة للتحقق من القائمة، طلبت الولاية من دي بي تي إزالة المعايير. على سبيل المثال، أضاف السيدان باتلر وجاكسون بكل حـــرص لقب "الابن" إلى أسمائهم الرسمية لتجنب مثل هذا الإرباك. وجدت بريداً داخلياً فـــي مكتب روبرتس، مؤرخاً في 14 حزيران 2000، وفيه كان الموظفون قلقـــين ممـــا سموه بيانات "معدّلة"، تسمح "بمطابقات" بين إدوارد وإدوين (وإدوينـــا!)؛ متجاهلـــة عن عمد الأسماء الوسطى والأحرف الابتدائية ومتجـــاوزة اللواحـــق: الابـــن "Jr". والأب ".Sr".

تقابلت مع ويلي دي ويتينغ من تالاهاسي. اعتـــرف الكـــاهن ويتينـــغ بأنـــه نال مخالفة للسرعة منذ عشر سنوات، ولكنه كان يشك بـــأن ذلـــك ســـيكلفه حقـــه في الانتخاب. ولكنه كان هناك، على قائمة الشطب، متطابقـــاً مـــع ويلـــي جـــاي ويتينغ – ليس "الابن" – الذي كان يوم مولده مختلفاً عن يوم مولد ويلي دي بيومين فقط.

نظر خبراؤنا إلى عدد معايير المطابقة الجديد بالازدراء فأُصيبوا بالفزع. قال لي أحدهم، مارك هل، بأنه كان بإمكان الولاية وتشويس بوينت اختيار معايير كانت ستخفض عدد الأخطاء إلى أقل من 1 بالمائة. قال لي بأنه أحس بالغثيان عندما علم بما وافقت الشركة على القيام به. كانت هذه الاكتشافات مزعجة بالنسبة له بشـــكل خاص، فقد كان كبير مبرمجي شركة سي دي بي إنفوتيك، وهـــي شـــركة تابعـــة لتشويس بوينت.

"أرادت أسماء أكثر من قدرتنا على التحقق..."

إن "خبرة" دي بي تي في الحصول على البيانات هي التي بررت استخدامها. ولكن ذلك مناقضاً للواقع. فقد اعترفت لي جانيت مادرو، صلة الوصل بين الولاية ودي بي تي، بأن الأخيرة ببساطة حمَّلت القوائم على الكمبيوتر من إحدى عشرة ولاية جعلت البيانات ممكنة للعامة، مثل تكساس. كان باستطاعة أي شاب في الثانوية يملك جهاز كمبيوتر وبطاقة اعتماد أن يحصل على الأسماء من الإنترنت. وكان ذلك مناسباً بالنسبة لولاية فلوريدا، رغم أن ثمانية من تلك الولايات لم تحرم المجرمين السابقين من حق التصويت، وبذلك لم يكن هناك داعٍ لاستخدامها أساساً.

إن إغفال دي بي تي تسليم فلوريدا قائمة تكساس المزيفة كلف الولاية مبلغاً كبيراً من المال عندما حاولت تصحيح ذلك الخطأ. ومع ذلك تقول مادرو، في مكتب هاريس، بأن الولاية لم تطالب لا بالتعويض ولا بفرض أي عقوبة كما كان يجيز لها العقد. في الواقع، لقد كافأت الولاية دي بي تي بتجديد عقد آخر، فوصلت بذلك الأجور الإجمالية إلى 4 ملايين دولار.

لماذا لم تشتكِ الولاية أو تلجأ للقضاء أو توقف الدفع؟[6] بعد تقاريري الأولى، عندما توصلت الإحصاءات إلى نتائج غير مرضية، وافقت دي بي تي على مد العقد سنة واحدة بدون أجر. ولكن لماذا لم تنبح كلاب الحراسة؟

قد يستنتج المرء بأن مكتب هاريس دفع مبلغاً هائلاً من المال مقابل إما (أ) عمل فاشل، غير مكتمل، مكلف، مدمر حرم مواطنين بريئين من حقوقهم أو (ب) خدمات أُنجزت كما خُطط لها بالضبط.

هل دُفع إلى دي بي تي كي تقوم بالعمل بشكل خاطئ؟ كل إهمال - في التحقق بواسطة الهاتف، في الاختبار، في التحقق المتعدد المصادر بواسطة قواعد

---

(6) أخبرني المحامي العام في فلوريدا بوب باتروورث بأن دليلنا يشير إلى عملية غش من الشركة المتعاقدة ضد الولاية. سألته فيما إذا كان سيحقق في ذلك، باعتباره موظفاً أساسياً لتنفيذ القانون في الولاية. شرح لي باتروورث بأن فلوريدا فريدة من نوعها في تحجيم قدراته. كان يتوجب على التحقيق أن يُجرى بواسطة أمينة سر الولاية، الآنسة هاريس.

بيانات أخرى – كان يسير باتجاه واحد، وهو زيادة عدد المصوتين المتهمين زوراً، نصفهم من السود.

كيف تمكنت تشويس بوينت، هذه المؤسسة الخبيرة، من القيام بمثل هذا العمل المريع، بدون تذمر من موكلها؟ لابد أنك ستفكر بأن موكلها، الولاية، قد أمرتها بالقيام بالعمل بشكل خاطئ.

وهذا ما فعلته. قبل أن نظهر على الهواء بقليل في شباط من العام 2000، اتصل نائب رئيس تشويس بوينت جايمس لي باستوديوهات محطة بي بي سي في لندن مع أول إشارة إلى أن ولاية فلوريدا كانت قد أمرت الشركة بإعطائها أسماء البريئين. قال جايمس لي بأن الولاية "أرادت أن يكون هناك من الأسماء أكثر مما قد ثبت فعلاً بأنها لمجرمين مدانين". ياله من تصريح استثنائي.

عندما رأت تشويس بوينت القصة بكلماتها هي – "أسماء أكثر مما قد ثبت فعلاً" مطبوعة على الشاشة، جن جنون الشركة. طلبت الشركة كتابةً من رؤساء شبكتي أن يسحبوا كل شيء. ولكن بي بي سي لم تتراجع قيد أنملة.

ماكيني يثبت الاعتراف

بعد برنامج 15 شباط 2000، لم يتصل بمحطة بي بي سي سوى عضو واحد من البرلمان الأميركي للسؤال عن دليلنا: العضوة سينثيا ماكيني. هذه السيدة مشكلة، النوع الذي أحبه من المشاكل. أم سوداء عازبة ومرشحة لنيل لقب الدكتوراه في كلية فليتشر للدبلوماسية في جامعة برينستون. إنها لا تكف عن طرح الأسئلة. وفي عالم السياسة، ذلك يجعلها خطرة – "نشطة إشعاعياً" كما يصفها عضو في اللجنة الديمقراطية الوطنية. على غير العادة بالنسبة لعضو في الكونغرس، إنها تقرأ تفاصيل المذكرات والدلائل بنفسها، ولا توكل مهمة البحث للمرؤوسين (إنها تعرف موظفيها).

كانت ماكيني تمثل أتلانتا، حيث يوجد المركز الرئيسي لشركة تشويس بوينت. طلبت ماكيني من مدرائهم التنفيذيين الظهور أمام لجنة استماع. وكما هي العادة، كانت تملك بعض الأسئلة وتريد أجوبة لها، علناً. وهكذا، قمت بتسليم الدليل

لماكيني – وتشويس بوينت. كانت تشويس بوينت تثير الكثير من الكلام السفيه في طريقي، ولكنني تصورت بأن الشركة ستتردد أمام مع عضو في الكونغرس الأميركي.

في 17 نيسان افتتح نائب رئيس تشويس بوينت جايمس لي شهادته أمام هيئة المحلفين التي شكلتها ماكيني بملاحظة أن الشركة، رغم تباهيها السابق، كانت تبتعد عن العمل في مجال إزالة المصوتين. وبعد ذلك، اعترف رجل الشركة بشكل مؤثر وبلغة حذرة، عالية التقنية، باللعبة كلها، موجهاً اتهامه إلى الولاية.

قال جايمس لي، على سبيل المثال، أن الولاية أعطت دي بي تي توجيهاً مجنوناً تماماً يتمثل بإضافة الأشخاص الذين يطابقون 90 بالمائة من الاسم الأخير إلى قائمة الشطب – إذا ارتكب أندرسون "Anderson" جريمة، فإن أندرسن "Andersen"سيفقد حقه بالتصويت. اعترضت دي بي تي لمعرفتها بأن ذلك سيشمل عدداً كبيراً جداً من البريئين. ثم مضت الولاية إلى أبعد من ذلك وأمرت دي بي تي بالتحول إلى 80 بالمائة من التطابق. كان خطأً مبرمجاً. ثم عُكست الأسماء – المجرم توماس كليرينس قد يزيح حق كليرينس توماس بالتصويت. أكد لي بأن الأحرف الوسطى قد تم تجاوزها وأن اللواحق "الابن" و"الأب" قد أُهملت. ثم أُضيفت الأسماء المستعارة والألقاب لنفخ القائمة. "أخبرت دي بي تي موظفي الولاية"، كما شهد لي، "بأن قواعد تشكيل القائمة [قائمة الشطب] تعني بأنها ستتضمن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين لم يكونوا متوفين أو لم يكونوا مسجلين في أكثر من ولاية أو لم يكونوا مجرمين. كما قدمت دي بي تي اقتراحات بتخفيض أعداد المصوتين المؤهلين للتصويت التي تتضمنهم القائمة.

هل صُححت القائمة؟ هل أُزيل أولئك "غير المجرمين"؟ قالت الولاية، كما تزعم دي بي تي، للشركة، انسوا الأمر.

اصطياد المصوتين السود – رسالة التاسع من حزيران

كانت فلوريدا تصطاد باحثة عن البريئين وعلى ما يبدو، كلما كانوا سوداً أكثر كلما كان ذلك أفضل. لتبديل نتيجة الانتخاب، لن تكون هناك فائدة في إزالة آلاف المصوتين المؤهلين للانتخاب بطريقة عشوائية – فذلك لن يؤثر على النتيجة. الحل

هو اللون. وهنا النقطة التي بدأت عندها لعبة الكمبيوتر تصبح معقدة إلى درجة كبيرة. وكيف حدث أن 54 بالمائة تقريباً من القائمة كانوا من السود؟ ليس هناك شك في أن نصف المجرمين الأميركيين هم أميركيون أفارقة، ولكن كيف حدث أن الأشخاص البريئين في اللائحة كانوا معظمهم من السود أيضاً؟

في تشرين الثاني، أصر رجال العلاقات العامة في تشويس بوينت في اتصالاتهم معي بأن "العرق لم يكن جزءاً من معايير البحث". وكررت الشركة هذا الإنكار في المطبوعات الصحافية بعد أن قاضاهم الاتحاد الوطني لتطوير الملوَّنين NAACP لاشتراكهم في مؤامرة عرقية ضد الحقوق المدنية للمواطنين. اشتكت دي بي تي للمنتجين الذين أعمل معهم وللمحققين الفدراليين: لم يكن العرق معيار بحث، أبداً! بعد ذلك، حصلت على رسالة مؤرخة في 9 حزيران 2000، موقعة بواسطة نائب رئيس الشركة برودر ومرسلة إلى كل مشرفي الانتخابات في المقاطعات، شارحة طريقتهم في العمل:

"تتضمن المعلومات المستخدمة من أجل عملية المطابقة الاسم الأول والأوسط والأخير؛ وتاريخ الولادة؛ والعرق والجنس ولكن ليس رقم الضمان الاجتماعي".

إنهم لم يكذبوا علي. اقرأ جيداً. لقد استخدموا العرق كمعيار تطابق، وليس كمعيار بحث. استخدمت الشركة هذا الخلط بين معياري "البحث" و"التطابق" في محاولة منها لإخراج البي بي سي عن مسارها. كما حاولوا تمرير مسألة العرق بواسطة لجنة الحقوق المدنية الأميركية. على أي حال، في صباح 16 شباط، بعد يوم من بث برنامجنا، أرسلت فاكساً إلى اللجنة يحوي رسالة 9 حزيران. وفي وقت لاحق من ذلك، استجوبت اللجنة برودر.

اللجنة: هل كان العرق أو الانتماء الحزبي معياراً من معايير المطابقة في تجميع تلك القائمة.

برودر: [تحت القسم] لا...

اللجنة: [قُرأت رسالة 9 حزيران مسجلة.] هل كتبت هذه الرسالة؟ إنها تحمل توقيعك.

برودر: هل يمكنني رؤيتها.

اللجنة: إذاً أعطيت معلومات خاطئة إلى مشرفي الانتخابات في فلوريدا تقول بأن العرق سيستخدم كمعيار مطابقة؟

برودر: نعم.

إجابة حكيمة، سيد برودر. إن إعطاء معلومات مضللة إلى موظفي الانتخابات ليست جريمة، ولكن الحنث باليمين جريمة بالتأكيد. دافع برودر عن نفسه بحجة وجود خلط ما. إذاً، طالما أن العرق لم يكن معيار مطابقة، كيف قورن السود مع المجرمين.

كنت محتاراً في هذه المسألة إلى أن نظرت ثانية إلى أوراق الشطب التي حُلّت شيفرتها: كان هناك عمودان واحد لعرق المجرم وآخر لعرق المصوت. كيف استطاعت دي بي تي إنكار ذلك؟ (أنظر الشكل 1.4، قائمة الشطب). كانت قد عرّفت دي بي تي عرق كل مجرم حقيقي، فيما قدمت أمينة سر الولاية عرق المصوتين. وتُرك لمشرفي المقاطعة مهمة إنهاء عملية التطهير العرقي: إنهم سيقبلون المطابقة العرقية كـ "دليل" على تسمية الشخص الصحيح. وبهذه الطريقة أزال مجرم أسود يدعى ويل ويتينغ تسجيل ويلي ويتينغ آخر بريء (أسود) ولكن ليس حقوق ويلّ ويتينغ بريء آخر (أبيض).

الخداع المرخص به مسبقاً

يفترض مرسوم الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الصادر في العام 1965 أمراً غير لطيف بالمرة بشأن فلوريدا، وهو أن الولاية الجنوبية القديمة ستحرِّف العملية الانتخابية لمنع الأميركيين الأفارقة من التصويت. ولا يمكن لفلوريدا أن تغير إجراءات الانتخاب بمفردها. لذا، إضافة إلى حفنة من الولايات سُمِّيت بأسمائها في المرسوم، يجب على فلوريدا أن "ترخص مسبقاً" أي تغييرات في عمليات التصويت مع دائرة العدل في الولايات المتحدة. يجب أن تثبت الولاية أن أي عملية تسجيل جديدة لن يكون لها أي "تأثير تمييزي" على المصوتين السود.

إذاً، كيف بحق الله تمكنت فلوريدا من تمرير مخطط شطب المجرمين ذي النزعة العرقية هذا من مكتب التحقيقات الفدرالي؟ في العام 1998، شمت دائرة العدل رائحة شيء فاسد فسألت بعض الأسئلة، من بينها، لماذا تحتاج فلوريدا لاستخدام شركة متعاقدة من خارج الولاية؟

في 21 تموز، 1998، قدَّم معاون تشريعي وضيع مسودة مذكرة قانون إلى دائرة العدل، معتبراً عملية الشطب على أنها مجرد إصلاح إداري. المعاون هو كلايتون روبرتس، وكان يعمل مع السيناتور كاثرين هاريس. في العام 1998 زرعوا، وفي العام 2000 حصدوا.(7)

التمييز العنصري لماكينة الاقتراع

قالت ماري فرانسيس بيري، رئيسة لجنة الحقوق المدنية الأميركية، بأن الرعب الحقيقي لانتخاب العام 2000 لم يكن عد الأصوات الذي شلَّ وسائل إعلامنا، وإنما ما تسميه "اللا عد" – الوسائل التي اتُّبعت لحرمان المواطنين من التصويت أو لإبطال بطاقات اقتراعهم.

واستخدمت فلوريدا أكثر من شطب المصوتين بالاستعانة بجعبة الحيل الخاصة بها – اللا عد. في شباط 2001، وجدت شيئاً فريداً.

استرعت هذه الواقعة على اهتمامي: ببساطة لم تعدّ فلوريدا 179,855 بطاقة اقتراع. وإذا كان صوتك قد أُحصي فذلك اعتمد بشكل كبير على لونك. في مقاطعة ليون (تالاهاسي)، مقاطعة بيضاء بشكل رئيسي، 1 فقط من 500 بطاقة اقتراع لم تُحصَ، "تالفة" كما كانوا يقولون في مهنة التصويت، أي أنها أُتلفت لسبب أو لآخر. أما في مقاطعة غادسدن المجاورة، مع نسبة عالية من المصوتين السود، 1 من 8 بطاقات اقتراع لم تُحصَ أبداً.

إليك هذا التصنيف لبطاقات الاقتراع التي لم تُحصَ في مقاطعات فلوريدا الأشد سوداً والأشد بياضاً:

(7) أُجري البحث المعقد الذي حل لغز الخطوات المخادعة لولاية فلوريدا للحصول على ترخيص بواسطة بول لوكاسياك.

المقاطعات السوداء		
عدد سكان الأميركيين الأفارقة +25 بالمائة		
	المقيمين السود	البطاقات التي لم تُحصَ
غادسدن	52%	12%
ماديسون	42%	7%
هاملتون	39%	9%
جاكسون	26%	7%
المقاطعات البيضاء		
أقل من 5 بالمائة أميركيين أفارقة		
سيتروس	2%	1%
باسكو	2%	3%
سانتاروزا	4%	1%
ساراسوتا	4%	2%

هل اكتشفت نموذجاً ما؟

كيف يمكن أن يحصل هذا؟ كيف "تفسد" الأصوات بالضبط؟ ولماذا تفسد الأصوات السوداء بسهولة كبيرة؟

وجدت الجواب في مكتب تالاهاسي للمشرف على الانتخاب في مقاطعة ليون، إيون سانشو. استخدم سانشو، كالعديد من المقاطعات الأخرى، بطاقات اقتراع ورقية. هذه البطاقات تُقرأ بواسطة آلة، "تُمسَح بشكل بصري". جهز سانشو ماكينة اقتراع لتظهر كيفية استخدامها. جربتها بنفسي، مصوتاً لبات بوكانان ورالف نادر - خطأ متعمد. علّمت البطاقة ثم وضعتها في شق في الماكينة - غررررر زززززنت! - قذفتها ثانية في يدي، مكتشفة خطأي. لا يمكنك ارتكاب خطأ في هذه الماكينة، التي تدعى "التصويت الدقيق". مدهش جداً. ولكن، إذا كنت لا تستطيع القيام بهذا الخطأ، كيف "تلفت" العديد من الأصوات في مقاطعات بطاقات الاقتراع الورقية؟ سألت موظفاً: هل تملك كل المقاطعات التي تستخدم بطاقات ورقية هذه الآلة؟ الجواب -

نعم ولا - كان محيراً. مقاطعة غادسدن أيضاً كانت تملك بطاقات ورقية تُقرأ بواسطة آلة، ولكن لم تُفعّل آلية الطرح. قم بعلامة خاطئة واحدة في غادسدن وستختفي بطاقتك في الآلة - ولن يُحصى تصويتك. على سبيل المثال، بعض المصوتين تحققوا من تصويتهم وكتبوا اسم "آل غور" ومع ذلك لم يُحسب صوتهم لصالح غور.

لذا، سألته السؤال الذي أدعوه بـ "سؤال فلوريدا": "كيف تعرف الحالة العرقية للمقاطعات التي قبلت البطاقات غير الصالحة؟"

ثم تلقيت جواب فلوريدا: "كنا بانتظار شخص ما ليسألنا هذا السؤال". أخرج الموظف صفحة كبيرة متعددة الألوان، مصنفة عدد البطاقات التي لم تُحصَ، لكل مقاطعة في فلوريدا. كانت نسبة بطاقات الاقتراع التي لم تُحصَ إلى عدد سكان السود، مقاطعة بعد مقاطعة، تقريباً متطابقة تماماً. ولكن تيد كوبل من برنامج Nightline يخبرنا بأن ذلك يعود لجهل السود إلى درجة أنهم لا يفهمون كيفية التعامل مع بطاقة الاقتراع. هل يمكن أن يكون قد أخطأ فيها تيد كوبل أيضاً؟ كما شرح موظفو تالاهاسي لي، سواء أُحصيت البطاقة أم لم تُحصَ فذلك لا علاقة له أبداً بثقافة المصوت أو درجة تعليمه - ولكن له علاقة شنيعة جداً بنوع الآلة المستخدمة وكيفية إعداد الأزرار.

ثم انتقلت إلى أسئلة الـ 64 دولاراً: ماذا عرف هاريس والحاكم ومتى عرفا ذلك؟ هل كانا يعرفان بهذه المشكلة التقنية العرقية؟ يقع كل من مكتب هاريس ومكتب جيب على بعد مرمى حجر حرفياً من مكتب سانشو. أخبرني التقنيون، "هذا هو سبب تنصيب هذه الآلة، حتى يتمكنوا من رؤيتها - قبل الانتخاب".

الحيلة والعد المعاكس

رغم أن المواد الجديدة للتحقيق لم تصل أي منها بعد إلى شواطئ أميركا، إلا أن آلة العد كانت في ذروة عملها المخنوق. تجاهلت صحيفة وال ستريت جورنال، غير المتحيزة عادة، المظاهر العرقية للعدد الهائل من البطاقات التالفة وأعلنت بأن ليس ثمة تمييز عرقي في الجزء الجغرافي من ماكينات التصويت المعقدة.

لقد جعلت تقاريري حول شطب المجرمين الكلاب المدللة لصحافة فلوريدا تقف على ساقيها الخلفيتين. بعد أشهر من الانتخاب، تعلن بالم بيتش بوست، الصحيفة التي تقع في موطن شركة تشويس بوينت، بشكل مثير، "آلاف المجرمين صوتوا في الانتخاب الرئاسي العام الفائت... من المرجح أنهم أفادوا المرشح الديمقراطي آل غور". واو! الآلاف! نُشرت قصة بوست "المجرمون صوتوا!" قبل أن تشن لجنة الحقوق المدنية الأمريكية هجومها العنيف على لائحة شطب الولاية/دي بي تي بأسبوع واحد.

ماذا استخدم عملاء صحيفة بوست السريون كي يكتشفوا المجرمين؟ استخدموا قائمة دي بي تي. ثم بحثوا عن المصوتين الذين تطابقوا، بالاسم وتاريخ الميلاد والعرق والجنس، مع "المجرمين" من بين 6 ملايين مصوت في فلوريدا. إنها وجهة نظر دي بي تي. حتى أنهم أغفلوا القيام بعملية التحقق المتعدد المصادر الواهية التي قامت بها الولاية والمقاطعات.

لم تجد صحيفة بوست "5,643 مجرماً صوتوا"، أو أي شيء قريب من هذا الرقم. بل هم ببساطة كانوا يملكون قائمة بأسماء شائعة (مثل جون جاكسون) وتواريخ ميلاد، ربما لبعض مرتكبي الجنح أو لمجرمين نالوا الاسترحام. (فكر في هذا الأمر: لو أن كل تاريخ ميلاد كان في مدينة ما، لكان في أميركا 365 مدينة في كل واحدة منها 750,000 نسمة. كم ستجد في دليل الهاتف في تلك المدينة الاسم "جو وايت"؟)

هذه ليست صحافة سيئة وحسب، إنها حملة لبث الإشاعات والأكاذيب المضللة للرأي العام.

هناك سبب جيد للشك في دافع وأسلوب قصة البوست. هذه هي الصحيفة، تذكّر، التي بدأت باشتمام رائحة عملية الشطب المزيفة قبل الانتخاب، ولكنها بعد ذلك ابتلعت ما دعته مذكرة داخلية أُرسلت قبل الانتخاب من الولاية إلى مكتب برودر في دي بي تي "استراتيجية تغطية أخبار دائرة الانتخابات".[8] في تلك

---

(8) بريد إلكتروني مؤرخ في 26 حزيران 2000، من جانيت كارابيلي، دائرة الانتخابات، إلى دي سميث وبرودر وآخرين؛ حُصل عليها بواسطة مرسوم السجلات المفتوحة في فلوريدا.

المذكرة، التي اكتُشفت بواسطة باحثينا بعد الانتخاب، كانت دائرة الانتخابات تشعر بالرضا لأنها استطاعت حمل بالم بيتش بوست على "تصـــحيح" قصـــتها ولأنهـــا غرست بنجاح قصصاً سعيدة في صحيفة صن سينتينل وصحف أخرى.

الإجراء الأخير

وهناك الاختبار الأخير لصحة قوائم دي بي تي وصحيفة بوســـت: أخبرنـــي المحامي العام في فلوريدا بوب باتروورث بأنه سيقاضي حتماً أي شخص سجّل أو صوّت بطريقة غير شرعية. مجرم يصوِّت ويرتكب جريمة جديدة – هـــذا يعنـــي مزيداً من الوقت في السجن. أن يخـــاطر 57,700 فلوريـــدي – أو حتـــى 5,643 – بسنوات في السجن عن طريق التصويت بشكل غير شرعي هي فكرة غير محتملة التصديق أبداً. وطالما أن دي بي تي وصحيفة بوست وجدا هؤلاء المجرمين، فلـــم لم يعتقلوهم؟ كان باتروورث يحقق في ستة حالات عندما تكلمت معه، وحتى لحظة كتابتي هذه لم يعتقل "مجرماً مصوتاً" واحداً.

الاتحاد الذي لم يتمكن من العد

أوقفت التغطية الصحافية المخادعة قصة التطهير العرقي لسجلات المصوتين. ولكن كبت الخبر ببساطة لم يكن جيداً بما يكفي بالنسبة لنيويورك تايمز وســـي إن إن والمحافظين الآخرين على نظام المعلومات الجديد. لذا، انضم الجميع، بالإضافة لمنشورات كبرى أخرى، معاً في "اتحاد" من نوع ما وأنفقوا حمولة عربة من النقود لاستخدام مركز بحوث الرأي الوطني (NORC)، في جامعة شيكاغو، لإجراء مـــا سُمِّي خطأً "إعادة إحصاء" البطاقات. في البداية أعاقوا كشف النتائج، ثم، بعد أكثـــر من سنة من الانتخاب، أطلقوا مكتشفاتهم. "بوش كان سيربح في كل الحالات"، كما أكدت لنا العناوين الرئيسة. إذاً أقفل فمك وتابع طريقك وتجاوز الأمر: لقد فاز أسد كابول بوضوح وبأمانة شرف.

هل هو فاز؟

أولاً، عليك أن تفهم أمراً وهو أن NORC لم "يعد إحصاء" البطاقات. بدلاً من ذلك، قامت فرقه بوصف كل بطاقة من البطاقات الـــ 180,000 "التالفة" التي منعتها

كاثرين هاريس من أن تُحسب مع المجموع الرسمي. كما أن "المدوّنين" في NORC لم يكن مسموحاً لهم بإحصاء هذه البطاقات أيضاً. كانوا فقط يستطيعون تسجيل ملاحظة مثل، "بطاقة ورقية، غور محاط بدائرة"، ولكن لم يكن باستطاعتهم إحصاء هذه البطاقة كصوت لصالح غور. في هذه النقطة، من أعلن "الفائز" هم المدراء التنفيذيون ومحررو الصحف والتلفزيونات، لا مركز بحوث الرأي الوطني.

يعتقد معظم الأميركيين بأن الهدف من هذا التحقيق الذي يقدر بمليون دولار هو اكتشاف من يريد سكان فلوريدا أن يصوتوا له. وهذا يشير إلى ما نعنيه بـ "الديمقراطية". ولكن زعماء الأخبار لم يكونوا في مزاج يؤهلهم للتعامل مع هذا النوع من الديمقراطية التي تهدد شرعية السلطة، وخاصة مع استمرار الحرب في أفغانستان والاقتصاد في المرحاض. وهكذا، رغم أن مدوّني NORC وجدوا بوضوح أن غالبية سكان فلوريدا قد صوتوا لغور، إلا أن الصحف أعلنت اكتشافات NORC لصالح بوش. وكأنهم يقولون، يا للعار؟ على أي حال، لقد وضعت NORC بياناتها على شبكة الوب، أي أن الغالبية التي صوتت لغور موجودة هناك (لمن يريدون أن يتكبدوا عناء البحث). كانت حيلة زعماء وسائل الإعلام تريد أن تقول، عملاً بقوانين مختلفة في فلوريدا تستبعد البطاقات التي تحوي علامات مضللة، أن جورج بوش كان سيفوز في كل الأحوال. حسناً، كلنا نعرف ذلك مسبقاً: وهذه هي الطريقة التي أعلنت فيها كاثرين هاريس الفوز لصالح بوش، اعتماداً على التقنيات، لا على الأصوات. وهكذا، بواسطة طريقة الورقات الثلاث في التحرير الإعلامي، أُنقذت الجمهورية.

راقبت عملية NORC بشكل مباشر في ميامي في شباط 2001. كانت هناك غرابة "أليس في بلاد العجائب – "أولاً أعلنا الفائز، ثم أحصينا الأصوات". لم يكن من الصعب إدراك أي مرشح كان المصوتون يريدون. "إن الأمر واضح إلى حد صارخ"، كما قال أحد العادّين. إذا رسم شخص ما دائرة حول غور، فمن تظن أنه يريد؟ ومع ذلك، آلاف من هذه البطاقات لم تُحصَ رسمياً. عشرات الآلاف من البطاقات أُلغيت بسبب علامة وُضعت بشكل خاطئ أو بسبب علامة مضللة – غالباً

تكون قد أُحدثت بواسطة الآلة نفسها، كما تبين لاحقاً. لم يعلق الاتحاد على إقصاء عشرات الآلاف من البطاقات المعلَّمة بوضوح أو على النتيجة التي ترتبت على ذلك، وهي تولية الشخص الخطأ.

الدليل يتلاشى

وبعد ذلك، بدأ الدليل بالتلاشي.

أخبرني المستشار القانوني للجنة الحقوق المدنية بأنه كان مهتماً إلى أقصى حد بشأن شطب الـ 2,834 مجرماً ممن كانوا يملكون فعلاً الحق بالتصويت (قرأ مقالتي في صحيفة نايشن) - انتهاك مقصود لقرارين صادرين عن المحكمة. هناك دليل آخر على العملية غير القانونية في رسالة مؤرخة في 18 أيلول 2000، إلى مشرفي المقاطعة.[9] قُرأت الرسالة لي بواسطة موظفين في المقاطعة، ولكنهما كانا خائفين جداً من إرسال نسخة منها عن طريق الفاكس.

وهكذا تلفنت لجانيب كليز من مكتب الحاكم جيب بوش لتنفيذ الاسترحام وطلبت نسخة أصلية من الرسالة.

اسمي جريغوري بالاست وأنا أتصل من لندن.

اسمي تروي والكر.

تروي، ربما يمكنك مساعدتي. هناك رسالة من مكتب جانيت كيلز [مكتب الحاكم] لتنفيذ الاسترحام، مؤرخة في 18 أيلول 2000. إنها موجهة إلى هيئة الانتخابات في مقاطعة هيلسبورو التي تحوي تسجيلاً للمصوتين الذين انتقلوا إلى الولاية، وارتكبوا جريمة ولكنهم حصلوا على استرحام تنفيذي. أنا متأكد من أنك تملك نسخة عنها...

إننا نملك بالفعل رسالة تشير إلى شيء قريب من هذا.

حسناً، ما هو تاريخ تلك الرسالة؟

هذه الرسالة مؤرخة في 23 شباط 2001.

---

(9) اكتشف دايف روب من ABC.NEWS.com هذه الوثيقة بشكل مستقل، رغم أن شبكته لم تذع القصة.

ماذا؟ عندئذ، قرأ لي رسالة من كيلز تقول أمراً معاكساً تماماً لمذكرة 18 أيلول.

18 أيلول (قبل الانتخاب): مدانون من ولايات أخرى انتقلوا إلى فلوريدا "سيُطلَب منهم تقديم طلبات من أجل استرداد الحقوق المدنية في فلوريدا".

23 شباط (بعد الانتخاب): مدانون من خارج الولاية "ليسوا بحاجة للتقدم بطلبات لاسترداد الحقوق المدنية في فلوريدا".

كُتبت رسالة ما بعد الانتخاب بعد أسبوع واحد من بدأ لجنة الحقوق المدنية استجواب فلوريدا بخصوص المناورة غير القانونية - والآن يقول لي تروي بأن ليس هناك سجل للرسالة الأولى في ملفات كيلز أو في ملفات المكتب أو في كمبيوترات الولاية.

آه، أوه. لم يكن هناك أي تفسيرات. ربما يكون اتهامي الأكثر خطورة قد تلاشى، وهو أن مكتب الحاكم قد حرم وشطب آلاف المصوتين الشرعيين من التصويت في انتهاك واضح لقانونين صادرين عن المحكمة. على أي حال، لقد قرأ لي الموظفان الحذران نص الرسالة. ماذا لو لم تُرسَل أبداً؟ ماذا لو أنني خُدعت من قبل مصادري؟ كانت قد ذهبت أول طبعة من هذا الكتاب منذ فترة قصيرة إلى الطبع.

الاحتمال الآخر: الرسالة موجودة ولكنها أُزيلت بأسرع مما أُزيل به مصوت أسود من ملفات الحاكم، ثم استُبدلت برسالة 23 شباط، بمعنىً مناقض تماماً. إذا كان الأمر كذلك، فإن مكتب بوش كان يحوم قريباً جداً من إعاقة العدالة.

هل كانت الرسالة المجرِّمة، رسالة 18 أيلول 2000، موجودة؟ في العام 2002، حصلت على الجواب - من أكثر المصادر غرابة.

"محرَّفة"

"يشوه غريغ بالاست ويحرِّف الأحداث المحيطة بالانتخاب الرئاسي للعام 2000 في فلوريدا وذلك كي يدعم استنتاجاته التحزبية المريضة والمهووسة".

هل قلت شيئاً أزعج أمينة سر الولاية؟ هكذا بدأت رسالة هاريس، المؤرخة

في نيسان 2002، إلى المحررين في مجلة هاربرز.[10] كانت الرسالة تحوي، رغم نبرتها المهددة، اعترافات مذهلة. أولاً، إنها، أي هاريس، لا تنكر الادعاءات الأساسية: وهي أن لائحتها التي تألفت من 57,700 مجرمٍ كانت تحوي آلاف المصوتين الديمقراطيين البريئين. كان باستطاعتك أن تصرعني بواسطة ريشة عندما قرأت اعترافها بأن الكارثة التي أشرفت عليها بنفسها كأمينة سر الولاية "كشفت أخطاء في العملية الانتخابية كانت قد أثارت حنق ومرارة أميركا منذ عقود".

وزعت هاريس الملامة على كل الناس ولكنها لم تضعها أبداً على نفسها.

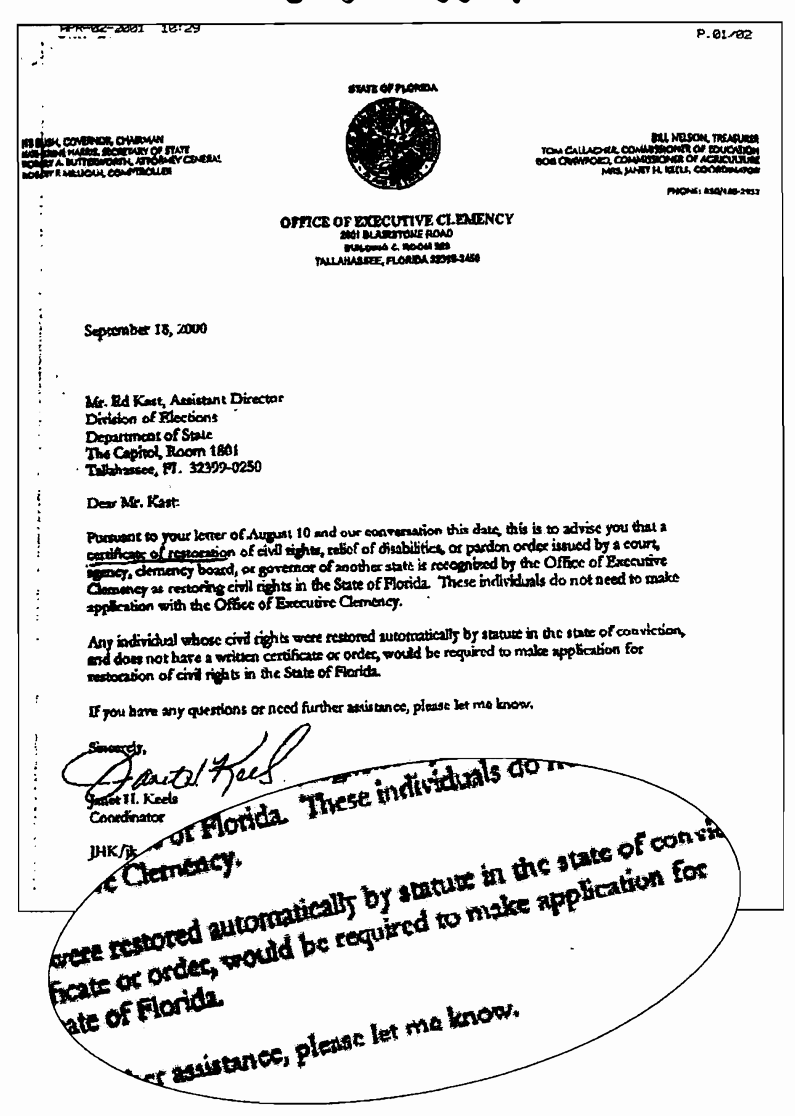
ولكن الذي لفت نظري وجعلني أنتزع الهاتف هو العذر الذي أوردته للشطب غير القانوني للمدانين من خارج الولاية. كتبت هاريس بأن مكتب الحاكم لتنفيذ الاسترحام "أصدر رسالة" تطلب من أقسام الانتخابات لديها بتنفيذ العمل.

> "مرحباً. لقد تلقيت للتو مذكرة من الأمينة هاريس بخصوص رسالة تلقتها من مكتب الحاكم بوش بخصوص [هنا ذكرت مسألة المجرمين، تاركاً موضوع "الاستنتاجات المحرَّفة"]... هل يمكنك أن ترسل لي نسخة عن طريق الفاكس".

وخلال ساعة واحدة، كان قد أرسل الموظف لي الرسالة المؤرخة في 18 أيلول، كلمة بكلمة، كما قُرأت لي بواسطة مصادري. وها هي الرسالة:

(10) أنظر /www.gregpalast.com/Harris للحصول على النص الكامل.

رسالة أُرسلت قبل الانتخاب من ملفات مفقودة اللغة تنتهك قرارات صادرة عن المحكمة



APR-02-2001 10:29 P.01/02

STATE OF FLORIDA

JEB BUSH, GOVERNOR, CHAIRMAN
KATHERINE HARRIS, SECRETARY OF STATE
ROBERT A. BUTTERWORTH, ATTORNEY GENERAL
ROBERT F. MILLIGAN, COMPTROLLER

BILL NELSON, TREASURER
TOM GALLAGHER, COMMISSIONER OF EDUCATION
BOB CRAWFORD, COMMISSIONER OF AGRICULTURE
MRS. JANET H. KEELS, COORDINATOR

OFFICE OF EXECUTIVE CLEMENCY
2601 BLAIRSTONE ROAD
TALLAHASSEE, FLORIDA

September 18, 2000

Mr. Ed Kast, Assistant Director
Division of Elections
Department of State
The Capitol, Room 1801
Tallahassee, Fl. 32399-0250

Dear Mr. Kast:

Pursuant to your letter of August 10 and our conversation this date, this is to advise you that a certificate of restoration of civil rights, relief of disabilities, or pardon order issued by a court, agency, clemency board, or governor of another state is recognized by the Office of Executive Clemency as restoring civil rights in the State of Florida. These individuals do not need to make application with the Office of Executive Clemency.

Any individual whose civil rights were restored automatically by statute in the state of conviction, and does not have a written certificate or order, would be required to make application for restoration of civil rights in the State of Florida.

If you have any questions or need further assistance, please let me know.

Sincerely,

Janet H. Keels
Coordinator

JHK/

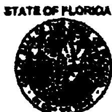
of Florida. These individuals do n
Clemency.
were restored automatically by statute in the state of convi
ficate or order, would be required to make application for
ate of Florida.
assistance, please let me know.

الشكل 1.5: رسائل محوّلة. لاحظ أن الرسالة المؤرخة في 18 أيلول 2000، قبل ستة أسابيع من الانتخابات الرئاسية، تتطلب من المجرمين السابقين أن يطلبوا الاسترحام من الحاكم جيب بوش حتى يتمكنوا من التصويت. وهذا ينتهك بشكل مباشر قرارات صادرة عن المحكمة. الرسالة المؤرخة

رسالة أُرسلت بعد الانتخاب موجودة في ملفات اللغة التي تتّفق مع قرارات صادرة عن المحكمة

APR-02-2001 10:29 P.02/02

STATE OF FLORIDA



JEB BUSH, GOVERNOR, CHAIRMAN
KATHERINE HARRIS, SECRETARY OF STATE
ROBERT A. BUTTERWORTH, ATTORNEY GENERAL
ROBERT F. MILLIGAN, COMPTROLLER

TOM GALLAGHER, TREASURER
CHARLES CRIST, COMMISSIONER OF EDUCATION
TERRY RHODES, COMMISSIONER OF AGRICULTURE
MRS. JANET H. KEELS, COORDINATOR

PHONE: [illegible]

OFFICE OF EXECUTIVE CLEMENCY
2601 BLAIRSTONE ROAD
BUILDING C, ROOM 229
TALLAHASSEE, FLORIDA [illegible]

February 23, 2001

Mr. Ed Kast, Assistant Director
Division of Elections
Department of State
The Capitol, Room 1801
Tallahassee, FL 32399-0250

Dear Mr. Kast:

Some confusion has recently arisen regarding the affect of out-of-state restoration of civil rights on former felons' civil rights in Florida. To correct any misunderstanding, this letter reiterates our current policy.

If a former felon's civil rights were restored in another state, or if a person's civil rights were never lost after being convicted of a felony in another state, the individual possesses his or her civil rights in Florida and need not apply for restoration of civil rights in Florida. If a former felon attempting to register to vote in Florida claims that his or her civil rights were restored in another state or that his or her civil rights were not lost in another state, but the individual cannot produce supporting documentation, please refer that individual to my office.

My office will attempt to confirm the individual's claim by contacting the state that assertedly restored the individual's civil rights. If possession of civil rights is confirmed, the individual does not need to apply for restoration of civil rights in Florida. My office will issue a letter to that effect to the individual. Please accept that letter as proof of possession of civil rights.

I hope this clarifies any misunderstanding as to our State's policy regarding these matters. Please do not hesitate to contact my office if you have questions.

Sincerely,

Janet H. Keels
Coordinator

JH

rights in Florida.
If a former felon's civil rights were restored in another state, the individual
being convicted of a felony in another state, the individual
not apply for restoration of civil rights in Florida. If a
claims that his or her civil rights were restored in another
another state, but the individual cannot produce suppor
office.
will attempt to confirm the indi

في 23 شباط 2001، والتي كُتبت بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات وبعد أسبوع واحد من بدأ لجنة الحقوق المدنية الأميركية بالتحقيق في القضية، تقول العكس تماماً: المصوتون ليسوا بحاجـــة لطلب الاسترحام من الحاكم بوش.

الجزء الرابع: سرقة الانتخاب الرئاسي للعام 2004

ربما ينبغي، كما تقترح الآنسة هاريس وجمهوريو فلوريدا، أن "نتجاوز الأمر، أن نمضي في طريقنا". فهم قد مضوا في طريقهم: إلى 2002 و2004. انتهوا من انتخاب تشرين الثاني 2000 – واتجهوا مباشرة للعبث في دورة الانتخاب القادم. لم تُعاقب هاريس وجيب بوش بكشف عملية التطهير التي قاما بها. لقد نجا بفعلتهما في العام 2000.

إخفاء الغنيمة: الحفاظ على سجلات المصوتين في فلوريدا أكثر بياضاً من البياض

في 10 كانون الثاني 2001، قاضى الاتحاد الوطني لتطوير الملونين NAACP، مستنداً إلى قصتنا في مجلة سالون، دي بي تي وهاريس وكلايتون روبرتس لانتهاكهم الحقوق المدنية لآلاف المواطنين الفلوريديين، تلك الحقوق التي صانها لهم قانون حقوق التصويت لعام 1965 والدستور الأمريكي.

تصر هاريس على أنها لم تفعل أي خطأ. والآن أصبح بإمكانها أن تقول ذلك إلى القاضي. (على أي حال، قد تكون هذه الخطوة خطرة بالنسبة لها. في حزيران 2002، المرة الأخيرة التي حاولت فيها الدفاع عن نفسها في المحكمة، توصل القاضي إلى حكم غير عادي، ولكنه متبصر: "هذه السيدة مجنونة". من حسن حظ هاريس أن ملاحظات القاضي كانت تشير إلى تفسيراتها الحمقاء للقانون، لا إلى حالتها العقلية العامة؛ وإلا فإنها كانت ستُشطب من سجلات المصوتين، وفقاً لقوانين فلوريدا).

ولكن الخبر السيء بالنسبة للمدَّعى عليهما هاريس وروبرتس هو أن دي بي تي لن تورط نفسها في المحكمة من أجلهما. ناشدت الشركة الرحمة من الاتحاد الوطني لتطوير الملونين، متوسلة للتوصل إلى تسوية، فبذلك يمكنها تجنب دعاوى قضائية عامة.

في تموز 2002، وقَّعت دي بي تي مع مؤسسة "الشعب من أجل الطريقة الأميركية"، التي تلعب دور المؤسسة القانونية للاتحاد الوطني لتطوير الملونين، من

أجل تقديم مجموعة شطب جديدة – قائمة أقرب إلى ما وعدت به الولاية في الأساس. قدَّرْت بأن القائمة ستحوي في أحس الظروف اسماً واحد من كل عشرة أسماء مدقَّقة. ولكنني كنت متفائلاً جداً، إذ تشير دي بي تي إلى أن القائمة الجديدة ستحوي اسماً واحداً فقط من عشرين من القائمة الأصلية. بكلمات أخرى، سيُشطب أكثر من 50,000 اسمٍ من اللائحة الجديدة.

كان محامو NAACP يعرفون بأنهم لا يستطيعون تغيير نتيجة انتخاب العام 2000، ولهذا السبب كان هدفهم يتمثل بمنع سرقة انتخابات العام 2002 و2004. طلبت NAACP، واضعة هذا الهدف نصب أعينها ومسلحة باعترافات دي بي تي، ببساطة من الولاية إعادة حقوق التصويت لأولئك الذين سُمُّوا مجرمين خطأً، باعترافاتهم هم أنفسهم. لربما تعتقد بأنه بعد أن اعترفت دي بي تي وخفضت لائحتها المسمومة بنسبة 95 بالمائة، فإن هاريس وجيب وكلاي روبرتس سيصححون على الأقل الخطأ الذي ارتكبوه بحق أولئك الأشخاص. مستحيل. قد أزالت دي بي تي 50,000 اسمٍ من لائحتها... ولكن هاريس لا. يرفض مكتبها إعادة الحقوق المدنية إليهم. يمكنك أن تستنتج منطقها من ذلك: ما نفع سرقة انتخاب العام 2000 إذا كنت ستضطر لإعادته كله في العام 2004؟ كسارق بنوك اعترف بجريمته ولكنه يخفي غنائمه ويقول لضحاياه، "إنه معي كله، أيها الأغبياء!" تستخدم الولاية اليوم كل حيلة تقنية وقانونية ممكنة من أجل إبقاء السجلات السوداء المشطوبة بشكل غير شرعي مدفونة إلى الأبد.

ولكن في نهاية المطاف، لابد أن تنهض تلك الأصوات. كيف سيستطيع، عندئذ، فريق جيب بوش الحفاظ على سجلات المصوتين أكثر بياضاً من البياض؟ الجواب: لوائح "مجرمين" جديدة للعامين 2002 و2004. ولكن تأليف لوائح جديدة سيواجه عقوبة جديدة: القانون. بعد قصص مجلة سالون وصحيفة نايشن، صوتت هيئة تشريعية محرَجة في فلوريدا لمنع أمينة السر نهائياً من استخدام شركة من خارج الولاية مثل دي بي تي لتشكيل قائمة شطب. أمرت الهيئة التشريعية هاريس بتحويل هذه العمل إلى الخبراء، وهم جمعية موظفي المحاكم في فلوريدا. تكمن المشكلة بالنسبة للجمهوريين في أن هؤلاء الموظفين سبق وقاموا بهذا العمل بشكل

دقيق وغير متحيز وعادل بشكل ملحوظ. على أي حال، لقد أُزيل المجرمون من سجلات التصويت قبل فترة طويلة من مجيء مورثام وهاريس ودي بي تي.

تغلبت هاريس على مشكلة القانون الجديد بطريقة مباشرة: خالفته. يقول القانون بأن مكتبها "لا يمكنه استخدام مؤسسة من خارج الولاية..." لا يمكن أن يكون القانون أكثر وضوحاً من ذلك. ومع ذلك، في كانون الأول 2001، قطعت هاريس سلسلة من الاجتماعات مع موظفي المقاطعة – واستخدمت مؤسسة من خارج الولاية. أخبر رجلها "روبرتس" الصحف المحلية بأن الموظفين صُرفوا من الخدمة لأنهم طلبوا 300,000 دولار مقابل تقييم النظام الحالي. لابد أنه ضحك جيداً على هذا التبرير، فالأجر الذي وافق على دفعه إلى الشركة الخبيرة الجديدة كان 1.6 مليون دولار.

مع خروج دي بي تي، من هي هذه المؤسسة الجديدة التي تأتمنها فلوريدا على الحقوق المدنية لمواطنيها؟ إنها آكسينتشر (Accenture) – المعروفة باسم آرثر أندرسن الاستشارية.

لمسة هاريس

لا يمكن للمرء أن يخرب الديمقراطية بلوائح من المجرمين فقط، فالماكينات التي تلتهم البطاقات قامت بعمل جيد في غادسدن ومقاطعات سوداء أخرى. ولكن الحقيقة الافتراضية تقدم المزيد من الفرص للمتعة والألعاب. هذه المرة إنه التصويت بواسطة "لمس الشاشة". لا سجلات ورقية، لا تدقيق، لا صراع على إعادة الإحصاء.(11)

فلوريدا هي الولاية الوحيدة التي تبنت تقنية التصويت هذه التي تشبه لعبة من ألعاب الفيديو. حصلت أمينة الولاية هاريس في الحال على شهادة بإمكانية الاعتماد على إحدى هذه الماكينات، iVotronic، من أنظمة الانتخاب والبرامج في أوماها. يوجد في موقعهم على الوب إثبات محكم لنظامهم المضمون والسهل. يمكنك

(11)لقد حذر المحقق روني داغر من مخاطر التصويت المرتبط بالكمبيوتر لسنوات طويلة. أنظر مجلة The New Yorker، 7 تشرين الثاني 1988.

تجربته، فأنا سبق وجربته – واستطعت أن أضع بنجاح صوتاً مزدوجاً لمرشح واحد.

والسؤال هو، من يلمس شاشة اللمس هذه أيضاً؟ في حالة iVotronic، إنها ساندرا مورثام. انتبه؟ إنها السلف الجمهوري لهاريس كأمينة سر الولاية، الشخص الذي استخدم دي بي تي. وهي الآن ممثلة iVotronic في فلوريدا.

التمييز العنصري الأميركي الجديد: العرق والأخوة بوش

في العام 2002 أخبرت هاريس جمعاً محتشداً، "أمام ربي، أمام عائلتي، أمام أصدقائي، أمام أمتي، أمام الأمة، أنا أنام جيداً في الليل".

لابد أنك تفكر الآن، "مع من؟" حسناً، عليك أن تخجل من نفسك. كانت أفكاري أكثر رزانة منك. على أي حال، اعترفت هاريس، رغم كل شيء، بشكل مؤثر في مذكرتها إلى مجلة هاربرز بأنها قد حرمت آلاف المواطنين السود الأبرياء من حقهم بالتصويت. إذاً، حتى لو كانت تعتقد تماماً بأنها لم ترتكب أي خطأ، كيف تمكنت من النوم في الليل؟ أنا أعتقد بأنها – هي والحكومة والصحافة – كانت ستشعر بالاضطراب أكثر بقليل فيما لو أنها شطبت عن طريق الخطأ مصوتين أتوا من سجلات عضوية نادي المقاطعة: مصوتين أثرياء ومهمين وبيض.

لا تضحك على نفسك: إن لون المصوتين المستبعدين كان له علاقة كبيرة وبشعة في إهمال هذا التحقيق من قبل وسائل الإعلام الأميركية لمدة طويلة. أتتذكر قصتي عن باستور جونسون من مقاطعة ألاشا الذي أُدين في نيويورك ولذلك سُمح له التصويت في فلوريدا؟ لا يمكن لخريج أبيض متأنق من جامعات آيفي ليغ الراقية أن يفهم لماذا لم يحدث رجل أسود متوسط العمر، ومحكوم سابق أيضاً، شجاراً في مكتب مقاطعة في الجنوب الريفي للمطالبة بحقوقه. لماذا لم يسحق باستور جونسون الطاولة؟ على أي حال، لم يكن المصوتون في بالم بيتش يعانون من أي مشكلة في التشكي علانية.

من بين الضحايا الذين تكلمت إليهم، الأميركيون الأفارقة الوحيدون الذين قبلوا بالتكلم إلى الكاميرا كانوا رجال الدين الثلاثة، الذين أمنت لهم ياقاتهم نوعاً من

الحماية الثقافية. مقاطعة ألاشا... إنه ما يزال الجنوب القديم حيث، ضمن ذاكرة العديد من هؤلاء الأشخاص، كان المصوتون السود يُشنَقون على الأشجار. يفسر تاريخ جيم كراو الدامي والقاتم هذا الصمت الأولي للعديد من ضحايا الشطب غير القانوني، ومعهم الحزب الديمقراطي أيضاً.

في بداية القرن الواحد والعشرين تعود أميركا لتسأل السؤال الذي اعتقدنا بأننا أجبنا عليه بواسطة قانون حقوق التصويت في العام 1965: هل ينبغي أن يُسمح للسود أن يصوتوا؟

لقد ناقشنا حتى الآن فقط شطب المواطنين الذين اتُّهموا خطأً بامتلاكهم سجلات إجرامية. حتى لو صُحِّح ذلك الخطأ، فسيبقى نصف مليون فلوريدي محروماً من التصويت. ونحن نعرف لونهم طبعاً. ثلث الرجال السود في فلوريدا فقدوا حقهم بالتصويت.

والأخوة بوش يحبون ذلك.

خلال شهرين من انتخاب العام 2000، دعا الرئيس بوش لجنة رفيعة المستوى مؤلفة من أعضاء من كلا الحزبين "Bi - BURP" للاجتماع من أجل التوصية بإصلاحات لمنع "فلوريدا أخرى".

وضع رئيسنا، للتأكيد على أننا قد فهمنا بوضوح بأن ليس لديه أي نية من أي نوع بالاهتمام بمكتشفات وتوصيات لجنته، على رأس اللجنة رجلين لا يعير لهما أي اكتراث: جيمي كارتر وجيرالد فورد. لدى ارتياحهما من عبء الاضطرار لتقديم خطة قد تُنفَّذ، توجه كارتر وفورد مباشرة إلى جوهر قضية شطب المجرمين الخاطئة، وهي العرق. دعا الرئيسان السابقان لإيقاف منع التصويت للأشخاص الذين خدموا مدد أحكامهم واستقاموا من بعدها. على أي حال، ما تزال ثلاث عشرة ولاية فقط تتمسك بقوانين الإبعاد هذه، التي أُقرت في الأساس بواسطة الهيئات التشريعية للجنوب القديم بعد إعادة البناء (بعد الحرب الأهلية) بينما كان أفراد عصابة الكوكلوكس كلان ينظفون سجلات التصويت بطرق أكثر مباشرة.

لم يزعج الرئيس بوش ولا الحاكم بوش نفسيهما حتى بإعطاء إشارة مزيفة

لتنفيذ دعوة كارتر/فورد بإعادة الحقوق لهؤلاء المواطنين (غير البيض). اقتصرت إصلاحات جيب بوش على عقود "بعدة دولارات" مع شركة آرثر أندرسن الاستشارية وشاشات اللمس الخاصة بساندرا مورثام.

ما وراء فلوريدا

أعرف بماذا تفكر: كلهم يفعلون ذلك. الجمهوريون والديمقراطيون معاً. نعم، ولكن ليس في هذا المجال، ولا بهذا النجاح. أتذكّر سنواتي في شيكاغو، أراقب عمال ماكينة بوس دالي وهم يحملون أكداساً من بطاقات المقترعين الغيابيين إلى أماكن خاصة، ومن ثم يحملون نفس البطاقات "موقعة كلها"، كلها ديمقراطية. ولكن هذه اللعبة جديدة، نتيجة التصويت في المستقبل.

كانت ليلة الافتتاح في فلوريدا في غاية النجاح. منذ انتخابات العام 2000، السياسيون منهمكون في تعميم الإجراءات الانتخابية الرسمية لحالة فلوريدا من البحر إلى البحر. ربما يكون السباق نحو البيت الأبيض قد تقرر أمره منذ الآن، أما التصويت فمجرد قضية شكلية.

لقد استُخدمت ملهاة عد الأصوات في فلوريدا كغطاء للعبث بأنظمة الانتخاب في عدة ولايات – كل ذلك تحت القناع الضاحك للـ "إصلاح". وهذه الإصلاحات لا تفعل شيئاً سوى تكرار الأساليب التي ابتُدعت بواسطة فلوريدا: قوائم شطب مركزية يقوم بها كمبيوتر. من هي حاملة رياح الإصلاح هذه؟ منظمة مشروع دمج المصوتين VIP الجليلة واحدة من هذه الحوامل، وهي تقع في منطقة قريبة خارج واشنطن العاصمة. لقد قامت هذه المنظمة المحافظة التي لا تسعى للربح إلى جانب الحزب الجمهوري بحملة ضد قانون المصوت الحركي الذي نتج عنه زيادة في سجلات المصوتين بلغت 7 ملايين مصوت، معظمهم من مصوتي الأقليات. ومن هي رئيستها المؤسِّسة؟ إنها هيلين بلاكويل، زوجة عضو في هيئة رونالد ريغان مورتون بلاكويل. قبل وقت قصير من انتخابات تشرين الثاني 2000، قدمت VIP جائزتها الخاصة لدمج المصوتين إلى دي بي تي – في مؤتمر للمنظمة دُفعت تكاليفه فعلياً بواسطة... دي بي تي. بعد التفاخر بأن "دي بي تي هي الشركة التي

طُلب منها مساعدة فلوريدا في تنظيف سجلات المصوتين في الولاية"، بــدأت VIP حملة لنقل أساليب فلوريدا إلى ولايات أخرى. أعلنت VIP بأنها "كانت قد دخلت في اتفاق مع دي بي تي أون لاين لتعريف المجتمعات الصغيرة بالحاجة المثبتة لعملية 'شطب' سجلات مصوتين مشابهة الهدف منها هــو المصــلحة العامــة". امتــدت الاقتراحات إلى بنسلفانيا وتينيسي، الولايتين اللتين اعتُبرتا متعادلتين في السباق بين بوش وغور.[12]

بعد الانتخاب، عندما فقد اسم دي بي تي جاذبيته التسويقية، أخبرتني VIP أن عرض مؤسستهم مع الشركة كان "لاغياً"، كقســيمة مــادة منظفــة انتهــت مــدة صلاحيتها. ولكن السيناتور الجمهوري كريس بوند، في مؤتمر صحافي جمعه مــع رئيسة VIP، أعلن بأنه كان يعد مشروع قانون لدفع أساليب التصويت في فلوريــدا إلى البلاد بأسرها. ثم وقف السيناتور بوب توريسيلي معه – الأمر الذي يثبت بــأن المرء يمكن أن يجد دائماً ديمقراطيين مستعدين لحضور جنازتهم السياسية بالذات.

في حزيران 2001، نشرت واشنطن بوست أخيراً، وبأشــد التعــابير حــذراً، تقريراً من جديد عن قصتي سالون ونايشن حول سرقة الانتخاب الأخير. ومنحتني منبراً للتحذير بشأن سرقة الانتخاب في العام 2004:

"الطريقة الخاطئة في تهيئة الاقتراع"

واشنطن بوست، 10 حزيران 2001

يا رب، أنقذنا من "الإصلاح".

إذا كنت قد أحببت الطريقة التي تعاملت بها فلوريدا مع الانتخاب الرئاسي في تشرين الثاني، فإنك ستحب بالتأكيد قوانين إصلاح الانتخاب التي أُقرت منــذ ذلك الحين في 10 ولايات، وعُرضت على 16 ولاية أخرى. تفرض هذه القوانين إجراءً كان من صميم كارثة فلوريدا: شطب سجلات مصوتين مركزية بمساعدة

(12)بحسب بحث رفيع المستوى لكاثرين دانييلسون، يبدو أن آل غور قد فاز في تينيسي – عملية أقل تعقيداً من عملية فلوريدا ولكنها بمثل رائحتها الكريهة أخلاقياً.

الكمبيوتر. والهدف الجدير بالثناء هو تخليص السجلات من أسماء الموتى والمجرمين والمحرومين قانونياً من التصويت. ولكن النتيجة المرجحة هي إلغاء الكثير من المصوتين الشرعيين وتزايد احتمال الضرر السياسي.

أنت تعتقد بأن الولايات الأخرى ستهرب من أساليب فلوريدا. ولكن كولورادو، إنديانا، داكوتا الجنوبية، تكساس، فيرجينيا، جورجيا، كنساس، مونتانا وواشنطن قد أقرت جميعها في اجتماعاتها التشريعية مشاريع قوانين - رغم أنها تختلف في التفاصيل - تتبع مبادرة ولاية الشمس المشرقة في تنظيف سجلات المصوتين بطريقة مركزية وبمساعدة الكمبيوتر. قدم السيناتور كريستوفر إس بوند (جمهوري، ولاية ميسوري) مشروع قانون ستثير بواسطته ظروف معينة في أية ولاية عمليات تطهير إلزامية لقوائم المصوتين.

تعتبر مشاريع القوانين هذه، إلى درجة كبيرة، رداً على قانون "المصوت الحركي" الذي أضاف ملايين المواطنين، وخصوصاً الأقليات، إلى سجلات المصوتين. وبما أن مصوتي الأقليات يميلون لأن يكونوا ديمقراطيين، فمن غير المستغرب أن تكون قوانين "المصوت الحركي" شعبية بين الديمقراطيين، ومعظم مشاريع القوانين التي تسعى لتطهير السجلات يرعاها الجمهوريون.

ولكن هناك عوامل عديدة لهذا الاندفاع غير المدروس نحو الإصلاح. لنأخذ حالة جورجيا. قبل يوم واحد من انتخاب تشرين الثاني 2000، أعلنت مؤسسة الصحافة في أتلانتا وتلفزيون WSB بشكل مشترك بأن السجلات تشير إلى أن الأموات الجورجيين كانوا قد صوتوا 5,412 مرة خلال العشرين سنة الماضية. وأوردا بالتحديد ألان جاي ماندل، الذي وضع بطاقة اقتراعه في ثلاث انتخابات منفصلة بعد موته في العام 1997. فيما بعد، أخبر ألان جاي ماندل الحي (يختلف عن اسم الأول بتكرار الحرف L في كنيته Mandell) أمينة سر الولاية بأن موظفي الانتخاب المحليين شطبوا بالصدفة اسم الرجل الخطأ من القائمة. ولكن وسط الجنون الذي هيمن على العناوين الرئيسة في تشرين الثاني 2000، أصبحت التفاصيل أقل أهمية من التوجه الجديد نحو ما يسمى بالإصلاح.

إن نجح الإصلاحيون، انتبهوا، فقد بدأ تطهير السود في فلوريدا تحت غطاء قانون "إصلاح" التصويت الذي أُقر من قبل الولاية في العام 1998. برعاية قانون

وُقِّع في 18 نيسان 2001 - محاكاة لدستور فلوريدا الرديء - تتحكم أمينة سر ولاية جورجيا الآن بـ "المحافظة على القائمة" بعد أن تسلمت مسؤولية حذف أسماء المصوتين الموتى.

تمنح مركزية سجلات المصوتين في الولاية إمكانية شديدة الإغراء في الاحتكار إلى أي حزب يسيطر على منصب أمين سر الولاية. إن الطبيعة ذات التقنية العالية (والسرية التجارية، عندما يدخل في الموضوع شركات متعاقدة) لعمليات الشطب التي يساعد في إجرائها الكمبيوتر تجعل من التحيز في تطهير المجرمين المفترضين والمصوتين الموتى والمصوتين المكررين أمراً سهلاً إنجازه بطريقة مذهلة وصعب الكشف بالوقت نفسه.

حتى التحيز المكشوف والواضح من الصعب الاعتراض عليه.

على أي حال، إن الشطب الذي يقوم به شخص مفرط الحماسة يؤدي إلى تولية شخص آخر الرئاسة.

الديمقراطية والناس الذين يعتمدون عليها: خاتمة

ليس لقصة الانتخابات المسروقة هذه - الانتخاب الأخير، الانتخاب القادم - أي علاقة بالكمبيوترات أو بإدارة قواعد البيانات أو بآلية التصويت، إذ لو كان بالإمكان منع سرقة الانتخاب الأميركي بواسطة إصلاح أساليب ومعدات التصويت لدينا، فإننا نستطيع إصلاح مشاكلنا بواسطة الوسائل التي يقترحها مجلس الدوما الروسي. لقد صوت الروس لصالح قرار يقترح بوجوب إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية، كالانتخابات في هاييتي ورواندا، تحت إشراف الأمم المتحدة.

لا يمكن أن تجد الحل لأمراض الديمقراطية في تعديلات الكمبيوتر وفي حظر بطاقات التصويت التي تشبه الفراشة. كل تلك الجلبة حول التكنولوجية والمنهج سطحية جداً بالنسبة للحقيقة التالية: في العام 2000، الرجل الذي فقد الأصوات أمسك بزمام السلطة. لقد نشرت هذه القصص من أوروبا، حيث تعتقد العقول البسيطة بأن الرد المناسب على اكتشاف أن الرجل الخطأ قد تسلم الحكم هو إنزاله من سدة الحكم.

وإلى أين نلتجئ؟ يبين استخدام الديمقراطيين لويليام (ابن بوس) دالي كمتحدث باسمهم أثناء عد الأصوات في فلوريدا وخطاب تنازل آل غور المهذب إلى درجة تستحق الاحتقار أن كلا الحزبين السياسيين يشتركان، ولكن بدرجة مختلفة، في الازدراء بإرادة المنتخبين.

انتخابان رئاسيان آخران سُرقا تقريباً في العام 2000، في البيرو ويوغوسلافيا. من السخرية أنه في هاتين الأمتين، رغم أنهما ليستا الولايات المتحدة، أُخذت إرادة المصوتين بعين الاعتبار في نهاية المطاف. عمل البيروفيون واليوغوسلافيون بنصيحة مارتن لوثر كينغ التي تقول بأن الحقوق لا تُعطَى، وإنما تُفرَض فقط. كانوا يعلمون: بأنه عندما يستولي غير المنتخَب على القصور الرئاسية، فإن الديمقراطيين سيستولون على الشوارع.

الفصل الثاني

أفضل الديمقراطيات التي يستطيع شراءها المال: آل بوش والمليارديرات الذين يحبونهم

من يملك أميركا؟ كم كلَّفت؟ هل كان التعامل نقداً أم بالشيك أم ببطاقة الاعتماد؟ هل كانت هبة لابني الذي كان ينافس ليكون رئيساً؟ أو كان عقداً استشارياً إلى الشريك الشرعي السابق لزوجتي لتشجيعه وهو في طريقه إلى الإصلاحية الفدرالية؟

وماذا تعطي ملياردير اً يملك كل شيء؟ منجم الذهب ذاك الذي يشتهونه كثيراً؟ الحصانة من المقاضاة؟

ثم هنالك صعوبة عملية في كيفية لف هدية الكونغرس الأميركي بطريقة تزيينية؟

ربما خسر جورج دبليو بوش في صندوق الاقتراع ولكنه ربح فيما يمكن الاعتماد عليه، في حصالة النقود الخنزيرية الشكل. سار الابن المحظوظ مباشرة نحو البيت الأبيض على خنزير محشو بما يقارب نصف مليار دولار: أما حساباتي عن مجموع النقود التي خنقت آل غور من الشركات الأميركية ("الأموال الصعبة" و"الأموال السهلة" و"الإنفاق" المتوازي وأنواع أخرى من الموارد المالية) فهي تصل إلى 447 مليون دولار. إنهم يدعونه انتخاباً ولكنه يبدو لي أكثر شبهاً بالمزاد.

ماذا يشتري كل هذا المال؟ في أيار 2001، طرت إلى تكساس لأكتشف الجواب.

ترقص معهم بحسب ما سيعود عليك

آه، رائحة هيوستن في الصباح.

بحسب لانيل أندرسون، وكيلة عقارية، ما أشمه هو مزيج من كبريتيد الهدروجين وبعض المواد القذرة الأخرى غير المعروفة. توقفنا، أنا وطاقم برنامج Newsnight، بجانب بركة مقابل قناة السفن في هيوستن، حيث تقع أكبر مصفاة ومجمع كيميائي في أميركا، تملكهما شركة إكسون موبيل.

البركة مليئة بمخلفات البنزين، وهي مواد لزجة مبقبقة مزبدة. إنها ليست بركة سباحة ريفية، رغم وجود متنزه صغير بالجوار، ولكنها، بدلاً من ذلك، تخيَّل مرحاضاً محيطه نصف ميل مليئاً بالبراز الطازج.

حالما التقطت لانيل رائحة السموم المحمولة في الجو، وثبت من سيارتها وأخرجت دلواً أبيض كبيراً وفتحت صماماً ليمتص عينة من الهواء لمدة ثلاث دقائق. سترسل الدلو إلى وكالة الحماية البيئية الأميركية EPA على أمل أنهم سيتعقبون، ومن ثم يغرِّمون، المتسبب بالتلوث.

يالها من هواية، اصطياد الأبخرة القاتلة. بدأت لانيل هذه الهواية بعد أن علمت بإصابتها بمرض نادر في الجهاز المناعي مرتبط بالتسمم الكيماوي. مات أبوها وأمها بعمر مبكر من مرض الرئة والسرطان. وهي عاشت وترعرعت بقرب قناة السفن.

لم أملك الشجاعة الكافية لإخبارها بأنها قد تضطر لرمي دلائها هي الأخرى، فقد دُسَّ بهدوء في أول ميزانية للرئيس بوش صفر سمين ضخم من أجل فريق التنفيذ المدني التابع لوكالة الحماية البيئية. وهذا ليس له علاقة من أي نوع بالـ 48 مليون دولار التي أفرغتها الصناعة البتروكيميائية في الحملة الجمهورية.

توقفت لانيل للتحدث مع بعض المراهقين الأميركيين المكسيكيين الذين يلعبون كرة القدم بكرة بولينغ قديمة. إنهم يعيشون في المكان الذي تدعوه إكسون موبيل "منطقتها المعرضة للخطر". لقد أطلقت المصفاة بالصدفة 0.76 مليون كيلوغرام من المواد الكيماوية السامة في الهواء والماء هنا في العام 2000. بحسب سجلات

إكسون موبيل، إذا تبخَّر البنتان "pentane" في موقعها وأُشعل فإنه يستطيع إحـــراق الجلد البشري ضمن 1.8 ميلاً: 7,300 شخصاً يعيشون ضمن تلك المنطقة.

بوش يتصدى لهذه المشكلة. إنه يوقف إمكانية الدخول إلى هذه التقارير التـــي تتكلم عن المناطق القاتلة.

لا حاجة لقلق الرئيس أبداً، فهو يعيش بأمان ضمن منطقة إكسون المحصـــنة. جمع الجمهوريون 1.2 مليون دولار من موظفي الشركة أثناء حملات بوش، كـــرم لم يتفوق عليه سوى سخاء شركة إنرون.

فجأة أضاءت شعلة عملاقة الجانب الآخر من القناة، فأسرعت لانيل للتحقـــق من الأمر. عندما وصلت إلى بوابة المصنع الكيميائي الذي كان ينفث اللهب، قيـــل لها بأن المصفاة فجرت أنبوباً هدروجينياً. لقد ارتأى الخبراء إشعال الكمية الفاســـدة من الايثيلين، بدلاً من تخزينها. وهكذا انبعثت كرة اللهب السامة هذه، بحجم البيـــت الأبيض، من المدخنة لعدة ساعات، مطلقة سحابة سوداء فوق هيوستن.

قالت لانيل إن هذه العملية الممرضة من إطلاق النفايات السامة فـــي الهـــواء ملائمة لمشرِّعي ولاية تكساس. حالما دخل بوش إلى البيت الأبيض، اقترح سحب تنفيذ قانون نوعية الهواء من أيدي الوكالات الفدرالية القوية وإعطاءها إلـــى هـــذه الوكالات الحكومية الطيِّعة. كما تحرر خطته بخصوص الطاقة القيود التي تفرضها قوانين EPA على الصناعة الكيماوية.

كان ذلك في أيار من العام 2001، قبل أيام من إعلان الرئيس بوش لمقترحاته بخصوص إنهاء أزمة الطاقة في كاليفورنيا. كانت الولاية الذهبية تعاني من فترات دورية من التعتيم. ارتفعت فاتورة الكهرباء الشهرية للولاية بنسبة 1,000 بالمائـــة. ولكن ما إن حصلْت على أثر ضئيل من هذه المقترحات، حتى عرفت بأن خطته لا علاقة لها أبداً بمساعدة راكبي الأمواج من "منتخبي غور" على الســـاحل الأيســـر. تفوح من خطة بوش حول "أزمة الطاقة" رائحة تكســـاس النقيـــة، ذلـــك المـــزيج الكبريتي السام من التلوث والرشوة والنفوذ السياسي الخاص بولاية النجمة الوحيدة.

عيَّن بوش نائب الرئيس ديك تشيني مسؤولاً عـــن لجنـــة إنقـــاذ مســـتهلكي

كاليفورنيا. التوصية رقم واحد: بناء بعض المصانع النووية. صحيح أنه اقتراح لجعل كاليفورنيا عرضة للزلزال، ولكنها صفقة جيدة تماماً لأكبر شركة منشئة للمصانع النووية في تكساس، وهي براون آند رووت، شركة تابعة لشركة هاليبورتون. المدير التنفيذي الحالي لهاليبورتون: نائب الرئيس ديك.

الاقتراح رقم اثنين: التنقيب عن النفط في محمية للحياة البرية القطبية الشمالية في ألاسكا. كاليفورنيا لا تحرق النفط في مصانعها النووية، ولكن عضو اللجنة ووزير التجارة دون إيفانز أعطى الموافقة على هذه العملية الطائشة. أحدث وظيفة لدون إيفانز: مدير تنفيذي في شركة توم براون المحدودة، شركة للغاز والنفط تقدر قيمتها بمليار دولار.

وهكذا دواليك. قال لي المندوب الحكومي السابق للزراعة في تكساس جيم هايتاور، "لقد ألغوا الوسيط. لا حاجة للشركات إلى أن تضغط على الحكومة بعد الآن. إنهم الحكومة". اعتاد هايتاور على التذمر من ضغط شركة مونسانتو على وزير الزراعة. اليوم، مديرة مونسانتو آن فينامين هي وزيرة الزراعة.

أصدر بيل كلينتون، قبل انحناءته الأخيرة، أمراً في 14 كانون الأول، يوقف المضاربة غير المراقَبة في سوق كهرباء كاليفورنيا. كان باستطاعتك سماع صراخ الاحتجاج على طول الطريق حتى تكساس، حيث يملك الرابحون الكبار في لعبة الطاقة – ريليانت، تي إكس يو، دينجي، إل باسو وإنرون سابقاً – مراكز إداراتهم الرئيسية.

دفعت شركات الطاقة الخمس هذه، عبر إدارييها وموظفيها، 4.1 مليون دولار من أجل الحملة الرئاسية الجمهورية، وفقاً لمركز الأساليب السياسية الحساسة في واشنطن. ولم يمضِ الكثير من الوقت قبل أن تظهر عوائد استثمارهم – عفواً، هبتهم. بعد ثلاثة أيام فقط من توليه الحكم، ألغى بوش أوامر كلينتون التي تأمر بمبيعات مراقَبة للطاقة إلى كاليفورنيا.

وأنا في طريقي إلى دالاس، طرت فوق أثر ندب وحشي مخلَّف على أرض تكساس الطبيعية. منجم ليجنايت تابع لشركة ألكوا للألمنيوم، فتحة بعرض 250

قدماً، يغذي مصنعهم في نهاية الخندق. واللیجنایت هو أقذر وقود يمكنك حرقه، إن سمحت لك الحكومة بذلك. حطت طائرتي الصغيرة على مزرعة واين برينكلي. منزل غريب: كل شيء مغطى بهذه المادة اللزجة القذرة - شاحنة واين الخفيفة، أشجار واين، وكما يفترض، رئتي واين.

في العام 1997، كان المشرِّعون مصرون على إجبار ألكوا على التحول إلى الغاز الطبيعي النظيف. وكانت شركة إكسون تواجه تخفيضات إلزامية تصل إلى 50 بالمائة من انبعاثاتها فوق قناة السفن في هيوستن. أعد الحاكم بوش لجنة مع ألكوا، برئاسة إكسون، اجتمعت سراً لدفع قانون يستبدل القوانين القاسية بمعايير اختيارية. يعتبر قانون مكافحة الفساد في تكساس منح النقود إلى بوش وهو في منصب الحاكم أمراً غير قانوني حيث كان هذا القانون تحت الدراسة، ولكن خلال شهر من رعاية بوش لمشروع القانون من خلال الهيئة التشريعية في الولاية، أعلن ترشيحه للرئاسة، جاعلاً من الـ 150,000 دولار التي وصلته كهبات من ممثلي اللجنة أمراً شرعياً تماماً. تفاخرت ألكوا بأنها وفرت 100 مليون دولار، وأن مؤسستها القانونية وضعت 170,000 دولار في الحملة الرئاسية الجمهورية. (من الواضح أن بوش قد أعجب بطريقة مدراء ألكوا في التعامل مع الأرقام، فقد عين رئيس شركة ألكوا للألمنيوم، بول أونيل، وزيراً للمالية).

تابعت طريقي إلى دالاس حيث قابلت فيليس غلايزر، مؤسِّسة مجموعة الأمهات المحرومات في وينونا. فقدت هؤلاء النساء أولادهن بسبب أمراض نادرة يعتقدن بأنها تتعلق بـ "بئر حقن" نفايات محلية خطرة، وهو مقلب نفايات كيميائية كبير تحت الأرض. كانت فيليس ترتدي واحداً من قمصان الرقص الزاهية المشهورة في الغرب مع الأساور المعدنية والشراشيب المصنوعة من جلد البقر، حتى إنني سألتها بابتسام إذا كانت تستمتع برقصة تكساس ذات الخطوتين. "في الواقع، أنا لا أقوم بالكثير من الرقص في هذه الأيام، فعظامي تتآكل".

استقلت فيليس والأمهات الحافلة إلى واشنطن العاصمة، ولكن الأبواب الرسمية أُغلقت في أوجههن. "يقولون أن من أعطى 200,000 أو مليوني دولار،

فإن طلبه يشق طريقه مباشرة".

أحد التكساسيين الذي نجح في شق طريقه عبر الأبواب إلى السلطة هو كين لاي، الرئيس السابق لشركة إنرون، الشركة المضاربة بالكهرباء التي كان لها دور جيد في خطة بوش للطاقة. كان لاي في أحد الأيام "رائداً" كما يدعونه - ليس ذلك النوع الذي يعيش في منزل صغير في السهوب الخضراء، يروِّض التربة، وإنما أحد رعاة البقر الذين تعهدوا بدفع 100,000 دولار من أجل حملة السيد بوش. أربعمائة رائد - هذه غنيمة بـ 40 مليون دولار.

لم يتكلم لاي معي، ولكن زميله، السيناتور تيل بيفينز، صاحب مزرعة في شمال غرب أوكلاهوما، كان ودوداً تماماً. كانت جدران مكتبه في مبنى البرلمان في أوستن تعرض بتباهٍ صورتي زميلين له من راكبي الجياد وميداليته كرائد ورأس أحد المواشي الميتة ويدعى طويل القرن. كنت متأكداً من أن النصف الخلفي من الحيوان قد انتهى به الأمر إلى مائدة الشواء للسيناتور.

لم يكن الحصول على المائة ألف من أجل بوش بالأمر الصعب على راعي البقر السياسي هذا. كانت أسهل نقود جمعها في حياته (قالها بلكنة الغرب الأميركي). وبوش لا ينسى أصدقاءه أبداً. إحدى الحوادث الهامة غير المذاعة من أول مائة يوم في فترة حكم بوش هي سماحه لشركات تعليب اللحوم بمعالجة اللحوم بالأشعة من أجل قتل السالمونيلا (نوع من البكتريا)، مبيد جراثيم أرخص من الوسائل غير النووية. (سُحب اقتراح بوش بالسماح للقليل من السالمونيلا في لحوم وجبة الغداء في المدارس بعد ارتفاع أصوات التقيؤ في الشوارع).

بعد سنتين من إمساك كلينتون وهو يدير البيت الأبيض كموتيل 6 نجوم للواهبين الكبار، دعا بوش رواده الخاصين، بمن فيهم بيفينز، للاستمتاع في غرفة نوم لينكولن.

أخبرت السيناتور عن فيليس غلايزر، ضحية مرض السرطان ومحاربة التلوث، وشكواها بأن حق الدخول إلى واشنطن يتطلب هبات كبيرة.

"حسناً"، قال الرائد تيل، "من السهل على الصحافة أن تأخذ ضحية ما وتجعلها

نجمة غلاف. الحقيقية أن الأفراد في بلد يملك ثلاثمائة مليون شخص لديهم فرصة ضئيلة للتحدث مع رئيس الولايات المتحدة". ولكن ماذا عن الرائد لاي من شركة إنرون؟ كانت شركته، الشركة رقم واحد في المتاجرة بالكهرباء في أميركا، الواهبة رقم واحد في النجاح السياسي لجورج دبليو (1.8 مليون دولار إلى الجمهوريين خلال الحملة الرئاسية للعام 2000). وكان لاي الناصح الشخصي لبوش أثناء "الفترة الانتقالية" التي تلت انتخابه. وعقدت شركته اجتماعات سرية مع واضعي مسودة خطة الطاقة. كانت إزالة القيود على قوانين حماية الكهرباء التي أقرها بوش تعني بالنسبة لإنرون يوم دفع رواتب مشهود – وإفلاس لاحق رغم ذلك – رافعة الأرباح إلى 87 مليون دولار في الربع الأول من فترة حكم بوش، وذلك بفضل قلب أوامر كلينتون.

السيناتور لاشيء إن لم يكن نزيهاً. "كيف لن تتمكن من الدخول إذا كنت قد أنفقت سنتين من العمال الشاق كي يُنتخب هذا الشخص رئيساً جامعاً مئات الآلاف من الدولارات؟"

وفي حال لم أفهم، ترجم ما يريد قوله باللغة التكساسية، "ترقص معهم بحسب ما سيعود عليك!"

لم أستطع المجادلة في هذا. إذا اختار الرئيس بوش أن يرقص الرقصة ذات الخطوتين مع لاي من إنرون بدلاً من فيليس غلايزر، لنكن صادقين، فهي لا تذهب كثيراً إلى حلبات الرقص في هذه الأيام.

بوبي يكتشف الذهب

لم يكن جورج دبليو بوش ليتمكن من جمع هذه الثروة لو كانت كنيته جونز أو سميث. فبينما كان المرشحون الآخرون يتوسلون ويناشدون ويتملقون للحصول على الهبات، أضاف آل بوش طريقة مبتكرة ومربحة إلى كيفية صيد النقود لم يكن باستطاعة المنافسين محاكاتهم فيها، ألا وهي عمل بوبي (لقب جورج بوش الأب) بوش في ما بعد مرحلة البيت الأبيض. شكّل هذا العمل العامل الرئيسي في بدانة صندوق تبرعات حملة جورج دبليو (أو Dubya كما يلقبونه)، وزاد الثروة الصافية للعائلة بنسبة بضع مئات بالمائة.

في العام 1998، على سبيل المثال، كتب الرئيس الأسبق وقائد عاصفة الصحراء إلى وزير نفط الكويت باسم شركة شيفرون للنفط. يقول بوش، بصدق، إنه "لم يكن لديه حصة في شركة شيفرون". ذلك صحيح، ولكن بعد الاستخدام غير الأناني لنفوذه، وضعت شركة النفط 657,000 دولار في صناديق الحزب الجمهوري.

أحدث بوش الأب في ذلك العام عاصفة في الأرجنتين عندما ضغط على حليفه السياسي الوثيق، الرئيس كارلوس منعم، من أجل منح رخصة بالمقامرة لشركة ميراج كازينو. مرة أخرى، كتب بوش الأب بأنه لم يكن يملك أي مصلحة في تلك الصفقة. ولكن بوش الابن أوضح بكل كياسة: بعد صفقة الكازينو، وضعت ميراج 449,000 دولار في خزينة الحرب للحزب الجمهوري.

معظم أموال بوش، يُخبر مركز الأساليب السياسية الحساسة، جاءت على شكل أموال "سهلة" وفي "رزم". هذه هي المادة المطواعة التي تستخدمها الشركات لتليين القانون الأميركي، الذي يحظر أي هبات مباشرة من الشركات.

وليس كل ما يفعله بوش السابق طوعياً، فمجرد حديثه إلى مجلس إدارة شركة غلوبال كروسينغ، بداية شركة تيليكوم، قد أكسبه رأسمال يساوي 13 مليون دولار عندما عرضت الشركة أسهمها للبيع إلى العامة. كما أسهم موظفو غلوبال كروسينغ بمليون آخر في ترشيح بوش الصغير. (سنقابل غلوبال كروسينغ ثانية في الفصل الثالث).

ورغم إيمان آل بوش الراسخ بأن المجرمين السابقين لا ينبغي أن يملكوا الحق بانتخاب الرئيس، إلا أنهم لا يمانعون أبداً بأن يضع المحكومون السابقون الرؤساء على جداول رواتبهم. في العام 1996، رغم مناشدات زعماء الكنيسة في أميركا، منح بوبي بوش عدة خطابات (يتقاضى 100,000 دولار عن كل خطاب) برعاية منظمة يديرها رجل الدين صن ميانغ موون، زعيم طائفة دينية، ومحتال ضرائب – وسابقاً، أحد نزلاء السجن الفدرالي الأميركي.

أتت بعض النقود التي دُفعت للجهود الجمهورية المبذولة في الدورات

الانتخابية ما بين 1997-2000 من مؤسسة تدعى باريك كوربورايشن. كان المبلغ صغيراً نسبياً بالنسبة للحزب الجمهوري العتيد، رغم أنه تجاوز الـ 100,000 دولار، ولكنه، مع ذلك، بدا ملفتاً للنظر بالنسبة لشركة يقع مركزها في كندا. جاءت الأموال عملياً من أولئك المرتبطين مع المجموعة الأميركية التابعة للشركة الكندية، باريك غولد سترايك.

في الأيام الأخيرة من إدارة بوش (الأب) قامت الإدارة الداخلية بتغيير استثنائي ولكن غير ملحوظ كثيراً في إجراءات قانون التعدين للعام 1872، قانون عصر البحث عن الذهب الذي سمح لأولئك البائسين من المنقبين عن الذهب بمقاليهم القصديرية وبغالهم أن يتشبثوا بحقهم في قطع أرضهم الصغيرة. أطلقت الإدارة إجراءً عاجلاً لصالح شركات التعدين سمح لشركة باريك بادعاء امتلاك أكبر اكتشاف للذهب في أميركا. في لغة المصطلحات في القانون، استطاعت باريك أن "تتم رخصتها" بامتلاك المعدن النفيس في حالته الخام الذي قُدِّر ثمنه بـ 10 مليارات دولار - وتدفع مقابل ذلك لوزارة المالية الأميركية أقل بقليل من 10,000 دولار.

كانت باريك، بالطبع، مضطرة لدفع بعض النقود من أجل حقوق الملكية الأولية وتكلفة استخراج الغنائم (وتكلفة الهبات، بكميات أقل، لدعم السيناتور الديمقراطي في نيفادا، هاري ريد). ولكن، مع ذلك، مازال تغيير القوانين يعطي ثماره: وفقاً لخبراء من مركز السياسية المعدنية في واشنطن العاصمة، وفَّرت باريك - وخسر دافعو الضرائب الأميركيين - مليار دولار تقريباً.

بعد توليه منصبه، دعا وزير داخلية بيل كلينتون الجديد، بروس بابيت، ادعاء شركة باريك بـ "أكبر سرقة للذهب منذ أيام بوتش كاسيدي". مع ذلك، ولأن الشركة اتبعت العملية السريعة التي وُضعت لأجلها تحت إدارة بوش، استطاعت أن توقع بابيت بالقانون. ولم يكن أمام كلينتون خيارٌ إلا إعطاؤهم منجم الذهب في الوقت الذي حصل فيه الشعب على المهوى (فتحة المنجم).

تقول شركة باريك بأنه لم يكن لها أي اتصال من أي نوع مع الرئيس أثناء

تغيير القانون.[1] في الحقيقة، كان هناك دائماً مكان لبوش الكبير في قلب باريك – ومكان على سجل رواتبها أيضاً. في العام 1995، استخدمت باريك الرئيس السابق كمستشار فخري أعلى للهيئة الاستشارية الدولية لشركة تورونتو. انضم بوش إلى الشركة باقتراح من رئيس الوزراء الكندي السابق، بريان مولروني، الذي طُرد، مثل بوش، من المنصب بطريقة شائنة. لقد تفاجأت قليلاً عندما عرفت بأن الرئيس قد وقَّع مع الشركة، لأنه عندما أُخرج من البيت الأبيض بالتصويت، أقسم بأنه لن يضغط لصالح أي شركة أو ينضم لهيئة إدارية في أي شركة أبداً. تفاخر رئيس شركة باريك علناً بأن منح لقب "مستشار أعلى" كانت مناورة ماكرة لمساعدة بوش في التملص من وعده.

كنت فضولياً: ماذا يفعل المرء برئيس مستخدَم؟ تنكر باريك بشدة أنها عيَّنت بوش "لاستخدامه من أجل إجراء اتصالات مع زعماء آخرين في العالم هو يعرفهم أو مع من يمكن أن يقدموا مساعدة كبيرة" للشركة. ومع ذلك، في أيلول من العام 1996، كتب بوش رسالة لإقناع الديكتاتور الإندونيسي سوهارتو بإعطاء باريك امتيازاً ساخناً جديداً للتنقيب عن الذهب.

يبدو أن رسالة بوش فعلت فعلها، فقد أخذ سوهارتو 68 بالمائة من أكبر حقل للذهب في العالم من مكتشفه وسلمها إلى باريك. على أي حال، لم يكن سحر بوش في الضغط لا يُقهر، إذ تقابل جيم بوب موفيت، كلب مستنقعات عتيق من لويزيانا يرأس شركة فريبورت ماكموران، المنافسة الأميركية لشركة باريك، مع سوهارتو؛ وبعد ذلك الاجتماع، أعلن مؤيد السرقة بأن فريبورت ستحل محل باريك. (كان الحظ إلى جانب باريك، فقد تبين بأن المادة الخام كانت خدعة. وعندما كُشف الدليل دعا شركاء جيم بوب العالم الجيولوجي مايك دو غوزمان، الذي "اكتشف" الذهب، للتحدث عن الخطأ في الأساليب التي اتبعها. ولكن للأسف، وقع غوزمان، وهو في

(1) ردت باريك على كل الادعاءات التي ذكرتها في تقريري الأول عن الشركة بطريقة محددة لتلفت انتباهي: رفعت الشركة ورئيسها دعوى قضائية ضد الصحيفتين اللتين أعمل معهما، الغارديان والأوبزيرفر. وبما أنني أكره الرد بالأذى، قمت بإلحاق كل مؤسساتها القانونية للتأكيد لهم بأن آراءهم قد أُخذت بعين الاعتبار. المزيد عن هذا الموضوع في الفصل الثامن.

طريقه إلى الاجتماع، من الهليكوبتر).

من هي "باريك" هذه التي أجَّر لها رئيسنا السابق هيبة ونفوذ المكتب البيضـوي؟ لم أتمكن من إيجاد جو باريك في دليل الهاتف في كندا. ولكنني عرفت بأنها أُسست بواسطة رجل يدعى بيتر مونك. ذاع صيت هذا المقاول لأول مرة في كندا في الستينيات من القرن الماضي كشخصية مركزية في فضيحة تجارية داخلية. باع مونك مخزونه في معمل لصنع الستيريو بأسعار رخيصة جداً، قبل أن يفلس المصنع، الذي كان هو يديره، بفترة قصيرة تاركاً المسؤولية تقع على المستثمرين الآخرين والحكومة. لم يُحاسب مونك أبداً، ولكن مضاربته تلك وبيعه للمخزون، كما تذكر مجلة ماكلينز الكندية "كلفت مونك عمله وسمعته". وبالرغم من ذلك، تقدر ثروة مونك الصافية اليوم بحوالى 350 مليون دولار، بما فيها منازل في قارتين وجزيرة خاصة له.

كيف انتقل مونك من صانع ستيريو متوقف عن العمل إلى مستثمر ذهب نصف ملياردير؟ الجواب: عدنان خاشقجي، تاجر الأسلحة السعودي، "رجل الحقيبة" في فضيحة إيران كونترا والأسلحة مقابل الرهائن. تعاون الرجل الذي أرسل الأسلحة إلى آية الله مع مونك في مضاربات في ميدان الفنادق وتشاركا، في نهاية المطاف، بوضع المال لشراء شركة باريك في العام 1983، والتي كانت حينئذ شركة صغيرة مع ادعاء "غير متمم" بملكية منجم نيفادا. لربما مازلت تذكر بأن بوش قد غفر للمتآمرين الذين ساعدوا الخاشقجي في تسليح "محور الشر"، جاعلاً من إمكانية توجيه الاتهام إلى الشيخ بحكم المستحيل. (غفر بوش للمتآمرين ليس خدمة للخاشقجي، وإنما لنفسه).

انسحب الخاشقجي من باريك بعد انكشاف فضيحة إيران كونترا مباشرة، قبل فترة طويلة من العام 1995، عندما دُعي بوش للانضمام إليها. في تلك الأثناء، استُعيدت سمعة مونك، على الأقل في عقله هو، لدرجة ما بسبب الهبات الضخمة التي منحها لجامعة تورنتو. بعد هذا العمل الخيري، منحت الجامعة مستشار مونك، بوش، شهادة شرف، اعتُقل على أثرها عدة طلاب لاحتجاجهم على ما بدا لهم بأنها صفقة "نقود مقابل درجة الشرف" تلك.

لم يدفع الرئيس المستخدَم لدى السيد مونك تكلفة استئجاره في إندونيسيا. ولكن

عوائد استثمار مونك للسياسيين ستأتي بثمارها من أفريقيا.

كان موبوتو سيسي سيكو، ديكتاتور الكونغو (زائير) الراحل، أحد أسياد المجرمين في العالم بلا منازع في القرن الماضي لسلبه ملايين الدولارات من ثروات بلاده الوطنية - وزميل بوش الأب في لعب الغولف. لم تؤذِ تلك الصلة على الأرجح شركة باريك في طلبها من السفاح الكونغولي امتيازاً بالتنقيب عن الذهب في أرض مساحتها ثمانية آلاف آكر. وبوش نفسه لم يضغط لإتمام الصفقة لصالح باريك، ليس لأن الرئيس الأسبق كان خجلاً من استخدام نفوذ مناصبه السابقة، وإنما لأنه في تلك الأثناء كان يساعد، وفقاً للتقارير، شركة أدولف لندين، المنافسة الصناعية لشركة باريك في بعض الأحيان، كشف الخبير في الشؤون الأفريقية باتريك سميث من لندن بأن بوش اتصل بموبوتو عام 1996 للمساعدة في إنجاز صفقة منجم لصالح لندين بعيداً عن شركة باريك.

جعلت الثورة التي نشبت ضد موبوتو من موقع المنجم غير قابل للاستخدام. وفي شهادة أُدليت في جلسات استماع عُقدت بواسطة زعيم الأقليات في اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لحقوق الإنسان المنبثقة عن الكونغرس، ادعى الخبير واين مادسن بأن شركة باريك كانت تموّل، لكسب ود طرفي النزاع، بشكل غير مباشر كلا الطرفين وبذلك كانت تساعد في استمرار الصراع الدموي. لم يُثبت ادعاء الصحفي المحترم واين مادسن، فالحقيقة ضاعت في مكان ما من الأدغال، التي لن تطأها أقدام المحققين البرلمانيين.

ورغم الجهود التي بذلتها باريك في إندونيسيا والكونغو، إلا أن الأرباح الكبيرة أتتها من الجانب الآخر من القارة. تفاخر رئيس الشركة أمام المساهمين بأن هيبة الهيئة الاستشارية المؤلفة من بوش ومولروني كانت ذات فائدة عظيمة في الحصول على واحد من أكبر حقول الذهب في أفريقيا الشرقية في بوليانهولو، تنزانيا. كانت باريك، بحسب كلام رئيسها، تتوق للحصول على ذلك الامتياز - الذي يحمل من السبائك الذهبية ما مقداره 3 مليارات دولار - منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، عندما طورت صلاتها مع مدراء شركة ساتون ريسورسيز، شركة كندية أخرى، كانت تملك حقوق التنقيب من الحكومة (أنظر الهامش السفلي 1). بعد زيادة غناها من

مشروع نيفادا، أصبح بإمكان باريك الآن شراء شركة ساتون، وهذا ما فعلته في نهاية الأمر. ولكن في العام 1996، كان هناك مشكلة في الاستيلاء على شركة ساتون، إذ كان يعيش ويعمل على الأرض سلفاً عشرات الآلاف من المنقبين عن الذهب من الناس البسطاء، "المنقبين عن المجوهرات" كما كانوا يُسمَّون نسبة لاكتشافاتهم الصغيرة. كان هؤلاء المنقبين الأفارقة الفقراء يملكون حقاً شرعياً في مناجمهم الصغيرة هذه. لو بقوا هناك، لكان الامتياز بلا قيمة.

في آب من العام 1996، هدرت بلدوزرات شركة ساتون، مدعومة بالأسلحة النارية للشرطة العسكرية، داخل أرض المنجم، مهدمة منازل العمال الفقراء، ساحقة معداتهم الخاصة بالتنقيب ورادمة حفرهم. وبنتيجة ذلك، طُرد عدة آلاف من العمال مع عائلاتهم من الملكية، ولكن ليس كلهم، إذ دُفن حوالى الخمسين منهم أحياء داخل مناجمهم.

دُفنوا أحياء؟ هذا ليس موجوداً في بيان السيرة الذاتية لبوش، ولا في موقع شركة باريك على شبكة الوب. من المؤكد بأنك لن تتوقع وجودها هناك، ولكنك لن تجدها في صحف أميركا أيضاً.

هناك تفسيران معقولان لهذا الصمت. الأول، إن ذلك لم يحصل أبداً؛ أي أن حكاية المدفونين الأحياء ما هي إلا حكاية ملفقة من مجموعة من الأميركيين الأفارقة الجشعين الكاذبين الذين يحاولون زعزعة شركة ساتون ريسورسيز (منذ العام 1999، أصبحت شركة تابعة لشركة باريك). هذا ما تقوله باريك بعد قيامها بتحقيقها الخاص والاعتماد على التحقيقات المحلية والوطنية للحكومة التنزانية. ووجهة نظر الشركة هذه مدعومة من البنك العالمي. أنظر الفصل الثامن للمزيد حول هذا الموضوع.[2]

(2) يوجد بعض الإرباك هنا: أقسمت باريك لصحيفتي بأن حوادث القتل المزعومة "تعود لسنوات قبل أن يكون لباريك أي علاقة مهما تكن بالشركة التي يشير إليها التقرير". ومع ذلك، قال رئيس باريك ومديرها التنفيذي الأول، راندال أوليفانت، للمساهمين في الشركة قبل امتلاكهم لشركة ساتون، "لقد تتبعنا تطور الأحداث في بولي (يقصد بوليانهولو) لمدة خمس سنوات، وبقينا على اتصال وثيق مع فريق الإدارة الأول". وهذا سيربطهم مع المنجم في العام 1994. تريد الشركة مني أن أنشر وجهة نظرهم عن الأحداث. حسناً، إليكم وجهتي النظر معاً.

هناك تفسير آخر: تهدد باريك الصحف ولجان حقوق الإنسان وتقاضيها إذا ما تجرأت وفتحت فمها بكلمة عن الادعاءات - حتى لو ذُكر إنكار باريك. وأنا أعلم، لأنهم قاضوا الصحيفتين اللتين أعمل معهما، الأوبزيرفر والغارديان (للمزيد، أنظر الفصل الثامن). حتى إن باريك أرسلت رسالة إلى محامي حقوق الإنسان المحترم دولياً توندو ليسو، عضو في جمعية ثروات العالم في واشنطن العاصمة، تصف فيها معالم القضية التي رفعتها ضد الأوبزيرفر وتحذر بأنها ستقوم بـ "كل الخطوات اللازمة" لحماية سمعتها في حال كررت الجمعية أياً من الادعاءات المذكورة. على أي حال، كانت تهديدات باريك أقل ما عاناه ليسو، إذ قُبض على زملائه الحقوقيين في دار السلام واتُهم من قبل الحكومة التنزانية بالتحريض على الفتنة وذلك بسبب مطالبته بإجراء تحقيق حول القتلى الذين سقطوا ولتزويدي بالدلائل - صور عن جثة رجل يُزعَم أنه قُتل بواسطة الشرطة أثناء إخلاء موقع المنجم، وإفادات شهود موثقة وشريط فيديو للشرطة عن عمال يبحثون عن الجثث في حفر المنجم.

في العام 1997، عندما كان بوش في الهيئة (استقال في العام 1999)، دعت مجلة موذر جونز رئيس شركة باريك مونك واحداً من "10 خنازير صغار" في أميركا - شرف كبير بالنسبة لكندي - لتسميمه، كما ادعت، مخزون مياه الغرب بأطنان من السيانيد الذي تستخدمه باريك في إذابة جبال المعدن الخام.

يجدر بالذكر أن واحداً من الأعمال الأولى للدائرة الداخلية لبوش الابن تمثل في الإشارة إلى أنها ستبطل قوانين إدارة كلينتون التي تتطلب من مستخرجي الذهب تقليص حجم نفاياتهم وستمنح رخصاً لمناجم جديدة حتى إذا كانت هذه المناجم ستتسبب على الأرجح بـ "ضرر كبير غير قابل للإصلاح". نشرت صحيفة نيويورك تايمز قصة طويلة على صفحتها الأولى حول الكسب غير المتوقع لشركات التنقيب عن الذهب في نيفادا، ولكن لم تذكر الصحيفة أبداً اسم مالك أكبر منجم للذهب في نيفادا، باريك، ولا اسم المسجّل على جدول رواتبها، والد الرئيس.

جورج يفوز باليانصيب

ترجع سلسلة المصالح والصداقات والتمويلات المتشابكة لعائلة بوش إلى "سنوات الحرب" لجورج دبليو. كان جورج الابن طياراً مقاتلاً أثناء الحرب في فيتنام؛ ليس في القوى الجوية للولايات المتحدة، حيث يمكن للمرء أن يتعرض للأذى، ولكن في القوى الجوية في تكساس، المعروفة بالحرس الجوي. يعتبر جيش تكساس الدمية، وهو من نتاج أيام الحرب الأهلية، نادياً ليلياً أثيراً بالنسبة لمثيري الحروب. وكانت العضوية في ذلك النادي تعفي أولئك الضعفاء من القرعة لأداء الخدمة العسكرية ومن القتل الفعلي في فيتنام.

خلال الحرب، كان السيناتور بريسكوت بوش وابنه، النائب في الكونغرس جورج بوش الأول، أكثر من سعيدين لإرسال أبناء وأحفاد أناس آخرين إلى جنوب شرق آسيا. وبما أنه لم يكن هناك الكثير من المتطوعين لهذه المغامرة المشبوهة، ابتكر الكونغرس نوعاً من يانصيب الموت: إذا التُقط تاريخ ميلادك من القبعة، فإنك ستذهب إلى الجيش مباشرة. ولكن أفراد الحرس الجوي كانوا معفيين من هذا اليانصيب المروع.

عند اختباره للانتساب إلى الحرس الجوي الذي كان يتمناه، دخل جورج دبليو الاختبار لانتقاء خمسة وعشرين من مائة متقدم، مع علامة فوق منزلة "أغبى من أن يطير"، ومع ذلك تخطى مئات المتقدمين لاجتياز ماكينة الحظ.

الآن، كيف حدث ذلك؟ لم أتمكن من الحصول على جزء من الحقيقة إلا منذ فترة قريبة، نتيجة غير متوقعة لتحقيق أجرته الأوبزيرفر عن شركة في نيوجيرسي تدعى جي تك. تمتلك هذه الشركة عملية حظ أكثر ربحاً وأقل هلاكاً من قرعة الخدمة العسكرية تلك: إنه يانصيب ولاية تكساس.

اتبع المال. إنه العام 1997. الطيار جورج دبليو يشغل منصب الحاكم وجي تك واقعة في مشكلة عويصة مع منظمي يانصيب تكساس. ويعتبر اليانصيب في ولاية تكساس أكثر اليانصيب ربحاً في البلاد وجي تك كانت على وشك فقدان عقدها، الذي يساوي مئات الملايين من الدولارات. طُردت مديرة يانصيب الولاية

بعد انكشاف أنها وضعت صديقها على سجل رواتب الشركة بينما كان يواجه تهمة بالرشوة. أمر المدير الجديد النظيف اليدين، لورنس ليتوين، بإجراء تدقيق رسمي للحسابات، وأنهى عقد جي تك وعرضه (العقد) لمناقصة جديدة. كما ابتدأ تحقيقاً حول الهبات السياسية لشركة جي تك.

ثم حدث شيءٌ غريبٌ. طردت لجنة اليانصيب في تكساس ليتوين.

وبعد ذلك مباشرة تقريباً، ألغى أعضاء اللجنة المعينين بواسطة بوش المناقصة للحصول على متعاقد جديد، رغم إعلان متقدم بعطاء أقل ليحل محل جي تك. كما ألغى أعضاء اللجنة تدقيق الحسابات المالية وأنهوا التحقيق بخصوص الهبات السياسية السرية وأعادوا العقد إلى جي تك.

لماذا عملت تكساس جاهدة لإنقاذ رخصة جي تك؟ هناك رسالة إلى دائرة العدل في الولايات المتحدة - حصلت على نسخة منها - تزودنا بتفاصيل مذهلة. يشير كاتب الرسالة إلى شخص يدعى بن بارنز، عضو من أعضاء الضغط في الكونغرس دفعت له جي تك مبلغ 23 مليون دولار. قديماً في العام 1968، وفقاً لكاشف السر، اقترح معاون بارنز - ثم نائب حاكم تكساس - سراً إلى قائد فرقة الحرس الجوي الجنرال جايمس روز بأن يجد مكاناً في الحرس لابن النائب جورج بوش.

هل كان استخدام آل بوش لنفوذهم من أجل إبعاد جورج الشاب عن الخدمة في فيتنام سيشكل أثراً كبيراً أثناء التنافس الشديد بينه وآن ريتشارد لمنصب الحاكم في انتخابات العام 1994. على أي حال، لم يكن خصوم بوش يعرفون بعلاقة مكتب بارنز بالجنرال روز، ولهذا السبب بقيت القصة مخفية.

تربط الرسالة بين معرفة بارنز لعملية الاحتيال في قرعة انضمام جورج بوش للخدمة العسكرية وبين الصفقة الحصرية لشركة جي تك مع الولاية.

"الحاكم بوش... عقد صفقة مع بن بارنز لعدم إعادة المناقصة (عقد اليانصيب لشركة جي تك) لأن بارنز كان بوسعه الإثبات بأن بوش كان قد كذب خلال حملة العام 1994. أثناء تلك الحملة، سئل بوش إذا كان أبوه، الذي كان نائباً في

الكونغرس آنذاك، قد ساعده في الالتحاق بالحرس الجوي. قال بوش لا... وُضع جورج بوش قبل آلاف الشباب، بعضهم ماتوا في فيتنام... وافق بارنز على عدم تأكيد القصة وتكلم الحاكم إلى رئيسة اليانصيب بعد يومين فوافقت على دعم احتفاظ جي تك بالعقد بدون مناقصة".

بقي كاشف السر مجهول الاسم، ولكنه عرض لاحقاً المثول أمام السلطات. إن اتهام بارنز، وهو ديمقراطي، بأنه الرجل الذي رتب العملية مع الحرس الجوي من أجل آل بوش كان يبدو أمراً غير قابل للتصديق إلى حد بعيد. وبقيت الرسالة مختومة ومخفية. ولم يتبع ذلك إجراء أي تحقيق، ولم يُستدعَ لا بارنز ولا كاتب الرسالة من قبل الشرطة الفدرالية.

ولكن في العام 1998، رفع ليتوين – مدير اليانصيب الإصلاحي المصروف من الخدمة – قضية يتهم فيها شركة جي تك بدفع الملايين إلى أعضاء من الكونغرس، وبنتيجة ذلك بقي العقد لهم. استدعى ليتوين بارنز للمثول أمام المحكمة. في العام 1999، لدى مواجهته استجواباً قاسياً تحت القسم، اعترف بارنز أمام المحكمة بأنه هو من أدخل جورج دبليو بوش إلى الحرس الجوي.

ومما يثير الاستغراب هو ادعاؤه، رغم ذلك، بأنه فعل هذا الشيء الودي لبوش الشاب بدون أي اتصال، مباشر أو غير مباشر، من آل بوش. أما كيف عرف بارنز بأنه يجب أن يقوم بتلك الحيلة بدون طلب من عائلة بوش القوية فذلك مازال غامضاً، مجرد واحدة من تلك التوليفات التوافقية من التخاطر والمصادفات الشائعة في الأساليب السياسية في تكساس.

أكد ليتوين على وجود شهود آخرين يمكنهم إثبات أن النقود هي التي اشترت تدخل الحاكم لإنقاذ رخصة جي تك، فترد جي تك، بشكل غير قابل للدحض، بأنها أنهت عقدها مع بارنز قبل صرف مدراء اليانصيب في العام 1997 – ولكن ليس قبل الابتزاز الذي تدعيه الرسالة المجهولة. وعلى الرغم من أن الشركة تنكر بأنها حافظت على العلاقة المالية مع بارنز، إلا أن رئيس جي تك، جاي سنودن، كان شريكاً لزوجة بارنز في مضاربة عقارية كبيرة. (في العام 1995، أُجبر سنودن على الاستقالة كرئيس لشركة جي تك عندما وجدت هيئة محلفين بأنه حاول رشوة

الملياردير البريطاني ريتشارد برانسون).

على ماذا حصلت جي تك مقابل الـ 23 مليون دولار التي دفعتها إلى بارنز، الرجل الذي أنقذ جورج دبليو من الحرب؟ لا أعرف. في تشرين الثاني من العام 1999، دفعت جي تك، كما يذكر التقرير، 300,000 دولار إلى ليتوين؛ وبالمقابل، وافق ليتوين على إنهاء القضية المتعلقة بتدخل عائلة بوش في مسألتي اليانصيب والحرس الجوي إلى الأبد.

أنا لا أتذمر، أؤكد لك، ففي النهاية، لقد منحتنا عائلة بوش أفضل الديمقراطيات التي يستطيع شراءها المال.

الجمهوريون والديمقراطيون، يداً بيد، من أجل إنقاذ نادي الشباب للمليارديرات

وجد قارئ مراعٍ لحقوق الآخرين أن حكاياتي عن الرئيس بوش في تكساس قاسية بعض الشيء:

> "يوماً سعيداً أيها الأحمق (فتحة الشرج بالإنكليزية)! هل شممت رائحة إحداها مؤخراً؟ هذه هي الأمكنة التي يضع أشخاص مثلك عادة أنوفهم فيها. بالمناسبة، إنه الرئيس بوش أيها الغبي. والآن، يوماً سعيداً، ولتتحرر أيرلندا!"

لذا قررت أن أكون أكثر إنصافاً – وأن ألقي نظرة على التاريخ المالي الغريب لهيلاري "بيليس" من أركنساس. اعتقدت بأنه من المناسب التحقق من دليل "المدعي الخاص" كين ستار. لقد أنفق ستار، الذي يتميز بعقل صغير وخسيس في آن معاً، 40 مليون دولار على التحقيق بخصوص عائلة كلينتون، وانتهى به الأمر بأكثر بقليل من دلو من "المياه المزبدة" القذرة وثوب ملطخ وقصة فاحشة إلى حد ما مكتوبة بشكل مفصل ومبالغ فيه. كيف لم يتمكنوا من إيجاد أي شيء؟ يعود جزء من المشكلة إلى أن ستار ومساعديه ليسوا سام سبايدس، فهم مجرد مجموعة من الحاقدين المبتدئين اليمينيين من المؤسسات القانونية البيضاء الذين اعتقدوا أن باستطاعتهم استبدال البراعة الاستقصائية بالدناءة اللامحدودة.

وإذا كان ستار قد تاه في مبالغته الغبية في ابتذال كلينتون، إلا أن لجنة الشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ كانت تبحث في الأمور الخطيرة: دفعات نقدية مؤلفة من ستة أرقام إلى شركاء هيلاري القانونيين السابقين من قبل عائلة "ريادي" في أندونيسيا وشركة إنتيرجي إنترناشيونال في مدينة ليتل روك في أركنساس، زبونة هيلاري السابقة. (سنتطرق إلى هؤلاء الأشخاص في الفصل القادم). بعد ذلك، في العام 1998، في الوقت الذي كان فيه الجمهوريون يجمِّعون الدليل الذي، لو أُثبت، لحطم عائلة كلينتون... أقفلت اللجنة التحقيق.

لماذا؟ الجواب: ترياد.

أُنقذ كلينتون من التحقيق الخطير المتعلق بالمال الإندونيسي، جريمة تستحق العقاب، بواسطة اثنين من أثرى بارونات النفط والغاز في أميركا، تشارلز ودافيد كوك. ولم يكن في نية الأخوين كوك إنقاذ كلينتون، فهما يحتقرانه بشغف.

كوك إنداستريز هي أكبر شركة لم تسمع بها في حياتك – ومالكوها يحبونها أن تبقى على هذا النحو. إن عوائدها السنوية التي تقدر بـ 35 مليار دولار في العام تجعلها أكبر من مايكروسوفت أو بوينغ إيركرافت للطيران. لا يسعنا إلا التقدير، لأن شركة كوك شركة سرية، بأنها ثاني أكبر شركة في الولايات المتحدة. تقول التقارير بأن تشارلز ودافيد كوك، اللذين يملكان كل الشركة تقريباً، يملكان معاً ثروة صافية تعادل 4 مليارات دولار. ولكن إذا لم تسمع بالأخوين كوك، فالسياسيون قد سمعوا بهما حتماً. من بين شركات النفط الكبرى التي مولت الحزب الجمهوري خلال حملة جورج دبليو بوش الرئاسية، ضخت كوك إنداستريز أكثر من أي شركة أخرى باستثناء إنرون وإكسون موبل.

نشأت ثروة عائلة كوك في روسيا، حيث بنى والدهما فريد كوك مصافيَ للنفط في عهد ستالين. في العام 1946، عاد كوك من الاتحاد السوفييتي إلى ويتشيتا، كنساس، وأسس جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة. ولكن تشارلز ودافيد كانا يرفضان سياسة والدهما، مفضلين مساندة قضايا يمينية متطرفة في تطرفها. في العام 1980، خاض دافيد حملة ضد رونالد ريغان كمرشح عن حزب الأحرار.

السرية هي العلامة التجارية لعائلة كوك. من مركزهم الرئيسي في ويتشيتا، يشغلون شبكة الهواتف المؤمنة السرية الوحيدة في البلاد خارج نطاق وكالة الاستخبارات المركزية، وذلك للتحكم بتجارتهم الأساسية كأكبر شركة مشترية للنفط والغاز في أميركا من صغار المزارعين والأراضي الهندية الخاصة.

كمالكين لشركة خاصة، لا يفصح الأخوان كوك لأي أحد بمصاريفهما. وحيث ترمي شركات أخرى بضعة ملايين في الميدان السياسي على أمل الحصول على القليل من الامتيازات الخاصة، ينفق الأخوان كوك ما يقارب 100 مليون دولار من أجل تغيير الطابع العام للمنطق السياسي بالكامل في أميركا.

ولقد نجحا في ذلك. مع 21 مليون دولار أُنفقت على تأسيس معهد كاتو في واشنطن العاصمة و30 مليون دولار لإطلاق منظمة "المواطنين من أجل اقتصاد راسخ" وعشرات الملايين الأخرى لتأسيس مجموعات خاصة بالبحث للعلمي (تدعى معامل التفكير) وما يُسمى بـ "لجان الأداء السياسي" وأمثالها، استطاعا تأسيس جهاز سياسي منقطع النظير أعاد إنعاش الحركة المعارضة للحكومة بواسطة شرعية فكرية جديدة مدعومة بسلطة سياسية مخيفة. ومن ماكينة كوك وكاتو جاء "العقد من أجل أميركا" والأموال التي دُفعت لوضع نيوتن غينغريتش (المتحدث باسم الكونغرس) في السلطة في انتخابات عام 1994.

لاحظ أن الأخوين كوك لا يطلبان امتيازات خاصة. في العام 1989، خلصت لجنة التحقيقات الخاصة المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأميركي إلى أن "كوك أويل، شركة فرعية تابعة لشركة كوك إنداستريز، هي النموذج الأكثر مأساوية لشركات النفط التي تسرق بواسطة العبث المتعمد في أنظمة القياس وإصدار التقارير المخادعة". راقب عملاء الإف بي آي سائقي الشاحنات التابعة لشركة كوك إنداستريز الذين يأخذون، دون أن يدفعوا الثمن، النفط من خزانات تجميع صغيرة في المناطق الهندية الخاصة. يقدر خبير في شؤون القبائل الهندية بأن حوالى 1.5 مليار دولار من ثروة كوك إنداستريز تأتي من النفط المسروق. كوك تنكر التهمة بالطبع.

أُرجأت الدعاوى القضائية بحق شركة كوك بالحيلة والخداع حتى العام 1995

عندما هاجم عميل تابع للإف بي آي، ريتشارد إلروي، يعمل في التحقيق الذي يجريه مجلس الشيوخ الشركة في رسالة وجهها إلى دائرة العدل يقول فيها بأن المقاضاة التجريمية رُفضت "لأسباب سياسية" خلال رئاسة بوش الأول، مركزاً على الجرائم البيئية، ورفع دعاوى قضائية مدنية تتهم كوك إنداستريز بـ 315 فعلاً مقصوداً بالتلوث. ووضع كلينتون من أجل ذلك هيئتين رفيعتي المستوى من المحلفين للنظر في هذه الاتهامات.

أسرع نيوت غينغريتش لنجدة الأخوين كوك. لو أفلحت إحدى فقرات "العقد من أجل أميركا" الذي رفعه غينغريتش، وهو مرسوم الإصلاح التنظيمي، وأصبحت قانوناً، لتوقفت قضية دائرة العدل - التي كانت تسعى للحصول على مبلغ كبير من المال وتنذر بمدة في السجن - ضد شركة كوك. تضمنت التغييرات المقترحة في القانون إلغاء بعض القيود البيئية وتخفيف العقوبات على الانتهاكات.

اعتمد إقرار التشريع الذي كان يُقصد به إنقاذ شركة كوك على الغالبية التي يشكلها الجمهوريون في الكونغرس. في دورة انتخاب العام 1996، كانت السيطرة الجمهورية في خطر، ولكن النصر الهزيل الذي حققوه في تلك الدورة يعود بشكل أساسي إلى الحملة التلفزيونية الدعائية التي جرت في مقاطعات رئيسية وكلفت عدة ملايين من الدولارات دفعتها المؤسسة الخيرية الرسمية، "التحالف من أجل مستقبل أطفالنا". وكان أداء هذه المؤسسة الخيرية مذهلاً واستثنائياً في حمايتها للأطفال - وكذلك في اختيارها للمرشحين الذين ساندتهم - إذ قبل أسابيع فقط من شرائها للإعلانات، صوّت كل النواب الذين ساعدوهم للوصول إلى مناصبهم، كلهم جمهوريون، من أجل إلغاء بطاقات الطعام لأطفال الفقراء.

كان السياسيون الذين دُعموا بواسطة أموال "الأطفال" يملكون شيئاً مشتركاً إضافة لمعارضتهم لوجبات الأطفال، وهو أن مقاطعاتهم كانت تحوي أعمالاً تجارية لشركة كوك.

قد يكون مفاجئاً لك أن تعرف بأن القانون الأميركي يحظر دفع الشركات للأموال من أجل مساندة الحملات السياسية. من الناحية الرسمية، يجب أن تأتي الهبات عبر أفراد أو لجان الأداء السياسي.

اكتشفت تحقيقات لجنة الشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ سجلات مصرفية تربط "المؤسسة الخيرية" المتخصصة بالأطفال ومجموعات سياسية كبيرة أخرى بـ "ترياد مانجمنت"، مجموعة تُموّل بواسطة الأخوين كوك. في ذلك الحين، هدد الأعضاء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ باستدعاء رئيسي كوك إندستريز إلى الاستجواب إذا ما موّلا ترياد وتلاعبا بالمجموعات المتصلة بها. كان بإمكان الديمقراطيين جر زعمي المال إلى المحكمة العلنية المتعلقة بتمويل الحملات لولا أن المحكمة نفسها انتقدت بيل كلينتون وبشكل لاذع.

يقول مصدر مطلع في مجلس الشيوخ، يجب أن يبقى مجهول الاسم، أن الجمهوريين عرضوا عندئذ مقايضة صريحة ومباشرة: "هدنة - لا تهاجموا ترياد، لا نهاجم كلينتون". كما تؤكد مصادر أخرى داخل اللجنة بأن الجمهوريين، تحت توجيهات السيناتورين ترينت لوت ودون نيكلز، مفضلين عدم تعريض شبكة تمويل الأخوين كوك للخطر، وافقوا على إيقاف التحقيق المالي وأعفت كلينتون من المسؤولية.

يظهر السبب الحقيقي غير المعلن لتداعي التحقيق الأكثر تهديداً بالنسبة لكلينتون - سلسلة النقود الإندونيسية التي كان من الممكن أن تطرده من منصبه - نفوذ الأخوين كوك في أقصى درجاته. بمعنى آخر، لقد ضحى الجمهوريون بقضيتهم ضد الرئيس كلينتون مقابل الاحتفاظ بمتبرعيهم السريين سريين.

كلا الحزبين كان راضياً باتفاق الحماية المزدوج الذي توصلا إليه. وهكذا بقي مليارديرات الحزبين في أمان وسلام. وبوضع هذا الاتفاق السري موضع التنفيذ، أصبحت الادعاءات بجمع الأموال بعيدة المنال. وهذا ما انتهينا إليه مع المحققين الجمهوريين الذين لم يبقَ لهم ما يفعلوه - ماعدا البحث في ألبسة مونيكا لوينسكي القذرة والشم تحت سحَّاب بنطلون الرئيس كلينتون.

ما يريده كل ملياردير

لم أكتشف صفقة هبات المليارديرات هذه لأنني كنت بصدد البحث عن البراهين التي تثبت فساد كلينتون أو نيوت غينغريتش، وإنما لأنني كنت أتعقب، في عملي القديم كمحقق وكمستشار حكومي، الأخوين كوك وآل ريادي وشريكتهم،

إنتيرجي إنترناشيونال في مدينة ليتل روك (سنتحدث عن هذا الموضوع في الفصل التالي). برزت شركتا إنتيرجي وكوك، كلاهما من السادة في إبرام الصفقات، في منتصف تحقيق لمجلس الشيوخ توقف بشكل مفاجئ، الأمر الذي أعطى انطباعاً بوجود نوع من التعاون الوثيق إلى حد ما بين الطرفين.

الأخوان كوك هما مالكا الشركة التي يقول عنها عميل الإف بي آي بأنها سرقت النفط من خزانات التجميع للهنود الفقراء في أوكلاهوما. في العام 1999، دفعت كوك إنداستريز 25 مليون دولار لتسوية دعاوى قضائية وجدت فيها هيئة محلفين مدنية أن الشركة مخالفة للقانون وذلك بدفعها أقل مما يستحق عليها دفعه. ربما لم يكن الشخصان الكبيران في كوك إنداستريز، الأخوان كوك الملياردير ان بذاتهما، يعلمان بشأن لعبة السرقة؛ ربما كان هناك ثمة تفسير مقنع لذلك. ولكن ليس بالنسبة لروجر وليامز، إداري سابق في عملية تجميع النفط.

احتفظ وليامز بسجلات عن السرقات الصغيرة - بضعة دولارات هنا، وبضعة دولارات أخرى هناك - بالكاد تساوي النقود التافهة (الفكة) التي ينزعج المليارديرات منها عادة. ولكن وليامز (في شريط حصلت عليه) سُأل كيف كانت ردة فعل تشارلز كوك على ورقة "بيَّنت له كم كانت 'الكمية الفائضة' التي حصلت عليها الشركة وكمية النقود أيضاً". قال وليامز عن الملياردير كوك ومدير تنفيذي آخر كان معه في ذلك الوقت: "لقد ضحكا وتغامزا مع بعضهما بعضاً، كما تعلم، كنوع من اللهو".

لربما لم يسمع وليامز، الذي لم يكن يعرف بأن حديثه يُسجَّل، كلمات كوك بشكل جيد، ولكن ما سمعه، كما تذكر التقارير، كانت عبارة تفسر تماماً نجاح بعض من أثرى زعماء الشركات في أميركا. كان وليامز مندهشاً من اهتمام المليارديرات بهذه العمليات من الاحتيال التي لا تساوي إلا القليل من الفكَّة، فقال له كوك، "أريد حصتي التي أستحقها وهذه هي حصتي كلها".

الفصل الثالث

احتيال كاليفورنيا

إلغاء القوانين وقراصنة الطاقة

في 10 نيسان 1989، استقل جاكوب "جايك" هورتون، نائب رئيس وحدة غالف باور التابعة لشركة سوذرن كومباني السابق، طائرة الشركة لمواجهة أعضاء مجلس إدارتها بألاعيب الشركة في الحسابات والدفعات المالية غير القانونية إلى السياسيين. انفجرت الطائرة، بعد دقائق من انطلاقها. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تلقت الشرطة اتصالاً هاتفياً من مجهول: "يمكنكم إيقاف التحقيق حول وحدة غالف باور الآن".

لنقدم الأحداث بشكل سريع إلى كانون الأول من العام 2000، حين انطفأت الأنوار في سان فرانسيسكو. ارتفعت أسعار بيع الكهرباء بالجملة في كاليفورنيا في بعض الأيام بنسبة 7,000 بالمائة، وأعلنت شركة كهرباء سان فرانسيسكو إفلاسها. يبدأ ديك تشيني، الذي اختير للتو نائباً للرئيس بواسطة المحكمة العليا في الولايات المتحدة، سلسلة من الاجتماعات السرية مع مدراء شركة الكهرباء. ونزولاً عند نصيحتهم، خلال ثلاثة أيام من احتفال تولي الرئيس بوش للرئاسة، أبطلت دائرة الطاقة في إدارته القوانين التي تكافح ابتزاز الأسعار والاستغلال التي أمر بها الرئيس المنصرف كلينتون في ذلك الشهر بالذات.

خرجت اجتماعات تشيني السرية بخطة الطاقة التي أصدرها الرئيس في أيار من العام 2001. أخبرنا الرئيس، رداً على أزمة الكهرباء في كاليفورنيا، بأن الخطة تحتوي على الدواء السحري لإنهاء نقص الطاقة. ثم، بعد فظائع 11 أيلول 2001،

أُعيد تسويق الخطة على أنها سلاح ضد إرهابيي الشرق الأوسط. قد يعتقد القــراء ذوو النوايا الخسيسة بأن برنامج بوش للطاقة ما هو إلا خطة غبيــة لــدفع أجــور شركاء الرئيس في شركة النفط الخاصة به وحرق الكوكب وخنــق أمنــا الأرض برماد الفحم والملوثات البترولية والنفايات النووية. في الحقيقة، إن الأمر أفظع من ذلك.

هناك صلة بين تفجير طائرة جايك وفترات قطع الكهربــاء فــي كاليفورنيــا وأحلام الشركات الملوّثة بخطة الطاقة التي اقتُرحت بواسطة تشيني وبــوش. ومــا يصل بين الأمور الثلاثة هو الظاهرة الاقتصادية الغامضة لإلغاء قوانين الكهربــاء. تحت السطح الضبابي للركود الغريب في نظرية السوق توجد حرب تســتعر بــين عدة قارات على امتلاك والسيطرة على 4 تريليون (4,000 مليار) دولار هي كلفــة بنية تحتية للمنفعة العامة - خطوط غاز وماء وهاتف وكهرباء - قصة بدأت قبــل عقد من الزمن مع جايك هورتون واستمرت عبر انقلاب في الباكســتان وإفــلاس شركة تدعى إنرون.[1]

العرض السحري لشركة أندرسن

في العام 1989، استُدعيت إلى تحقيق حول الشــركة التــي تســتخدم هورتــون، سوذرن كومباني في أتلانتا، بواسطة مجموعات مدنية من جورجيــا يشــكون فــي أن سوذرن قد طلبت ثمناً باهظاً من زبائنها في جورجيا وألابامــا وميسيســيبي وفلوريــدا البالغ عددهم عدة ملايين. ركزت على نسخ من أشرطة مســجلة أُعــدت قبــل ســنة بواسطة محاسب يدعى غاري غيلمان، الذي سجل، بعد دس ميكروفون مخفي، حــديثاً لزملائه من المدراء التنفيذيين وهم يصفون بالتفصيل الطريقة التــي أخــذت ســوذرن بواسطتها من زبائنها 61 مليون دولار ثمن قطع غيار لم تُستخدَم فــي حقيقــة الأمــر. احتفظت سوذرن، ككل المحاسبين الجيدين، بسجل دقيق لقطع الغيــار الوهميــة فــي

(1) يرتكز هذا الفصل على سلسلة من التعليقات للغارديان والأوبزيرفر وواشنطن بوست ونيويورك تــايمز ولا بابليكا (بيرو) وفايننشال تايمز، وسلسلة من المحاضرات في كلية علم الاقتصاد التطبيقي في جامعة كامبريدج وجامعة ساوباولو. هناك بحث موسع في صحيفتي ديموكراسي وريغيولايشن، وهو دليل في السياسة كتُب من أجل الأمم المتحدة، شاركت في تأليفه مع ثيو ماكغريغور وجيرولد أوبينهيم.

سجلات إلكترونية – وُجدت في صندوق سيارة أحد المدراء. حصلت على نســـخ مـــن الوثائق، منفقاً شهوراً في فك رموز الحسابات، التي فتحت بصيرتي على ما ســـيحدث، بعد عقد من الزمن، من فترات تعتيم وإفلاس شركات من كاليفورنيا إلى الأرجنتين.

ألقِ نظرة على جزء مما شاهدت (الشكل 3.1).

هناك مجموعتان من الأرقام – واحدة للحكومة وأخرى للذين يقبعـــون علـــى رأس هيكلية الشركة. إليك أين أصبح الأمر تقنياً إلى حد ما. القطع التي احتُفظ بها في سجلات الجرد كان يجب أن "تُعامل كرأس مال"، أي أن تُدرج كاســـتثمار فـــي "الحساب 154". في الواقع، لقد "عوملت القطع كنفقات" – إذا مـــا اســـتخدمنا لغـــة المحاسبة – وحُسبت كأنها استُخدمت. إن الفرق بين أن تعامل شيئاً كرأس مـــال أو أن تعامله كجزء من النفقات كالفرق بين (استثمار) كعكتك وأكلها (استهلاكها). لقد خدع نقل الأرقام من أحد الحسابات إلى الحساب الآخر إدارة الضـــرائب ودافعـــي الفواتير وسلب منهم ملايين الدولارات.

بعد وقت قصير من مقتل هورتون، كانت هناك هيئة محلفين رفيعة المستوى تتحضر لمقاضاة وحدة جورجيا التابعة لشركة سوذرن لتلاعبها في حسابات قطـــع الغيار. ولكن دائرة العدل في عهد الرئيس بوش الأب قامت، واضعة إجراءً نـــادر الاستخدام في قانون الابتزاز الفدرالي موضع التنفيذ، بتنحية المحـــامين المحليـــين

EORGIA POWER COMPANY
OWER GENERATION MATERIALS
STIMATED VALUE AS OF DECEMBER 1985

PLANT	INCIDENTAL MATERIAL	MAINTENANCE SPARES	EMERGENCY SPARES	TOTAL	CONVERTED TO 154
OWEN	(SEE NOTE 1)	15,405,163.97	17,682,000.00	33,087,163.97	15,405,163.97
AMMOND	969,811.13	5,971,762.79	3,211,581.68	10,153,145.60	6,941,563.92
CHERER	(SEE NOTE 2)	0.00	0.00	0.00	0.00
ANSLEY	(SEE NOTE 3)	3,402,868.62	3,822,999.23	7,225,867.85	0.00
ATCH	5,149,097.21	3,012,574.43	9,327,527.28	17,489,198.91	0:00
ATES	1,074,050.41	7,825,819.06	7,182,598.02	16,082,467.49	0.00
RANCH	695,063.47	6,846,779.41	,11,290,207.68	18,832,050.56	0.00
CDONOUGH	1,665,480.20	6,489,757.67	1,572,948.35	9,728,186.22	0.00
ITCHELL	323,972.42	1,781,848.30	1,133,903.46	3,239,724.18	0.00
REWRIGHT	103,091.29	567,002.08	360,819.51	1,030,912.87	567,002.08
CMANUS	30,604.67	168,325.71	107,116.36	306,046.75	168,325.71
ILSON	24,147.09	132,808.99	84,514.81	241,470.89	132,808.99
YBRO'S	48,677.93	267,728.61	170,372.75	486,779.29	267,728.61
OTALS	10,083,995.82	61,872,429.64	55,946,589.12	117,903,014.58	23,482,593.28

الشكل 3.1: قطع الغيار. مجموعة الحسابات السرية.

من أجل إبطال الطلب بالمقاضاة. ما هو السبب؟ قد يكون الاحتفاظ بالحسابات المخفية في ملفات سرية وتسجيل النفقات في حسابات خاطئة غريباً بعض الشيء، وربما كلف الشعب مبلغاً كبيراً من المال، ولكنه حصل على التصديق في كل خطوة منه من مؤسسة تدقيق الحسابات المستقيمة، آرثر أندرسن.

لقد فعلت ذلك بالفعل. وجدت رسالة من شركة أندرسن تدرب فيها مدراء شركة الطاقة على كيفية التلويح بعصا سحرية لكتابة الحسابات على سجلات قطع الغيار لإخفاء المشكلة.

اقترحت في ذلك الوقت، "لماذا لا نتهم شركة أندرسن؟" ونرفع قضية ابتزاز مدنية ضد شركة المحاسبة العملاقة، داعياً إياها بشريكة شركة سوذرن. رُفض اقتراحي، وليس ذلك بالأمر الغريب، مع قهقهة من المحامين الذين كانوا يدركون بأن السياسة تتفوق على القانون. لقد كانت الإشارة من إدارة بوش واضحة بما يكفي: استأجروا أندرسن، اعجنوا سجلات المحاسبة لديكم كما تعجنون عجينة الكعك المحلى، واحصلوا على بطاقة "خروج من السجن أحراراً".

نظام التجارة العالمية الجديد

ماذا عن جايك المسكين؟ "يبدو أنه لم يجد أي مخرج"، يقول رئيس سوذرن كومباني السابق. إي دبليو "بيل" دالبيرغ عن انفجار الطائرة. انتحار؟ يشك شقيق جايك في ذلك: إنه يقول بأن هورتون خطط لمقابلة النائب العام في الولايات المتحدة في أتلانتا. على ما يبدو كان لدى جايك الكثير ليقوله حول فرض شركة سوذرن على مستهلكيها ثمن حمولات من الفحم اشتُريت من شركة تعدين تابعة لها. في بعض الأحيان، كانت عربات القطار تُملأ بالصخور بدلاً من الفحم.

شكل مقتل جايك والفشل في اتهام سوذرن وأندرسن في العام 1989 نقطة تحول جذرية، رغم أنها لم تُرَ في ذلك الحين، في الطريقة التي ستقوم فيها أميركا الشركاتية بعملها – أو، كما تبين لاحقاً، ستكف عن القيام بعملها.

ستتولى شركات الطاقة والماء والغاز الطبيعي والاتصالات البعيدة (أو ما نسميها شركات الهواتف) قيادة نظام التجارة العالمية الجديد. حتى التسعينيات من

القرن الماضي، أبقت حكومات الولايات المتحدة الغطاء محكماً على أرباح هذه الشركات المحتكرة. لقد كان النظام التشريعي القديم لأميركا، المرتكز على اللجان البرلمانية العلنية والسجلات المفتوحة، ديمقراطياً على نحو فريد ولا مثيل له في أي مكان آخر في العالم. هذا هو تراث حزب الشعب الأميركي، حركة من المزارعين الغاضبين والمسلحين الذين أورثوا الأميركيين بنتيجة نضالهم من العام 1900 إلى العام 1930 أقل الخدمات الكهربائية تكلفة وأكثرها ثقة في العالم - الأمر الذي كان يمثل، بالطبع، لعنة بالنسبة لمالكي الأسهم في شركة الطاقة.

في العام 1933، سجن الرئيس فرانكلين روزفلت الرجل الذي كان يعتقد بأنه آخر قراصنة الطاقة، ساموئيل إنسل. وهو دجال مخادع كانت شركاته الكهربائية المتحدة المحتكرة عبارة عن بلاليع من التلاعب بالأسعار وتزوير السجلات والاحتكار الخانق والأسهم التي لا يزيد رأسمالها. أزعج روزفلت إنسل وأمثاله بقانون شركات المنفعة العامة وقانون الطاقة الفدرالية وقانون الاتصالات الفدرالية، هذه القوانين التي كانت تأمر، بالاشتراك مع قوانين كل ولاية، شركات الكهرباء والماء والغاز والهاتف متى تجلس ومتى تقف ومتى تلقي التحية. والأسعار والأرباح كانت مغطاة، كل قطعة من الموجودات كان يجب أن تُحسب؛ إصدار الأسهم والسندات كانت تحتاج لموافقة الحكومة؛ المبيعات بين الشركات الفرعية كانت تحت المراقبة؛ الشركات الفرعية "الأجنبية" أو "غير المسجلة" كانت محظورة والأنوار كانت مضاءة دائماً بقوة القانون: لم يكن هناك ابتزاز بقطع الأنوار لرفع الأسعار. وعلاوة على ذلك، جعل فرانكلين روزفلت الهبات السياسية المقدمة من هذه الشركات غير قانونية - لا مال سهل، لا مال صعب، لا مال وانتهى الأمر.

بقيت قوانين روزفلت مدة نصف قرن. وشركات المنفعة العامة كانت تمقتها، لسبب مقنع تماماً. وفي هذا الأمر كانت شركة سوذرن كومباني نموذجية: في الثمانينيات من القرن الماضي، كانت مجرد شركة كهرباء محلية غير ذات شأن تعاني من مشاكل مالية جمة. استخدمت مجموعات المستهلكين اللجان التشريعية البرلمانية القديمة لإرغام سوذرن على التهام استثماراتها الغبية في المصانع النووية الفاحشة الثمن. وبنتيجة ذلك، لم تظهر سوذرن سوى الخسارة ولسنوات عديدة.

إلى أن فكر المدير التنفيذي الأول دالبيرغ، الذي استلم منصبه بعد موت هورتون، في طريقة غير مألوفة للخروج بشركة سوذرن من مشاكلها التشريعية والمالية. لقد حاولت الشركة فيما مضى انتهاك القانون بدون الاهتمام كثيراً بالعواقب (اعترفت بذنبها في مسألة الهبات السياسية وعوقبت، ولو أنها عقوبات غير جزائية، بسبب ألاعيبها في المحاسبة)، ولكنها الآن ستصبح مستقيمة، ليس بالالتزام بالقانون وإنما بتغيير القانون حتى يتماشى مع خطة دالبيرغ. تلك الخطة لم تكن شيئاً صغيراً، فهذه الشركة التي كانت على وشك الإفلاس ستتسلم نظام الكهرباء في الكوكب بأكمله، وفي الوقت نفسه، ستزيل تماماً من على وجه الأرض تلك التشريعات المزعجة التي أفلست الشركة. كانت فترات انقطاع الكهرباء في كاليفورنيا مجرد فقاعة على طريق النجاح المذهل لهذا البرنامج المذهل. واليوم، في العام 2003، تعتبر سوذرن أكبر شركة للطاقة في أميركا (أي منذ انهيار إنرون).

في بداية العام 2001، امتلأت الصحف بقصص عن كارثتي شركتي الكهرباء في كاليفورنيا من جراء دفعهما 12 مليار دولار لقاء تعزيزات الكهرباء. ومع ذلك، في تلك الأثناء، لم يُقَل أي شيء فعلياً عن الشركات التي كانت تجمع محصولها المضاد: سوذرن وستة شركات تتبع نفس قيمها ومبادئها - إنتيرجي إنترناشونال في ليتل روك، وديوك باور في كارولينا الشمالية، وشركات تكساس: ريليانت، تي إكس يو، داينيجي، إل باسو كوربوريشن وإنرون. حتى تشرين الثاني 2001، عندما اكتشفت أميركا ثقباً في هيوستن حيث كانت توجد شركة إنرون، لم تكن الصحافة الأميركية تنزعج من تلك الشركات ولم تكن تسأل من وماذا ولماذا، وذلك بفضل وجود سيَر حياة لرئيس شركة إنرون، كين لاي، ولكنها كانت مجموعة من السخافات تضع الرجل على مفترق طرق بين آينشتاين وإلفيس.

حصلت بعض التغييرات منذ الطبعة الأولى لهذا الكتاب. لقد لاحظت وسائل الإعلام الأميركية أخيراً أساليب المحاسبة "على طريقة هاري بوتر" للعديد من الشركات الأميركية. ولكن كان علي أن أقرأ الحقيقة كلها: أي أن هذه السجلات التي نراها اليوم قد بدأت مع حملة بوش الأب لإلغاء قوانين روزفلت المزعجة، وخصوصاً كتاب قوانين شركات المحاسبة، "قانون النظام المتماثل للحسابات". لقد

انتزع إلغاء قوانين الكهرباء – الذي صُوت عليه ليصبح قانوناً في العام 1992، آخر الغنائم الكبرى لواهبي بوش قبل مغادرة والده البيت الأبيض – قلب قانون شركات المنفعة العامة الذي أقره روزفلت. وفي الوقت نفسه، عطلت لجنة الاتصالات الفدرالية التي عينها بوش نظام مراقبتها بالذات.

وبنتيجة ذلك أصبح قانون النظام المتماثل للحسابات نوعاً من فضول المتاحف. وبدونه، أصبح بإمكان شركات الطاقة والهاتف تجهيز نفسها بحذاء مضاد للجاذبية. ليس مصادفة أن تكون عشرة من حالات الإفلاس الضخمة العشرين التي حدثت في السنتين المنصرمتين تتعلق بصناعة المنفعة العامة. هناك شركتان على وجه الخصوص – وورلدكوم وغلوبال كروسينغ – أصبحتا خبيرتين في الحيلة التي وضعت سوذرن في المشاكل في الأيام التي سبقت إلغاء القوانين: التبديل بين بندي رأس المال والنفقات. عندما دفعت شركة غلوبال كروسينغ تلك الـ 13 مليون دولار، في أسهم، مقابل حديث واحد في العام 1998، هل كان ذلك بسبب كلماته الذهبية أم عرفاناً بالجميل منها لإزالته إشارات التوقف وسكك الأمان التي كانت تعيق ذات يوم صناعة غلوبال كروسينغ؟

ما كان جريمة في العام 1980 أصبح "مقاولة" في العام 2000. ولكن هذه الإصلاحات، كما سُميت، لم تأتِ بثمن بخس، فقد أغدقت شركات المنفعة العامة على السياسيين 18.9 مليون دولار في فورة الحملة الرئاسية الأخيرة، مع أن كل دولار حصل عليه غور من تملقه شركات الطاقة حصل مقابله بوش على سبعة دولارات.

ولكن السجلات الرسمية للهبات لا تخبر حتى نصف القصة. أُسست شركة غرينماونتن دوت كوم، واحدة من مخلوقات بيع الطاقة التي ابتُدعت في مخابر بوش الأب لإلغاء القوانين، بواسطة سام وايلي. صُنفت عائلة وايلي "المليارديرة" من تكساس في المرتبة الحادية عشرة بين أكبر المساهمين في حملات جورج دبليو بوش، بهبات يصل مجموعها إلى نصف مليون دولار. ولكن هذا ليس سوى قمة جبل جليد النقود. أنفقت عائلة وايلي 2.5 مليون دولار من أجل بوش، وذلك لن تجده في أي تقرير من تقارير حملته. دُفعت هذه الملايين من أجل بث دعايات

حقودة أُطلقت في آذار 2000 لتشويه سمعة السناتور جون ماكين الذي كان، حتى ذلك الحين، يمسح أرض الانتخابات بجورج بوش الابن في المبادئ الجمهورية.

بقتل القوانين الفدرالية بواسطة بوش الأب في العام 1992، دخل سام والي تجارة الطاقة. ولكن، مع ذلك، كانت هناك بعض القيود على المستوى الولاياتي. ولكن مشروع قانون "إلغاء القوانين" لجورج دبليو – ساعدته شركة وايلي في كتابة مسودته – منح وايلي الحق بالبيع إلى سوق الغرب الكبير. في اليوم الذي وقع فيه جورج دبليو قانون تكساس، قال سام وايلي، "لقد دفع جورج بوش والقيادة ما يستحق عليهما دفعه". وعلى ما يبدو، في آذار من العام 2000، ردت عائلة وايلي الجميل.

عربدة امرأة في السلطة

لم يكن انهمار النقود على السياسيين كالمطر مقتصراً على الولايات المتحدة، ولا هو بدأ حقيقة فيها. لقد اعتمد نجاح خطة سوذرن وإنرون وتابعيهم من تكساس لغزو الطاقة العالمية (أو، إذا كنت تفضل ذلك، "رؤيا لعولمة موارد الطاقة") على بريطانيا. وكما قال عالم الاقتصاد جاي إم كينيز، "غالباً ما تعود العربدات المجنونة لرجال السلطة في أصولها إلى مذكرات بروفيسور منسي في الاقتصاد". والبروفيسور الذي نتكلم عنه هنا هو الدكتور ستيفين ليتلتشايلد. في السبعينيات من القرن الماضي، أعد ستيفين الشاب، بريطاني درس في جامعة تكساس، خطة لاستبدال ملكية الحكومة البريطانية لشركات المنفعة العامة بشيء قال عنه كل علماء الاقتصاد قبله ببساطة أنه يخالف كل النظريات ويتعارض مع المنطق العادي البسيط: سوق حرة في الكهرباء.

إن حقيقة عدم وجود سوق حرة فعلاً وعدم إمكانية نجاحها لم تمنع امرأة بريطانيا في السلطة، رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، من تبنيها. وما أقنعها لم تكن النظريات وحسب، بل أكثر من ذلك. والرجل الذي كان يهمس في أذنها كان اللورد ويكهام، عندئذ "جون" ويكهام فقط، وزير الطاقة في حكومة تاتشر. وافق ويكهام على أول محطة "تجارية" للطاقة، وكانت تملكها شركة تأسست فقط في

العام 1985 – إنها إنرون. كان قرار ويكهام يعني، ولأول مرة في العالم، أن باستطاعة شركة مالكة لمصنع للكهرباء أن تفرض أي ثمن يستطيع السوق تحمله... أو بدقة أكبر، لا يستطيع تحمله.

كان مرسوم العام 1990 هو المسؤول عن إطلاق إنرون كشركة عالمية لا تحكمها القوانين في تجارة الطاقة. بعد ذلك بوقت قصير، عينت إنرون ويكهام في مجلس إدارتها ووضعته في لجنة تدقيق الحسابات والمطابقة، موكلة إليه مهمة مراقبة طرق حسابات الشركة. بالإضافة إلى أجره كعضو في مجلس الإدارة (10,000 دولار في الشهر)، كانت الشركة تدفع له مقابل خدماته الاستشارية. إن أدهشك صراع المصالح، لا تندهش، فالصراع هو نقطة قوة ويكهام. بلقبه كلورد استلم ويكهام مناصبه في شركة إنرون، واحتفظ بذات الوقت بمنصبة كعضو مصوت في البرلمان. في برطانيا، ذلك شرعي تماماً.

بعد صفقة إنرون، حث ويكهام الحكومة لبيع كل مصانع الطاقة في البلاد بالإضافة إلى الأسلاك الممدودة من المصنع إلى البيوت. وبعد ذلك، أطلقت تاتشر اتفاق الطاقة بين إنكلترة وويلز، حلم البروفيسور ليتلتشايلد: دار لبيع الكيلوات بالمزاد العلني، توضع فيه أسعار الكهرباء للأمة اعتماداً على مبادئ السوق. على الورق، كان اتفاق الطاقة شيئاً أكاديمياً جميلاً يسر الناظر. فمالكو مصنع الطاقة الجدد سوف يضاربون بعضهم بعضاً كل يوم، بلا رحمة، مخفضين أسعار بعضهم البعض مقابل الحق بالبيع إلى مستهلكي إنجلترا، الذين سيستفيدون، بنتيجة هذه المنافسة، من الحصول على فواتير مخفضة القيمة.

تلك كانت النظرية. لا أعرف بالضبط إن فشلت خطة السوق في دقائق أم في أيام، ولكن ما أعرفه هو أن اتفاق الطاقة سرعان ما أصبح ملعباً لما دعته الصناعة نفسها "اللعب" – تقنيات في التلاعب بالمناقصات سمحت لتلك الشركات بإخلاء جيوب المستهلكين بشكل محترف. وهكذا قفزت أسعار الكهرباء وشهد مالكو مصانع الطاقة استثماراتهم تزداد فعلياً بنسبة 300 و400 بالمائة بين ليلة وضحاها.

وضعت تاتشر البروفيسور الغريب الأطوار ليتلتشايلد مسؤولاً عن تنظيم الفوضى في صناعة الطاقة. عندما انتهت مدته في العام 1998، ترك خلفه "سوقاً

حرة" يعمل كما يعمل نادٍ للقمار تُدار ألعابه بالاحتيال وضروب الخداع. بعد ذلك، حط ليتلتشايلد رحاله في مجلس إدارة إحدى الشركات الفرعية الغريبة التابعة لشركة إنرون.

لم تكن سوذرن بأي شكل من الأشكال لتترك إنرون والبريطانيين يأخذون كل الغنائم لأنفسهم. في العام 1995، اشترت شركة أتلانتا، المحاصَرة في الوطن بواسطة مطالب المستهلكين والمشرعين، جمعية الكهرباء الجنوبية الغربية في إنجلترا. وفي إنجلترا، تستطيع سوذرن أن تطلب ضعف ما تطلبه في جورجيا من أسعار وتكسب خمسة أضعاف الأرباح المسموح بها من قبل المشرعين الأميركيين. وهذه كانت أول عملية شراء بواسطة شركة أميركية للطاقة خارج الولايات المتحدة. لقد كانت عملية الشراء جديدة، جريئة – وغير قانونية.

أو، على الأقل هذا ما قاله القانون. لقد شوه بوش الأب وداس على تشريعات روزفلت، ولكن العديد من هذه التشريعات مازالت قائمة، مكتوبة بلغة بعيدة عن السخافات، تحظر على شركات الكهرباء الأميركية المقامرة في عمليات خارجية (أو حتى العمل خارج ولاياتها). ولكن كما أوضحت إنرون، أُحدثت القوانين لكي تُنتهك – أو "تُصلح". على أي حال، رغم الشكوى الرسمية التي تقدم بها أعضاء ديمقراطيون مسنون من "البرنامج الجديد"، باركت "لجنة السندات والتبادل" عملية الشراء التي قامت بها شركة سوذرن بعد الجريمة. لم يكن إخضاع اللجنة بالأمر اليسير، ولكن في ذلك الوقت كانت سوذرن تملك ضمانة سياسية: إنتيرجي إنترناشيونال من ليتل روك، أركنساس. كان كلينتون رئيساً، وكانت إنتيرجي، الموكِّلة السابقة لزوجته، تريد هي الأخرى قطعة من المغامرة البريطانية.

سرعان ما أصبحت إنتيرجي، المالكة القريبة من الإفلاس لبعض المصانع النووية المنشأة بطريقة سيئة ولشبكة من الخطوط الكهربائية بين لويزيانا وأركنساس، المالكة الفخورة للشركة العملاقة لندن إليكتريسيتي. وفي ثمانية عشر شهراً فقط باعت إنتيرجي شركة لندن إليكتريسيتي إلى الحكومة الفرنسية مقابل ربح يتجاوز المليار دولار. كانت عوائد ذلك الاستثمار غير محدودة، فقد اشترت إنتيرجي شركة "لندن" بدون أن تدفع قرشاً واحداً مقابل الأسهم.

من وراء سوذرن وإنتيرجي جاءت شركة "تي إكس يو" من دالاس وشركات أميركية أخرى، امتلكت خلال ثلاث سنوات 70 بالمائة من السوق البريطانية لتوزيع الطاقة، بدون دفع أي مال نقدي. وكانت سوذرن على وشك الإمساك بأكبر شركة بائعة للطاقة في بريطانيا، ولكن التقارير التي صدرت حول موت هورتون والقصص الكريهة عن الاحتيال في الحسابات أجبر الحكومة المحافظة، التي كانت تواجه معركة انتخابية خاسرة في ذلك الحين، على منع الامتلاك.

كانت حكومة توني بلير الجديدة معادية ظاهرياً للمستعمرين الأميركيين. ولكن في العام 1998، بينما كنت أعمل متخفياً لصالح الأوبزيرفر، سجلت سراً تفاصيل صفقة بين وزراء الحكومة ومدير شركة للطاقة من أجل السماح لشركة ريليانت من هيوستن بامتلاك ثاني أكبر شركة في إنجلترا. كما علمت بأن بلير قد ضغط شخصياً على هؤلاء المشرعين للسماح لإنرون وإنتيرجي ببناء مصانع طاقة جديدة معفية من القيود – الطلب الخاص للبيت الأبيض أيام كلينتون.[2]

تكساس ترضي لاي

بحلول العام 1998، بعد مهاجمة إنجلترا والاستيلاء عليها، استولى قراصنة الطاقة الأميركيون، بزعامة سوذرن، إنرون، تي إكس يو، ريليانت وإنتيرجي، على محطات التوليد والخطوط في كل القارات باستثناء القارة القطبية الجنوبية.

ولكن ليس في الولايات المتحدة، ليس أولاً. الأميركيون يؤمنون بالتجارة الحرة، ولكنهم يفضلون كهرباء رخيصة وماء مجانياً تقريباً، نتيجة توليفة من قوانيننا الشديدة وملكية الحكومة. لقد استثنت الولايات المتحدة نفسها، الوحيدة تقريباً في العالم، بعناد شديد من "إصلاح الليبرالية الجديدة" كما يدعوه البنك العالمي – الأمر الذي زرع الضغينة في قلوب اللاعبين الدوليين الجدد الذين كانوا يتوقون لتفعيل لعبة السوق الحرة في الولايات المتحدة. صب الضاغطون البرلمانيون لصالح صناعة الطاقة جهودهم في رأسين ساحليين، تكساس وكاليفورنيا، الولايتين الوحيدتين اللتين تملكان أنظمة كهربائية كبيرة بما يكفي، وحكومتين جمهوريتين بما

(2) أنظر "توني بلير وبيع بريطانيا" في الفصل السادس.

يكفي، لتحويلهما إلى أسواق حرة.

كانت كاليفورنيا الأولى التي تسقط من فوق جرف إلغاء القوانين الخاصة بالكهرباء، ولكن تكساس كانت الأولى التي تقفز فوقه - بدفعة من الحاكم الشاب الجديد جورج دبليو بوش. ومع نهب شركات تكساس لهذه الصناعة في كل أنحاء العالم، من غير المستغرب أن الهجمة على إلغاء القيود قد بدأت في ولاية النجمة الوحيدة.

ولكن كانت هناك مشكلة تقنية أخرت تمزيق القانون في تكساس. ولفهم السبب، يتطلب ذلك درساً صغيراً في الهندسة. تنتج محطات الطاقة في تكساس ثلاثة أشياء: الكهرباء والتلوث والهبات السياسية. وكما هو الحال دائماً، تكساس هي الأعظم في الأشياء الثلاثة معاً. خذ، على سبيل المثال، مصنع الطاقة العملاق الذي سُمي بصراحة تثير الإعجاب، بيغ براون، وتملكه شركة تي إكس يو. فيما يتعلق بالقذارة، يعتبر مصنع بيغ براون بطلاً. يقوم منجم سطحي قرب واكو بحشو أفران بيغ براون بالليجنايت، ضرب من القذارة القابلة للاشتعال. وتلقي تي إكس يو 389,000 طنّ من المواد الملوثة في الهواء سنوياً، مما يجعلها الشركة الملوثة رقم واحد في الولاية الملوثة رقم واحد في أميركا.

جعل بوش سكان دالاس يلهثون "حرفياً" عندما وقّع قانوناً يعفي بعض مصانع تي إكس يو من القوانين التي تتطلب أجهزة لغسل الغاز من أجل هذه الديناصورات الحارقة للمستحاثات المتحجرة. والمستفيدة الأخرى هي الملوِّثة رقم اثنان، ريليانت. لقد ضخت تي إكس يو وريليانت ما يزيد عن نصف مليون دولار في سباق بوش الثاني على منصب حاكم تكساس.

في العام 1995، فتحت دائرة العدل في عهد كلينتون تحقيقاً بشأن دلائل على حدوث تآمر بين ريليانت وتي إكس يو لاحتكار خطوط الطاقة في تكساس. لقد تمكنت "المنافسة" الموعودة من إرضاء العملاء الفدراليين وجعل كين لاي من شركة إنرون رجلاً سعيداً جداً في الوقت نفسه. والمشكلة تمثلت في أن ريليانت وتي إكس يو كانتا عالقتين بمصنع بيغ براون ومصانع باهظة الثمن وغير فعالة وخطيرة وملوثة بحيث إن هذه الشركات ستخسر المليارات في سوق تنافسي حقيقي.

كان الحاكم بوش حذراً على الدوام من صراع المصالح - في هذه الحالة، الصراع بين مصالح كبار واهبيه، إنرون وإل باسو كوربوريشن وديننجي (تجار الطاقة) وتي إكس يو وريليانت (منتجي الطاقة). أخبرني الضاغط السابق لصالح شركة إنرون تيري ثورن صراحة بأن مأزق الحاكم بوش هذا هو الذي أبقى إلغاء القوانين في تكساس مؤجلاً طوال جلستين تشريعيتين إلى أن وجد بوش فريقاً ثالثاً يتحمل الخسارة: مستهلكي الطاقة في تكساس.

في العام 1999، اتفق الحاكم وتجار الطاقة ومنتجي الطاقة على صفقة لإضافة 9 مليارات دولار كأجرة إضافية "للتكلفة الضائعة" على الفواتير الكهربائية للتكساسيين.

كان لدى كين لاي اهتمام آخر. كانت فرض الأجرة الإضافية للتكلفة الضائعة تعني بداية الألاعيب وضروب الخداع، ولكن إذا طويت أوراق إلغاء القوانين ذات يوم، فستُفتح أبواب الجحيم عليهم وسيتوجب عليهم دفع مبالغ باهظة لأن هناك مجموعة واحدة من القوانين ما تزال باقية: قانون الأضرار، وهو الحق الوحيد للأميركيين الذي يكفل لهم مقاضاة السفلة الذين نهبوهم. في العام 1994، في السنة التي ترشح فيها بوش لمنصب الحاكم، وضع كين لاي الأساس لقانون التكساسيين من أجل إصلاح الدعاوى القضائية (TLR). ولاي هنا لا يمزح، فلجنة الأداء السياسي للقانون المذكور تدفع مليون دولار سنوياً لسياسيي ولاية النجمة الوحيدة. في العام 1995، كانت أول خطوة لبوش كحاكم هي دعوة لجنة الطوارئ في المجلس التشريعي إلى العمل على جدول أعمال قانون TLR. وهكذا أصبح إصلاح "قانون الأضرار" في أيدي بوش ولاي تشويه قانون الأضرار. وبذلك وضع الحاكم بوش عبر القيود الجديدة للمجلس التشريعي الضغط على حق مالكي الأسهم والعمال والمتقاعدين بمقاضاة المدراء التنفيذيين الأوغاد. يبدو أن كين لاي قد فكر في كل شيء.

التكساسيون يمسكون بكاليفورنيا من المصابيح الكهربائية

بينما كانت شركات تكساس تؤخر إلغاء القيود بغية المساومة على الغنائم، كان اللوبيون الذين يعملون لصالح هذه الشركات، ولوبيو صناعة الطاقة، يشقون طريقهم قدماً في كاليفورنيا.

قال لينكولن بأنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت - ولكن في ذلك الوقت، لم تكن مضطراً لذلك. في العام 1996، ألغى المجلس التشريعي في كاليفورنيا، مسلحاً بمجموعة من الأكاديميين المعوَّضين بشكل جيد ومسكَراً من فترات القحط الطويلة الأمد التي أصابت الهبات السياسية الآتية من صناعة المنفعة العامة، نظاماً تشريعياً، كان يؤمِّن حتى ذلك الوقت طاقة موثوقة ونظيفة ورخيصة إلى حد معقول إلى الولاية.

رغم علمهم بالكارثة البريطانية، أقر المشرعون، الذين أصابتهم لوثة بفعل الشمس على ما يبدو، قانوناً يبرز وجهة نظر جماعة الضغط وهي أن السوق الحرة المعفاة من القيود ستخفض أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك بمقدار 20 بالمائة.

في العام 1999، أرسل والداي فاتورتهما من سان دييغو. بدلاً من الانخفاض الذي وعد به القانون، في السنة الأولى من الإعفاء الكامل من القيود، ارتفعت كلفة الطاقة بنسبة 379 بالمائة بالمقارنة مع السنة السابقة. ولكن قبل أن تضرب الفواتير الكبيرة سان دييغو، خدع تجار الطاقة الجوالون الجدد، مستخدمين توليفة من المال والنفوذ بالإضافة إلى ولع الأميركيين باتباع ما تقوم به ولاية الطوق المطاطي المرن (تكساس)، ثلاثاً وعشرين ولاية أخرى وأقنعوها على تبني القوانين المخففة الجديدة.

لم يكن كل علماء الاقتصاد قابلين للبيع، إذ يعتقد الدكتور يوجين كويل، خبير غير قابل للرشوة، بأن زملاءه في كاليفورنيا قد اشتركوا في عملية سرقة تساوي عدة مليارات دولار. في العام 1998، في ثورة حملان استثنائية على ممر السلخ، استطاع الدكتور كويل ومجموعة من الناشطين في المجتمع الضغط على المجلس التشريعي من أجل إجراء استفتاء شعبي حول مسألة إلغاء القوانين. لم يكن تجار الطاقة بحاجة للانتظار حتى ينتهي إحصاء الأصوات لمعرفة النتيجة، فقد اشتروها. في أعلى سعر على الإطلاق دُفع لشراء انتخاب، أنفقت شركتا سوذرن كاليفورنيا إيديسون وباسيفيك للغاز والكهرباء وحلفاؤهما 53 مليون دولار لإحباط اقتراح الدكتور كويل بإبطاء عملية إلغاء القوانين.

كان نظام كاليفورنيا الجديد لبيع الكهرباء بالمزاد العلني عبارة عن فوضى،

وكان المخطط البياني للتدفق يبدو كطبق من المعكرونة وقد ضُرب بالحائط. شممت رائحة تكساسيين. أخبرني المفوض الرسمي كارل وود، الذي عُيِّن بعد بدء كوارث إطفاء الأنوار، أن إنرون لم يكن بيدها الكثير لتفعله بخصوص الضغط الأولي لإلغاء القوانين ولكن كان لها علاقة كبيرة في كتابة تلك التفاصيل المعقدة الغريبة.

في العام 2000، أخبرتني بيث إموري شيئاً مذهلاً للغاية. كانت إموري تشغل منصب المستشار العام ونائبة رئيس الوكالة التي كانت تراقب دار المزاد لبيع الكيلوواط. أدهشتني حقيقة أنه طالما أنني أنا والدكتور كويل كنا نعرف بأن النظام الإنكليزي سيؤدي إلى انفجار في الأسعار وفترات تعتيم، فمن المؤكد أن المفوضين الجمهوريين في شركات المنفعة العامة، الذين باركوا ذلك النظام، كانوا يعرفون ذلك أيضاً. تظاهر السياسيون بأنهم صُدموا عندما اكتشفوا في العام 2002 مذكرة لشركة إنرون تصف الحيل التي استخدموها للتلاعب بالسوق – مع أسماء كعناوين الأفلام مثل كن قصيراً ونجمة الموت والارتداد. كل واحدة من هذه الحيل التي استخدمتها عصابة الطاقة في كاليفورنيا تم التدرب عليها جيداً في إنكلترا. حتى إن اللاعبين كانوا هم نفسهم: إنرون، تي إكس يو، ديوك، إديسون من كاليفورنيا الجنوبية (التي تملك سدود إنجلترا) وسوذرن من أتلانتا. هناك استخدم المساومون "الحشو" و"التكديس" و"الإدراج الشكلي"، الأجداد البسيطين لـ "كن قصيراً".

سألْت إموري، هل مضت الولاية في خطتها لإلغاء القوانين رغم معرفتها بأنها ستنفجر؟ "أوه نعم، كنا نعرف ذلك"، قالت إموري لي في العام 2000. ثم أضافت إموري، التي تشغل الآن منصب محامية الصناعة في واشنطن، "ما حدث [فترات التعتيم والانفجار في الأسعار] كان أمراً قابلاً للتكهن به. لقد علمنا في السنة الماضية بأننا سنعاني من مشاكل خطيرة". كان هناك جدل لتأجيل إلغاء القوانين ولكن الضغط السياسي كان جارياً، رغم المعرفة المسبقة بالكارثة.

تقول المطلعة على بواطن الأمور إموري بأن الولاية لم تكن مستغربة عندما وضعت شلة مالكي المصنع نظام الطاقة في الولاية تحت الأسر، في أول يوم صيفي حار بعد إلغاء القوانين، عندما كانت كاليفورنيا بحاجة لكل مصادر الطاقة

التي يمكنها إيجادها. كان باستطاعتهم فرض السعر الذي يريدون على الكهربـاء، وهذا ما فعلوه: 9,999 دولار لكل وحدة طاقة - أي 30,000 بالمائة أعلى من السعر المفروض بواسطة القانون وهو حوالى 30 دولاراً. كان الكاليفورنيون محظوظين، تقول إموري: اعتقد قراصنة الطاقة بأن الكمبيوتر لا يمكنه قبول أكثر من عطاءات تتألف من أربعة أرقام في المزاد المؤتمت. في الواقع، قبلت الكمبيوترات سبعة أرقام، مفلسة نصف عائلات لوس أنجلوس في يوم واحد.

ولكن مصيبة شخص ما قد تكون نعمة بالنسبة لشخص آخر. وإذا كان ذلك الشخص الآخر هو كين لاي أو ستيف ليتبيتير من ريليانت، قد يتوقع المرء بأن بعض هذه النعم ستنتهي في صندوق الحزب الجمهوري. كان السبب الأساسي في انتشار وباء إلغاء القوانين هو رئيس لجنة المنفعة العامة في كاليفورنيا دانيال فيسلر الذي حمل، بعد رحلة متعة إلى إنكلترا على نفقة صناعة المنفعة العامة، هذا الفيروس الاقتصادي معه إلى كاليفورنيا. لم يكن فيسلر يعرف شيئاً البتة عن الكهرباء عندما عينه الحاكم ويلسون مسؤولاً عن وكالة الطاقة في الولاية، ولكنه، كموظف جمهوري، بالتأكيد عرف كيف يدهن خبز الحزب بالزبدة.

كيف فعلوا ذلك

الأسواق بالنسبة للكهرباء لا تعمل ولا يمكنها أن تعمل، فالكهرباء ليست قطعة من الكعك - أي أنك، بعكس كعكتك الصباحية، لا تستطيع الاستغناء عنها عندما تصبح غالية الثمن.

وإنرون كانت تعرف ذلك أيضاً. بعد فترة قصيرة من فتح سوق كاليفورنيا للعمل، على سبيل المثال، باعت إحدى الوكالات التجارية التابعة لشركة إنرون حوالى 5,000 ميغاوات من الطاقة إلى الولاية لتنتقل عبر خط قدرته 15 ميغاوات. وهذا يشبه محاولة صب غالون من البنزين في كشتبان صغير - لا يمكن ذلك. أرغم هذا الوضع الوكالة المشغلة للنظام، تلك التي تحافظ على الأنوار مشعلة، على شراء كميات كبيرة طارئة ومكلفة من الطاقة، رافعة أسعار السوق إلى السماء. وهكذا تمكنت إنرون، التي كانت تعرف مسبقاً بالهلع المالي الذي ستسببه، من جني أرباح هائلة.

عند أقل نقص في الكهرباء يحدث في يوم بارد أو حار، سيتمكن البائعون المتضامنون كمجموعة قليلة من الذئاب من كسب غنائم لا حد لها. وعندما لا يسبب الطقس نقصاً، فالمفك الإنكليزي (الرنش) سيقوم بذلك. عُيِّن مواعيد الإصلاحات في أوقات بالغة الذروة. يقول مستخدَمو ريليانت بأن الشركة كانت تشغل المصانع في ساعات غريبة، ويزيدون أو يخفضون من إنتاجها بشكل مفاجئ، الأمر الذي يعتبره "الواشون" في الشركة تخريباً مقصوداً. شركة ديوك باور من كارولينا الشمالية كانت أقل براعة، فمدراؤها، على حد قول المستخدَمين، كانوا ببساطة يتخلصون من قطع الغيار التي تحتاج إليها المصانع للبقاء مشتغلة. والشركة الموزعة للطاقة في سان دييغو أخبرتني بأن شركة ديوك باور طلبت منهم إيقاف أحد المصانع أثناء فترة من فترات النقص – طلب رفضته شركة كاليفورنيا.

مجرد حجز الطاقة من أحد المولدات، سيمكن تجار الطاقة من جعل الكهرباء المنتجة من مصانعهم الأخرى تساوي ذهباً أو أكثر. في تقرير لوكالة الشراء في كاليفورنيا، قدم الدكتور أنجالي شيفرين دليل على أن شركات الطاقة في كاليفورنيا استخدمت "احتجاز فيزيائي" و"احتجاز اقتصادي" لإحداث عجز زائف في 98 بالمائة من الوقت ما بين أيار وتشرين الثاني من العام 2000. ثلاث شركات عملاقة (لم أتمكن للأسف من معرفة سوى أسماء رمزية لها، A1، A4، A5) لم تقدم عطاء نزيهاً واحداً في تلك الأشهر. بإضافة "الحقن الكاذب" و"التنظيم الكاذب" و"تبييض الميغاوات"، ارتفعت التكلفة الزائدة إلى 6.2 مليار دولار في سنة واحدة.

بالإضافة إلى الـ 39 مليون دولار التي دفعوها كي يحبطوا الاستفتاء المضاد لإلغاء القوانين الذي اقترحه كويل في العام 1998، أنفقت الشركات الكبرى الثلاث في كاليفورنيا، PG&E وإديسون وسيمبرا، 34.8 مليون دولار أخرى في تلك السنة على جماعة الضغط والمساهمات السياسية. لقد كانت دفعة كبيرة، ولكن العوائد التي كانت بالمليارات أثبتت مرة أخرى بأن الاستثمار في السياسيين يعود دائماً بنسبة أعلى من الربح من الاستثمار في المصانع أو المنتجات.

"مرحباً. أنا ابن نائب الرئيس".

في الوقت الذي كانت فيه أميركا مترددة في مسألة إلغاء القوانين، غطس بقية العالم على رؤوسهم في "بركة الطاقة". رغم أن فكرة نظام تاتشر الغبـي المتمثلـة بالسماح لشركات الكهرباء بالعمل متحررة من القوانين كانت فكرة سيئة أثبتت بأنها أشد سوءاً عند التطبيق، إلا أن كل الأمم عملياً تبنتها. في كاليفورنيا، تحقق النصـر بإلغاء القوانين، رغم أن الطريق قد مُهِّد له بواسطة الهبات السياسية، بشكل رئيسي عبر حملة باهظة الثمن من الضغط السياسي والدعايات الإعلانية. أما فـي الأمـم الأكثر فقراً في نصف الكرة الجنوبية، فقد انتشرت الخصخصة وإلغـاء القـوانين بواسطة الطرق القديمة: التهديد والإكراه والأمـوال فـي الحسـابات المصـرفية الأجنبية.

كانت المقاومة هشة. جعل صندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي من بيـع أنظمة الكهرباء والماء والغاز والهاتف شرطاً لمنح القروض إلى الـدول الناميـة. وبما أن قطع القرض يعني موتاً اقتصادياً، فإما أن تبيع أو تموت.

أخبرني الخبير الاقتصادي الأول السابق في البنك العالمي بأن برنامج البيـع الذي أمر به البنك لم يكن يتعلق "بالخصخصة" وإنمـا "بالرشـوة". عمليـاً، كـل العروض كانت غير نزيهة. (علي أن أسلِّم، على الرغم من ذلك، بأن البنك العالمي لديه حدوداً، فقد أجبر دولة غانا الإفريقية على إلغاء عقد مع إنرون عندما أصبحت الدلائل على فساده علنية بشكل محرج). تدفق البقشيش وبيعت أنظمة الطاقـة مـن البرازيل إلى باكستان.

الغنائم هائلة: 4 تريليون (ألف مليار) دولار من الأملاك العامة للبيع. ولم تكن أنظمة الكهرباء هي المعروضة للبيع فقط، فقد سُلِّمت شـركات الغـاز وشـركات الهاتف و، مع أشد العواقب مأساوية، شركات الماء إلـى القراصـنة الأميـركيين والفرنسيين والإنكليز.

بينما كانت هناك صعوبة كبيرة في السوق "الحرة" في مجال الكهرباء، كـان الاستيلاء على أنظمة الماء رهاناً مضموناً: كانت قد دفعت الحكومات مسبقاً ثمـن الأنابيب والسوق مقيد والمستهلكون عطشى والخدمات غير كافية. مـرة أخـرى،

كانت إنجلترا تاتشر الرائدة في الخصخصة. في بريطانيا، ارتفعت فواتير الماء إلى 250 بالمائة أعلى من السعر الأميركي وتضاعفت أسهم شركة الماء خمس مرات، وفي العام 1995، تداعى النظام: في بعض أجزاء إنجلترا، كان من الممكن أن تُعتقل لسقايتك المرج أمام بيتك. وكانت هناك رابحة كبيرة (وواهبة سياسية كبيرة)، إنها شركة ويسيكس ووتر، التي تملك 100 بالمائة منها شركة إنرون.

الأرجنتين كانت أول من يعرض الغنائم للبيع، مبتدئة ببيع خط أنابيب الغاز العابر لجبال الأنديز في العام 1988. أخبرني وزير الإنشاءات العامة في ذلك الحين، الآن السيناتور رودولفو تيراغنو، أنه تلقى في خريف عام 1988 مكالمة هاتفية غريبة في بوينس آيرس من أميركا من شخص عرَّف نفسه على أنه "ابن نائب الرئيس". ولكن أي بوش؟ كان تيراغنو يعلم بأنه لم يكن نيل بوش، فهو مستثمر كبير في الأرجنتين ومن معارفه الشخصيين؛ لابد أنه جورج دبليو (افتراض تيراغنو)، أو، كما قالت لي مصادري في الصناعة، أخوه جيب. على أي حال، أخبر ابن بوش الوزير بأن إعطاء المشروع إلى شركة تشكلت حديثاً "سيعزز من الروابط بين الولايات المتحدة والأرجنتين".

إن هذا التصرف من ابن رجل على وشك أن يدخل البيت الأبيض لم يكن أمراً بسيطاً. في تلك الأثناء كان الأخوة بوش رجال أعمال خاصين. رغم أن استخدام اسم أبيهم قد يشير إلى شيء ما، إلا أنه كان قانونياً تماماً. ولهذا السبب، أنا لا أفهم لماذا لم يعترف الأخوة بوش باتصالهم بتيراغنو. أنكر المتحدث باسم جورج دبليو بأنه قد قابل تيراغنو، وجيب، الذي يملك عادة الكثير ليقوله، رفض التعليق.[3]

في العام 2002، زودني تيراغنو بدليل على الدافع وراء إحجام أبناء بوش عن الكلام. كانت إنرون، على حد قوله، تريد شيئاً مجانياً – كان التكساسيون سيدفعون

(3) أنكر المتحدث باسم جورج بوش وشريكه في العمل كارل روف أن جورج قابل تيراغنو، وزود المراسل الصحفي لويس دوبوس بصفحات من مفكرة الرئيس الشخصية لإثبات أنه كان في تكساس، وليس في الأرجنتين. ولكن تيراغنو تحدث عن مكالمة هاتفية، وليس عن زيارة. لم يستجب مكتب جيب في فلوريدا لالتماسات برنامج Newsnight من تلفزيون BBC بالحصول على معلومات. أجريت مقابلة مع السيناتور تيراغنو لصالح نفس البرنامج.

خمس السعر العالمي فقط مقابل الغاز الطبيعي الأرجنتيني، وهو أقل من كل العروض الأخرى بشكل يدعو للسخرية. اقترحت جماعة الضغط المحلية التي تعمل لصالح إنرون، يتابع تيراغنو، بأنه إذا سهّل الوزير الأرجنتيني العرض المنخفض لإنرون، فستعرف الشركة كيف تعبر عن امتنانها. "ليس لدي أدنى شك في أنني إذا قلت نعم فإن جزءاً من تلك الأموال على الأقل ستنتهي في جيوبي. هم لم يقولوا ذلك، ولكنه كان مفهوماً ضمنياً". خذل تيراغنو عرض إنرون وهو يضحك – ولكنه بعد ذلك بسنتين طلب فتح تحقيق، عندما تقدم صديق حميم لعائلة بوش، الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم، ليعطي إنرون خط أنابيب غاز طبيعي آخر بشروط حبية. (ابتدأ التحقيق الحكومي، ثم أُوقف عندما سرَّح منعم كبير المحققين).

توَّجت إنرون تبضعها في الأرجنتين بشراء نظام الماء في مقاطعة بوينس آيرس. وتطلب الأمر معالجة كاملة من إنرون: سُرِّح العمال بالجملة، فوضعت الشركة أجورهم في جيبها، في انتهاك لوعود الشركة بالاستثمار. وبدون عمال صيانة، تُركت خطوط المياه الأساسية معطلة. وهذا الإهمال المربح للنظام أدى بدوره إلى تلوث المياه.

رغم الركود الاقتصادي الذي يثقل كاهل إنرون، إلا أن الأرجنتينيين كانوا قد سئموا منها ولم يكونوا مستعدين لتحملها أكثر من ذلك. في تشرين الأول 2001، أرغمت المقاطعة إنرون على الخروج من المدينة، منهية عقداً مدته 30 عاماً. ربما إنك مبتهج لسماعك الاقتصاص الذي تلقته إنرون، إلا أنك لن تفعل إذا عرفت بأنها لم تكن تلعب بنقودها الخاصة، وإنما بنقودك أنت. فالغالبية العظمى من مغامرات إنرون الشرائية في الخارج كانت ممولة بواسطة دافعي الضرائب الأميركيين، في هذه الحالة بواسطة بنك التنمية الأميركية الداخلية، وهو بنك فرعي تابع للبنك العالمي تملكه وزارة المالية في الولايات المتحدة الأميركية.[4]

---

(4) أنظر كتاب دافن وايشام "رهانات إنرون: كيف مولت المؤسسات العامة لعبة إنرون في العولمة" (معهد الدراسات السياسية، 2002).

ديكتاتور صالح ذو حس بالمسؤولية

قبل هجومهم على رأسي كاليفورنيا الساحليين، حط قراصنة الطاقة في ريو دوجانيرو، مدينة النور في أميركا الجنوبية. في العام 1999، تلقيت بطاقة بريدية من ريو، كانت قاتمة تماماً. أرسل سكان الريو هذه البطاقات البريدية احتجاجاً على شركة الكهرباء في المدينة، شركة "لايت" (وتعني النور)، والتي تسمى الآن تهكماً بشركة "دارك" (أي الظلام).

خصخصت الحكومة البرازيلية شركة ريو لايت، فباعتها إلى إليكتريك دو فرانس وريليانت، المقيمة في هيوستن وصديقة الحاكم بوش. وعدت ريليانت وشركاؤها بخدمة محسنة لمدينة ريو – ثم صرفت 40 بالمائة من القوة العاملة للشركة من الخدمة. للأسف، لم يكن نظام الكهرباء في ريو منظماً بالكامل في خرائط. وكان عمال الكهرباء في شركة ريو لايت يحفظون مواضع الأسلاك والمحولات الكهربائية في رؤوسهم. لذا، عندما طُردوا من العمل بواسطة المالكين الفرانكو تكساسيين الجدد، أخذوا خرائطهم الذهنية معهم. وهكذا كان يغرق في كل يوم حي جديد في الظلام. ألقى المالكون الأجانب اللوم على ظاهرة النينو، حالة الطقس في المحيط الهادئ؛ علماً بأن ريو تقع على المحيط الأطلسي.

ولكن، بالنسبة لريليانت والفرنسيين، لم يكن كل شي مظلماً. فقد سمح لهم الربح الكبير الناتج عن تخفيض الأجور وزيادة الأسعار برفع أرباحهم إلى 1,000 بالمائة. قفز سعر السهم في ريو لايت من 300 إلى 400 دولار.

ولمن سلَّم البنك العالمي مستقبل الطاقة في أميركا الجنوبية؟ لشركة ريليانت، التي دعاها حاكم كاليفورنيا جراي دافيس بالشركة رقم واحد في ابتزاز الأسعار، وقررت حكومتنا الفدرالية، في الثمانينيات من القرن العشرين، بأنها غير ملائمة أخلاقياً لإدارة مصنع للطاقة النووية.

عندما كانت تسمى هيوستن باور آند لايت، في المرحلة التي سبقت عولمتها، أدارت الشركة إنشاء المحطة النووية في جنوبي تكساس – أو، بشكل أكثر دقة، أساءت إدارة إنشاء المصنع. عمدت الشركة أولاً إلى طرد العمال الذين كتبوا تقارير عن انتهاكات السلامة، وذلك لتخفيض عدد التقارير السلبية للسلامة: جون

ريكس لفضحه سر وثائق فحص السلامة المزورة، توماس سابوريتو لإفشائه أمـــر الانتهاكات الأمنية، رون غولدشتاين للفته الأنظار إلى ســـجلات اللحـــام المزيفـــة. وللإيقاع بالعمال الخونة، قامت الشركة المقاولة، براون آنـــد رووت، وهـــي الآن تابعة لشركة هاليبورتون، بحفر ثقوب صغيرة في سقف حجرة خزانـــات العمـــال ووضعت كاميرات قياس ثلاثة إنش (7.6 سنتيمتر)، مثل كاميرات التجســـس، مـــن أجل معرفة هوية العمال الذين أفشوا الأسرار إلى المفتشين الفدراليين.[5]

دعني لا أبتعد عن الانطباع الخاطئ: يمكن أن تكون ريليانت صادقة عنـــدما تبرز الحاجة لذلك. في خريف 2002، بعد الانفجار الـــداخلي لإنـــرون وغلوبـــال كروسينغ ووورلدكوم، طلبت لجنة السندات والتبادل من مدراء تنفيذيين في شركات كبرى التوقيع على تعهد بأن سجلات شركاتهم كانت دقيقة. غريب: قـــد يفتـــرض المرء بأنهم كانوا يصدقون تقاريرهم أساساً. في الأيام الأخيرة التي سبقت التوقيع، محت ريليانت 2 مليار دولار من الأرباح من ســـجلات المرحلـــة التـــي ســـبقت "النزاهة". دعت الشركة ذلك بـــ "إعادة الإبلاغ".

هناك لاعبة أخرى من بين اللاعبـــات المتعـــددة القـــارات. إنهـــا إنتيرجـــي إنترناشيونال. كانت في السابق جزءاً من شركة كهربـــاء محليـــة تنـــازع للبقـــاء، واستطاعت انتزاع ملكية شركة لندن إلكتريسيتي وملكيات أجنبية ضخمة أخرى بعد انتخاب ابن بلدتها، بيل كلينتون، للبيت الأبـــيض. اســـتخدمت إنتيرجـــي علاقـــات كلينتون لتوقيع عقود في الصين، الذي كان نظامها الديكتاتوري يملك جاذبية خاصة على ما يبدو بالنسبة لرئيس الشركة إد لابيرغر. أثناء بحثه عن ملكيات في البيرو، قال لابيرغر، "لديهم وضع مستقر جيد هناك، نوع من الديكتاتور الخيِّر، وهذا يعني قيادة مسؤولة وصالحة".

بدت الباكستان كنزاً آخر بالنسبة لإنتيرجي عندما وافقت حكومة بنازير بوتـــو

(5) ينبغي أن أكون حذراً في ما أقوله عن ريليانت، فالشركة تحتفظ بملف ضدي. يتضـــمن هـــذا الملـــف الخيالي وقائع عن حياتي الجنسية أكثر بذاءة من الحقيقة العادية. لفقت ريليانت هذا الملف القـــذر، فـــي العام 1999، لتسليمه "سراً" إلى المراسلين الألمان الذين تجرؤا وأعطوني معلومات دقيقة عنه. شـــباب طيبون.

في العام 1992، بطريقة غريبة للغاية، على زيادة المبلغ الذي تدفعه وكالة الطاقة في باكستان مقابل الكهرباء من المصانع التي تملك جزءاً منها إنرون (10 بالمائة) وناشيونال باور البريطانية (40 بالمائة). ولكن في العام 1998، خسرت بوتو الانتخاب والحكومة الباكستانية الجديدة اكتشفت ملكياتها السرية الفخمة في لندن. آخذين بعين الاعتبار ثروتها غير المفسرة والعقد الكريم إلى حد الجنون مع شركات الطاقة الأميركية البريطانية، اتهمها المحامون الباكستانيون في تشرين الأول 1998 هي والشركتين الغربيتين بالرشوة. بعد ذلك، أوقفت الحكومة الباكستانية الجديدة الدفعات الكبيرة للاتحاد المالي الأميركي البريطاني اعتماداً على قاعدة قانونية مقبولة عالمياً وهي أن العقود التي تصاغ بالرشوة غير قابلة للتنفيذ.

رسمياً، يستنكر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الرشوة. ولكن، مع ذلك، خلال أيام من توجيه الباكستان تهم بالفساد وقطعها الدفعات المقدمة لاتحاد الطاقة الاحتكاري المتهم، هدد صندوق النقد الدولي، بطلب من بيل كلينتون وتوني بلير، بإنهاء إمكانية الباكستان في الحصول على التمويل العالمي.

وهكذا، استعدت البكستان، مذعورة من التهديد بالحصار الاقتصادي، لجمع الأموال من أجل دفعها إلى الاتحاد البريطاني الأميركي. في 22 كانون الأول 1998، أرسل الجيش البكستاني، بتوجيهات من الجنرال برويز مشرف، ثلاثين ألف جندي إلى محطات الطاقة في البلاد. أخبرني بيتر ويندسور، مدير العمليات الدولية في شركة ناشيونال باور، "لقد تغير الكثير منذ تدخل الجيش. الآن أصبح هناك وضع يضمن لنا بأننا سنحصل على مالنا. لقد توصلوا إلى طريقة لجمع المال من الناس في الشارع". نعم، تحت التهديد بإطلاق النار، كما أخبرني محامي اتحاد التجارة عبد اللطيف نظاماني بعد إيقافه وإطلاق سراحه إثر المظاهرات الشعبية. (أنكر ويندسور بشدة تهم الرشوة).

مع سيطرة الجيش على البنية التحتية للبلاد، وكضمانة للدفع إلى الشركات المتعددة الجنسية، كان استيلاء مشرف على السلطة بعد تسعة أشهر – "انقلاب مفاجئ" بالنسبة للصحافة الغربية – في واقع الأمر، نتيجة حتمية للنزاع على الطاقة.

قبل أشهر من مغادرته مكتبه، سافر بيل كلينتون إلى الباكستان. لم يستطع أعضاء الكونغرس المصدومون فهم السبب الذي يدفع كلينتون للموافقة على ديكتاتور غير متوازن مع تعلق غريب بالأسلحة النووية وإعجاب، في ذلك الوقت، بالطالبان. الجواب موجود في البند الحقيقي من برنامج زيارته: رفع أسعار الكهرباء التي تُدفع للعقود المشكوك فيها مع مجموعة الطاقة الأميركية البريطانية.

في تلك الأثناء، على الجانب الآخر من الحدود، كان البوليس الهندي يعالج بقسوة المتظاهرين ضد مشروع مصنع إنرون للطاقة في دابول، صفقة ستكلف الهند كثيراً بحيث إن حكومة ولاية ماهاراشترا ستبطل العقد في العام 1998 بحجة الرشوة. أحس كلينتون بوجع الهند... فأرسل وكيلتين لجمع الأموال، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت والمديرة التنفيذية السابقة لصناعة الطاقة، وزيرة كلينتون للطاقة هازل أوليري. عذبت المرأتان المسؤولين الرسميين الهنود بأسلوبهما الدبلوماسي، مهددتين الأمة بالخنق الاقتصادي إن لم تحصل إنرون على حصتها من اللحم. لم يكن بوش الشهم ليرسل امرأة لتقوم بعمل الرجال: في العام 2001، تكررت التهديدات إلى الحكومة الهندية بواسطة نائب الرئيس ديك تشيني.[6]

إفلاس إنرون

بعد إعلان إنرون إفلاسها في تشرين الثاني 2001، بدأ مستخدَمو الشركة والدائنون والمستهلكون المغشوشون التفتيش للحصول على أي شيء من موجودات الشركة. وانضم الأخوة بوش أيضاً إلى عملية البحث عن موجودات إنرون، ولكن بطريقتهم الخاصة. بعد شهرين من الإفلاس، سافر الحاكم جيب بوش من فلوريدا إلى تكساس موطن رئيس إنرون السابق، ريتش كايندر، لجمع كومة من الشيكات بلغ مجموعها 2 مليون دولار في عشاء لجمع الأموال أقامه سارق الطاقة (500 دولار للصحن الواحد). هناك الكثير من العمال في فلوريدا الذين كانوا يتمنون لو

(6) غالباً ما أنتقد التلفزيون الأميركي لتفويته القصة، ولكن برنامج" 60 دقيقة" عرض بالفعل برنامجاً رائعاً عن إنرون والهند – في العام 2002، بعد أن أصبحت إنرون مكشوفة إثر إفلاسها. وكانت قد غطت قصة الهند خمس سنوات من الغبار. مرة أخرى، أثبتت وسائل الإعلام الأميركية بأنها تملك الشجاعة على إطلاق النار على الجريح.

سنحت لهم الفرصة ليلعقوا تلك الصحون، لأن ذلك هو كل ما تبقى من الثلث مليار دولار الذي استثمره صندوق تقاعد فلوريدا في شركة إنرون - ثلاثة أضعاف ما استثمرته أي ولاية أخرى من الولايات الخمسين.

بعد فترات التعتيم التي حصلت في كانون الأول 2000 والرسوم التي فرضتها إنرون على شركة باسيفيك غاز آند إلكتريك والتي أدت إلى إفلاسها، لم يكن الكثير من المسؤولين يودون أن يراهم أحد قريبين من كين لاي من إنرون. ولكن ليس جيب بوش، الذي بعث رسالة شخصية يقول فيها بأنه "يحب" أن يلتقي مع لاي. ورغم هذه التصريح العاطفي، إلا أن جيب يقول بأنه لا يتذكر بأنه تحدث إلى كين لاي، ولكن مفكرته تتذكر: مكالمة هاتفية لنصف ساعة بين الحاكم وزعيم إنرون في 17 نيسان 2001 لمناقشة إلغاء القوانين.

مثل الرئيسين أبيه وأخيه، يبقى جيب معجباً بعلاجات كين لاي الشافية المتمثلة بإلغاء القوانين. ولكن لدى حاكم فلوريدا قضايا أكثر إلحاحاً ستثير اهتمام لاي. تذيب مزارع السكر الفوسفور في منطقة إيفرغليدس مسببة، بمساعدة الشركات الزراعية الملوِّثة الأخرى، أضراراً تبلغ قيمتها 867 مليون دولار في العام. قد يفكر الأشخاص البسيطين بأن الحل في غاية البساطة: قل لأصحاب المزارع أن يتوقفوا عن تلويث المنطقة. ولكن، في الوقت الذي كان يُلقى فيه الفوسفور في الماء، كان مالكو المزارع يلقون مبالغ كبيرة في خزائن الحزب، ما يقارب 1 مليون دولار أتت من عائلة فانجول وحدها. كان زعيم السكر بيب فانجول عضواً في "فريق الـ 100" لبوش الأب. دفع كل فرد من أفراد الفريق 100,000 دولار من أجل الرئيس السابق.

بدلاً من أن يطلب من المحسنين الكرام التوقف عن تلويث إيفرغليدس، شجع الحاكم جيب بوش خطة تقدمت بها شركة تدعى أزوريكس وتقضي بتزويد النظام المائي في فلوريدا الجنوبية بخزانات جديدة ستضخ الماء العذب في المستنقعات. من وجهة نظر علماء المياه الخبراء، مثل هذا المشروع الذي يكلف ملايين الدولارات هو مشروع شخص معتوه وهدر بلا أي فائدة لمبالغ كبيرة من المال. أُعطيت أزوريكس، كجزء من الصفقة، الحق ببيع مياه الخزانات إلى مستهلكي

فلوريدا البالغ عددهم ستة ملايين. كانت أزوريكس، التابعة كلياً لشركة إنرون، قد طُردت مؤخراً من بوينس آيرس.

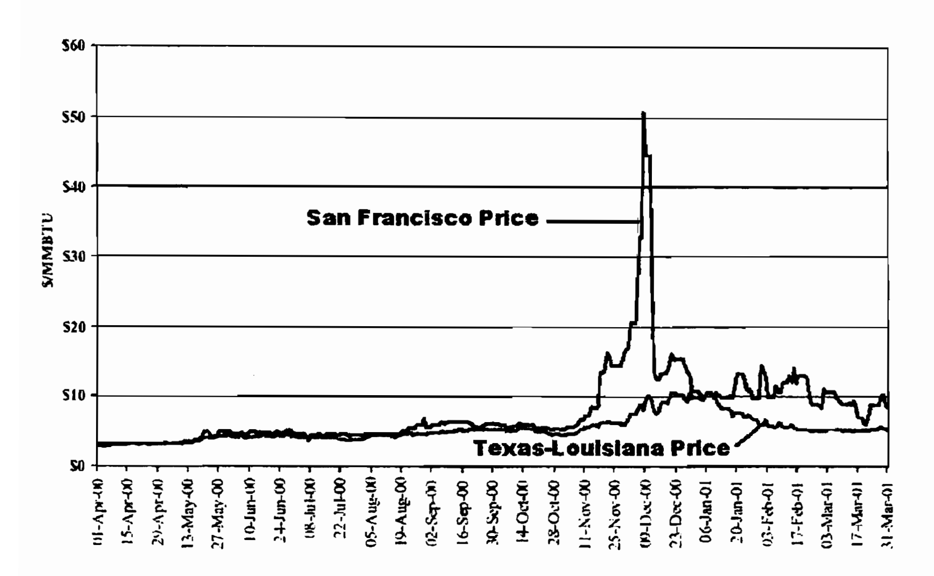
نقود من أجل لاشيء

تريدنا وسائل الإعلام أن نذرف الدموع على مالكي الأسهم الذين أصابتهم مصيبة بإفلاس إنرون. لا تحسبني معهم. في الحقيقة، لم تكن إنرون تعيش على الأسهم السائلة وتسجيل الحسابات وحدها. فقد ارتفع رأسمال الشركة بشكل هائل اعتماداً على الأموال المسروقة من المستهلكين والعمال في القارات الخمس.

كانت إنرون وليدة التزاوج المخيف بين إلغاء القوانين وأموال الحملات. ولكن إنرون لم تكن الطفل الوحيد للشيطان. دققت في حوادث إطفاء الأنوار التي حدثت في كاليفورنيا الجنوبية في كانون الأول 2000، فوجدت بأن سعر الجملة للكهرباء هناك قفز 1,000 بالمائة فوق سعر السنة الفائتة وارتفع سعر الغاز الطبيعي ووقود مصانع الطاقة 1,000 بالمائة في أسبوع واحد. نقص الطاقة؟ لا. أنظر إلى الشكل 3.2، "أسعار الغاز الطبيعي". لاحظ أنه في مركز تحويل خط الغاز هنري هاب كان باستطاعتك شراء الكثير من الغاز مقابل 1 دولار للثيرم الواحد. ولكن، في أسفل الخط عند الحدود مع كاليفورنيا، كان السعر 10 دولارات. بكلام آخر، لم تنفد كاليفورنيا من الطاقة ولكنها نفدت من الحكومة.

تبين أن الشركة التكساسية التي كانت تسيطر على أكبر خط أنابيب متوجه نحو كاليفورنيا، إل باسو كوربوريشن، قد جمدت ببساطة استعمال جزء من الأنبوب. والنتيجة: ذعر، ارتفاع هائل في الأسعار، إطفاء الأنوار. ربح المضاربون في السوق حوالى نصف مليار دولار من جراء هذه المناورة اللطيفة الصغيرة.

على أي حال، لا يزال هناك بصيص من العدالة. أدخلت شركة باسيفيك غاز آند إلكتريك PG&E، الشركة التي أحبطت مذكرة الدكتور كويل، تعديلاً يقضي بتجميد السعر في قانون إلغاء القوانين ذاك. سمح ذلك الملحق الماكر لمؤسسة سان فرانسيسكو ونظيرتها من لوس إنجلوس، إديسون، بحشو جيوبهما بـ 20 مليار دولار من الربح عندما هبطت أسعار النفط. حتى أنهما ربحتا أكثر ببيع مصانع



الشكل 3.2: أسعار الغاز الطبيعي. الارتفاع الكبير – ما يزيد عن 50 دولاراً لكل وحدة غاز طبيعي – فُرض على سكان كاليفورنيا. وفي الوقت نفسه، دفعت تكساس أقل من 10 دولارات من خط "هنري هاب". (المصدر: مديرية النظام المستقل في كاليفورنيا).

الطاقة إلى تجار الطاقة من خارج الولاية – الذين استخدموا كل تلك الحيل الإنكليزية للقضاء على الشركتين الكاليفورنيتين مالياً. وهكذا، سرعان ما تحولت الـ 20 مليار دولار من الربح إلى 12 مليار دولار خسارة – وأعلنت PG&E إفلاسها في نهاية العام 2000.

ولكننا لم نفرح طويلاً بالعقاب الذي طال PG&E. فقد تقدم حاكم كاليفورنيا غراي دافيس لإخراج الشركتين من ورطتهما المالية. وقّع دافيس عقوداً طويلة الأجل لشراء الكهرباء لصالح PG&E وإديسون، بعضها كان مقابل 500 دولار للميغاواط بالساعة، أي أكثر من عشرة أضعاف التعرفة السابقة. تسدد الولاية هذه العقود الغالية بإصدار عدة مليارات في سندات حكومية. كما يقول سام وايلي، لقد دفع آل بوش ما يستحق عليهم – والآن سترد كاليفورنيا الجميل بمعدل 2 مليار دولار في السنة لمدة ثلاثين سنة.



الفصل الرابع

بع سيارة الليكسوس، أحرق شجرة الزيتون

العولمة والمستاؤون منها

كنت أقيس سترة ضيقة (كالسترة التي يُقيد بها المجانين) عندما تلقيت رسالة عاجلة من بوليفيا.

كانت السترة فكرة توماس فريدمان، كاتب عمود في نيويورك تايمز واقتصادي هاوٍ كتب الليكسوس وشجرة الزيتون، وهي عبارة عن قبلة طويلة وعميقة إلى العولمة. وأنا كنت في كليفلاند للمناقشة مع فريدمان في اجتماع مجلس الشؤون العالمية في أيار 2001. العولمة، قال فريدمان للمجلس، هي ثورة الاتصالات. إنها عن الإنترنت. إنها كيف تجلس في غرفة نومك وتشتري أسهماً في أمازون دوت كوم وترسل رسائل إلكترونية إلى سكان الإسكيمو في نفس الوقت، وأنت تلبس بيجامتك.

بحسب كلام فريدمان، إننا "موصولون" و"ممكَّنون" و"مفعّلون" (لغة كمبيوتر). وإذا لم يكن ذلك جيداً بحد ذاته، فالعولمة تجعل الاقتصاد ينمو. أي أمة في العالم تأخذ على نفسها العهد وتتبع البرنامج يمكنها أن تفتح منجم الذهب المخبأ. الفقر سينتهي، بالإضافة إلى الحكومات الاستبدادية. وكل بوليفي سيحصل على بريده الإلكتروني الخاص.

نهاية الفقر في العالم! سكان الإسكيمو! بريد إلكتروني! أريد هذا المستقبل الشجاع الجديد وأريده الآن في الحال! كل ما كان علي فعله، قال فريدمان، هو

التحول إلى ما هو أكثر بقليل من التأقلم مع النموذج. "السترة الضيقة الذهبية هي الثوب الاقتصادي السياسي المحدِّد للعولمة"، يقول فريدمان. وكلما كانت السترة التي تلبسها أضيق، "كلما أنتجت المزيد من الذهب".

يتكلم فريدمان – بشكل مجازي بالطبع – عن أحدث زي اقتصادي، "حاكته مارغريت تاتشر". أما رونالد ريغان، يضيف فريدمان، فقد "خاط الأزرار". هناك أكثر بقليل من عشر خطوات محددة، ولكن الأساسية منها هي: قلِّل السيطرة والميزانيات والبيروقراطيات والقوانين التي تصنعها؛ خصخص كل شيء تقريباً؛ أزلْ القيود عن العملة وأسواق رأس المال، اسمح للبنوك بالمضاربة في العملات ونقل رأس المال عبر الحدود. ولكن لا تتوقف عند هذا الحد. افتح كل صناعات الدول في العالم على التجارة الأجنبية والغِ كل تلك التعرفات الرجعية القديمة ورحِّب بالملكية الأجنبية بلا حدود؛ تخلص من حواجز الحدود الوطنية التي تعيق التجارة؛ اجعل السوق يحدد أسعار كل شيء من الكهرباء إلى الماء؛ دع أولئك الذين يشترون ما هو رخيص ويبيعونه بغلاء يوجهون استثماراتنا. ثم انقل تلك البيروقراطيات القديمة بالعربات إلى المقصلة: خفِّض معاشات التقاعد، خفِّض الرعاية الاجتماعية، خفِّض الإعانات الحكومية؛ دع السياسية تنكمش واترك القيادة للسوق.

إن بيع هذه القوانين لأمر سهل، قال فريدمان وابتسم ابتسامة عريضة، طالما أن ليس هناك انشقاق. نعم، كان هناك متظاهرون مثيرون للشغب من محبي الشجرة في سياتل. ولكن كما قال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، "الأشخاص الذين يطلقون العنان لأنفسهم في المظاهرات مضلَّلون. التجارة العالمية جيدة لوظائف الناس ومستويات معيشة الناس. هذه المظاهرات انتهاك حقيقي لحرمة القانون".

ولكن، لنغفر للشباب افتقاره إلى التعقيد. ما لم يعرفه الأولاد في الشارع هو أن التاريخ قد انتهى، قد تعطل! يخبرنا فريدمان: "الجدل التاريخي قد انتهى. الحل هو رأسمالية السوق الحرة". وسواء كنا جمهوريين أم ديمقراطيين، محافظين متطرفين أم مؤيدين لحزب العمل الجديد، اشتراكيين أم ديمقراطيين مسيحيين،

جميعنا موافقون، جميعنا موثقون بإحكام في ستراتنا الضيقة، يمكننا المراوغة على مستوى الأكمام فقط.

كنت أهم بالقول، "شد وثاقي". ولكنني تلقيت في تلك اللحظة هذه الملاحظة - رسالة إلكترونية - من مدينة كوتشابامبا، بوليفيا. إنها عن أوسكار أوليفيرا، زعيم اجتماعي عرفته أثناء عملي مع نقابات العمال في أميركا اللاتينية. ذكرت الملاحظة: "ما يقارب 1,000 عنصر مدجج بالسلاح من قوات الأمن البوليفية فرقوا متظاهرين مسالمين بالغاز المسيل للدموع وضربوهم وصادروا ممتلكاتهم الشخصية.

ماذا كانت المشكلة؟ ربما كان الإنترنت معطلاً، والبوليفيون كانوا يتظاهرون لأنهم لم يتمكنوا من بيع أسهمهم في أمازون دوت كوم.

ختمت الرسالة: "أوسكار مفقود. ومكانه غير معروف". ألم يكن أوسكار يعلم بأنه "موصول ومفعّل؟"

ذكّرتني الرسالة بالوثائق السرية الكبيرة التي وقعت في يدي مؤخراً. أتت هذه الوثائق من أكثر ملفات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سرية، من أدراج مكاتب المسؤولين في اللجنة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية: استراتيجيات مساعدة الدول، البند 133 من رسالة دبلوماسية، مذكرات من المكاتب السكرتارية - المعنى الحقيقي للعولمة - من داخل المنظمات التي تبتكر، ثم تملي، شروط علم الاقتصاد الدولي الجديد.

لم يكن هناك شيء عن سكان الإسكيمو والهواتف الخليوية، ولكنني وجدت الكثير عن تخفيض معاشات التقاعد في الأرجنتين بنسبة 13 بالمائة، وتمزيق النقابات في البرازيل... ورفع أسعار الماء في بوليفيا، كل ذلك كُتب بلغة تقنية باردة ومُهر بـ "للاستخدام الرسمي فقط".

يعتقد المتظاهرون الغاضبون في شوارع سياتل بأن هناك نوعاً من المؤامرة الكبرى بين القوى الشركاتية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وخليط من الوكالات التي تعمل لمص دم البوليفيين وسرقة الذهب من تنزانيا. ولكن

المتظاهرين على خطأ، إذ إن التفاصيل تثير الاشمئزاز أكثر بكثير مما يمكن أن يتخيلوا. في آذار 2001، عندما رفعت حكومة الإكوادور سعر غاز الطهو وأحرق الهنود الجائعون العاصمة، كنت أقرأ الخطة السرية للبنك العالمي التي صدرت قبل أشهر. أمر البنك العالمي، مع صندوق النقد الدولي، بهذه الزيادة التي بلغت 80 بالمائة في سعر الوقود المحلي، وهما يعلمان بأن ذلك قد يشعل النار في البلاد. يبدو وكأن حوادث الشغب كانت ضمن الخطة.

وهي كذلك. وهذا وفقاً للمصدر الداخلي الوحيد الذي يمكنني تسميته – جوزيف ستيغليتز، خبير اقتصادي سابق رفيع المستوى في البنك العالمي. "لقد دعوناها حوادث شغب صندوق النقد الدولي". كانت حوادث الشغب والرد عليها مبرمجين، والأخير أُشير إليه بشكل لطيف بـ "الحل" – أي الشرطة، الدبابات، الإجراءات الصارمة.

رميت سترتي الضيقة وشرعت في الكتابة. وهذا ما ستجده في هذا الفصل: تقاريري التي تشرح قوائم "الشروط" (167 شرطاً للإكوادور) التي يطلبها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مقابل قروضهما والشروط المقترحة غير المنشورة لتطبيق الفقرة VI.4 من معاهدة "GATS" التي أُجريت برعاية منظمة التجارة العالمية وقوانين الملكية الفكرية التي خرجت بها اتفاقية "TRIPS"، والتي تقرر كل شيء من علاج سرطان الثدي إلى تحكم الدكتور دري "Dr. Dre" بموسيقى الراب. بمعنى آخر، كل الحقائق القذرة للعولمة كما تُطبَّق فعلياً. ويمكنك قراءتها وأنت في بيجامتك.

كما ستكتشف لماذا كان أوسكار مفقوداً؛ لقد قُبض عليه بواسطة الجيش البوليفي الخاص بتطبيق العولمة.

أنهى فريدمان حديثه – تبين بأنه لا يريد المناظرة وجهاً لوجه، ولهذا اضطررنا للتكلم على أيام منفصلة – باقتباس حكمة أندي غروف، رئيس شركة إنتل، باستحسان مبتهج: "إن هدف الرأسمالية الجديدة هو إطلاق النار على الجريح".

في ذلك اليوم، من أجل أوسكار، كنت أتمنى أن يكون فريدمان على خطأ.

وحوش الدكتور بانكشتاين: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والغرباء الذين التهموا الإكوادور

كنت واقفاً أمام فندق هيلتون نيويورك أثناء محادثات الدول السبع الكبرى "G7" في العام 2000، اجتماع الرؤساء ورؤساء الوزراء وخبرائهم الماليين، عندما مرت بي مسرعة سيارة الليموزين التي تقل مدير صندوق النقد الدولي هورست كوهلر واصطدمت بأحد المطبات، فطار من نافذتها تقرير بعنوان "استراتيجية المساعدة المؤقتة للإكوادور". كُتب عليه "سري. ليس للتوزيع". لربما تشك بأنني لم أحصل على هذه الوثيقة بهذه الطريقة، ولكن يمكنك أن تكون متأكداً من أنها تحوي الإجابة على مسألة محيرة جداً.

داخل الهيلتون، شرح البروفيسور أنتوني جيدينز لحشد جدي من خريجي كلية الاقتصاد في لندن بأن "العولمة حقيقة تسيرها ثورة المعلومات".

واو. كان ذلك شيئاً مدهشاً! أولئك المتظاهرون الغربيون السذج ضد صندوق النقد الدولي فهموا الأمر برمته على نحو خاطئ. العولمة، كما يقول لسان حال جيدينز، هي إعطاء كل قروي في جبال الأنديز جهاز تلفون خليوي متصل مع الإنترنت من نوع نوكيا. (من الواضح أن الرجل كان قد حفظ عن ظهر قلب كلمات زميله توماس فريدمان). لماذا بحق الله يتظاهر أي شخص ضد هذه المسيرة السعيدة نحو المستقبل المعولم؟

لذا، قلَّبت في صفحات وثيقتي المسروقة "استراتيجية مساعدة مؤقتة للإكوادور" باحثاً عن فصل يتكلم عن وصل مدارس الإكوادور بشبكة الوب العالمية. بدلاً من ذلك، وجدت ملحقاً سرياً. أُمرت الحكومة الإكوادورية برفع سعر غاز الطهو بنسبة 80 بالمائة بحلول 1 تشرين الثاني 2000.[1] وعلاوة على ذلك، كان على الحكومة أن تلغي 26,000 وظيفة وتخفض الأجور الفعلية للبقية من العمال

(1) يزعجني كثيراً عندما أكشف مؤسسة ما ولا يرد أحد بأي شكوى أو تعليق أو دعوى قضائية. ولكن تبين أنني لم أبحث في القارة الصحيحة: في الواقع، لقد كتب البنك العالمي رداً طويلاً على هذا البيان ونشره في صحيفة أفريقية. كان ذلك غريباً. والأغرب من ذلك أنهم أنكروا بكل بساطة، في دفاعهم عن مخططاتهم المدمرة الحمقاء للإكوادور، الوثائق الموجودة. الشكل 4.1 يظهر صفحة من إحدى هذه الوثائق غير الموجودة.

بنسبة 50 بالمائة على أربع مراحل وضمن برنامج يحدده صندوق النقد الدولي. في تموز من العام 2000، اضطرت الإكوادور لنقل ملكية أكبر نظام للماء لديها إلى شركات أجنبية، ثم منحت شركة بريتيش بتروليوم حقوق إنشاء وامتلاك خط أنابيب نفط فوق الأنديز.

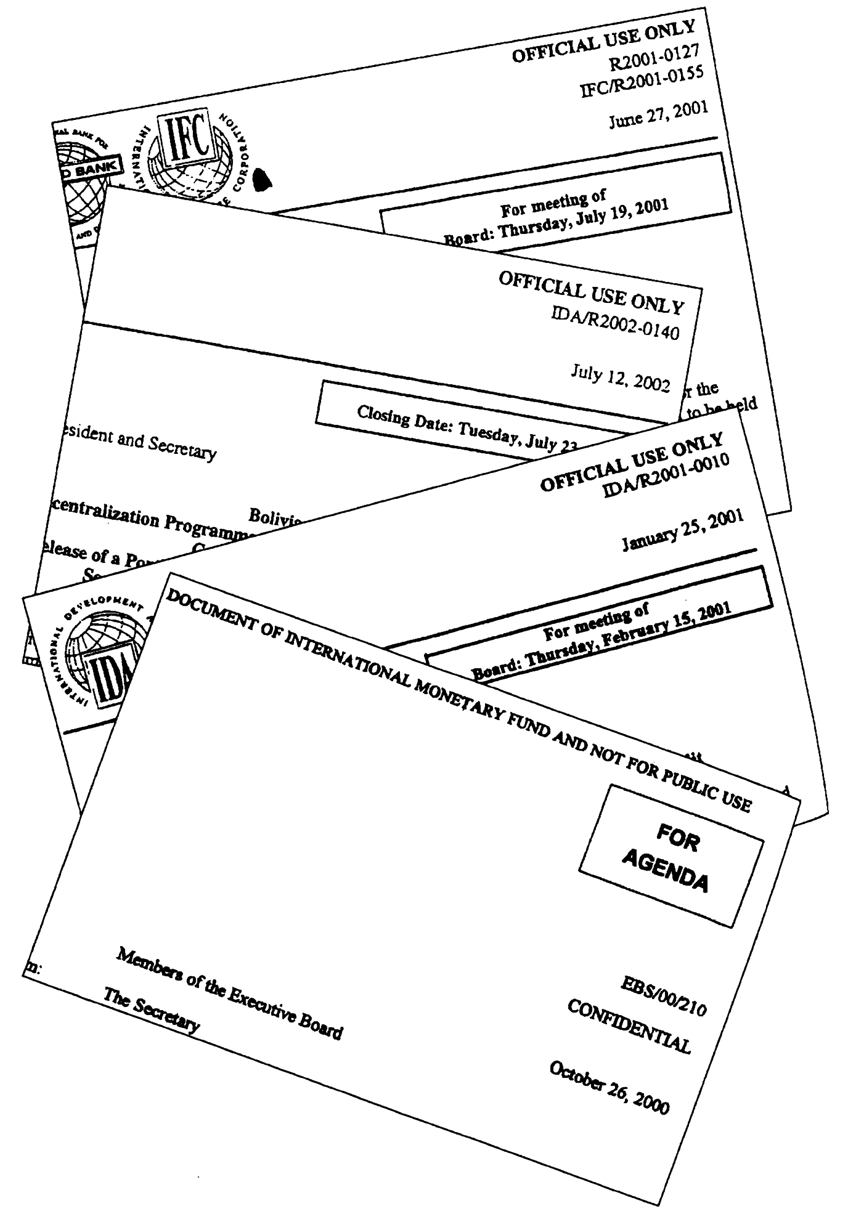
كان ذلك مجرد بداية. على أي حال، لقد بدت الشروط المفصلة الـ 167 لقرض صندوق النقد الدولي أقل من "خطة مساعدة" وأكثر من خطة للقيام بانقلاب مالي.

سيرد صندوق النقد الدولي بأنه لم يكن يملك خياراً. على أي حال، لقد كان الإكوادور مفلساً تماماً، بفضل الانفجار الداخلي للمصارف التجارية في البلاد. ولكن كيف انتهى الإكوادور، الذي كان مرة عضواً في منظمة الأوبك مع موارد كافية للتوفير، في مثل هذه الورطة؟

بالنسبة لهذا الموضوع، يجب أن نعود إلى العام 1983، عندما أرغم صندوق النقد الدولي حكومة الإكوادور على الاستيلاء على الديون الخاصة التي يدين بها نخبة الإكوادور إلى المصارف الأجنبية. بسبب هذا الإنقاذ المالي من الخبراء الماليين الأميركيين والمحليين، استدانت حكومة الإكوادور 1.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

لكي تسدد الإكوادور هذا القرض، أمر صندوق النقد الدولي برفع أسعار الكهرباء والضروريات الأخرى. وعندما لم تأتِ هذه الخطة بما يكفي من المال، كانت هناك "خطة مساعدة" أخرى تطلبت من الحكومة إلغاء 120,000 وظيفة أخرى.

وعلاوة على ذلك، بينما كانت الإكوادور تحاول الإيفاء بالتزاماتها الكثيرة جداً إلى صندوق النقد الدولي، قامت، في خطوة غبية، بـ "تحرير" سوقها المالي الصغير، محررة المصارف المحلية من القيود الحكومية وتاركة الديون الخاصة ومعدلات الفائدة تنفجر. من الذي دفع الإكوادور إلى هذا العبث الأحمق بالصناعة المصرفية للسوق الحرة؟



الشكل 4.1: وثائق من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (عدة رفوف منها) تفرض كل شيء من سعر زيت الطهو في الإكوادور إلى تخفيض الأجور الشهرية للأرجنتينيين بنسبة 40 بالمائة اعتماداً على برنامج للإنشاءات العامة.

ملاحظة: الأحرف الأولى هي I - M - F (صندوق النقد الدولي) – هو الذي جعل من تحرير القطاع المصرفي في البلاد شرطاً من شروط خطة مساعدة مسعورة. تأتي حقائق هذه القصة الصغيرة الشريرة من تقرير داخلي آخر لصندوق النقد الدولي مر بجانبي مصادفة وكان مكتوباً عليه "الرجاء لا تعلنه". تظاهر بأنني لم أفعل.

كيف عالج صندوق النقد الدولي الإيدز

مد صندوق النقد الدولي وشريكه، البنك العالمي، يد المساعدة الصعبة الإرضاء إلى أعداد كبيرة من الأمم. خذ تنزانيا على سبيل المثال. اليوم، في تلك الدولة الأفريقية، يستعد 1.3 مليون شخص للموت بسبب الإيدز. وصل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنقاذ بحل "ليبرالي جديد" رائع: طلبا من تنزانيا أن تتقاضى ثمناً مقابل المواعيد العلاجية في المستشفى التي كانت سابقاً مجانية. ومنذ أن فرض البنك العالمي هذا الشرط، انخفض عدد المرضى الذي عولجوا في أكبر ثلاثة مستشفيات عامة في دار السلام بنسبة 53 بالمائة. علاج البنك يفعل فعله!

وطلب المنقذون (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) أيضاً من تنزانيا أن تأخذ رسوماً على التعليم، ثم عبرت عن دهشتها عندما انخفض التسجيل في المدارس من 80 بالمائة إلى 66 بالمائة.

إجمالاً كان لدى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي 157 اقتراحاً نافعاً لتنزانيا. في نيسان 2000، وافقت الحكومة التنزانية سراً على تبني جميع هذه المقترحات. إما أن توقع أن تموت جوعاً. لا يمكن لأي دولة نامية أن تقترض بالعملة الصعبة من أي بنك تجاري بدون مباركة صندوق النقد الدولي (باستثناء الصين، الذي ينمو المردود لديها بنسبة 5 بالمائة في العام بواسطة اتباع عكس سياسات صندوق النقد الدولي).

لقد تحكّم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل فعلي في اقتصاد تنزانيا منذ العام 1985. ولكن، يجب أن نعترف بأنهما عندما توليا المسؤولية وجدا أمة اشتراكية تتمرغ في الفقر والمرض والديون. لم يضيِّع خبراء صندوق النقد الدولي

المولعون بالسوق وقتاً في كسر الحواجز التجارية وتقليص الإعانات الحكومية وبيع صناعات الدولة. وفقاً لمراقبة البنك العالمي نانسي ألكسندر من "شبكة المواطنين للخدمات الأساسية" (ميريلاند)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لتنزانيا في 15 سنة فقط من 309 دولار إلى 210 دولار للشخص الواحد. وارتفعت نسبة الأمية وقفز معدل الفقر المدقع إلى 51 بالمائة من عدد السكان. رغم ذلك، لم يفهم البنك العالمي لماذا فشل في كسب ود واحترام التنزانيين على خطة السوق الحرة الذي أتى بها. في حزيران من العام 2000، أعلن البنك العالمي في تقرير له معبراً عن خيبة أمله: "إحدى مورثات الاشتراكية أن معظم الناس يعتقدون حتى الآن بأن للدولة دوراً أساسياً في تعزيز التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية".

عندما حط لاري على الأرض

لم يكن الأمر على هذا الحال دائماً؛ أعني الولع بالأسعار، وليس بالناس. وُلد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في العام 1944 بأهداف بسيطة وجديرة بالثناء – تمويل مشاريع إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد الحرب (البنك العالمي) وإقراض العملة الصعبة للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي).

بعد ذلك، ابتداء من عام 1980، يبدو أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بدآ باتباع أسلوب مغاير. في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، جلبت دول العالم الثالث، النازفة بعد الزيادات التي بلغت خمسة أضعاف في أسعار النفط والقفزة المشابهة في الفوائد على الدولار، أوعية الاستجداء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ولكنهم تلقوا، بدلاً من تحريرهم من ديونهم، "خطط مساعدة هيكلية" تحوي حوالى 114 "شرطاً" للحصول على قروضهما. رغم أن التفاصيل كانت تختلف باختلاف الدول، إلا أن تأجيل الديون في كل الحالات كان دائماً على حساب إزالة الحواجز التجارية وبيع الممتلكات الوطنية إلى المستثمرين الأجانب وتخفيض الإنفاق الاجتماعي وجعل القوة العاملة "مرنة" (اقرأ "اسحقوا نقاباتكم").

يقول البعض بأن التغيرات الجذرية والشريرة في سياسات البنكين بعد العام

1980 كانت نتيجة لانتخاب رونالد ريغان في تلك السنة كرئيس وتنامي قوى السيدة تاتشر في إنكلترا وصعود السياسة "الليبرالية الجديدة" (السوق الحرة). أما أنا فأقول بأن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد تم الاستيلاء عليهما بواسطة غريب من الفضاء يدعى لاري. من الواضح أن "لاري" سامرز، الذي كان ذات مرة الخبير الاقتصادي الأول في البنك العالمي، ثم وزير المالية في الولايات المتحدة، هو في الحقيقة واحد من مجموعة من الكائنات الفضائية التي أُرسلت إلى هنا كي تحول الكثير من الجنس البشري إلى مصدر من البروتين الرخيص.

إذاً، ماذا حققت الكائنات الغريبة بواسطة وصفات المساعدة البنيوية (السوق الحرة) التي أتت بها؟ يصرح سامويل بريتان، فارس العولمة في فايننشال تايمز، بأن أسواق المال والتجارة الحرة في العالم الجديد قد "أحدثت زيادة غير مسبوقة في مستويات المعيشة في العالم". ينوه بريتان بالنمو الضخم للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومتوسط العمر ومعرفة القراءة والكتابة في العالم الأقل تطوراً من 1950 إلى 1995.

الآن انتظر لحظة. قبل العام 1980، عملياً كانت كل الدول في التحقيق الذي أجراه حول العالم الثالث إما اشتراكية أو تتحكم الدولة فيها بالمساعدات الاجتماعية لأفرادها. كانت تلك الدول تتطور باعتماد "نموذج بديل الاستيراد" وفيه كانت الصناعة المملوكة محلياً تُبنى عبر الاستثمار الحكومي والتعرفات العالية، محرمة على مؤيدي السوق الحرة. في تلك "العصور المظلمة" (1960 - 1980) من ازدياد السيطرة الحكومية الوطنية وبرامج المساعدة الاجتماعية، ازداد دخل الفرد 73 بالمائة في أميركا اللاتينية و34 بالمائة في أفريقيا. بالمقارنة مع ذلك، منذ العام 1980، شهد نموذج ريغان/تاتشر النمو في أميركا اللاتينية يصل حتى مرحلة التوقف الفعلي – نمو يبلغ أقل من 6 بالمائة على مدار عشرين سنة – وانحدرت المداخيل الإفريقية بنسبة 23 بالمائة.

والآن دعنا نحصي الجثث: من العام 1950 إلى 1980، أضافت السياسات الاشتراكية التي تتبنى المساعدات الاجتماعية الحكومية أكثر من عشر سنوات على متوسط العمر إلى كل دولة على الأرض. ومن العام 1980 إلى اليوم، أصبح

متوسط العمر تحت المساعدة البنيوية بلا جدال أقصر إلى حد مفزع. منذ العام 1985، ارتفع العدد الإجمالي للأميين وانخفض متوسط العمر في خمس عشرة دولة أفريقية – الأمر الذي يعزوه بريتان إلى "سوء الحظ، و[ليس] إلى النظام الاقتصادي الدولي". في الجمهوريات السوفييتية السابقة، حيث هيمنت خطط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، سقط متوسط عمر الفرد من فوق الهاوية – بزيادة 1.4 مليون شخص إلى معدل الوفاة في السنة في روسيا وحدها. حظ عاثر يا روسيا!

ولكن، يجب الاعتراف بأن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يتحسنان، فهما لا يصدران أبداً الآن "خطط المساعدة البنيوية" المروعة. لا، أبداً، إنهما يسميانها "استراتيجيات تخفيض الفقر". ألا يجعلك ذلك تشعر بشكل أفضل؟

في نيسان من العام 2000، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في نتائج العولمة. في تقريره "وجهة نظر العالم"، اعترف الصندوق بأنه "في العقود الأخيرة، عانى ما يقارب خمس سكان العالم من التراجع. وهذه واحدة من أكبر الإخفاقات الاقتصادية في القرن العشرين". وهذه، يا بروفيسور جيدينز، حقيقة.

المعولِم القادم من الموت:
خطوات صندوق النقد الدولي الأربع للعنة الاقتصادية

"لقد حكمت (العولمة) على الناس بالموت"، قال لي العضو المخلص السابق في البنك العالمي في مشهد كأنه مستخلص من رواية Le Carre "الجاسوس القادم من الموت". كان جوزيف ستيغليتز الخبير الاقتصادي الأول في البنك العالمي، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو، إلى حد بعيد، نظريته التي تحققت.

"استخلصت" المعلومات من ستيغليتز على مدار عدة أيام – في جامعة كامبردج وفي فندق في لندن وأخيراً في واشنطن أثناء محادثات كبيرة بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في نيسان 2001. بدلاً من ترؤس اجتماعات الوزراء وأصحاب المصارف المحلية كما اعتاد أن يفعل، أُبقي ستيغليتز مستبعداً وراء صف الشرطة الذين يطوقون مكان الاجتماع، تماماً كزعماء النقابات البوليفيين، وآباء ضحايا الإيدز والمتظاهرين الآخرين المناهضين للعولمة. لقد أصبح المتنفذ

الكبير المطلع على بواطن الأمور الآن في الخارج.

في العام 1999 أقال البنك العالمي ستيغلنز. ولم يُمنَح "تقاعداً" بسيطاً متواضعاً؛ فقد طلب، كما قيل لي، وزير المالية الأميركي لاري سامرز عزلاً علنياً لستيغليتز لتعبيره عن أول انشقاق لطيف له عن العولمة - على طريقة البنك العالمي.

في واشنطن تكلمنا عن الأعمال الحقيقية، والمخفية غالباً، لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة المالية الأميركية، المالكة 51 بالمائة من البنك.[2]

بالإضافة لوثيقة الإكوادور، حصلت في العام 2001 على مجموعة كبيرة جديدة من الوثائق، من مصادر لا يمكن ذكر أسمائها، من داخل مكاتب المؤسسة التي استخدمته فيما مضى، كُتب عليها "سرية" و"مقيدة" و"لا تُكشَف بطريقة أخرى دون ترخيص من البنك العالمي". ساعدني ستيغليتز على ترجمة اللغة البيروقراطية لـ "استراتيجيات مساعدة الدول".[3]

هناك "استراتيجية مساعدة" مصممة بشكل خاص لكل دولة، كما يقول البنك العالمي، بعد إجراء تحقيق داخلي عن البلد. ولكن وفقاً للمطلع على بواطن الأمور في البنك العالمي ستيغليتز، يتكون "تحقيق" موظفي البنك من إجراء فحص عن قرب على فنادق الخمسة نجوم في ذلك البلد. وينتهي التحقيق باجتماع الموظفين مع وزير مالية مروَّض متوسِّل يُسلَّم إليه اتفاقية "إعادة هيكلة"، أُعدت سلفاً من أجل توقيعه "الطوعي" (لدي مجموعة مختارة منها).

يُحلَّل اقتصاد كل دولة على حدة بشكل فردي؛ ثم يسلِّم البنك، وفقاً لستيغليتز، كل وزير نفس البرنامج ذي المراحل الأربع بالضبط.

(2) كانت المقابلات لصالح الأوبزيرفر وبرنامج Newsnight على تلفزيون بي بي سي. شاهد شريطاً عن حلقة من المقابلة واقرأ اقتباساً مطولاً من المقابلة على الموقع www.GregPalast.com/stiglitz/.

(3) لم تأتِ الوثائق من الدكتور ستيغليتز. أنا لا أمزح. لم يعطني ستيغليتز أبداً، أبداً، أبداً، أي وثيقة سرية. ولم يكن مضطراً لذلك، إذ إن العديد من الأشخاص في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مشمئزون لدرجة الموت مما يرغمهم رؤساؤهم على فعله. لذا، أنا لا أفتقر أبداً إلى المعلومات الداخلية.

المرحلة الأولى

المرحلة الأولى هي الخصخصة – التي يمكن تسميتها بدقة أكبر "الارتشاء" كما يقول ستيغليتز. بدلاً من الاعتراض على بيع صناعات الدولة، قام الزعماء الوطنيين بكل لباقة – مسكتين النقاد المحليين كما طلب منهم البنك العالمي – ببيع الشركات المحلية للكهرباء والماء. "بإمكانك رؤية أعينهم وهي تتسع" لمشهد الـ 10 بالمائة نسبة العمولة التي دُفعت لحسابات مصرفية سويسرية لمجرد حسم بضع مليارات من سعر المبيع للممتلكات الوطنية.

وحكومة الولايات المتحدة تعرف ذلك، على حد قول ستيغليتز – على الأقل في أكبر حادثة "ارتشاء" على الإطلاق، البيعة الروسية التي جرت في العام 1995. "كانت فكرة وزارة المالية الأميركية على الشكل التالي: كان ذلك عظيماً طالما أننا كنا نريد أن يعاد انتخاب يلتسين. ولا يهمنا إذا كان انتخاباً فاسداً أم لا. إننا نريد أن يذهب المال إلى يلتسين" عن طريق إعادة قسم من المال المسلوب أصلاً لصالح حملته الانتخابية.

ينبغي هنا أن أقول بأن ستيغليتز لم يكن مهووساً بلعبة المؤامرة ممن يتبجحون بكلامهم عن الهليكوبترات السوداء. فقد كان الرجل داخل اللعبة بالذات، عضواً في حكومة بيل كلينتون كرئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين التي يعينها الرئيس.

أما الأكثر شناعة بالنسبة لستيغليتز فهو فساد أعضاء حكومة القلة الذين نهبوا الممتلكات الصناعية لروسيا، مخفضين المردود الوطني إلى النصف تقريباً، مسببين كساداً اقتصادياً ومجاعة.

المرحلة الثانية

بعد الارتشاء، تأتي المرحلة الثانية من خطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (التي تناسب كل الحالات) لإنقاذ اقتصادك، وهي تحرير سوق رأس المال. وهذا يعني إبطال أي قانون في أي دولة يبطئ أو يفرض ضريبة على الأموال التي تقفز فوق الحدود. نظرياً، تسمح إزالة القيود على سوق رأس المال في دولة ما

لرؤوس أموال البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بالتدفق داخل وخارج تلك الدولة. ولكن، للأسف، في دول مثل إندونيسيا والبرازيل تدفقت الأموال إلى الخارج وإلى الخارج فقط. يدعو ستيغليتز هذه العملية بدورة "الأموال الساخنة". تدخل الأموال إلى الدولة للمضاربة في العقارات والعملات، ثم تهرب عند أول أثر لوجود مشاكل. وبذلك، قد تجف احتياطات الدولة في أيام أو حتى ساعات. وعندما يحصل ذلك، يطلب صندوق النقد الدولي من تلك الدول، لإغراء الشركات المضاربة بإعادة رؤوس أموالها (أي أموال الدول)، رفع نسب الفوائد إلى 30 بالمائة و50 بالمائة و80 بالمائة.

"النتيجة كانت قابلة للتكهن بها"، قال ستيغليتز عن الأموال الساخنة في آسيا وأميركا اللاتينية. لقد دمر ارتفاع نسب الفوائد قيم الملكيات وخرب الإنتاج الاقتصادي واستنزف الثروات الوطنية.

المرحلة الثالثة

عند هذه النقطة، يجر صندوق النقد الدولي الدولة المرهقة إلى المرحلة الثالثة: وضع الأسعار اعتماداً على السوق، وهو مصطلح مزخرف لرفع أسعار الغذاء والماء والغاز المنزلي. وهذا يؤدي إلى المرحلة ½ 3، التي يدعوها ستيغليتز "إخلال صندوق النقد الدولي بالأمن". هذا الإخلال بالأمن متوقّع به مسبقاً من قبل الصندوق. عندما تصبح دولة ما "فقيرة ومعدمة، يستغل [صندوق النقد الدولي] الفرصة ليعصر آخر نقطة دم منها. ثم يرفع الحرارة إلى أن ينفجر المرجل بأكمله". – كما حصل عندما أوقفت إعانات الغذاء والوقود إلى الفقراء في إندونيسيا في العام 1998 فانفجرت حوادث الشغب في البلاد. هناك أمثلة أخرى – حوادث الشغب التي حدثت في بوليفيا في نيسان 2000 إثر ارتفاع أسعار الماء بضغط من البنك العالمي، وحوادث الشغب في الإكوادور في بدايات العام 2001، بعد ارتفاع أسعار الغاز المنزلي التي وجدناها في البرنامج السري لـ "مساعدة" الإكوادور. قد يتولد لديك انطباع بأن حوادث الشغب تلك مكتوبة ضمن البرنامج.

وهي كذلك في الحقيقة. على سبيل المثال، نحن بحاجة فقط لإلقاء نظرة على

"استراتيجية المساعدة المؤقتة" والسرية للإكوادور. يذكر فيها البنك – بدقة باردة – بأنهم يتوقعون لخططهم أن تشعل "اضطراباً اجتماعياً"، مصطلحهم البيروقراطي لاشتعال البلد.

وذلك ليس مستغرباً، نظراً لانفجار الاقتصاد داخلياً. يذكر التقرير السري بأنه كي تجعل الخطة من الدولار الأميركي عملة الإكوادور دفعت 51 بالمائة من عدد السكان إلى ما دون خط الفقر، وهو ما يسميه ستيغليتز خطة الضغط حتى الانفجار. وعندما تنفجر البلاد، تكون خطة "المساعدة" للبنك العالمي جاهزة، وهي الطلب من السلطات بأن تستعد للنزاع المدني وللمعاناة مع "الحل السياسي". في تلك الأمم المفلسة، "الحل" يعني الدبابات في الشوارع.

كل شغب جديد (أعني بالشغب "المظاهرات السلمية التي تُفرَّق بالهراوات أو الرصاص") يسبب هروباً مذعوراً لرؤوس الأموال وإفلاسات حكومية. ولهذا الإحراق الاقتصادي وجهه المشرق بالطبع، فالشركات الأجنبية يمكنها عندئذ أن تلتقط بقايا الممتلكات، بأسعار مزاد الحرائق.

ويشير ستيغليتز إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليسا مواليين متحجري القلب لاقتصاد السوق. ولكن فقط "عندما تحتاج البنوك إلى من ينتشلها من أزماتها المالية"، إذ يصبح عندها "التدخل [في السوق] مرَّحباً به". قال ستيغليتز. لقد استجدى الصندوق عشرات المليارات من الدولارات لإنقاذ الرأسماليين في إندونيسيا، ومعهم، البنوك الأميركية والأوروبية التي اقترضوا منها النقود.

ثمة نموذج يبرز هنا. هناك الكثير من الخاسرين في هذا النظام، ولكن هناك رابحان وحيدان: البنوك الغربية والمالية الأميركية. إنهما الوحيدان اللذان يكسبان المبالغ الكبيرة من هذا التحريك المجنون الجديد لرأس المال الدولي. على سبيل المثال، أخبرني ستيغليتز عن اجتماع محزن، في وقت مبكر من توليه لمنصبه في البنك العالمي، مع الرئيس الذي كان قد انتُخب منذ فترة قصيرة في أول انتخابات ديمقراطية تُجرى في إثيوبيا. طلب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من إثيوبيا أن تحول أموال المساعدة الأوروبية إلى حسابها الاحتياطي في المالية الأميركية، التي تدفع فائدة ضئيلة نسبتها 4 بالمائة، بينما كانت تقترض الدولار الأميركي لقاء

نسبة قدرها 12 بالمائة من أجل إطعام شعبها. توسل الرئيس الجديد لستيغليتز كي يدعه يستخدم أموال المساعدة لإعادة بناء البلاد. ولكن لا، لقد ذهبت الغنائم مباشرة إلى سرداب المالية الأميركية في واشنطن.

المرحلة الرابعة

وصلنا الآن إلى المرحلة الرابعة لما يدعوها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي "استراتيجيتهما لتخفيض الفقر": التجارة الحرة. إنها التجارة الحرة التي تسير حسب قواعد منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي. يشبِّه ستيغليتز التجارة الحرة على طريقة منظمة التجارة العالمية بحروب الأفيون. "فتلك [الحروب] أيضاً كانت من أجل فتح الأسواق"، قال ستيغليتز. كما في القرن التاسع عشر، يحطم الأوروبيون والأميركيون اليوم الحواجز أمام التجارة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقية، في الوقت الذي يسدون فيه أسواقهم الخاصة أمام زراعة العالم الثالث.

في حروب الأفيون، استخدم الغرب الحصار العسكري لإرغام الأسواق كي تُفتح أمام تجارتها غير المتوازنة. واليوم، بإمكان البنك العالمي أن يفرض حصاراً اقتصادياً فعالاً كالحصار العسكري تماماً – وفي بعض الأحيان مميتاً مثله أيضاً.

ستغليتز حساس بشكل خاص تجاه معاهدة منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية TRIPS (لدينا المزيد لنقوله عنها لاحقاً في هذا الفصل). "هنا بالضبط، يقول الخبير الاقتصادي، حكم النظام العالمي الجديد "على الناس بالموت" بفرضه تعرفات وضرائب مستحيلة كي تُدفع لشركات الأدوية مقابل الأدوية ذات العلامة التجارية. "إنهم لا يكترثون إن عاش الناس أو ماتوا".

بالمناسبة، لا ترتبك لهذا الخلط في هذه المناقشة حول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. إنها أقنعة متغيرة لنظام سيطرة واحد. لقد تشابكت فيما بينها بواسطة ما تسمّيه بطريقة كريهة "مقادح"، فالحصول على قرض من البنك العالمي من أجل مدرسة ما "يقدح"، طلباً بقبول كل "شرط" – حوالى 114 شرطاً لكل دولة – يُفرَض من قبل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي. في الواقع، يقول ستيغليتز، يتطلب صندوق النقد الدولي من الدول أن تقبل

تقبل سياسات تجارية أكثر قصاصاً من قوانين منظمة التجارة العالمية.

وأكثر ما يقلق ستيغليتز هو أن خطط البنك العالمي، التي تُبتكَر بسرية وتوجَّه بواسطة إيديولوجية استبدادية، ليست مفتوحة أبداً للنقاش والمعارضة. رغم ضغط الغرب من أجل إجراء الانتخابات في أوساط العالم النامي، إلا أن ما يُسمى برامج تخفيض الفقر لم تؤسَّس أبداً بشكل ديمقراطي، وبذلك، يقول ستيغليتز، إنهم "يقوضون الديمقراطية". وعلاوة على ذلك، تلك البرامج لا تنفع. إن إنتاجية أفريقيا السوداء تحت توجيهات "المساعدة" البنيوية لصندوق النقد الدولي قد ذهبت إلى الجحيم في حقيبة يدوية.

هل نجت أي دولة من هذا القدر؟ نعم، قال ستيغليتز، يقصد بوتسوانا (دولة في أواسط أفريقيا الجنوبية). "لقد أخبروا صندوق النقد الدولي على حزم أمتعته".

عندئذ بدأت بتحريض ستيغليتز. حسناً، أيها البروفيسور الذكي الذي يحسب نفسه بأنه يعرف كل شيء، كيف يمكن أن تساعد في تنمية الدول؟ اقترح ستيغليتز إصلاحاً جذرياً لمفهوم الأرض، وهو بمعنىً آخر هجوم على صميم ما يسميه هو "الامتلاكية"، هجوم على الأجور المرابية التي يفرضها القلة المملَّكة في جميع أنحاء العالم، والتي تبلغ بشكل نموذجي 50 بالمائة من محاصيل المستأجر. كان علي أن أسأل البروفيسور: بما أنك كنت الخبير الاقتصادي الأول للبنك العالمي، لماذا لم يتبع البنك نصيحتك؟

"إذا تحديت [ملكية الأرض]، فذلك سيكون تغييراً في سلطة النخبة. وهذا لا يشكل أولوية على جدول أعمال [البنك]". بالتأكيد لا.

وفي نهاية المطاف، الأمر الذي أدى لوضع عمل ستيغليتز على حافة الخطر هو فشل البنك العالمي والمالية الأميركية في تغيير منهجهما عندما واجهتهما الأزمات – الإخفاقات والمعاناة التي ارتُكبت بواسطة رقصتهم المالية الخليعة ذات المراحل الأربع. في كل مرة كانت تفشل فيها حلول السوق الحرة، كان صندوق النقد الدولي يطلب المزيد من سياسات السوق الحرة.

"يشبه الأمر إلى حد ما العصور الوسطى"، أخبرني ستيغليتز المطلع على بواطن الأمور".عندما كان المريض يموت، كانوا يقولون، 'حسناً، لقد أوقف فصد

الدماء في وقت مبكر جداً؛ ما زال يملك القليل من الدماء فيه.'" لقد استخلصت من حديثي مع البروفيسور بأن الحل لفقر العالم والأزمات التي يعاني منها هو: تخلصوا من مصاصي الدماء.

وقت متساوٍ للراشين

لنكن منصفين. هناك دائماً وجهان لكل قصة، ولهذا السبب بحثت عن وجهة نظر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. نُشرت نسخة عن هذه القصة أول مرة في ذي بيغ إشو – مجلة يبيعها المتشردون خارج محطات نفق لندن. عرضت المجلة فسحة متساوية لصندوق النقد الدولي، فكتب "نائب مسؤول وسائل الإعلام" لديه: "... وجدت بأنه من المستحيل علي أن أرد نظراً إلى طول وعرض الإشاعات وسوء الفهم في تقرير [بالاست]". في البداية، أنكروا وجود الوثائق الموردة... كالتي عُرضت غلافها هنا في الشكل 4.1.

لم يعد الإنكار خياراً بالنسبة لصندوق النقد الدولي، ولكن هجماتهم مازالت مستمرة، وبوحشية قصوى، ضد البروفيسور ستيغليتز. بالنسبة للبنك العالمي، سنحت لي الفرصة بمناقشة هذه المسائل مع كبير العرّافين نفسه، جايمس وولفنسون، رئيس البنك العالمي. بعد الإصدار الأول لهذا الكتاب، في 15 شباط 2002، طلب مني تلفزيون CNN بالحضور رداً على مقابلة لوولفنسون مدح فيها عمله في البنك العالمي. فكَّرت، ربما يود أن يناقش بعضاً من خطط "المساعدة" هذه، ففي النهاية، إنها تحمل توقيعه. ولكنني تلقيت آنذاك مكالمة من مساعدة منتج في الـ CNN. "إذا دُعي غريغ بالاست"، قالت مساعدة المنتج، فلن يسمح البنك العالمي لوولف بالظهور، ولا تستطيع المحطة حتى أن تستخدم كلماته المسجِلة مسبقاً. "إنهم [البنك العالمي] يكرهونك حقاً". يا الله! أخيراً قامت شبكة CNN بالعمل الشجاع واستبعدتني من الستوديو.(4)

لا يعترف العديد من المدراء التنفيذيين بالدفعات التي تأتيهم على سبيل

(4) كما قلت، لكل قصة وجهان – الحقيقة والتلفيق. بعد أن أخبرتني المنتجة الشابة بأنني قد رُفضت، قلت، "ذلك سيشكل قصة ظريفة". ثم تلقيت مجموعة من الرسائل والاتصالات من مسؤولين إداريين في شبكة CNN تحمل قصصاً متنوعة متضاربة عما حصل، ولكن أحداً منهم لم ينكر بأن البنك العالمي قد طالب بإسكاتي.

الرشوة. على سبيل المثال، أخبر مدير تنفيذي في شركة موبل أويل المحكمة بأنه كان "من طبيعة سير الأمور" بالنسبة لشركة النفط (أصبحت الآن جزءاً من إكسون موبل) أن "تشتري" (مصطلح شركة موبل) أعضاء من البرلمان البريطاني بأتعاب استشارية لقاء دعم ما في سن القوانين. (بما أن رشوة عضو من البرلمان لم تكن منافية للقانون حتى وقت متأخر، تبقى بريطانيا واحدة من الدول القليلة التي يعتبر فيها شراء السياسيين صفقة). ولكن إكسون موبل لم تعطني قائمة بـ "مستشاريها".

بعد ذلك، ساندني الحظ إلى حد ما. أخبرني محام شركات ذائع الصيت في لندن بأنه قابل رئيس شركة بناء دولية عملاقة تدعى بلفور بيتي، تبني كل شيء من الخطوط الحديدية لشركة أمتراك في الولايات المتحدة إلى السدود الكهرمائية (لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الماء) العملاقة، مثل سد بيرجو في ماليزيا. أخبرني المحامي بأنه ورئيس الشركة، في حفلة كوكتيل في العام 1997، "... كنا نتكلم عن الفساد. أعلن [رئيس الشركة] بفخر كبير بأنه قد سلَّم شخصياً الشيك إلى وزير في الحكومة من أجل رشوة سد بيرجو". بعد ذلك، ندم مصدري على تصريحه. ولكن، تصادف أنني كنت قد تركت مسجلتي تعمل. ومع ذلك، أدركت بأن هذه، رغم المكانة التي يشغلها مصدري، ما تزال مجرد إشاعات. لذا، أرسلت رسالة إلى شركة بلفور بيتي: "هل دفعت بلفور بيتي رشاوى في ماليزيا – نعم أو لا؟" عندما لم أتلق رداً على سؤالي، نشرت هذا الاتهام ضد بلفور بيتي من بين قائمة بعدة أعمال مرتشية أخرى.

الآن أصبحت في ورطة. اتصل المتحدث باسم بلفور بيتي، السيد تيم شارب، بصحيفتي في لندن ليطالبها بالتراجع عن اتهاماتي. ليس هناك مذهب ديني يقول بالمعصومية الصحفية، ولهذا كنت سعيداً بسحب الاتهامات إذا ما استطاع السيد تيم الإجابة عن هذا السؤال بالنفي:

سؤال: هل دُفع أي مبلغ إلى مسؤول حكومي بواسطة بلفور بيتي أو رئيسها أو وكيل عن رئيسها بخصوص مشروع سد بيرجو، نعم أو لا؟

بلفور بيتي: أقول لك بأنني تعاملت مع بعض الصحافيين فيما مضى!

سؤال: هل دفعت رشوة؟

بلفور بيتي: أحب طريقتك في المفاتحة.

سؤال: أريد أن أعرف فقط إذا كنت قد رشوت الماليزيين؟

بلفور بيتي: يمكننا قضاء بقية بعد الظهر! [وهذا ما فعلناه تقريباً، إذ استمر هذا الوضع قرابة الساعة.]

سؤال: أنا مهتم بموضوع الرشوة والفساد.

بلفور بيتي: ألسنا كلنا مهتمين؟...

سؤال: أنا سعيد لكتابة أن بلفور بيتي تصرح بشكل جلي وواضح بأنه لم يكن هناك أي نقود دُفعت لأي مسؤول ماليزي.

بلفور بيتي: لقد أشرت لك بأنك ربما ضللت الناس. الشيء الذي كتبته أُنكر تماماً من قبل مصدرك المزعوم!

حقاً؟ كان لدي شريط مسجل. وبعد نصف ساعة أخرى من المصارعة، قرأ رجل الشركة الرسالة من مصدري.

بلفور بيتي: [يقرأ من الرسالة] "أنا لا أنكر دقة الكلمات المنسوبة إلي في المقالة".

أوه. من أجل توضيحهم المفيد، فازت بلفور بيتي بجائزتي السنوية "النسر الذهبي" التي اقترحت إيداعها في حساب سويسري رقمي. وكتبت الأوبزيرفر التصحيح التالي: إننا بموجب ما يلي نسحب التصاريح التي نُشرت بخصوص تفاخر بلفور بيتي المزعوم بالقيام بممارسات فاسدة على أساس أن مقالتنا كانت صحيحة بالكامل.

وماذا عن جوزيف ستيغليتز؟ مازال على قيد الحياة بعد صرفه من الخدمة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتذمرهما من موقفه السيء. في أيلول من العام 2001، مُنح ستيغليتز جائزة نوبل في الاقتصاد. تذكَّر بأن ستيغليتز طُرد لمجرد سعيه لدراسة أسباب فشل سياسات صندوق النقد الدولي في معظم الأحيان. ولكنه قال لي مسلماً، على الرغم من ذلك، بأن أنصار العولمة يمكنهم الإشارة إلى نجاح واحد كبير فقط: الأرجنتين. ثم، بعد خمسة أشهر من حديثنا، تلقيت الخبر الحزين الذي يقول بأن الأرجنتين قد ماتت.

من الذي أطلق النار على الأرجنتين؟
تشير بصمات الأصابع الموجودة على المسدس إلى "IMF"

كانت ليلة دافئة من آب 2001 عندما تلقيت اتصـالاً هاتفيـاً: وُجـد اقتصـاد الأرجنتين ميتاً.

كانت هذه القضية سهلة الكشف، فإلى جانب الجثة التي كانت ما تزال دافئـة، ترك القاتل مسدساً مازال الدخان يتصاعد منه وبصمات الأصابع منتشـرة عليـه. سلاح القاتل: "مذكرة تفاهم تقنية"، بتاريخ 5 أيلول 2000. وُقِّعت المذكرة مـن قبـل بدرو وب، رئيس البنك المركزي في الأرجنتين، لإرسالها إلى هورست كـوهلر، مدير صندوق النقد الدولي "IMF".

حصلت على نسخة كاملة من "التفاهم"، بالإضافة إلى ملحقات سرية ورسـالة من وزير الاقتصاد الأرجنتيني إلى صندوق النقد الدولي، مرسلة من... حسناً، لنقل بأن المغلف لم يكن يحوي عنوان المرسل.

فرض التفاهم على الأرض تخفيض العجز في ميزانية الحكومة من 5.3 مليار دولار في العالم 2000 إلى 4.1 مليار دولار في 2001. فكِّر في ذلك. في ذلك الشهر (أيلول) الذي وُضعت فيه مسودة التفاهم، كانت الأرجنتين مسبقاً على حافة هاويـة ركود اقتصادي كبير. عامل واحد من كل خمسة عمال كان عاطلاً عـن العمـل. حتى الخبراء الاقتصاديون القليلو الخبرة في صندوق النقد الدولي لابد أنهم كـانوا يعرفوا بأن إمساك الإنفاق الحكومي في اقتصاد منكمش سيكون كإطفاء محركـات الطيارة وهي في حالة الانهيار. تخفيض العجز في وقت كهذا؟ كانت ستقول عنـه ابنتي الصغيرة ذات الأربع سنوات، غبياً (تلفظها الفتاة الصغيرة بطريقة ممطوطـة "Stooopid").

لاحقاً، بينما كانت أجنحة الاقتصاد تتساقط، أمـرت مجموعـة المستشـارين الاستراتيجيين في صندوق النقد الدولي بإلغاء العجز، مسببةً انفجار الاقتصاد.

رسمياً، وصلت نسبة البطالة إلى 16 بالمائة – غير رسمياً، 25 بالمائة إضافية من العمال كانوا إما غير مدفوعي الأجر أو في حالة إيقاف عن العمل أو يحصلون

على ما يمكِّنهم فقط من البقاء على قيد الحياة. سقط الإنتاج الصناعي - الذي كان في الأساس أقل بنسبة 25 بالمائة ونحن مازلنا في منتصف السنة - في غيبوبة سببتها نسب الفائدة التي قفزت، في إحدى الدرجات، إلى ما فوق 90 بالمائة على القروض الممنوحة بالدولار.

وصندوق النقد الدولي ليس مخطئاً فحسب وإنما وحشي أيضاً، فقد قرأنا، تحت عنوان بالخط العريض "تحسين ظروف الفقراء"، اتفاقاً لتخفيض الرواتب بنسبة 20 بالمائة - من 200 إلى 160 دولاراً - وفق برنامج الحكومة للاستخدام في حالة الطوارئ. ولكنك لا تستطيع توفير الكثير من أخذ 40 دولاراً في الشهر من الفقراء. لذا، من أجل توفير أكبر، وعد التفاهم أيضاً بانخفاض في الرواتب "من 12 إلى 15 بالمائة" بالنسبة لأعضاء الخدمة المدنية (العاملين في الوكالات الحكومية أو الدولية) و"عقلنة بعض الإعانات الحكومية التقاعدية ذات الامتيازات الخاصة". في حال أنك لم تعرف ماذا يعني صندوق النقد الدولي بالـ "عقلنة"، فإنه يعني تخفيض الرواتب التي تُدفع إلى المسنين بنسبة 13 بالمائة وفق البرامج العامة والخاصة. تخفيض، تخفيض، تخفيض في منتصف ركود اقتصادي. غباوة (Stooopid).

في التفاهم، بيَّن عباقرة العولمة بأنه ما إن تنفذ الأرجنتين خطة صندوق النقد الدولي في تخفيض إنفاق المستهلكين، فإن الإنتاج الاقتصادي في البلاد سيقفز بطريقة ما بنسبة 3.7 بالمائة وستنخفض البطالة. في الحقيقة، مع نهاية آذار 2001، هبط الناتج الإجمالي المحلي للبلاد 2.1 بالمائة تحت الدرجة التي سجلها في السنة الماضية، ولم يرتفع منذ ذلك الحين.

بعد ذلك، وصل إلى مكتبي مغلف آخر جاء من تلقاء نفسه. كان يحوي خطة البنك العالمي لـ "مساعدة الدول" على مدار أربع سنوات وصولاً إلى العام 2005، مؤرخة في 5 حزيران 2001 وموقعة من قبل رئيس البنك العالمي وولفنسون. على الغلاف: تحذير بأن المستلمين يمكن أن يستخدموها "فقط أداءً لواجباتهم الرسمية".

وواجبي الرسمي كصحفي هو أن أخبركم بما في داخله: خليط مذهل من الوحشية وخداع النفس. "رغم المعوقات"، كتب وولفنسون، "إن الأهداف الموضوعة في التقرير الماضي [في السنة الماضية] تبقى صحيحة والاستراتيجية ملائمة". إن

خطة صندوق النقد الدولي، التي طُبخت بمساعدة البنك العالمي، "ستحسن من الوضع إلى درجة كبيرة بالنسبة لبقية العامين 2001 و2002، مع توقع بعودة النمو في النصف الأخير من العام 2001".

ابتلعت الأرجنتين الدواء المالي للبنك العالمي، ولكنها لم تعجب "بالوضع المتحسن إلى درجة كبيرة". في كانون الأول، بدأت الطبقة المتوسطة، غير معتادة على البحث في قمامة الشوارع علها تجد شيئاً تأكله، بإحراق بوينس آيرس.

في هذه الوثيقة الغريبة التي لا يُسمح بقراءتها إلا للمسؤولين فقط، عبَّر رئيس البنك العالمي عن افتخاره الخاص بأن حكومة الأرجنتين قد نجحت بـ "حسم 3 مليارات دولار من المصروفات الأساسية للتكيف مع زيادة التزامات الفائدة". بكلمات أخرى، انتزعت الحكومة من الاحتياجات المحلية لدفع الفائدة للدائنين، معظمهم من البنوك الغربية.

وللأزمة وجهها المشرق، كما تبجح وولفنسون لقرائه من النخبة. "لقد اتُّخذت خطوة متقدمة جداً لإلغاء العقود المنتهية مدتها"، كتب وولفنسون. وانخفضت الأجور ("تكاليف العمال"، كما يسميها)، بسبب "مرونة سوق العمل التي أحدثها التحرير الفعلي للسوق بواسطة ازدياد الإجراءات غير الرسمية". الشرح: فقد العمال الوظائف الصناعية المنظمة في نقابات وتحولوا لبيع التوافه الصغيرة في الشوارع.

بحق الله، ما الذي أغرى الأرجنتين لتبني هذا البرنامج الأحمق؟ تمثل الطعم بصفقة قرض عاجل قدره 20 مليار دولار واعتماد "جاهز" من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وشركائهما في البنوك التجارية. ولكن هذا الكرم في الواقع ليس كما يبدو لك في الظاهر. لقد افترض التفاهم بأن الأرجنتين ستستمر في "خطة تحوُّلها"، وُضعت في العام 1991، التي ثبتت سعر البيزو، عملة الأرجنتين، بالنسبة للدولار الأميركي بنسبة صرف واحد مقابل واحد. بالطبع، لم يأتِ تثبيت العملة بدون مقابل، إذ طالبت البنوك الأجنبية التي تعمل مع صندوق النقد الدولي بأن تدفع الأرجنتين 16 بالمائة علاوة على نسب إقراض المالية الأميركية على الدولارات المطلوبة لدعم هذه الخطة.

الآن قم بالعملية الحسابية. عندما كتب وولفنسون مذكرته، كانت الأرجنتين تدين بـ 128 مليار دولار. الفائدة العادية إضافة إلى الفائدة الزائدة بلغتا 27 ملياراً في السنة. بكلمات أخرى، لم يستفد الأرجنتينيون ببنس واحد من الـ 20 مليار دولار التي أتت على شكل قروض "إنقاذ". تنامى الدين، ولكن لم يخرج أي شيء من المال من نيويورك، حيث بقي هناك لدفع الفائدة إلى الدائنين الأميركيين الذين يحملون السندات، سمكة كبيرة مثل بنك سيتيبانك وأسماك صغيرة مثل ستيف هانك.

لقد تحدثت مع هانك، رئيس تورونتو تراست أرجنتينا، صندوق "السوق الناشئ" الذي زاد من الأعباء على سندات الدين الأرجنتيني بنسبة 100 بالمائة أثناء الذعر المالي الذي حصل في العالم 1995. وأرباحه التي بلغت نسبتها 97.25 بالمائة في تلك السنة وضعت مؤسسته على قمة المؤسسات المضاربة.

يربح هانك بواسطة المراهنة على فشل سياسات صندوق النقد الدولي. وهذه المضاربة الخطرة – يسميها اللاعبون "استثمار الطيور الجارحة" – هي هوايته المربحة، ولكنه، في النهار، يعمل كأستاذ علم الاقتصاد في جامعة جونز هوبكينغ. رغم أن نصيحته قد تطرده من عمله، يعرض هانك علاجاً بسيطاً لآلام الأرجنتين: "أوقفوا التعامل مع صندوق النقد الدولي". وكان هانك قد نصح في السنة الفائتة، "ألغوا تثبيت الأسعار".

لقد بالغوا كثيراً جداً في أهمية نسبة صرف الدولار هذه (واحد مقابل واحد). وعندما خفَّضت الحكومة الأرجنتينية أخيراً سعر البيزو في كانون الثاني، دمرت معها قيمة حسابات التوفير المحلية كلها. ولكن، لم يكن تثبيت الأسعار بحد ذاته هو الذي أضر بالأرجنتين بمقدار سياسات صندوق النقد الدولي. يمكن تشبيه تثبيت سعر العملة كالخطاف الذي تُعلَّق عليه اللحوم والذي عليه علَّق صندوق النقد الدولي الموارد المالية للأرجنتين. لقد أجبر تثبيت الأسعار الأرجنتين على التوسل واقتراض مؤونة ثابتة من الدولارات لدعم البيزو، وذلك أصبح الأساس المنطقي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تطبيقهما للسياسة الليبرالية الجديدة ذات المراحل الأربع، التي وصفها ستيغليتز سابقاً، وهي، تحرير أسواق المال وتخفيف السيطرة والخصخصة الواسعة والتجارة الحرة.

تحرير أسواق المال كان يعني السماح لرأس المال بالتدفق بحرية عبر حدود البلاد. وبالفعل، بعد التحرير تدفق رأس المال عبر الحدود بإفراط. أفرغ الأغنياء الأرجنتينيون المسعورون أموالهم بالبيزو من أجل الحصول على الدولارات وإرسال المكاسب بالعملة الصعبة إلى مأوى الاستثمار في الخارج. في حزيران وحده من العام 2001، سحب الأرجنتينيون 6 بالمائة من كل الودائع المصرفية، خسارة فادحة في الممتلكات.

فيما مضى، كانت المصارف الوطنية التي تملكها الحكومة في الأرجنتين تدعم ديون الأمة. ولكن في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، باعت حكومة كارلوس منعم هذه المصارف إلى شركات أجنبية، بما فيها سيتي بانك من نيويورك وفليت بانك من بوسطن. أخبرني المستشار السابق في البنك العالمي تشارلز كالوميريز بأن خصخصة البنوك هذه كانت "قصة عجيبة حقاً". عجيبة بالنسبة لمن؟ مع عدم استعداد المصارف المملوكة من قبل أطراف أجنبية لإيفاء مستحقات المودعين الأرجنتينيين، قامت الحكومة الأرجنتينية بتجميد حسابات التوفير، مصادرة الأموال عملياً من الأرجنتيين العاديين لدفع مستحقات الدائنين الأجانب.

للحفاظ على الدائنين الأجانب سعداء، طالب التفاهم أيضاً بـ "إصلاح نظام تقاسم الضرائب". هذه أظرف وألطف طريقة استخدمها صندوق النقد الدولي للإعلان بأن البنوك الأميركية سيُدفَع لها بواسطة سحب أموال الضرائب التي تخصصها المقاطعات من أجل التعليم والخدمات العامة الأخرى. كما وجد التفاهم نقوداً في "إصلاح" نظام التأمين الصحي في البلاد.

ولكن عندما لا ينفع التخفيض، التخفيض، التخفيض، بإمكان المرء أن يبيع دائماً "مجوهرات جدته"، كما وصف لي الصحفي ماريو ديل كافريل برنامج الخصخصة في بلاده. اشترت الشركات الفرنسية جزءاً كبيراً من النظام المائي ورفعت الأسعار فجأة بنسبة 400 بالمائة. في مذكرته السرية، يتنهد وولفنسون، "كل شركات المنفعة العامة تقريباً قد خُصِّصت"، لذا، لم يتبقَّ فعلياً أي شيء للبيع.[5]

(5) وكما هو الحال في كل بلد آخر، أصبح البيع (الخصخصة) سريعاً "ارتشاء". – مع القليل من المساعدة من عائلة بوش، على حد قول مسؤول حكومي كبير. أنظر الفصل الثالث، "قراصنة الطاقة".

وتمثلت رصاصة الرحمة، الرصاصة الأخيرة التي لُقِّمت في التفاهم، في فرض "سياسة التجارة المفتوحة". أرغمت هذه السياسة مصدِّري الأرجنتين (كانت منتجاتهم تُسعَّر بالدولار الأمريكي بفعل تثبيت الأسعار) على الدخول في منافسة خاسرة ومثيرة للشفقة مع البضائع البرازيلية المسعَّرة بالعملة الوطنية ذات القيمة المخفَّضة.

هل تعلَّم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من كارثة الأرجنتين؟ إنهم يتعلمون بقدر تعلم الخنزير الغناء: لا يستطيعون، ولا يريدون، وإذا حاولوا، فالنتيجة ستكون زعيقاً لا يحتمل. في 9 كانون الثاني، بينما كانت العاصمة تحترق، طلبت نائبة مدير صندوق النقد الدولي آن كروغر من آخر الرؤساء المؤقتين للأرجنتين، إدواردو دوهليد، أن يقتطع أكثر من إنفاق الحكومة. (ساند الرئيس بوش نصيحة الصندوق في تخفيض الميزانية – وفي الأسبوع نفسه طالب الكونغرس الأميركي بإقرار برنامج لإنفاق 50 مليار دولار من أجل إخراج البلاد من الركود الاقتصادي الذي تعيشه).

في معمعة الكارثة، أصرت مذكرة وولفنسون على إمكانية نجاح خطة الصندوق والبنك العالمي: كل ما كان الأرجنتينيون بحاجة له هو "تخفيض كلفة الإنتاج"، وهي خطوة كانت تتطلب فقط "قوة عاملة مرنة". الشرح: المزيد من تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد أو بلا أجور على الإطلاق. ولكن، ما أثار رعب نخبة الأرجنتين، على أي حال، هو الصلابة والعناد اللذان أبدوه العمال في الموافقة على مخطط إفقارهم.

فقد أحد العمال غير المرنين، أنيبال فيرون، 37 سنة وأب لخمسة أطفال، عمله كسائق باص في شركة تدين له بأجر خمسة أشهر. انضم فيرون إلى الأرجنتينيين الغاضبين العاطلين عن العمل، يُدعون "piqueteros" بالإسبانية، الذين سدوا الطرقات احتجاجاً. وفي محاولة لإنهاء الحصار في تشرين الثاني من العام 2000، قتلته الشرطة العسكرية برصاصة في رأسه.

يصور أنصار العولمة المقاومة للنظام العالمي الجديد على أنه عبث شباب غربي الأطوار، مدللين، سذج يحاولون طرد سأمهم بواسطة، كما يصف رئيس

وزراء بريطانيا توني بلير، "الانغماس في الاحتجاج". نـاورت وسـائل الإعـلام الأميركية والأوروبية حول هذا الموضوع، مركزة على المظاهرات فـي سـياتل وجنوة، في الوقت الذي كانت تخفي فيه الأخبار عن الإضراب العام الذي حدث في حزيران من العام 2000 وقام به 7 ملايين أرجنتيني.

شكَّل موت المتظاهر كارلو جيولياني في جنوة خبر الصفحات الأولى، ولكن موت فيرون مضى دون أن يُنشر. وكذلك لـم تسـجل وسـائل الإعـلام مـوت المتظاهرين كارلوس سانتيلان، 27 عاماً، وأوسكار باريوس، 17 عاماً، برصـاص الشرطة في باحة كنيسة في مقاطعة سالتا شمال بوينس آيرس في 27 حزيران. فقط في كانون الأول، عندما تأخرت الأرجنتين عن دفع الفائدة على دين أجنبي، أعلنت الصحافة الأميركية/الأوروبية عن وجود "أزمة"، وغذتنا بكل الصـور التـي كنـا نتوقعها من أميركا اللاتينية: غاز مسيل للدموع وسيارات محروقة ورئيس جديـد يدلي القسم لتوليه منصبه.

من فعل ذلك؟ من الذي قتل اقتصاد الأرجنتين؟ التفاهمات والمذكرات دلائـل دامغة على أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هما من سحب الزناد، عـاملَيْن كقاتلين مأجورين يعملان لصالح الدائنين الأجانب ولصوص الممتلكات. ولكن، هل كان لهما شركاء؟

اتصلت بأدولفو بيريز إسكويفيل، زعيم منظمة لحقوق الإنسان ترعاها الكنيسة في بوينس آيرس، تدعى "خدمة العدالة والسلام" (SERPAJ). كان قد حقق أدولفـو في تعذيب الشرطة للمتظاهرين في مقاطعة سالتا، حيث قُتل سانتيلان وبـاريوس. أخبرني بيريز إسكويفيل، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام في العام 1980، بأن القمـع و"تحرير" الاقتصاد هما عاملان مساعدان. قدمت SERPAJ شكوى رسمية متهمـة الشرطة بتجنيد أطفال لا تتجاوز أعمـارهم الخمـس سـنوات كمخبـرين للفـرق العسكرية المساندِة، وهي عملية قارنتها المنظمة بشبيبة هتلر.

لم يتفق بيريز إسكويفيل، الذي قاد مظاهرة في السنة الماضية ضـد اتفاقيـة التجارة الحرة المخصصة للأمريكتين، معي في أن موت الأرجنتـين كـان سـببه صندوق النقد الدولي. أشار بيريز إلى أن الإصـلاحات القاتلـة التـي جـاء بهـا

الصندوق قد تم تبنيها بحماسة من قبل وزير المالية دومينغو كافالو، الولـد المـدلل بالنسبة لصندوق النقد الدولي. يشتهر كافالو، الذي طُرد إثر المظاهرات الشعبية في كانون الأول، بين الأرجنتيين بصفته رئيساً للبنك المركزي في البلاد أثناء الحكـم الديكتاتوري العسكري بين العامين 1983 - 1976. بالنسبة لبيريز إسكويفيل، يشـير التعاون الشديد الذي أبداه كافالو مع البنك العالمي وصندوق النقد الـدولي إلـى أن الموت المفاجئ للاقتصاد القومي لم يكن جريمة، بل كان انتحاراً.

معاهدة الـ "GATS"، اللامرئيون و"جهاد" التجارة الحرة

في 11 أيلول، أذكر بأنني كنت أستمع إلى رئيسنا الذي ظهر من مخبأه ليقول للأمة، "أمريكا مفتوحة للتجارة!". ليس في الحي الذي أقطن فيه يا سيدي الـرئيس. كنا، في المقام الأول، خائفين وقلقين للغاية ونحن بانتظـار كلمـة مـن أصـدقائنا المفقودين.

خلال أيام، حاول بعض المغامرين بيع أكياس صغيرة لعائلات الضحايا، على افتراض أنها كانت تحوي رماد أقربائهم الموتى. لقد تسبب الممثل التجاري وقيصر عولمة جورج بوش، روبرب زويليك، بالجزء الأكبر من الجريمة الجماعية أيضاً، إذ صرح، بعد عدة أيام فقط، بأن الرئيس بوش قادر على هزيمة أسـامة بـن لادن فقط إذا منحه أعضاء الكونغرس بعض الصلاحيات الدستورية الإضـافية – لـيس لشن حرب، وإنما للمساومة على اتفاقيات تجارية جديدة. تأمل الآن، قبل أن تستنتج أن السفير زويليك هو شخص معتوه بلا قلب، حججـه المتينـة. "إن الإرهـابيين يكرهون فكرة أن أمريكا قد تفوقت على العالم"، هذا ما قاله في اجتماع مع المدراء التنفذيين. "من المحتم أن الناس سيتسائلون فيما إذا كانت هناك علاقة فكرية تربطهم مع الآخرين الذين اتجهوا للعنف لضرب التجارة العالميـة والعولمـة والولايـات المتحدة". هل فهمت المقصود؟ أنت إما أن تكون من أنصار التجـارة الحـرة – أو من أنصار القاعدة.

يدعى السلاح الذي يُقصد به تخويف أسامة وإرهابـه "سـلطة التجـارة ذات المسار السريع"، وهو نوع من شيك على بياض لصالح العولمة. بواسطة سـلطات

المسار السريع هذه، يمكن للرئيس أن يوقع على أي اتفاقية مع منظمة التجارة العالمية وعلى أي معاهدة تتعلق بالتجارة، ولا يستطيع الكونغرس أن يعترض على أي شرط من شروط هذه المواثيق. وسُتترك التفاصيل لزويليك.

زويليك الذي وصل إلى حكومة بوش بعد تمثيله لشركة إنرون، تكلم بصراحة وجرأة أثناء التحضيرات لاجتماع منظمة التجارة العالمية. ماذا كان لدى زويليك وأمراء تجار منظمة التجارة العالمية في جعبتهم الصغيرة من الفضائح السياسية من الأهمية بالنسبة لمجرد أعضاء في الكونغرس كي يدققوا فيه؟ لقد اطلعت على جزء من الجواب في مذكرة وصلتني إلى جهاز الفاكس الخاص بي. كانت مؤرخة في 19 آذار 2001 ومكتوب عليها "سري".

"معيار الضرورة" أفضل من الديمقرطية

عندما قال تشرشل، "الديمقراطية هي أسوأ شكل من أشكال الحكومة باستثناء كل الأشكال الأخرى"، فإنه كان ببساطة يفتقر إلى البصيرة كي يرى بأنه، في آذار 2001، ستصمم منظمة التجارة العالمية نظاماً ليستبدل الديمقراطية بشيء أفضل منها بكثير – البند VI.4 من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، المشهورة بـ معاهدة "GATS". وهي بين يدي الآن. قد يُنظر إلى المذكرة المتواضعة ذات الصفحات الست، التي أخفتها منظمة التجارة العالمية سراً، ذات يوم على أنها الوثيقة الضامنة للحقوق والامتيازات لمرحلة ما بعد الديمقراطية. تحوي هذه الوثيقة في صلبها خطة جريئة لإنشاء وكالة دولية تملك سلطة الفيتو على القرارات التشريعية والبرلمانية للبلدان المستقلة.

تبتدأ المذكرة بالأخذ بعين الاعتبار الصعوبة المتمثلة بكيفية معاقبة البلدان التي تنتهك "التوازن القائم بين أولويتين متضاربتين: تعزيز توسيع التجارة مقابل حماية الحقوق التشريعية للحكومات".

فكِّر في ذلك. بعد قرون قليلة من وضع أميركا للنموذج والمثل، تعتمد كل الأمم تقريباً اليوم على البرلمانات المنتخبة ورؤساء الوزراء المنتخبين والرؤساء المنتخبين من أجل سن القوانين. وهؤلاء هم الجهات البشعة المعنية "بالموازنة" بين

مصالح المواطنين والمشاريع التجارية.

الآن قبِّل هذا النظام العتيق قبلة الوداع، فما إن توقع البلدان على البند المقترح VI.4 في معاهدة "GATS"، حتى يبتدأ شيء يدعى "معيار الضرورة". وفقاً لبرنامج السكرتاريا الذي وُضعت الملامح الأساسية له في مذكرة 19 آذار، ستُخفَّض درجة الوكالات التشريعية والبرلمانية الوطنية، فعلياً، إلى هيئات استشارية. وستؤول السلطة النهائية إلى هيئة النزاعات في الـ GATS لتحديد ما إذا كان أحد القوانين أو التشريعات "أكثر عبئاً مما تقتضيه الضرورة". ولجنة الـ GATS هذه هي التي ستخبرنا، وليس البرلمان أو الكونغرس، ما الذي تقتضيه الضرورة.

تُعتبر GATS واحدة من نصف دزينة من المعاهدات التي تشكل بمجموعها منظمة التجارة الدولية وتمنحها السلطة. كنت سأهمل مذكرة 19 آذار، لو أنها كانت مجرد خطة حمقاء أخرى من أجل الاستبداد بالحكم التجاري من قبل بعض موظفي منظمة التجارة العالمية. ولكن المذكرة ما هي إلا خلاصة إجماع وزراء التجارة في الدول الأعضاء الذين كانوا يجتمعون خلف الأبواب المقفلة كفريق عمل بخصوص التشريع المحلي. وبهذا، إذا وُقِّع ونُفِّذ "معيار الضرورة" الذين وافقوا عليه، فذلك يعني بأن البلدان ستضطر لصياغة قوانين تحمي الهواء الذي تتنفسه والقطارات التي تركبها والطعام الذي تمضغه، ليس بواسطة أفضل الطرق أو أكثرها سلامة وإنما بواسطة أرخص الطرق بالنسبة للمستثمرين والتجار الأجانب.

لنعطِ بعض الأمثلة الملموسة. كان لمعيار الضرورة جولة تجريبية في أميركا الشمالية عن طريق تضمينها في اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (NAFTA). حظرت ولاية كاليفورنيا المادة المضافة إلى الغازولين، MBTE، وهي خليط كيميائي وُجد أنه يلوث المخزون المائي. رفعت شركة كندية تبيع المادة "M" في الخليط "MBTE" شكوى تقول فيها أن حظر كاليفورنيا للمادة الملوثة يخالف معيار الضرورة.

دافع الكنديون عن حجتهم، بشكل منطقي تماماً، مؤكدين بأنه بدلاً من الحظر الذي فرضته كاليفورنيا على MBTE، كان من الأولى بها أن تطلب من كل محطات الغاز أن تحفر أحواضاً للتخزين وتغلقها بإحكام لضمان عدم التسرب،

ومن ثم تستأجر حشداً من المفتشين للتأكد من إتمام العمل بالشكل الأمثل. قد يكلف الاقتراح الكندي الكاليفورنيين مبلغاً كبيراً من المال وربما سيكون من المستحيل ضبطه، ولكنهم يؤكدون بأن خيارهم هو الطريقة الأمثل لحماية المخزون المائي في كاليفورنيا والأقل تقييداً للتجارة. "الأقل تقييداً للتجارة" هي معيار الضرورة لـ NAFTA. وإذا لم تذعن كاليفورنيا، فقد تضطر المالية الأميركية للتبرع بما يزيد عن 976 مليون دولار للشركة الكندية المصنعة للمادة الملوثة.

نسخة الـ GATS عن معيار الضرورة هو معيار NAFTA بخصوص الستيرويدات. بحسب معاهدة GATS، كما هو مقترح في مذكرة التاسع عشر من آذار، ستُضرب القوانين والتشريعات الوطنية إذا كانت "أكثر عبئاً مما تقتضيه الضرورة" بالنسبة للتجارة. لاحظ التحول البارع من حظر القوانين "المقيدة للتجارة" (NAFTA) إلى القوانين التي تشكل عبئاً". فجأة تصبح معاهدة GATS لا تتعلق بالتجارة إطلاقاً، وإنما وسيلة خبيثة لإزالة القيود على التجارة والصناعة، الأجنبية والمحلية.

وما هي القيود الثقيلة من وجهة النظر الشركاتية؟ قدَّم ممثل التجارة الأميركية مسبقاً اقتراحات بخصوص توزيع بضاعة البيع بالتجزئة. إنه يريد المحافظة على الطوق الأخضر حول بريطانيا، أليس كذلك؟ حسناً، انس الأمر – ليس إذا وقفت مجموعة من الأشجار في طريق مخازن وول مارت العملاقة. حتى في ظل معاهدة GATS الضعيفة الحالية، أُرغمت اليابان على تمزيق خططها الخاصة بها كي تسمح بدخول صناديق وحش البيع بالتجزئة.

من الناحية الرسمية، تؤكد لنا منظمة التجارة العالمية بأن ليس هناك شيء يهدد الحق بفرض القوانين وفقاً للمصلحة العامة للدول. ولكن ليس بحسب مذكرتها لداخلية، حيث تعلن بأن وزراء التجارة، في سياق مفاوضات سرية متعددة الجوانب، اتفقوا أمام محكمة الـ GATS على أن الدفاع عن "الحماية الذاتية للمصلحة العامة... قد تم رفضه". بدلاً من معيار المصلحة العامة، اقترحت أمانة السر "مبدأ فعالية" مكيافيلي مغرٍ.

تشير مذكرة التاسع من آذار إلى أنه "من الناحية السياسية على ما يبدو ستكون الدول أكثر قابلية لقبول الالتزامات الدولية التي تعطي الأولوية للفعالية

الاقتصادية". هذه دعوة غير مهذبة لتحميل الـ GATS متطلبات يعرف الحكام أن برلماناتهم الديمقراطية لن تقبلها. وهذا سيكون فائق الخطورة إذا ما انتخبت الولايات المتحدة ذات يوم رئيساً لها يدعى بوش يريد تمزيق قوانين تلوث الهواء. كم هو مناسب بالنسبة لكبار المدراء التنفيذيين: من سيجرؤ من البرلمانات ومجالس النواب المنتخبين على رفض تنفيذ ما سوف تتطلبه معاهدة GATS.

على سبيل المثال، لقد حارب جورج دبليو بوش، كرئيس وحاكم سابق لتكساس، لتمزيق الشيء الفعال الوحيد الذي يتحكم بالأوغاد الشركاتيين، وهو حق الضحايا بمقاضاة الشركات والمدراء التنفيذيين الذين يسممون العمال ويقتلون المستهلكين ويزوِّرون سجلاتهم. أعطى بوش، كحاكم، توجيهاته لإدخال ما يسمى "إصلاح قانون الأضرار" في قانون تكساس، في العام 1999، وهي خدمة لصالح مجموعة تجارية كبرى، كان يرأسها كين لاي، الذي كان في ذلك الحين مديراً تنفيذياً في شركة إنرون. بعد فشل حملة إدارة بوش ضد حقوق الضحايا في الكونغرس الأميركي، تتمثل خطتهم الآن بإبعاد المناقشة حول الحق بالمقاضاة عن المحاكم الأميركية والكونغرس وتحويله إلى "قضية تجارية" – مع تسليم كل السلطات إلى "هيئة النزاعات" الخارجية في الـ GATS. والتحول الخبيث قد بدأ مسبقاً، برعاية NAFTA. في العام 1996، قضت هيئة محلفين بأن شركة لووين الكندية قد انتهكت القانون الأميركي، عندما أرهبت شركات صغيرة كي تحتكر السوق وترفع الأسعار. بدلاً من الاستئناف في محكمة أعلى، وافقت لووين على دفع 150 مليون دولار لضحاياها... ثم فجأة طالبت الحكومة الأميركة بإعادة المبلغ بالكامل وبعد ذلك طالبت أيضاً بما مقداره، 725 مليون دولار، بتوجيه من NAFTA. قبلت اللجنة الكندية/الأميركية/المكسيكية المنبثقة من الـ NAFTA النظر في قضية لووين ضد هيئة محلفي ميسيسيبي، وذلك يثير الخوف قليلاً، إذ أعلنت اللجنة نفسها كأعلى سلطة قضائية في أميركا – وليس المحكمة العليا أو دستور الولايات المتحدة.(6)

---

(6) لحسن الحظ، أفلست شركة لووين وبيعت إلى مؤسسة تجارية أميركية. قد تضطر لجنة NAFTA الآن للتخلي عن اغتصابها الأحمق للسلطة بحجة "عدم وجود نزاع حدودي". لقد أخطأت الرصاصة طريقها، ولكن المسدس مازال محشواً.

أثار استبدال المحاكم والكونغرس بهيئات النزاع هذه عصبية الجمعية الطبية البريطانية. هل ستُباع خدمة الصحة الوطنية في إنكلترا؟ في صحيفتها، لانسيت، تشك الجمعية الطبية البريطانية بقلق في تأكيدات المفوض الأوروبي باسكال لامي على أن "تأويل القوانين [لا ينبغي أن] يُقَّر بواسطة إجراءات النزاعات"، أي هيئة الـ GATS. يصف أحد المدافعين عن الـ GATS قلق الأطباء البريطانيين بأنه "هستيري".

ولكن بعد قراءة مذكرة التاسع عشر من آذار الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، قد تكون الهستيريا هو الوصف الصحيح. لا تسلِّم المذكرة أبداً بالتأويل المستقل للقوانين التجارية. وتحت سلطة الـ GATS المابعد الديمقراطية، ستقرر هيئة النزاعات، كبار قضاة التحقيق في السوق الحرة، ما إذا كان أحد القوانين أو التشريعات في دولة من الدول يخدم ما تسميه المذكرة "هدفاً شرعياً" أم لا.

بينما ما يزال الكونغرس الأميركي والمجالس التشريعية في الولايات والمحاكم مقيدين بالشروط الدستورية العتيقة المتمثلة بمناقشة شرعية أي قانون بشكل علني، في جلسات استماع مفتوحة أمام تعليقات المواطنين، تبدو هيئات الـ GATS أكثر كفاءة وفعالية بما لا يقاس. أُغلقت جلسات الاستماع. المواطنون العاديون ونقاباتهم – مجموعات حقوق الإنسان والبيئة والمستهلك – ممنوعون من المشاركة أو حتى من معرفة ما قيل أمام الهيئة.

في أميركا، أرض أحلام التجارة الحرة، تُستخدم هيئات النزاعات هذه بواسطة حكومتنا للدفاع عن الوظائف الأميركية عندما يغلق الأجانب الشريرون أسواقهم في وجه منتجاتنا. ولكن الشكوى الأكبر التي أثارتها الولايات المتحدة وفق القوانين الحالية كانت إغلاق الحدود الأوروبية أمام أسواق الموز لدينا. كم بالضبط عدد وظائف "قطف الموز" التي أنقذتها الحكومة الأميركية بهذا التصرف؟ ولكن، أميركا لا تزرع الموز أساساً – إذاً لماذا أحدثت هذا النزاع في كل الأحوال؟ هل للأمر علاقة ما بحقيقة كون كارل ليندنر، رئيس شركة تشيكيتا بانانا، أحد أكبر الواهبين للحزبين الجمهوري والديمقراطي معاً؟

هل نجرؤ على أن نشك بوجود يد اللوبي الشركاتي في قضية الموز هذه؟

وبالنسبة لمذكرة 19 آذار الخاصة بمنظمة التجارة العالمية: من أيـــن أتـــى وزراء التجارة بهذه الأفكار؟

لجنة الـــ LOTIS

هناك مهووسون بفكرة المؤامرة ومناهضون للعولمة مصابون بجنون الارتيـــاب يتخيلون بأن برامج منظمة التجارة العالمية للتحكم الذي يتجاوز الحـــدود الوطنيـــة قـــد صُممت في اجتماعات سرية بين النخبة الشركاتية في العـــالم ومـــوظفين حكـــوميين، بحضور زعماء وسائل الإعلام لتعديل الحملة الإعلانية كما هو مطلوب. إنهم محقون.

إحدى هذه المجموعات المنعزلة تدعو نفسها لجنـــة LOTIS (تعنـــي تحريـــر التجارة في قطاع الخدمات)، وهي انبثقت عن مجموعة كانت تسمي نفسها بطريقة أقل حكمة "اللامرئيين البريطانيين". المجموعة الداخلية من هذه المجموعة الداخلية تدعى "المستوى الأعلى من LOTIS)، والتي تبدو كدرجة مـــن درجـــات التنـــوّر البوذي. ولكنها ليست كذلك. يرأس هذه اللجنة بمستوياتها العليا والـــدنيا صـــاحب السعادة لورد بريتان، الحائز على لقب مستشار الملكة ".Q.C"، الذي كـــان، مثـــل ليون بريتان، رئيساً للاتحاد الأوروبي، "السوق المشتركة". وهو الآن يحضر لجنـــة LOTIS بصفته نائب رئيس مؤسسة مصرفية دولية تدعى UBS Warburg.

إن قراءة محاضر الجلسات – ليس مهماً كيف حصلت عليها – لممتعة حقـــاً. في اجتماع 22 شباط 2001، يستشهد كبير مفاوضي بريتـــان فـــي معاهـــدة GATS بورقة اللجنة الأوروبية حول تشريع الصناعة التي وصلت بشكل سري إلى أعضاء لجنة LOTIS للتقييم (الشكل 4.2). أعطت المذكرة الأوروبية – المفترض أنها وثيقة حكومية سرية – لجنة LOTIS الأحقية بالنظر في اقتراحات اختبـــار الضـــرورة. وتحققت أحلام وأماني أعضاء لجنة LOTIS في موافقة وزراء التجارة بالإجماع.

حصل الناشطون في لجنة LOTIS على إمكانية معاينة وتقييم عدد مـــن الوثـــائق السرية؛ ولكن العامة لم يحصلوا سوى على المماطلـــة والموار بـــة. أخبرنـــي بـــاري كوتيس، مدير هيئة المراقبة في منظمة التجارة العالمية "حركة التطور العالميـــة"، بـــأن الحكومة البريطانية رفضت تسليمه هذه الوثائق. قيل له بأن الأوراق "غير موجودة".

Liberalisation of Trade in Services (LOTIS) Committee

Minutes of meeting held on Thursday, 22 February 2001 at Lloyd's, One Lime Street, London EC3

Present:

Chair
Christopher Roberts, Covington and Burling

Secretary
Neil Jaggers, International Finan-

Alistair Aberc-
John C-

nti-GATS Counter-measures. Alistair Abercrombie introduced IFSL's paper
t the "civil society" NGOs campaign against the GATS and what might be done
he UK private sector to challenge the criticisms which were being made about
Agreement. It was hoped that the question and answer part of the paper
uld be agreed quite quickly so that the material could be posted on IFSL's
ebsite. It was proposed that, at its meeting on 8 May, the High-Level LOTIS
roup should discuss private sector strategy, particularly the identification of
pportunities for business leaders to engage in the exercise.

9.2 Matthew Lownds welcomed the private sector's help in countering the anti-GATS arguments. He noted that the campaign by the World Development Movement in particular was leading to a broadening of concerns. If business was to help convince the public, a case was needed based on the development-related benefits which the GATS can bring. He also pointed to the need to coordinate business responses to the NGOs allegations. Malcolm McKinnon said that the pro-GATS case was vulnerable when the NGOs asked for proof of where the economic benefits of liberalisation lay. Christopher Ehrke said that his firm was very willing to be involved in the exercise. He felt that some of the points made in the IFSL paper needed to be more punchy and floated the idea of creating a sub-group to take the work forward. Matthew Goodman said that the exercise should be taken forward in close consultation with the WTO Secretariat, which had already produced some useful material on the matter. Pete Maydon undertook to circulate a recent Finnish paper about the economic benefits of liberalisation, on which the LOTIS paper could draw. He felt that developing countries should be encouraged to refute the arguments put forward by the NGOs. In particular, if every member of the WTO could sign up to the counter-arguments produced by the Secretariat, this would have the broadest impact.
Action Pete Maydon

y Manisty wondered how business views could best be communicated
respect, his company would be most willing to give them
an could be involved in his capacity of Chairman
ke considered that the Committee ne
coordinate a proactive

الشكل 4.2: صفحة من محاضر جلسات سلسلة من أربعة عشر اجتماع مماثل عُقدت بين نيسان 1999 وشباط 2001. دُعي إلى الاجتماعات الخاصة: كبار مفاوضي أوروبا في معاهدة GATS، بالإضافة إلى ألياستر كلارك (بنك إنكلترا) والسير جون كيمب ويلش (بورصة لندن) وأكبر الأسماء في التمويل القاري، من بينهم الرؤساء الأوروبيون لعمالقة الشركات الأميركية المالية والخدمية، السير دافيد ووكر (مورغان ستانلي)، مارك هاتشر (برايس ووترهاوس كووبرز) فيليب راندال (آرثر آندرسن، رحمه الله). البعض، مثل بيتر سوذرلاند، الرئيس الدولي لمؤسسة جولدمان ساتشز، كان باستطاعتهم الجلوس على أي من جانبي الطاولة. انضم سوذرلاند إلى قسم الصناعة المصرفية الاستثمارية في سيتيكورب بعد توليه منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

ربما ستفكر بأن لجنة LOTIS، التي تسيطر مؤسساتها التأمينية والصيرفية على ممتلكات بعدة مئات من مليارات الدولارات، لن تبالي البتة سواء حصل كوتيس ومفتشوه في حركة التطور العالمية "WDM" على المعلومات أم لم يحصلوا. ولكن في الحقيقة، لقد أرعبت WDM أعضاء لجنة LOTIS، بحسب التعليقات التي وردت تحت العنوان الرئيسي "الإجراءات المضادة المناهضة للـ GATS". كان الأمر أشبه بقطيع من الفيلة المذعورة من فأر واحد. ولكن WDM فأر له زئير الأسد. في اجتماع LOTIS الذي جرى في شهر شباط، وفقاً لمحاضر الجلسات، أُنفق الكثير من الوقت "على دحض الحجج المناهضة لـ GATS". في هذه الجلسات الخاصة، كانوا قلقين من أن تكون حجج WDM الواقعية قد أثارت شكوكاً حول التجارة الحرة لا يستطيع رجال الأعمال مجابهتها. قال أحد الأعضاء بقلق، "تعرضت قضية GATS للانتقاد عندما سألت المنظمات غير الحكومية "NGOs" عن الدليل الذي يظهر مواطن الفوائد الاقتصادية لتحرير الأسواق".

انطلقت LOTIS إلى العمل بسرعة، مع خطة لشراء دراسة صديقة من بعض البروفيسورات التي تمكنت من تجنيدهم مقابل حوالى 75,000 إلى 100,000 دولار للشخص الواحد.

وبين الحضور، للمساعدة، كان موجوداً هنري مانيستي من رويترز – الوكالة الإخبارية العملاقة التي تُنشر قصصها في كل الصحف الكبرى في العالم. قام مانيستي بتجنيد وكالته لترويج الحملة الدعائية.(7)

ثورة المكبوتين: حروب الماء البوليفية

وكأنه خارج من مجموعة LOTIS، كتب صحفي "متعاطف مع التجارة" في عموده في صحيفة هيرالد تريبيون، ممهداً الطريق أمام السفير زوليك لاجتماع منظمة التجارة العالمية بهذه:

(7) لمشاهدة وثائق منظمة التجارة العالمية وLOTIS بالكامل قم بزيارة .www.gatswatch.org/LOTIS/LOTIS.html

> ها نحن من جديد: يسعى أعداء الأسواق المفتوحة لضرب مجموعة أخرى من المفاوضات التجارية التي تهدف لزيادة رفاه العالم، لمصلحة الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.(8)

يا إلهي، من هم أعداؤنا؟ إنهم "الناشطون المناهضون للعولمة"، قال كاتب التريبيون منذراً، وكل من يعارض GATS. وما هو العقاب الذي ينبغي أن يطال أولئك الذين يعارضون رفاه العالم؟ هل نعتقلهم؟ نقتلهم؟ حسناً، هذا ما حصل مسبقاً – في بوليفيا.

تتمثل إحدى الأهداف الرئيسية لمعاهدة GATS في تسليم خدمات الماء المملوكة من قبل الدولة إلى المؤسسات الخاصة. لقد صرفت الحكومات آلاف المليارات من الدولارات على بناء شبكات الأنابيب في كل أنحاء العالم، بدون أي قصد بالربح. وهذا ما تعتقده منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي وشركة آزوريكس (تابعة لشركة إنرون) وفيفيندي ومؤسسة تدعى شركة المياه الدولية المحدودة بأنه تبديد مريع. ولكن المياه كانت مادة رخيصة – يبدو أن الحكومات الغبية كانت تمنح هذه المادة مجاناً، مغطية كلفة شبكة الأنابيب فقط. أسعار أعلى ستجعل من الماء سوقاً ممكنة، وستجتذب المقاولين إلى الحنفيات.

بيعت المياه الحكومية إلى الشركات الخاصة لأول مرة في إنكلترا. قفزت الأسعار 250 بالمائة وكانت سقاية الحدائق الإنكليزية، أحياناً، تعتبر جريمة. والإنكليز، كما يفعلون عادة، تذمروا، ثم هزوا أكتافهم دلالة اللامبالاة، ثم دفعوا. وعندما لم يجد مخصخصو المياه أي مقاومة، انتقلوا إلى مصر وإندونيسيا والأرجنتين. ولكنهم، عندما وصلوا إلى كوتشابامبا، بوليفيا، حصل شيء لم يكن يتوقعه بارونات المياه. لقد قاوم الفقراء العطشى. وفي نهاية المطاف، دفعوا هم أيضاً – بالدم.

اختُصرت مقالتي "الاحتجاجات تأخذ روحين" إلى فقرة واحدة في صفحة

---

(8) أُخذت هذه من ريجينالد ديل، هيرالد تريبيون، 3 نيسان 2001، ولكن كان باستطاعتي اختيار أي كاتب آخر من تلك المؤسسة الصحفية الأميركية.

"العالم باختصار" من صحيفتي، الغارديان البريطانية. في الصحف الأميركية، اختفت قصة القتيلين البوليفيين تحت ثوب مونيكا لوينسكي. كنا في نيسان من العام 2000، وأنا كنت أستخدم الإنترنت وإسبانيتي الركيكة في محاولة لمعرفة ماذا كان يحصل هناك.

في البداية، لنصحح حسابات الغارديان. ستة أشخاص ماتوا في بوليفيا، وليس اثنان. و175 آخرين جُرحوا، من بينهم طفلان فقدا بصريهما، إثر إطلاق الجيش الغاز المسيل للدموع والرصاص على المتظاهرين. كان الضحايا يعارضون ارتفاع الأسعار (35 بالمائة) الذي فُرض على مدينة كوتشابامبا من قبل المالكة الجديدة لشبكة المياه، شركة المياه الدولية المحدودة (IWL) من لندن. بعد حوادث القتل في كوتشابامبا، أعلن هوغو بانزير (دكتاتور بوليفيا السابق، ثم الرئيس المنتخب) حالة حصار في طول البلاد وعرضها، فارضاً حظر التجول وملغياً الحريات المدنية. في 12 نيسان 2000، بعد إعلان الأحكام العرفية مباشرة، اقتطع رئيس البنك العالمي وولفنسون بعض الوقت من تحضيراته الخاصة ضد المتظاهرين في واشنطن لإعطاء تعليقه إلى المراسلين، "إن حوادث الشغب في بوليفيا، وأنا سعيد لقولي هذا، في طريقها إلى الهدوء الآن".

اتصلت بأوسكار أوليفييرا، زعيم احتجاجات كوتشابامبا، كي أسأله كيف نظّم الشغب. في 6 نيسان، بعد الاحتجاجات الأولى ضد زيادة الأسعار، قبل أوليفييرا، مسؤول في نقابة التجار، مع تحالف من أربعة عشر اقتصادي ونائبين في الكونغرس ومحامين وزعماء في المجتمع، دعوة الحكومة لمناقشة زيادة IWL للأسعار. بعد دخولهم مكاتب الحكومة في كوتشابامبا، أُلقي القبض على أوليفييرا وزملائه. ومع اعتقال أوليفييرا، لم يكن هناك أحد ليقود المتظاهرين خارج المبنى سوى رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في كوتشابامبا.

هناك احتمال، بالطبع، أن يكون وولفنسون قد فهم الأمر خطأً، وما سماهم مشاغبين كانوا في حقيقة الأمر ضحايا أبرياء لقمع مميت. طار أوليفييرا، الذي كان أحد خمسة أُطلق سراحهم من قادة الاحتجاجات (فيما أبعدت الحكومة السبعة عشر الآخرين إلى منفىً داخلي في الصحراء)، إلى واشنطن في محاولة للتحدث مع

وولفنسون. ولكن رئيس البنك رجل مشغول، لذا عاد أوليفييرا دون أن يلتقيه.

هل سمعت يوماً بالشركة الدولية للمياه (IWL)؟ إنها اسم مستعار آخر لشركة بكتل من سان فرانسيسكو، في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان يرأسها سابقاً وزير خارجية نيكسون الأسبق جورج شولتز. وكان يتغذى على مائدة بكتل أيضاً: وزير دفاع ريغان كاسبر واينبرغر (أُعفي عن جرائمه من قبل جورج الأب) وفي السنوات الماضية،كان هناك اثنان من مدراء وكالة المخابرات المركزية السابقين، هما ويليام كاسي وجون ماكون (جرائمهما لاتغتفر).

أصدرت بكتل من مكتبها الرئيسي في الولايات المتحدة، تصريحاً تنفي فيه تماماً علاقة الاضطرابات الحاصلة في بوليفيا بارتفاع أسعار المياه لديها. لا بل لمح المالك الأمريكي لـ IWL بخبث إلى أن الثورة كانت من صنيع أولئك المعارضين للقضاء "على إنتاج الكوكايين". وألح أوليفيرا أنه لا هو ولا رئيس الأساقفة يتاجران بالمخدرات.

كان سبب ارتفاع أسعار المياه الذي أشعل فتيل الحرب هو حاجة الـ IWL للتعويض عن الكلفة الضخمة لمشروع سد ميسيكيوني. تبلغ كلفة المياه من نظام سد ميسيكيوني تقريباً ستة أضعاف كلفة المياه المستجرّة من مصادر أخرى. لماذا يجب أن تشتري IWL المياه من هذا المصدر المكلف بشكل مثير للسخرية؟ ربما لأن IWL تملك جزءاً من مشروع سد ميسيكيوني؟

قام الشعب باعتراض آخر على الكلفة التي فرضتها IWL من أجل مشروع السد: ليس هناك أي سد. لم يتم بناؤه بعد.

من بديهيات المحاسبة أن المستثمرين، وليس المستهلكون، هم من يمولون المشاريع الرأسمالية. وبعد ذلك يستعيد المغامرون مبالغهم التي أنفقوها مع الأرباح، عندما ينتج المشروع منتَجاً للبيع. هذا هو قلب وروح ومبرر النظام الذي يدعى "الرأسمالية". على الأقل نظرياً. ولكن عندما تحكم شركة احتكارية قبضتها حول حنفيات مياه مدينة ما، باستطاعتها حينئذ أن تستحصل الأموال من أجل المشاريع الرأسمالية (حتى تلك المشاريع التي تكلف 600 بالمائة أعلى من السوق) من المستهلكين المأسورين بدلاً من حاملي أسهمها.

قال ساموبل سوريا، مستشار الحكومة البوليفية السابق في مشاريع المياه، أنه لم يستطع استخلاص أي دليل من IWL يشير إلى أنها وضعت أموالاً في العمليـــة. قيل لسوريا، رئيس المجلس الاقتصادي في مدينـــة كوتشـــابامبا، بـــأن الشـــركات المشترية لنظام المياه قد أودعت 10 ملايين دولار في حساب مصرفي في مصرف سيتيبانك في نيويورك، ولكنه لم يجد دليلاً على نقلها إلى بوليفيا. ويخشـــى ســـوريا من أن ترتفع أسعار المياه في نهاية المطاف 150 بالمائة تحت إدارة IWL.

أخبرني لويس بريدو، رئيس تحرير صحيفة كوتشابامبا "هينتي" [الشعب]، بأنه استنتج في تحقيقه أن شركتي IWL وبكتل اغتصبتا نظام الماء بالكامل بدون مقابل. "لم تُدفع أي أموال من أي شخص" لشركة المياه، قال بريدو. ينسب بريـــدو هـــذه الاتفاقات المرضية الاستثنائية إلى الشراكة التي تـــربط IWL بـــالرئيس البـــوليفي السابق جيم باز زامورا، زعيم حزب سياسي متحالف مع الرئيس بانزير.

اتصلت بالمتحدث باسم IWL في لندن، الذي قال أكثر بقليـــل مـــن، "كيـــف اكتشفت بأن IWL كانت متورطة في كوتشابامبا؟" (المجموعة البوليفيـــة للشـــركة تدعى أجواس دي توناري). في الواقع، إن عملية IWL التابعة لبكتل، والمتمركـــزة خارج لندن، ستكون "غامضة". ومن أجل قمع المظاهرات المتزايدة، أعلن الرئيس بانزير إلغاء عملية خصصة المياه في الخامس من نيسان لعام 2000.

بعد يوم واحد، تسربت إشاعة تقول بأن IWL استعادت شركة المياه من جديد فعاد الناس إلى الشوارع مرة أخرى، في طول البلاد وعرضها. وفي العاشر مـــن نيسان، صرحت الحكومة المذعورة أن الاتحاد المالي للشركات الأجنبية قد "تخلى" عن حقوق امتيازه عندما هرب مديره التنفيذي البريطاني من البلاد. ولكني تمكنت من إمساك ذلك المدير التنفيذي في فندق لاباز حيث كانوا، كما أخبرني زمـــلاؤه، على وشك بدء مفاوضات مع حكومة بانزير.

من غير الممكن القول أن بكتل قد جلبت البؤس إلى كوتشامبابا؛ فقد وجـــدوا الكثير منه سلفاً هناك. الالتهابات المعوية المؤدية للإسهال هي المرض الأول وقاتل الأطفال في بوليفيا، وهي نتيجة لحقيقة أن شبكات المياه والصرف الصحي تصـــل فقط إلى 31 بالمائة من البيوت الريفية.

لدى مدير البنك العالمي وولفانسون حل لنقص المياه: إرفع سعره. إدفعوا ما عليكم إذاً، هذا ما طلبه وولفانسون من مستخدمي المياه البوليفيين المتظاهرين في خطبته غير العادية التي ألقاها في الثاني عشر من نيسان. إن غضب وولفانسون العارم يناقض النصيحة التي تلقاها من خبرائه أنفسهم. في تموز من العام 1997 وأثناء اجتماع في واشنطن، طرح خبراء البنك العالمي أمام البولفيين قضية سد ميسيكيوني وحتى إنهم حذروهم من اضطراب اجتماعي في حال ارتفعت الأسعار. حسب المطلعين في البنك العالمي (سوف لن أستخدم أسماءهم الحقيقية خشية أن أتسبب في طردهم)، لقد استنبط علماء المياه والتقنيون خطة مائية لكوتشابامبا بكلفة ضئيلة جداً قياساً بالكلفة المنتخفة لسد ميسيسكيوني.

كان بالإمكان دفع قيمة هذا الخيار بدون رفع الأسعار على المستهلكين الحاليين، كما أخبرني خبراء البنك العالمي، وتقسيم مخزون المياه وعملية التوزيع بين شركتين وذلك لتجنب تكريس التعامل الذاتي المتأصل في بنية أجواس دي توناري التابعة لـ IWL.

إذاً لماذا أدان وولفنسون الاحتجاجات ضد مشروعٍ وجد البنك العالمي بذاته أنه مراوغ ومؤذ؟ قبل فترة طويلة من الاجتماع "الوزاري" للبنك العالمي الذي انعقد في العاصمة الأميركية في نيسان 2000، كانت القرارات الكبرى المتعلقة بسياسة البنك قد اتُخذت في اجتماعات "جزئية" بعيدة جداً. بالنسبة لمسألة المياه، اجتمع ما يقارب الألف مدير تنفيذي وموظف في مدينة لا هاي، هولندة، في آذار من العام 2000 لمراجعة وتنقيح برنامج لخصخصة أنظمة المياه في العالم.

ولكن تلك الشركات الخاصة التي قسمت، في شهر آذار، الكوكب إلى "حلقات من الأسواق" لا يمكنها أن تجني الربح إلا إذا ازدادت الأسعار بشكل جذري وسريع. ضمنت IWL من بوليفيا أرباحاً فعلية مؤكدة نسبتها 16 بالمائة. وارتفاع الأرباح هذا كان كافياً لتفسير الزيادة الأولية في الأسعار التي بلغت 35 بالمائة. ولكن نهب المخزون المائي لبوليفيا، على أي حال، لم يكن ليحصل بدون ضغط مساعد من البنك العالمي. نظَّم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الدول الأميركية للتنمية بيع أنظمة المياه ضمن ما اصطلحوا عليه بكل تواضع "الخطط

البارعة" لكل دولة أميركية لاتينية. شُكِّلت الاتحادات المالية بين الشركات مثل IWL للاستيلاء على هذه الممتلكات المهملة والمنبوذة.

يبرر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عمليات البيع تلك بادعائهما أن الشركات الخاصة ملتزمة بتقديم رأس المال من أجل عمليات الإصلاح والتوسيع الملحة لأنظمة المياه. ولكن، سرعان ما نُسيت الوعود.

عرف منظمو احتجاجات كوتشابامبا بأنه في بوينس آيرس التي تقع على حدودها مباشرة قام أول اتحاد للخصخصة في المنطقة بتسريح 7,500 عاملٍ واستُنزف النظام من جراء نقص الصيانة وارتفعت الأسعار، مكررة فعلياً قصة كل عملية خصخصة للمياه من الفيليبين إلى المناطق الوسطى في الولايات المتحدة. من الجدير ذكره أن البنك العالمي نفسه كان أحد المالكين الجدد لنظام بوينس آيرس.

كان إبطال بيع النظام المائي والمقاطعة لارتفاع الأسعار التي طالت فواتير المياه من علامات أول مقاومة ناجحة للحرب الخاطفة للعولمة. لم يكن المعولمون سعداء أبداً، من وولفنسون ونزولاً، إذ إنهم يعرفون بأن المبالغ الهائلة للعولمة لا تأتي من بيع أجهزة الفيديو إلى بنغلادش، فالغنائم الحقيقية موجودة في الاستيلاء السريع وبرأسمال منخفض للممتلكات الرسمية السابقة، المتركزة في البنية التحتية حيث تضمن السيطرة الاحتكارية أرباحاً هائلة. من استيلاء شركة بريتيش غاز على شركة غاز ساوباولو إلى شراء يونايتد يوتيليتيز لشركة المياه في مانيلا، كل شيء كان يبدو لهواً لا خطر فيه على الإطلاق - إلى أن قرر حفنة من المزارعين العطشى الغاضبين في جبال الأنديز أنهم يستطيعون إيقاف النظام العالمي الجديد في الشوارع.

بوليفيا تتلاشى: أنظر قسم الأزياء

لم تقرأ عن القتلى الذين سقطوا في بوليفيا في صحيفتك، أليس كذلك؟

تعال إلى هنا، كانت موجودة هناك في واشنطن بوست... في الفقرة العاشرة من القصة المكتوبة في قسم الأزياء. أنا لا أمزح معك: قسم الأزياء. لقد تدلت من أسفل قصة قصيرة ظريفة عن نمط حياة بعض المتظاهرين المناهضين لمنظمة التجارة العالمية.

وهكذا، اختفت واحدة من أكثر القصص العالمية التي جرت في العام 2000 غرابة! – وتلاشت عن الأنظار.

دُفنت بعض القصص المهمة لأنها فشلت في اختبار "الإغراء" للصور الساخنة أو لأنها لم تكن تملك وسيلة إخبارية محلية تنقلها. ولكن بوليفيا كانت تملك كل شيء. كان باستطاعة الشبكات التلفزيونية الحصول على لقطات فيديو ذات نوعية عالية للجيش وهو يقتل المدنين؛ وفي صميم هذه القصة توجد شركات أميركية عملاقة، بمن فيهم اللاعبون السياسيون في بكتل. ولكن الأهم من هذا كله، أن ذلك الإضراب العام في أميركا الجنوبية كان يشكل الصورة الموازية والدامية للمظاهرات التي كانت تجري في واشنطن في نفس الأيام تماماً. كانت قصة رائعة عن العولمة، بكل المقاييس الإخبارية العادية، وهي توقَف كلياً في مكانها.

عندما دعا وولفنسون المتظاهرين الذين كانوا يتعرضون للقتل بالـ "مشاغبين" كان يأمل بذلك تثبيط الصحافة من الكتابة بتعاطف مع البوليفيين. لم يكن هناك حاجة للقلق، إذ لم يظهر أي شيء على التلفزيون؛ وبعيداً عن تلك الإشارة العابرة في قسم الأزياء في واشنطن بوست وبعض الفقرات الإخبارية البرقية القليلة في النيويورك تايمز، كانت بوليفيا بالنسبة للصحافة السائدة غائبة نهائياً.

ومع ذلك، كانت التغطية القليلة التي نُشرت أسوأ من عدمها.

بعثت الفايننشال تايمز مراسلاً إلى بوليفيا. أعلمتنا الفقرة الافتتاحية من مقالته بوجود "صور باهتة لتشي غيفارا وفيدل كاسترو" على المقر الرئيسي للمتظاهرين. لم يكن هناك أي إشارة إلى سقوط ستة قتلى.

قال مراسل الفايننشال تايمز، الذي يجب أن يعلم أكثر من ذلك، بأن تجار المخدرات كانوا وراء مظاهرات المياه. استُخدم الاتهام الخيالي في الصحيفة الإخبارية الخاصة بشركة بكتل.

البوليفيون أنفسهم حُرموا من القصة الكاملة، ولكن بواسطة أساليب أكثر مباشرة. نشر رئيس التحرير الشجاع في الصحيفة البوليفية هينتي سلسلة تحقيقية تفضح الصفقات السرية بين المستثمرين الأميركيين/الأوروبيين والبوليفيين ذوي

الصلات السياسية. في نهاية نيسان، خضع ناشروا صحيفة هينتي أمام التهديدات بالتدمير المالي من قبل الشركاء البوليفيين للنظام المائي وطُلب من رئيس تحريرهم، لويس بريدو، أن يكتب مقالة يتراجع فيه عن تقاريره السابقة. ولكنه كتب استقالته بدلاً من ذلك. أما الدكتور سوريا، الخبير الحكومي الذي تكلم معي عن بحثه حول ممتلكات شركة بكتل، فهو يواجه الاعتقال لأنه جعل اكتشافاته علنية.

بالنسبة لزعيم مظاهرة كوتشابامبا، أوسكار أوليفييرا، كفلت إطلاق سراحه حملة دولية (أكثر من مرة، فهو اعتُقل ثلاث مرات). تلقيت هذا الخبر الجيد في الليلة التي تلت مناظرتي مع توماس فريدمان. ولكن ماذا عن "الاحتجاجات تأخذ روحين"، المقالة القصيرة التي وضعتني على هذا الطريق؟ لا حاجة للقول بأن الصحف الغربية لم تخبرني بأي شيء لا هي ولا الصحافة البوليفية؛ لا أسماء للمتظاهرين اللذين فقدا حياتيهما. من هما؟ تجار كوكايين، كما ادعت بكتل؟ عملاء؟ أفراد عصابات؟ بعد عدة أشهر، حصلت أخيراً على هذه من أحد الزملاء:

في رسالة بتاريخ 5 أيلول 2000 الساعة 9:29:32 صباحاً، الفجر في التوقيت الشرقي، يكتب المرسل: عنوان الموضوع: قتيل بوليفيا. في بعد ظهر يوم السبت الثامن من نيسان، قُتل هوغو دازا، سبعة عشر عاماً، بطلقة نارية في وجهه. يقول صديق لي يعرف عائلته بأنه كان في البلدة ينقل رسالة شفهية لأمه.

اتفاقية TRIPS الكريهة

في تموز من العام 2002، نشرت نيويورك تايمز تقريراً يقول بأن جورج دبليو بوش أنقذ أفريقيا. اقترح هذا الأحمق ذو القلب الكبير وهب نصف مليار دولار للدول الكاريبية والأفريقية من أجل أدوية الإيدز. أضف هذه إلى صفقة كلينتون مع شركات الأدوية لتخفيض 75 بالمائة من السعر الأساسي لأدوية الإيدز المقدمة للدول الأفريقية وأنا كنت مستعداً للتسليم بأن المشاريع الخاصة التي لا تنظمها أي قوانين يمكنها، أحياناً، أن تقوم بالمعجزات.

ولكن عندما كنت على وشك إعلان قدوم العيد في تموز، حصلت على وثيقة

من 12 صفحة من الأرجنتين. يبدو أن منشأها مكتب ممثل التجارة الأميركية في جنيف (الذي لا ينكر صحتها). تهدد الرسالة الرسمية السرية، المؤرخة في حزيران 2000، الأرجنتين من مغبة فتح حدودها أمام تجارة الأدوية - ليس المخدرات، وإنما مبيع الأدوية الشرعية المرخصة. لو لم تنهي الأرجنتين التزامها بتحرير التجارة الحدودية بالأدوية، كتب ممثل التجارة الأميركية، كانت أميركا ستبقي الأرجنتين على "الجزء 301 من قائمة المراقبة" - نوع من المحكومين بالإعدام بالنسبة للشركاء التجاريين.

هناك ما هو أكثر أهمية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية من معاهدة GATS والصراع على ملكية المياه. والمعاهدة الوثيقة الصلة بالموضوع هنا هي معاهدة TRIPS، والتي تعني حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

إذا قرأت تعاليم رواد العولمة، فقد تخرج بانطباع مفاده أن منظمة التجارة العالمية لا يهمها سوى إلغاء التعرفات والعوائق التجارية. في أحلامك فقط. ولكن، في العالم الحقيقي، منظمة التجارة العالمية هي آلية لخصخصة نظام التعرفة. في الماضي، كانت البلدان تحمي عمالها وصناعتها المحلية بالضرائب التي تُفرض على الحدود الوطنية. ولكن، في النظام التجاري العالمي الجديد، قد تفرض الشركات العالمية ضرائب ضد الدول التي تبيع أو تشتري منتجات خارج المناطق التي تحددها بواسطة أسماء مميزة وحلقات تسويقية. معاهدة TRIPS هي النظام الجزائي لمنظمة التجارة العالمية من أجل الدول التي يُقبض عليها وهي تصدِّر أو تستورد بشكل يتعارض مع الخطط التسويقية للشركات التي تملك الأفكار.

تبدأ قصة TRIPS وأفريقيا والأرجنتين بهذه الواقعة غير السارة: 25.3 مليون شخص في جنوب أفريقيا سيموتون من الإيدز إذا لم تصل الأدوية الآن. ومن حسن الحظ أن البرازيل والهند والأرجنتين، المكافِحة، يمكنها أن تجعل الأدوية الضرورية رخيصة إلى حد بعيد وتشحنها إلى المحتضرين. ولكن شركات الأدوية البريطانية والأميركية والسويسرية غضبت وولولت من جراء هذه الشحنات العابرة للحدود.

خلال إدارة كلينتون، أوقفت الشرطة التجارية الأميركية، بقيادة نائب الرئيس،

في ذلك الحين، آل غور وبمساندة من شركات الأدوية الكبرى، خطة الإنقاذ المتمثلة ببيع الأدوية الرخيصة إلى الأفريقيين الجنوبيين - على الرغم من التماسات نيلسون مانديلا وجائزة نوبل والقمصان المزهرة.

لسوء حظ آل غور، الذي كان يرشح نفسه للرئاسة في ذلك الوقت، أدت سياسات "دعهم يتناولون الأسبرين" التي كان يؤيدها إلى ظهور مجموعات كبيرة من الأميركيين الشاذين الساخطين للاحتجاج في كل محطة من محطات حملته، متذمرين من قتله من الأفريقيين أكثر مما قتله مايكل كاين في مسلسل زولو. لم يكن ذلك فيلماً تلفزيونياً جيداً لآل.

رداً على ذلك وجد بيل كلينتون بضع مليارات لتهدئة السكان المحليين المستائين. ولكن المليارات جاءت مقيدة بسلاسل - أو بدقة أكبر، بقيود وأغلال. اضطرت جنوب أفريقيا لشراء 100 بالمائة من الأدوية من الولايات المتحدة وإعادة كل النقود مقابل "نسب فوائد تجارية".

إذاً، لقد كانت رسالة ممثل التجارة الأميركية المسمومة إلى الأرجنتين تقف إلى جانب الجهة المزودة من هذه الخطة الهادفة لمنع جنوب أفريقيا من انتهاك الحظر الفعلي على التجارة الحرة بالأدوية. كانت جنوب أفريقيا تأمل باستخدام منفذ في معاهدة TRIPS يسمح لها باستيراد الأدوية المرخصة في الحالات الشديدة الطارئة، حتى بدون موافقة حامل الرخصة. مبدئياً، رد كلينتون على جنوب أفريقيا بفرض الضرائب على بعض صادراتها إلى الولايات المتحدة - إلى حين حدوث المظاهرات المعادية لغور. يشير تهديد ممثل التجارة الأميركية إلى الأرجنتين إلى أن إدارة كلينتون كانت توجه صواريخ العقوبات الاقتصادية على الأرجنتين تجنباً لصورة مانديلا، بينما كانت ما تزال توقف تزويد أدوية الإيدز إلى جنوب أفريقيا من المصدر.

لم لو تتراجع الأرجنتين، لوجدنا محاكمة علنية متوقعة من منظمة التجارة العالمية، سيُشنق بعدها الاقتصاد الأرجنتيني من على سارية في جنيف كأمثولة للهند والبرازيل، المصدِّرين المحتملين الآخرين. استسلمت الأرجنتين بسرعة لركلات كلينتون السريعة على الغدد التناسلية لاقتصادها، وذلك لأنها كانت راكعة

سلفاً على ركبتيها. أما الأفارقة فقد كانوا أكثر حكمة وفقراً من أن يقبلوا بقرض كلينتون الكريم المخادع. أما بوش فقد وعد بربع المبلغ الذي عرضه كلينتون - رغم أنه كان منحة، وليس قرضاً. ولكن هناك شيء واحد لم يتغير مع تغير حزب البيت الأبيض: ما يزال ممثل التجارة الأميركية (الآن هو زويليك) هو الذي يقف وراء كبح شركات الأدوية الكبرى للدواء بالاستناد إلى سلطة معاهدة TRIPS لمنظمة التجارة العالمية.

ربما أنا لست منصفاً، فعلى الرغم من كل شيء، تسعى معاهدة TRIPS لحماية الشركات المصنِّعة والتعويض عليها لاستثماراتها الخطرة وقدرتها الإبداعية في ابتكار أدوية مثل AZT، الدواء المضاد للإيدز الذي أنتجته شركة غلاكسو ويلكوم. أليس كذلك؟

كانت غلاكسو مبدعة، صحيح، ولكن ليس في اكتشاف AZT. فالبروفيسور جيروم هورويتز هو الذي ركَّب الدواء في العام 1964، بمنحة من معاهد الصحة الوطنية (NIH) التابعة للحكومة الأميركية. ثم اشترت وحدة تابعة لشركة غلاكسو الصيغة الكيميائية واستخدمته على القطط.

في العام 1984، اكتشف مختبر تابع لمعاهد الصحة الوطنية فيروس الإيدز. طلب المختبر الحكومي على الفور من الشركات المصنعة للأدوية إرسال عينات من كل الأدوية المضادة لتكاثر الفيروسات الارتجاعي لديها. ثم أنفقت معاهد الصحة الوطنية الملايين من الدولارات على ابتكار طريقة لاختبار هذه المركَّبات. وعندما أظهرت الاختبارات بأن AZT قد قتل الفيروس، طلبت الحكومة من غلاكسو، كمالكة للمركب، إجراء الفحوص المخبرية. رفضت غلاكسو. لا يمكنك أن تلومهم، فالفيروس قد يلوث المختبر، وربما يقتل الباحثين أيضاً. ولهذا السبب، قام الدكتور هيرواكي ميتسويا من معاهد الصحة الوطنية، باجتماع الذكاء والشجاعة وكميات وافرة من الأموال الوطنية، بإنجاز البراهين على الفيروسات الحية. وفي شباط من العام 1985، زفت NIH البشرى إلى شركة غلاكسو وطلبت منها إجراء التجارب البشرية.

رفضت غلاكسو ثانية. وهنا تكمن إبداعية غلاكسو. خلال أيام من الإشعار،

سجلت الشركة براءة اختراع في بريطانيا من أجل "اكتشافها"، متغافلة عن ذكر جهد الحكومة الأميركية.

ولكنها (غلاكسو) تملك قلباً رقيقاً، مع ذلك. في تموز من العام 2000، أعلنت الشركة الأميركية البريطانية العملاقة بأنها ستبيع جنوب أفريقيا دواء قوامه AZT مقابل دولارين فقط في اليوم للمريض الواحد، أي بحسم يزيد عن 75 بالمائة من السعر المفروض في أميركا وأوروبا. اتصلت بغلاكسو في الولايات المتحدة لأقول لهم شكراً، ولكن، بعد بضع أسئلة، توضح لي بأن سعر الدولارين الذي كان يماثل السعر الأرجنتيني والبرازيلي تماماً، ما يزال يساوي ثلاثة أضعاف كلفة الإنتاج.

فكِّر في ذلك. إذا كان 2 دولار هو سعر السوق الحرة، فإن الأميركيين والأوروبيين يدفعون 400 بالمائة فوق السعر الأساسي، والتمييز في الأسعار محمي بوضوح من قبل معاهدة TRIPS. هذا هو الشيء المضحك في توسيع ما تدعوها منظمة التجارة الدولية حقوق الملكية الفكرية. رُوِّجت الحدود التجارية لمعاهدة TRIPS في الغرب على اعتبار أن أولئك الناس – القبائل الجاهلة غير المتنورة في نصف الكرة الجنوبي – يحاولون سرقة إبداعاتنا. في الواقع، تقول الخبيرة جامي لوف من "مشروع المستهلك حول التكنولوجيا" في واشنطن، بأن المرضى الغربيين كما الأفريقيين تماماً لديهم ما يخسرونه تحت السلطة الجديدة للملكية الفكرية.

وصل هذا إلى لوف بشكل بياني في العام 1997 عندما اتصلت بها مود جونز، امرأة من لندن في الثلاثين من عمرها، متوسلة لها كي تساعدها في الحصول على دواء تاكسول. كان باستطاعة هذا الدواء شفاءها من سرطان الثدي، ولكن خدمة الصحة الوطنية لم تصفه بسبب سعره الباهظ.

لا يوجد رخصة براءة على دواء تاكسول. العلماء الأمريكيون هم من اكتشفوه، ولكن الشركة الدوائية العملاقة بريستون مايرز سكويب هي التي تملك حقوق الملكية الفكرية للبيانات المتعلقة بالجرعة، وذلك لأنها أجرت العمل الثانوي المتمثل بإعداد المعلومات المتعلقة بمستويات الجرعات، رغم أن البيانات قد أُعدت أصلاً من قبل الحكومة. وحتى بدون براءة اختراع، أعطت قوانين حماية المعلومات في بريطانيا بريستول مايرز سيطرة حصرية على التاكسول في المملكة

البريطانية لمدة عشر سنوات.

يأتي التاكسول من شجرة الطقسوس yew (شجرة من الفصيلة الصنوبرية). رغم أن شركات الأدوية الغربية قد أكدت على الدوام بأن نباتات الغابات المطيرة الآسيوية هي ملك لها وتستطيع أن تأخذ منها ما تشاء بدون أي ضريبة، إلا أن بريستول مايرز استحصلت من الكونغرس على حق حصري بحصد أشجار الطقسوس الموجودة على الأراضي الحكومية الأميركية، تقريباً المكان الوحيد الذي تنمو فيه على كوكب الأرض. وبالطبع، مقابل هذه الممتلكات الحكومية، لم تدفع الشركة أي شيء.

ولكن مود جونز دفعت. ولكن، في نهاية المطاف، أُكرهت الشركة، بعد إحساسها بالذنب، على تقديم الدواء لها مجاناً، إذا ما انتقلت إلى أميركا. ولكن، مع ذلك، استنتج الأطباء بأن العرض ربما يكون قد جاء متأخراً، فقد اتصلت مود (ليس اسمها الحقيقي) بجامي لوف لتقول لها بأنها قد اختارت الموت، بينما كانت عائلتها تواجه الإفلاس.

أخبرتني لوف أن المرأة الشابة، من على سرير الموت، كانت تأمل بأن يصل الأفريقيون الجنوبيون والأميركيون والأوروبيون إلى نوع من "التضامن المفيد". في الإيدز وسرطان الثدي، يتقاسم الشمال والجنوب المبتليان معاً ميزة عامة مرعبة كالفلاحين الجدد الذين لا أرض لهم في سياسة التمييز العنصري لحقوق الملكية الفكرية.

Dr. Dre يحرس منزل مزرعة سوني

عندما سألت الدكتور عن معاهدة TRIPS لمنظمة التجارة العالمية، لم يتخير كلماته: "أقفل فمك الآن وخذ ما يأتي إليك!" أثناء حديثي مع أندريه يونغ، الفنان المعروف بالدكتور دري Dr. Dre، هذا هو المثال الذي ذكره لي عن ملكيته الفكرية المكفولة حقوقها له قانوناً، إذ أُعيد إنتاجها، بدون تعويض، وذلك عن طريق الدخول عديم الفائدة إلى www.napster.com. رفع السيد يونغ دعوى قضائية فأمر أحد قضاة كاليفورنيا، حماية لهذا السيد الذي يتربص به قراصنة حقوق النشر

والتأليف، بإغلاق موقع نابستر بشكل فعلي. تعامل السيد يونغ بشكل فلسفي مع الحكم: "أنا في وضع ذهني قاتل وقلب مليء بالرعب".

هاي، ما الذي يحدث هنا؟ خلف الوجه الأسود الغاضب لمنتج الراب المتهجم على موقع نابستر تقف الوجوه البيضاء الضاحكة لاتحاد صناعة التسجيلات الموسيقية في أميركا، وهي جبهة مؤلفة من أكبر خمس شركات للتسجيل - بي إم جي، إي إم آي، سوني، تايم وورنر، يونيفرسال. توزع هذه الشركات العملاقة الخمس معاً ما يزيد عن 95 بالمائة من كل الأسطوانات الموسيقية التي تباع في العالم الغربي. وخلف دموعهم العلنية التي تُذرف للتعويض على فنانيهم - ومنذ متى أصبح هذا هو الشغل الشاغل لصناعة الموسيقى؟ - هناك برنامج أشد مكراً لحماية هذه الأوبك (الدول المصدرة للنفط) الموسيقية.

الآن دعنا نلقي نظرة إلى الجانب المشرق لاتحاد صناعة التسجيلات الموسيقية. وفقاً للأحكام القضائية التي أُبرمت بالإجماع في قضايا نالت قسطاً يسيراً من الشهرة رُفعت بواسطة لجنة التجارة الفدرالية الأميركية، أكرهت هذه الشركات الخمس ولسنوات طويلة بائعي التجزئة على خداعك وحصولك على أسطوانة منسوبة لفرقة الأبا مقابل 36 دولاراً. وكما يعلّمنا بيل غيتس، يسلب الاحتكار الموظَّف بشكل جيد مستهلكيه عند أحد الطرفين وفي الوقت نفسه يضغط على المزودين عند الطرف الآخر. في حالة الاتحاد الموسيقي، يضطر مزودو الموسيقا - الموسيقيون - للمرور عبر واحدة من خمس بوابات محروسة بإحكام. وبالنتيجة، الوحيدون الذين يتمكنون من اجتياز هذه العضلة العاصرة وارتقاء الموجات الهوائية والوصول إلى المخازن الكبرى هم فتيات التوابل المثيرات وإيريك كلابتون وفتيان سيئون مسبقو الصنع، مثل إمينيم، والزوجات "الميداليات" للرجال المتنفذين متوسطي الأعمار، الخاليات من الموهبة (ولا يجب اعتبار هذا الكلام غمزاً من قناة الموهوبة ماريا كاري).

بكلمات أخرى، الشركات الخمس الكبرى لا تتحكم فقط بـ كيف تشتري ما تريد، بل إنهم يخبرونك بما تريد.

جرت العادة أن يعارض الموهوبون، مصدر طاقة الصناعة الموسيقية، هذا

النظام المغلق ويقاومونه. تمنح دمية الدكتور دري، غانستاس، طابعاً شبابياً شعبياً لتهجم الرجال المتنفذين على الإنترنت، أول وسيلة جدية بديلة لتوزيع موسيقا لم تخترها لك تايم وورنر. ولكن النظام يلائم رغبات الدكتور دري تماماً، لأن اتحاد المنتجين يسمح له هو وباف دادي (منتج موسيقى راب آخر) بإبعاد الموسيقيين الذين يمكن أن يحلوا محلهما أو محل الفنانين الموجودين في اصطبلهما، مثل السيد مارشال ماثرز (إيمينيم)، مؤلف كلمات الأغنية "خذ ما يأتي إليك". الدكتور دري ليس مغفلاً، فهو يعلم بأن السيطرة على موقعه الصغير يعتمد على دفاعه على مزرعة الحقوق الملكية لرؤسائه.

إن قضية الدكتور دري ضد نابستر ما هي إلا العرض الموسيقي الجانبي للحرب الأكبر على ملكية الحقوق الفكرية، من الأغاني القصيرة البسيطة إلى الحمض النووي DNA. فعندما اقترح نيلسون مانديلا بأن تصدر جنوب أفريقيا "رخصاً إلزامية" من أجل التصنيع المحلي الرخيص لأدوية الإيدز، هدده آل غور بمطرقة منظمة التجارة العالمية. مع ذلك، وفي الوقت نفسه، بتوصية من أصدقاء غور المليارديرات في شركتي AOL وأوراكل، ألزمت دائرة العدل الأميركية شركة مايكروسوفت بأن تفشي رموز ملكيتها المسجلة وترخِّص برنامج ويندوز لأصدقاء غور بسعر مغطى من قبل الحكومة.

هاي، أنا مع الحكومة إلى نهاية الشوط في الاستيلاء على ملكية بيل غيتس الفكرية، ولكنني لا أستطيع تجاهل الرائحة الكريهة للنفاق.

ولكن النفاق هو الأكسجين بالنسبة للنظام الإمبريالي الجديد للملكية الفكرية. كل سيد أنيق ظريف من سادة الملكية الفكرية المحصَّنة بدأ حياته كلص. تحت رعاية القانون الأميركية ومنظمة التجارة العالمية اليوم، كم عدد المنتجات التي بُنيت على أفكار أشخاص آخرين قد لا يتمكنون أبداً من إيصالها إلى السوق؟ كما كان إسحاق نيوتن سيقول الآن لو كان حياً، "إذا كنت أرى أبعد من الآخرين، فلإنني أقف على أكتاف عمالقة أغبى من أن يسجلوا اكتشافاتهم".

أنا أراهن بأن السيد غيتس يستطيع تسمية منتجيْن يعتمدان إلى حد كبير على اكتشافات فكرية مسروقة من أشخاص آخرين: MS - DOS ووينذوز. للتأكد من أن

أحداً لن يتمكن من سرقة ما سرقه هو أصلاً بكل حرية، قام غيتس بحملة دولية لحصر احتكاره على الأفكار بشكل قانوني. غيتس ليس غبياً، إذ لابد أنه يعرف بأنه إذا اختُرقت دفاعات الملكية الفكرية، فذلك سيحصل نتيجة الحاجة للحصول على أدوية رخيصة للإيدز إلى أفريقيا، ولهذا السبب نجده يضع ملياريه (في حالته سنتين) في قضية محرقة الإيدز في أفريقيا. في شباط من العام 2000، استخدم بيل وزوجته مليندا غلاف مجلة نيوزويك لعرض إحسانهما الكبير. لقد قدمت مؤسسة الزوجين المبتسمين مئات الملايين من الدولارات من أجل علاج الإيدز في أفريقيا، وهي تعمل يداً بيد مع شركة ميرك وشركات الأدوية الكبرى وثيقة الصلة بحملة جمهورية تخمد دعوات الأطباء المتوسلين لإنهاء قيود معاهدة TRIPS. إن كان هناك أحد يشك في القلبين المحسنين للزوجين غيتس، تذكر صحيفة وول ستريت جورنال بأن مؤسستهما استثمرت، بشكل يدعو للاستغراب، ما يزيد عن 200 مليون دولار في أسهم شركات الأدوية. إذا كانت هذه العملية التجارية "المحسنة" سقضي على احتجاجات ضد المراقبة الفكرية لمعاهدة TRIPS وتُرفع الرخص الطبية، فإن هبات غيتس ربما كان لها تأثير على قتل الناس أكثر من تأثيرها على إنقاذهم.

وليس الكل يحق له التعويض، بالطبع. عندما سجلت تايلند، بشكل غير مسؤول، أدوية محلية كملكية فكرية لتلك البلد، كتب ممثل التجارة الأميركي قائلاً بأن تحويل هبة الطبيعة إلى ملكية مرخصة قد "يعيق البحث العلمي" (مؤكداً الفكرة التي تقول بأن الأميركيين غير قادرين على السخرية).

تُروِّج منظمة التجارة العالمية على أنها المدافع عن الأسواق المحررة. ولكن لوري والاش من مؤسسة مراقبة التجارة العالمية التابعة لرالف نادر يذكر أن معاهدة TRIPS الخاصة بمنظمة التجارة العالمية موجودة كي تعيق التجارة الحرة.

كما تبين قضية نابستر، للتوسع الجديد في حقوق الملكية الفكرية علاقة ضئيلة بالتعويض على المبدع، ولكن له كل العلاقة بسيطرة الشركات.

ومع ذلك، ألا يتلقى المبدعون الأصليون تعويضاً؟ حسناً، يقسم الدكتور دري بأن مناجاته العاطفية المتعلقة بأغنيته السخيفة "أمي الساقطة" مأخوذة من فريق ذي ستريتز. ترى، هل أرسل شيكات بالأرباح إلى الأشقاء؟

أعترف بأنني لم أجرِ مقابلة أبداً مع الدكتور دري، فهو لم يرد على مكالماتي. ولكن الكلمات المقتبسة هنا هي، بدون أدنى شك، ملكيته الفكرية، وأنا أتمنى أن أعوّض له. أريد أن أضمن بأنك يا دري - وسوني ومايكروسوفت وغلاكسو ويلكوم - ستحصلون على ما يأتي إليكم.

ثمن الانشقاق:

فنزويلا، الاستثناء في نظام العولمة الجديد، تؤخذ كرهينة

أحياناً، صورة واحدة قد تساوي ألف كذبة. خذ مثلاً قصة الصفحة الأولى لصحيفة سان فرانسيسكو كرونيكلز في 13 حزيران 2002. هي ليست قصة تماماً، وإنما مجرد صورة كبيرة لأناس غاضبين، وتعليق تحت العنوان "مسيرة 100,000 شخص ضد الرئيس الفنزويلي". ذكر التعليق بأن الأناس الغاضبين كانوا يريدون طرد هوغو شافيز، رئيس فنزويلا. يقول المتظاهرون بأن شافيز ديكتاتور. لم يكن هناك قصة خلف صورة وتعليق وكالة رويترز (الخدمة المطواعة للسيد مانيستي)، ولكنها نُشرت في كل الصحف تقريباً في البلاد.

كنت قد عدت للتو من كاراكاس - وعلي أن أعترف بأن الصورة حقيقية. في الواقع، كانت هناك مظاهرة تتألف من حوالى 200,000 شخص ضد الرئيس هوغو شافيز. ولكن، مالم تذكره الصحف الأميركية هو أن حوالى نصف مليون فنزويلي تظاهروا دعماً للشافيز.

مع وصول القصة إلى نيويورك تايمز، تحولت الحشود المعادية لشافيز بفعل الانتشار إلى 600,000، خيال جامح سهل طباعته بما أن الصحيفة الموثّقة لا تملك مراسلاً لها في فنزويلا. أما المتظاهرون المؤيدون لشافيز الذين زادوا عن المليون شخص، فقد "اختفوا"، وهذا أمر يلائم أميركا اللاتينية، من الصحف والإذاعات الأميركية.

استمر هذا الاجتزاء، الشبيه بالنظام الستاليني، في الخبر طوال الحملة المشوهة المعلومات التي دامت عاماً كاملاً ضد الرئيس الأميركي الجنوبي الشعبي. وجاء النبأ كالصاعقة، عندما أعلنت كل الصحف الكبرى في أميركا - بلا استثناء -

في 12 و13 نيسان، أن شافيز قد استقال من الرئاسة. كان "غير شعبي"، كان "دكتاتورياً" ولذلك، اعترافاً منه بهذه الحقائق، استقال. هنالك شيئان لفتا نظري في هذه القصة: أولهما أن كل هذه الأخبار التافهة خاطئة تماماً. والثاني، كل الصحف تقريباً استخدمت كلمات متطابقة، الكلمات التي استشهدنا بها، بالإضافة إلى "استقال"... التي تعقبتها إلى أن وصلت إلى مذكرة لوزارة الخارجية الأميركية.

في الحقيقة، لقد اختُطف الرئيس شافيز، ولكنه تكلم مع أعضاء حكومته بواسطة تلفون خليوي أعطاه له حارس متعاطف. استسلم الرئيس شافيز لـ "اعتقاله" بواسطة قادة الانقلاب، لأنه لو لم يفعل ذلك، لقتلوا كل من في البيت الأبيض الفنزويلي، ميرافلوريس. ولكنه أخبر حكومته، "أنا ما زلت الرئيس". وخلال أربع وعشرين ساعة، عاد شافيز إلى مكتبه، "غير مستقيل".

لماذا كان كل ذلك – رئيس يؤخذ رهينة، التغطية المحرفة، الافتراءات؟ لماذا كان كره إدارة بوش للرئيس شافيز أشد حدة، ولو كان أقل علنية، من كرهها لصدام حسين؟ في كاراكاس، فسر وزير شافيز ميغيل بوستامانتي مادريز ذلك لي، "لا تستطيع أميركا أن تدعنا نبقى في السلطة. إننا نشكِّل الاستثناء بالنسبة لنظام العولمة الجديد. وإذا نجحنا، فسنكون أمثولة للأميركيتين". يعتبر مادريز، الذي كان أول من زودني بالمعلومات عن تقارير "الاستقالة" المزيفة، رجلاً محظوظاً، فقد نجا من رصاصة قريبة من رأسه من قادة الانقلاب. ولكنه لا يشعر بأنه محظوظ، فإدارة بوش مازالت تضع حكومته في منتصف إشارة التعامد لقناصاتها.

أن يكون بوش قد تعاون مع متآمري الانقلاب، فهذا أمر لا يقبل الشك. لدى شافيز فيلمٌ مصورٌ لملحق عسكري أميركي من سفارتنا وهو يدخل القاعدة العسكرية حيث أُسر شافيز – وهو أمر لن تنكره وزارة الخارجية. ولم يكن هناك إنكار بأن سفير بوش قد نزل مسرعاً من مقصورته الواقعة في أعلى الجبل ليأخذ صورة له مع السفاحين المبتسمين الذي أطاحوا برئيس منتخب بشكل ديمقراطي. يُذكَر أن البيت الأبيض قد قال بأن انتخاب شافيز بواسطة "غالبية المصوتين" لا يمنح "شرعية" لحكومته. (كم يتلاءم ذلك مع المنتصرين في فلوريدا).

ماذا في "الاستثناء بالنسبة لنظام العولمة الجديد" كي يثير مثل هذا الغضب

الشديد من واشنطن؟

لنعد إلى المظاهرات. في عيد العمال الواقع في الأول من أيار، انطلق 200,000 شخصٍ من ذوي البشرة الشقراء من فندق هيلتون متجهين شرقاً عبر طريق التسوق الضيق في كاراكاس على امتداد شارع كازانوفا. وفي الوقت ذاته، تجمَّع نصف مليون شخص من ذوي البشرة السمراء واقتربوا منهم قادمين من الغرب. كان الأمر سيبدو كإعلان تجاري كوميدي لنوع من الشامبو لو لم يُقتل ستة عشر شخصاً عندما التقى الجمعان قبل أسبوعين من ذلك الوقت.

نزل السمر، الذين كانوا يساندون شافيز، على شكل قمع من بيوتهم القرميدية البسيطة "ranchos"، المتكدسة فوق بعضها البعض، والمتناثرة كالبثور على جانب التل الشديد الانحدار المحيط بالعاصمة. كان القرميد في بعض البيوت جديداً، وهو تطور حديث في هذه الأحياء الفقيرة النتنة المرتجلة حيث كان العديد منهم سابقاً يحتمون خلف جدران من الورق المقوى. "شافيز يعطيهم القرميد والحليب"، أخبرتني مراسلة تلفزيونية، دون أن تخفي ازدراءها، "ولذلك يصوتون له".

ولكن جرائم شافيز كانت أكبر من إعطائه الحليب والقرميد للفقراء، إذ تمثلت خطيئته الحقيقية في إقراره قانونين عبر مجلس النواب في فنزويلا. الأول هو قانون الأرض الجديد الذي وعد بإعطاء الأرض غير المستخدمة لمن لا أرض له - ولكن فقط تلك الملكيات أُبقيت دون إنتاج لمدة تزيد على العامين من قبل مالكي المزارع الكبيرة.

ولكن منصب شافيز لم يكن ليصبح عرضة للتهديد لو لم يقر أيضاً قانون النفط الذي ضاعف ضرائب الملكية المدفوعة من قبل إكسون موبل وشركات النفط الأخرى من 16 بالمائة إلى 30 بالمائة تقريباً على المكتشفات الجديدة. ومضى شافيز أيضاً ليبسط سيطرته على شركة النفط الوطنية PDVSA - المملوكة اسمياً من قبل الحكومة، ولكنها في الواقع عبدة لتلك الشركات الأجنبية.

لم تكن تلك المسألة بالتافهة بالنسبة للولايات المتحدة. القليل من الأميركيين يعرفون بأن فنزويلا كانت ذات يوم المزودة الأولى بالنفط الأجنبي للولايات

المتحدة. لقد كانت الدولة الأميركية الجنوبية التي كسرت ظهر حظر النفط العربي في العام 1973 وذلك عن طريق زيادة انتاجها لنفطها الاحتياطي الضخم بشكل يزيد إلى حد بعيد عن حصتها المقررة من قبل الأوبك. ليس شافيز مجرد رئيس لفنزويلا، ولكنه أيضاً رئيس منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). وكان شافيز، بشكل فردي تقريباً، قد أعاد بناء الأوبك بتعهد فنزويلا بالالتزام بحصص مبيعات الأوبك، مسببة مضاعفة أسعار النفط في العالم فوصلت إلى ما فوق 20 دولاراً للبرميل الواحد. ونقود النفط هذه هي التي دفعت ثمن برنامج "القرميد والحليب" ووضعت شافيز في حالة صدام مباشر مع إكسون موبل، الشركة الأولى المستخرجة للنفط الفنزويلي.

وكما يقول الأمين العام لمنظمة الأوبك علي رودريغز: "إن اعتماد الولايات المتحدة على النفط يزداد باطراد، وفنزويلا واحدة من أكثر الدول المزودة أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، واستقرارها مهم جداً بالنسبة [لهم]". من رودريغز علمت بأن انقلاب 12 نيسان 2002 كان قد نُظِّم قبل أن يكون المتآمرون مستعدين له، ولماذا؟ كانت العراق وليبيا تحاولان إقناع منظمة الأوبك بإيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على دعمها لإسرائيل، ولذلك أصبحت حاجة الولايات المتحدة للنفط الفنزويلي فجأة ملحة جداً. كان ذلك الانقلاب مدفوعاً بواسطة مخاوف الولايات المتحدة من حظر عربي جديد للنفط ولكن، في هذه المرة، بدون وجود فنزويلا كعنصر أمان. ولذلك، كان على شافيز أن يرحل، وفي الحال.

أقصى ما يطمح إليه الضغط اللوبي للشركات

إن شافيز شرير ومدور كجوزة كولا. وهو، كتابعيه، "هندي". ولكن الشقر، "الإسبان"، هم مالكو فنزويلا. كانت هناك مجموعة من مظاهرة الشقر تسير بالقرب مني وهي تصيح "ارحل! ارحل!" بالإنكليزية، مطالبة بترحيل الرئيس. قالت مديرة تنفيذية في شركة للزيوت الصالحة للأكل، بكعبها العالي ونظارتها العصرية وصديريتها الرافعة للثديين، "لنقاتل من أجل الديمقراطية". ثم أضافت، "وسنحاول القيام بذلك بشكل غير مؤسساتي"، عبارة لم تعنِ لي شيئاً إلى أن شرحت لي

صاحبة مصرف بشفاه مطلية بلون زهري باهت بأن شافيز "لا يمكن أن يبقى حتى الانتخاب القادم".

كبطلهم جورج دبليو بوش، لا يساوي المعارضون لشافيز بين الديمقراطية والتصويت. مع 80 بالمائة من سكان فنزويلا عند أو تحت خط الفقر، تبدو الانتخابات غير جذابة بالنسبة للرأسماليين المحتجين. فاز شافيز بالانتخابات في العام 1998 بنتيجة 58 بالمائة من مجموع الأصوات وذلك لم يكن من الممكن تغييره إلا بفوهة البندقية.

وهكذا، في الثاني عشر من نيسان صوبت القيادة التجارية في فنزويلا، مدعومة ببعض الجنرالات "الإسبان"، بنادقها إلى القصر الرئاسي واختطفت شافيز. وأعلن بيدرو كارمونا، رئيس اتحاد التجارة والصناعة في البلاد، Fedecamaras، نفسه رئيساً. لربما يقول المرء بأن هذا الانقلاب هو أقصى ما كان يطمح إليه الضغط اللوبي الشركاتي. ولكن، خلال ساعات، بدأ كارمونا بإبطال القوانين التسعة والأربعين التي أقرها شافيز والتي أزعجت كثيراً قباطنة الصناعة والمدراء التنفيذيين لشركات النفط الأجنبية ومالكي المزارع الكبرى. ارتدى كارمونا ثياباً مزركشة بوشائح وشرائط تزيينية استعداداً لمراسم التولية. وفي قاعة الرقص في ميرافلوريس، المحتشدة بالنخبة الفنزويلية، وقَّع إغناسيو سالفاتييرا، رئيس اتحاد المصارف، اسمه بزخرفة شديدة مصادقاً على الانتخاب الذاتي لكارمونا. تعانق الرجلان بطريقة حميمة بينما علا تصفيق الحاضرين.

ثم أصدر كارمونا مرسوماً بحل الكونغرس والمحكمة العليا في الوقت الذي كان رجال الأعمال يصفقون وينشدون "ديمقراطية! ديمقراطية!" علمت فيما بعد بأن كاردينال كاراكاس كان قد قاده إلى القصر الرئاسي، اللمسة الأخيرة لهذه المسرحية الباطلة. ولكن هذا الوهم سيتبخر "مع صياح الديك"، كما أخبرني شافيز بطريقته الشعرية.

ساعدني مدير الأوبك رودريغز، يعمل الآن كمحام تنفيذي ولكنه كان ذات يوم رجل عصابات يساري في جبال فنزويلا، في توضيح أمر غامض بالنسبة لي: كيف أنقذ شافيز نفسه من الإعدام بواسطة متآمري الانقلاب. اتضح أن رودريغز

اتصل بصديقه القديم شافيز هاتفياً من المركز الرئيسي لمنظمة الأوبك في جنيف قبل الانقلاب بفترة قصيرة ليعلمه بمحادثات الحظر العربي. وشافيز نفسه أخبرني بأن الاتصال ساعده على الاستعداد. بحسب خوان باريتو، زعيم من حزب شافيز في المجلس التشريعي الوطني، كانت القوات المؤيدة لشافيز مختبئة في الممرات تحت القصر الرئاسي.

في 13 نيسان، تلقى زعيم الانقلاب الشركاتي كارمونا، الخارج حديثاً من مراسم توليته الوهمية، اتصالاً من قائد فوج المظليين المؤيد لشافيز المتمركز في ماراكاي، خارج العاصمة. أكثر من مليون فنزويلي كانوا يسيرون باتجاه القصر الرئاسي مطالبين بعودة شافيز. كان باستطاعة كارمونا، المحاصر، اختيار طريقة موته: رصاص من الداخل أو صواريخ من الخارج أو خل مفاصله بواسطة حشود "القرميد والحليب" المحيطة به. نزع كارمونا شرائطه التزيينية واستسلم.

نقيضة الأرجنتين

رغم أن السبب المباشر وراء حاجة أميركا الماسة للإطاحة بشافيز هو التلويح بحظر النفط، إلا أن شكوى إدارة بوش أعمق بكثير، فهي تعود إلى موقع فنزويلا الفريد كنقيضة للأرجنتين. قبلت الأرجنتين بالدواء الاقتصادي ذي المراحل الأربع للبنك العالمي بفرح قاتل: تجارة حرة وقوانين عمل "مرنة" وخصخصة وتشريعات وميزانيات حكومية مخففة. بينما رفض شافيز ذلك بشكل كلي، مبتدئاً ببرنامج عمل التجارة "الحرة" المضللة وفق شروط منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية (البرنامج الذي ستنشره الولايات المتحدة إلى أميركا الجنوبية تحت حماية منظمة التجارة الحرة في الأميركيتين). والتجارة وفق هذه الشروط يمكن وصفها بأي شيء ما عدا أنها "حرة" بالنسبة لشعوب نصف الكرة الجنوبي – "حروب الأفيون" كما عرَّفها جو ستيغليتز. بدلاً من ذلك، دعا شافيز لإجراء تغيير في الشروط الجنوبية/الشمالية للتجارة، مطالباً بزيادة قيمة البضائع المصدرة إلى أوروبا وأميركا. ينبغي النظر إلى سياسات شافيز الطويلة الأمد من أجل إعادة بناء منظمة الأوبك وفرض تعرفات أعلى على النفط في سياق العلاقات التجارية الساحقة اللامتوازنة الممثلة بمنظمة التجارة العالمية.

رأينا كيف أمر التقرير السري، المتعلق بـــ "استراتيجية مساعدة الدول" التي طرحها البنك العالمي في حزيران من العام 2001، الأرجنتين بالخروج من ركودها الاقتصادي عن طريق زيادة "مرونة القوة العاملة". وهذا تطلَّب تخفيض برامج الأعمال وتحطيم القوانين النقابية وتشريح الأجور الحقيقية. قارن ذلك بأول قانون أصدره شافيز بعد إحباط الانقلاب: إعلان زيادة 20 بالمائة على الحد الأدنى للأجور. إن حماية شافيز للاقتصاد بواسطة زيادة القوة الشرائية للعمال الأقل أجراً، بدلاً من تخفيض الأجور، تُعتبر لعنة بالنسبة للمعولمين.

انتقل شافيز لإعادة تأميم النفط ورفض بيع الشبكات المائية في فنزويلا، فيما باعت الأرجنتين كل شيء، بما فيها حنفية حوض الغسيل في المطبخ. قدَّر الخبير الاقتصادي مارك ويسبروت من مركز البحث الاقتصادي السياسي بأن خسارة الدخل من الأعمال التجارية الحكومية يشكل العامل الأساسي لعجز الميزانية المالية في الأرجنتين والذي يقدر بـــ 100 بالمائة. تبعت الأرجنتين إرشادات البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية وباعت البنوك وشركات المياه المملوكة من قبل الدولة أو الأرجنتينيين إلى سيتي بانك وإنرون وبانك سانتاندر وفيفيندي من الولايات المتحدة وإسبانيا وفرنسا. وهذه الشركات أفرغت بسرعة مدخرات الأرجنتين من العملة الصعبة، واضعة حجر الأساس للإفلاس الوطني عند أول إشارة بحدوث حالات ذعر مالي تتسبب به الشركات المضاربة. تخيَّل لو أن الأرجنتين لم تبع شركات النفط لديها أو أن الإكوادور الفقيرة لم تنسحب من منظمة الأوبك – لكانتا اليوم دولتين غنيتين، لا فقيرتين تشكوان الحاجة والعوز.

سلك شافيز الطريق المعاكس تماماً للتوجيهات التي أُعطيت للأرجنتين من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. للخروج من الانكماش الاقتصادي الذي يسببه حظر الشركات للاستثمار في بلده، فرض شافيز الضرائب على شركات النفط وأنفق المال – حل "القرميد والحليب"، حسب نظرية جون كينيز القديمة. شافيز ليس فيديل كاسترو – في الواقع، إنه ليس اشتراكياً من أي نوع. ومع اعتبار فلسفة ماركس فلسفة "المهزومين" في الحرب الباردة، تصبح "الشافيزية" في غاية "الثورية". يعتبر شافيز مصلح ديمقراطي اشتراكي من الطراز القديم: زيادة الإنفاق

على الإسكان والبنية التحتية والسيطرة على أسعار البضائع المصدرة وإعطاء الأراضي لمن لا أرض لهم – هجوم على "الإقطاعية"، التي يعزو إليها البروفيسور ستيغليتز فقر العالم. لو أن شافيز فاز بمنصب في زمن جاك كينيدي، لانسجم تماماً مع نموذج التطور القديم "التحالف من أجل التقدم"، الرد اللطيف والرقيق لكينيدي على الشيوعية. تقدم اليوم نظرية شافيز الإصلاحية المتمثلة بإعادة وضع الأمور في نصابها بديلاً معقولاً وعملياً لعلاجات السوق الحرة، الملائمة للشركات، التي تقدم بها صندوق النقد الدولي.

كانت خطة شافيز الاقتصادية، للأسف، ناجحة. بالرغم من صخب وسائل الإعلام الأميركية والأوروبية حول كيف أن شافيز قد "خرب" الاقتصاد الفنزويلي، إلا الناتج الإجمالي المحلي في الواقع ازداد بمقدار 2.8 بالمائة في عام 2001. ولم يكن ذلك كله ناتجاً عن التحسن في أسعار النفط، إذ إن النشاط الاقتصادي، بدون النفط الخام، قد قفز بمقدار 4 بالمائة. قارن بين الاقتصاد الفنزويلي "المنهار" والاقتصاد الأرجنتيني، الذي قدمه البنك الدولي على أنه التلميذ المدلل لنظرية إقصاد السوق.

إن المؤامرة المهزلة التي قام بها التحالف العسكري الصناعي الفنزويلي ضد شافيز قد خدمت مصالح قطاع النفط. ولكن ذلك كان انقلاباً هزيلاً على الطراز القديم غير قابل للنجاح. فانقلابات القرن الحادي والعشرين سوف تتبع النموذج الأرجنتيني، والذي فيه يقبض البنك الدولي على شريان الحياة لأمة ما، جاعلاً من حامل اللقب الرئاسي لا أهمية له على الإطلاق إلا إذا كان مستخدماً في الأجندة الشركاتية.

وهذا ماعناه وزير شافيز عندما قال إن فنزويلا تشكل مثالاً مهدِّداً لا يمكن السماح بنجاحه. والمنشق عن نظام العولمة الجديد سيعاقَب. إن الخطة التي شهدْت تنفيذها في تشيلي سابقاً ضد أليندي (الأمر الذي وجهه الرئيس نيكسون للاستخبارات الأميركية "دعوا اقتصادهم يصرخ من الألم") ليست بعيدة عن فنزويلا: مقاطعات لرأس المال، معلومات مضللة يُقصد بها التسبب بالذعر المالي وهروب الأموال. وأخيراً هناك الحرب الإعلامية الفائقة الأهمية الموجهة

للمواطنين الأميركيين لضمان بقائهم جاهلين وهامدين عندما يُقتل رئيس منتخب بشكل ديمقراطي أو يُطاح به أو يُطرد من منصبه.

شخصان اسمهما فريدمان، وبينوشيه والحكاية الخرافية لمعجزة تشيلي: مناقشة في أسطورة تكوين العولمة

إنني أملك ميزة أتفوق فيها على المولعين بالعولمة من أمثال توماس فريدمان، السيد لكسوس وشجرة الزيتون. فقد كنت هناك منذ البداية، في اللحظة التي حصل فيها الحمْل بالعولمة، عندما دخل السائل المنوي للنظريات الاقتصادية الغريبة الأطوار لميلتون فريدمان في بويضة الذهن المخصب لرونالد ريغان، الذي كان حاكماً لكاليفورنيا في ذلك الحين. وشهدت ولادة التاتشرية قبل تاتشر – هناك، في جامعة شيكاغو، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، بصفته العضو الأميركي الوحيد في مجموعة من النخبة عُرفت لاحقاً باسم "فتيان شيكاغو". كان البروفيسور فريدمان (لا صلة له بتوماس) الإله الاقتصادي الذي مشى بيننا، والذي حصل بعد فترة قصيرة على جائزة نوبل لنظرياته المتطرفة في التزام سياسة الحياد الاقتصادي. كان الأكاديميون الآخرون يجدون فريدمان آسراً ومثيراً للاهتمام، ولكنهم كانوا يعتبرون تعصبه للسوق الحرة مغالياً بعض الشيء. ولكن فتيان شيكاغو وثقوا به، وبشكل مختلف عن بقية الطلاب الآخرين، سُلِّموا أمة بأكملها ليجروا التجارب عليها، بموافقة انقلاب جنرال في تشيلي. معظم الشبان كانوا من أمريكا اللاتينية، خليط عجيب من الأميركيين اللاتينيين بكنزاتهم البيضاء ذات القبة العالية ونظاراتهم الشمسية الغامقة، وكأنهم قد خرجوا لتوهم من فيلم مفقود، سيعودون إلى تشيلي ويحوّلونها إلى مختبر لنظريات فريدمان. (... مع تغيير طفيف. خلافاً للتمارين الأكاديمية النموذجية، أولئك الذين طرحوا الأسئلة "اختفوا").

مثل عرّابة قصة سندريلا وتينكيربل الخيالية، أُشيع عن الجنرال أُوغيستو بينوتشيه قيامه بمآثر سحرية باهرة. يُنسب لبينوتشيه عالمياً الفضل في ما يسمى بـ "معجزة تشيلي"، التجربة الناجحة جداً في الأسواق الحرة والتجارة الحرة والخصخصة وإلغاء القوانين والتوسع الاقتصادي الخالي من الاتحادات النقابية كما

صممها فتيان شيكاغو، بالإضافة لسياستهم في الحياد الاقتصادي التي انتشرت من سانتياغو إلى سوراي، ومن فالباريسو إلى فيرجينيا.

قد يكون البعض خجلين قليلاً بخصوص الدماء التي أريقت تحت عجلات عرباته، ولكن كل الإصلاحيين المحافظين يجب أن يقروا بأن ثورة السوق الحرة للعولمة قد وُلدت من فوهات بنادق بينوتشيه. مهما كانت عيوب بينوتشيه، كما يخبروننا، إلا أنه كان المنقذ الاقتصادي لتشيلي وهو الذي أضاء الطريق الاقتصادي المستقبلي للعالم.

ضمن معتقدات الريغانيين والتاتشريين، تؤدي تشيلي بينوتشيه دوراً دينياً إلى حد ما، فهي تؤمن أسطورة التكوين الضرورية، الجنة البديلة الصنعية التي انبثقت منها عقيدة سياسة الحياد الاقتصادي بنجاح وإشراق. ولكن ماذا لو أن يقطينة سندريلا لم تتحول إلى عربة؟ ماذا لو أن معجزة تشيلي هي قصة خرافية أيضاً؟ إن الإخفاق الحالي الهائل لاقتصاد الأسواق الحرة، المجاعة من كويتو إلى كرغيستان، يُصرف النظر عنه باعتباره مجرد آلام مرافقة للتحول إلى اقتصاد السوق. ولكن الدراسة الرصينة تكشف أن الادعاء "بالنجاح" ما هو إلا واحدة من تلك الادعاءات السخيفة، تماماً مثل "إننا نربح الحرب على الإرهاب"، حيث أن الحقيقة تكمن فقط في تكرارها.

يمكن لتشيلي أن تدعي بعض النجاحات الاقتصادية. ولكن ذلك من عمل الرئيس سلفادور الليندي، الذي أنقذ أمته، وبشكل عجائبي، بعد عقد من اغتياله على يد بينوتشيه.

هذه هي الحقائق: في عام 1973، في السنة التي استولى فيها الجنرال على الحكم، كان معدل البطالة في تشيلي 4.3 بالمائة. في العام 1983، وبعد عشر سنوات من تحديث الأسواق الحرة، وصل معدل البطالة إلى 22 بالمائة، وتدنت الأجور الحقيقية بنسبة 40 بالمائة تحت الحكم العسكري. في العام 1970، قبل استيلاء بينوتشيه على السلطة، كان 20 بالمائة من سكان تشيلي يعيشون تحت خط الفقر. وفي العام الذي غادر فيه "الرئيس"بينوتشيه مكتبه، تضاعف هذا الرقم ليصبح 40 بالمائة. حقاً إنها أعجوبة.

لم يدمر بينوتشيه كل الاقتصاد التشيلي وحده، إذ تطلب ذلك 9 سنوات من العمل الشاق من ألمع العقول في الأكاديمية العالمية، تلك الجماعة من المتتلمذين على يد ميلتون فريدمان، فتيان شيكاغو. تحت تأثير سحر نظرياتهم، ألغى الجنرال الحد الأدنى للأجور وحظر على النقابات حقوق عقد الصفقات وخصخص نظام المعاش التقاعدي وأبطل كل الضرائب على فوائد التجارة والثروات وخفض التوظيف العام بشكل كبير وخصخص 212 صناعة حكومية و66 مصرفاً. خطا الجنرال بأمته عبر طريق "الليبرالية الجديدة" (السوق الحرة) كما تخطو الإوزة، وسرعان ما تبعه على هذا الدرب كل من تاتشر وريغان وبوش وكلينتون وصندوق النقد الدولي والكوكب بأسره.

ولكن ما الذي حصل فعلاً في تشيلي؟ بعد تحررها من يد البيروقراطية القاتلة والضرائب والقوانين النقابية، قفزت البلاد قفزت عملاقة إلى الأمام... نحو الإفلاس. بعد تسع سنوات من الإجراءات الاقتصادية حسب طريقة شيكاغو، هوى الاقتصادي التشيلي ومات. في عامي 1982 و1983، انخفض الناتج الإجمالي المحلي 19 بالمائة. هذا يعتبر كساداً. ثبت بطلان تجربة السوق الحرة، وتناثرت أنابيب الاختبار وتبعثر الدم والزجاج فوق أرض المختبر.

مع ذلك، وبوقاحة عجيبة، أعلن علماء شيكاغو المجانين نجاح التجربة.

في الولايات المتحدة، أصدرت وزارة خارجية الرئيس رونالد ريغان تقريراً تستنتج فيه: "تشيلي عبارة عن دراسة تفصيلية في الإدارة الاقتصادية المضمونة من الناحية المالية". وميلتون نفسه هو من ابتكر عبارة "معجزة تشيلي". كما تفاخر صديق فريدمان المقرب، الخبير الاقتصادي آرت لافر، بأن تشيلي بينوتشيه كانت "حالة للعرض تبين ما تستطيع فعله النظرية الاقتصادية القائلة بتخفيض الضرائب".

إنها فعلاً كذلك. كانت تشيلي، لمزيد من الدقة، حالة عرض لكيفية إزالة القيود والقوانين بطريقة مسعورة. لقد أقنع فتيان شيكاغو عصبة الانقلاب بأن إزالة القيود على مصارف البلاد سيجعلها حرة في اجتذاب رأس المال الأجنبي لتمويل التوسع الاقتصادي. (بعد عقد من الزمان، سيصبح تحرير سوق رأس المال هذا شرطاً ضرورياً للعولمة). اعتماداً على هذه النصيحة، باع بينوتشيه المصارف الحكومية -

بحسم 40 بالمائة من القيمة الحقيقية – ووقعت على الفور في أيدي امبراطوريتين متكتلتين يسيطر عليهما المضاربين التجاريين خافيير فيال ومانويل كروزات. سحب فيال وكروزات المال من بنكيهما المقيدين من أجل شراء الشركات الصناعية – ثم دعما هذه الملكيات بقروض من مستثمرين أجانب متشوقين للحصول على قطعة من الهبات الحكومية المجانية.

امتلأت احتياطات البنوك بالسندات المالية الزائفة من الشركات التجارية المتضامنة.

قام بينوتشيه بفرش الطريق بالورود أمام المضاربين التجاريين. لقد أُقنع بأن الحكومات ينبغي ألا تعيق "منطق" السوق. وبحلول العام 1982، كانت اللعبة المالية للهرم التشيلي قد اكتملت. عجزت المجموعات التجارية لكل من فيال وكروزات عن الإيفاء بديونها. أُغلقت الأنشطة الصناعية وأصبحت المعاشات التقاعدية الخاصة بلا أي قيمة تذكر وتلاشت قيمة العملة تدريجياً. أرغمت أعمال الشغب والاضطرابات التي قام بها الشعب الجائع واليائس لدرجة أنه لم يعد يخاف من الطلقات النارية بينوتشيه على عكس وجهة سيره، فقام بطرد أحبائه من علماء شيكاغو التجريبيين.

أعاد الجنرال، مكرهاً، الحد الأدنى للأجور وحقوق عقد الصفقات للنقابات وأمر بوضع برنامج لإحداث 500,000 فرصة عمل. وتمثلت الإجرءات المكافئة لها في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الحكومة 20 مليون شخص آخر على جدول الرواتب. بمعنى آخر، تم انتشال تشيلي من الكساد الاقتصادي بواسطة علاجات كينيز القديمة البالية – عشرة من عشرة لفرانكلين روزفلت، وصفر لرونالد ريغان. حتى إن عصبة الانقلاب قامت بتأسيس القانون الذي مازال حتى يومنا هذا القانون الوحيد في أمريكا الجنوبية الذي يحد من تدفق رأس المال الأجنبي.

أنقذت التكتيكات الجديدة تشيلي من الذعر المالي الذي حصل في العام 1983، ولكن معافاة البلاد على المدى الطويل والنمو الاقتصادي منذ ذلك الوقت هو نتيجة – سدوا آذان الأطفال – جرعة كبيرة من الاشتراكية. إنقاذاً لنظام المعاش التقاعدي في الأمة، أمم بينوتشيه البنوك والصناعة الوطنية بشكل لم يكن ليتخيله الليندي

الاشتراكي، فصادر الملكيات حسب الرغبة، بتعويض قليل أو بدونه.

رغم إعادة خصخصة معظم هذه المشاريع التجارية في نهاية المطاف، إلا أن الدولة احتفظت بصناعة واحدة: النحاس.

تقول خبيرة المعادن في جامعة مونتانا الدكتورة جانيت فين، "من السخف وصف أمة بأنها معجزة التجارة الحرة عندما يبقى المحرك الاقتصادي في قبضة الحكومة". (وليس في قبضة أي حكومة، فقانون بينوتشيه لا يزال يفرض وبالقوة إعطاء 10 بالمائة من واردات الدولة من النحاس للجيش). لقد أمن النحاس حوالى 30 إلى 70 بالمئة من أرباح التصدير. هذه هي العملة الصعبة التي بنت تشيلي التي نراها اليوم، عائدات المناجم التي استُردت من أناكوندا وكينيكوت في العام 1973 – هبة الليندي لأمته بعد وفاته.

الصناعة الزراعية هي المحرك الثاني للنمو الاقتصادي التشيلي. وهذا أيضاً من ميراث سنوات الليندي. استناداً لآراء البروفيسور أرتورو فاسكيز من جامعة جورج تاون، إن قوانين الليندي الخاصة بالإصلاح الزراعي، أي توزيع الملكيات الإقطاعية (الأمر الذي لم يستطع بينوتشيه تغييره كلياً)، قد أنشأت طبقة جديدة من الفلاحين الملاّكين المنتجين، إلى جانب عمال تعاونيين ومتحدين يكسبون البلاد الآن مورداً ثابتاً من عوائد تصدير النحاس المنافس. "للحصول على معجزة اقتصادية، " يقول الدكتور فاسكيز، "ربما أنت بحاجة أولاً لحكومة اشتراكية من أجل القيام بإصلاح زراعي".

إذاً، كينيز وماركس هما من أنقذ تشيلي، وليس ميلتون فريدمان.

في نصف الكرة الجنوبي، كانت هناك تجربة اقتصادية بديلة تحقق النجاح بهدوء وبدون دماء. تعتبر ولاية كيرالا التي تقع في جنوبي الهند مختبراً لنظريات التطور البشري لأمارتيا سين، الفائز بجائزة نوبل في علم الاقتصاد للعام 1998. أسست كيرالا، إلتزاماً منها بإعادة توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية العالمية، اقتصاداً يعتمد على العناية المركزة بتعليم العامة. ولكونها تعتبر الآن الولاية الأكثر تعلماً، إنها تكسب عملتها الصعبة من تصدير المساعدة التقنية لدول الخليج. أما إذا كنت قد سمعت القليل أو ربما لم تسمع أي شيء، عن سين وكيرالا، فذلك لأنهما

يشكلان التحدي المزعج للإجماع على السوق الحرة.

في السنة التي فاز فيها سين بالجائزة، عرضت العصابة المالية الدولية المؤلفة من أربعة أعضاء – البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبنك الدول الأمريكية للتنمية والبنك الدولي للمستوطنات – تقديم سلفة قدرها 41.5 مليار دولار إلى البرازيل، التي كانت آنذاك غارقة في ديونها. ولكن قبل أن تسلم هذه الوكالات حبل النجاة للأمة الغارقة، طلبوا منها أن تبتلع الدواء الاقتصادي الذي أوشك على قتل تشيلي. أصبحت تعرف اللائحة الآن: الخصخصة بعد الشراء بسعر الحرائق وأسواق عمل مرنة (أي تدمير النقابات) وتخفيض عجز الميزانية بواسطة تخفيضات قاسية في الخدمات الحكومية والضمان الاجتماعي.

في ساو باولو، الشعب متأكد من أن هذه الإجراءات القاسية ستفيد البرازيلي العادي في نهاية المطاف. إن ما يبدو وكأنه نوع من الاستعمار المالي يُروَّج له بصفته العلاج الشافي لكل الأمراض، المجرَّب في تشيلي مع نتائج إعجازية.

ولكن هذه المعجزة كانت في الحقيقة خديعة، دجل، حكاية خرافية لم يعش فيها أحد بعدها بسعادة أبداً.

مستشفى المجانين

مضت خمس وعشرون عاماً منذ جلست مع ميلتون فريدمان وفتيان شيكاغو عندما كانوا يخططون لعالمنا الجديد. كانت المجموعة المنبثقة عن فتيان شيكاغو تدعى رسمياً "الورشة المالية الأميركية اللاتينية"، تُدار بواسطة البروفيسور أرنولد هاربرغر؛ فيما كانت مجموعة فريدمان تسمى "الورشة المصرفية والمالية". نجحت في الدخول إلى المجموعتين معاً – حتى في ذلك الحين كنت أعمل متخفياً لصالح زعيمي نقابة عمال الفولاذ وعمال الكهرباء فرانك روسن وإيدي سادلوسكي. قال لي فرانك، "حافظ على فمك مغلقاً، تخلص من أزرار ماو الصبيانية، البس طقماً واعرف ماذا يخطط هؤلاء الأشخاص".

لم أكن لأدعو ميلتون فريدمان بالقزم، ولكن ما أذكره حتى الآن هو أن قدميه لم تكونا تلمسان الأرض وهو جالس على كرسيه العالي.

في تلك السنوات، كانت روديسيا (زيمبابوي الآن) أحد المواضيع الساخنة. كانت البلاد تحت سيطرة البيض، 5 بالمائة من عدد السكان، الذين أبقوا السكان السود، 95 بالمائة، في عبودية فعلية، بدون أمل وبالتأكيد بدون الحق بالانتخاب. عبَّر البروفيسور فريدمان عن رأيه من على كرسيه العالي، "لماذا يتهجم الناس على روديسيا، الديمقراطية الوحيدة في أفريقيا؟" وأنا أذكر بأن البروفيسور، في ذلك الوقت، كان يتجول في سيارة ليموزين سوداء يقودها سائق أسود.

لذا، وبينما كان بقية الطلاب – المصرفيون الناشئون والديكتاتوريون في طور التدريب – يبالغون في إعجابهم، كنت أقدم تقريري إلى النقابتين، "إن فريدمان هذا كلب مدلل مريض. ولن يشتري أحد هذه الخزعبلات المسماة السوق الحرة و"سياسة الحياد الاقتصادي" التي تعمل بشكل ذاتي من مجنون يميني متطرف".

ولكن الآن، بعد عقدين من الزمن، يفتح بوش وكلينتون وبوتين أفواههم فيخرج منها ميلتون فريدمان. وإلى كل مكان ألتفت إليه، أجد الأشخاص الذين يديرون العرض مرتدين "ستراتهم الضيقة الذهبية" ومبتسمين ومتفقين مع بعضهم البعض. وكل ما يمكنني التفكير فيه هو ما قاله لي ذات مرة بروفيسور آخر هو ألين غينسبرغ: لا ينبغي أن تموت الروح بطريقة غير دينية في مستشفى مجانين مسلح.

الفصل الخامس

داخل أميركا الشركاتية

عندما يقول شخص مدعٍ كالمراسل السابق لقناة سي بي إس للأخبار برنارد غولدبرغ بأن وسائل الإعلام "منحازة"، فإنه يعني أن هناك صحافيين ديمقراطيين أكثر مما هنالك من الجمهوريين. ولكن هذا الكلام بلا معنى. قد ينتخبون ديمقراطياً أو جمهورياً، هذا صحيح، ولكن انتسابهم الحقيقي هو لحزب الشيكل - حزب المال. خلال العقدين الماضيين، عندما كان الأمر يتعلق بتغطية أميركا الشركاتية، كان كلاب صحافتنا ينفقون ساعات عملهم وهم مكورون تحت أقدام "مقاولين" من أمثال جاك ويلش من جي إي وكين لاي من إنرون، يلهثون ويسيل لعابهم ويكتبون أغانيَ عشق حول المعجزات التي تقوم بها السلالة الجديدة من كبار المدراء التنفيذيين الانتهازيين أصحاب مئات ملايين الدولارات. حاول فقط، يا برنارد الأحمق، أن تنال من قوة شركاتية ما، وأنظر كم ستحافظ على وظيفتك في أي شبكة إعلامية.

منذ تمجيد رونالد ريغان كمثل أعلى، أشبعتنا وسائل الإعلام بحكايات عن الصراعات الضخمة بين هؤلاء الزعماء الشركاتيين التقدميين المبدعين وبين عدوهم. وكلنا نعرف اسم ذلك العدو: إنه البيروقراطي، ذلك الموظف الحكومي ذو الكرش الكبير والمؤخرة السمينة مع كتاب القوانين السميك، الجالس خلف طاولته المزدحمة بالأوراق، الذي يرسم الخطط لنشل جيوب الطبقة المنتجة ويقف عثرة في وجه قيام العمل بوظيفته. حتى الحكومة تقول لنا: العدو هو الحكومة.

والسياسيون، سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، يتنافسون لجلده على عمود الجلد. وفرصتنا الوحيدة للإنقاذ هي واحد من فرسان القطاع الخاص المبدع والخلاق: شركة واكينهت، مونسانتو، إنرون، ريلايانت، وول مارت، نوفارتيس - هؤلاء فقط بعض من الفرسان المغامرين في النظام الجديد.

من هم هؤلاء الأشخاص؟ في العام 1985، استخدمتني الأوبزيرفر اللندنية لأكتشف ذلك. وابتدأت بسلسلة متواصلة من التقارير التحقيقية والتحليلية تحت عنوان "داخل أمريكا الشركاتية". تمثلت مهمتي، البعيدة عن غرف أخبار العمل المشبع بالكلام المتفق عليه في الولايات المتحدة، بالدخول في أجساد وأرواح الشركات الممتدة، الكثير منهم لم تسمع بهم أبداً، الذين سيطروا بشكل غير عادي على صحتنا، وثقافتنا، وكتب الجيب الخاصة بنا، وحرياتنا. من هم هؤلاء الأشخاص الذين سيحكموننا بشكل أفضل من حكومتنا؟

لقد ابتدأت ببطل شركاتي أكبر من الحياة، حتى في الموت.

ماهو ثمن الولع بالمخازن

في الاجتماع العام لشركة وول مارت في العام 1992، طلب مؤسس الشركة سام والتون من حاملي الأسهم الوقوف وإنشاد "اللهم بارك أمريكا". وبشكل عاطفي استجاب الـ 15,000 التابعين للشركة لطلب سام، مع أن السيد والتون كان قد مضى على موته شهرين.

لم يكن طلب والتون من حاملي الأسهم في اجتماعهم الحيوي فوق العادة في آركنساس الريفية مفاجئاً، فوول مارت هي الشركة الأكثر وطنية في أمريكا.

كانت المخازن مرتبة ومنظمة كأنها في اجتماع يسبق الحرب، والعلم الأميركي يتدلى من السقف مع نسور كرتونية مكتوب عليها اشترِ من أمريكا! ولكن إحدى المجموعات المستقلة كانت تعرض نماذج من 105,000 قطعة من مخازنها وجدت أن 17 بالمائة منها فقط صُنعت في أمريكا. في الحقيقة، هناك الكثير من الأشياء التافهة المعروضة على عربات البيع كُتب عليها "صُنع في أمريكا!" ولكنها تأتي من أماكن مثل الهندوراس وإندونيسيا.

تفوق مبيعات وول مارت السنوية بكثير الناتج المحلـي الإجمـالي لمعاهـدة وارسو القديمة. من أين تأتي كل هذه الأشياء؟ باستطاعة المتسـوق الشـره مـن محلات وول، وو هونغدا، مارتس أن يقول لك من أين.

يعتبر "هاري" وو مشهوراً في الولايات المتحدة. رغم أنه هرب من الصـين بعد قضائه تسعة عشر عاماً في معسكر للاعتقال بسبب آرائه "المعادية للثورة"، إلا أنه عاد إلى السجون مرة أخرى كي يعد قصته الوثائقية Laogai (وتعني الإصـلاح بواسطة العمل) عن بؤس العمل الإجباري هناك. في العام 1995، قُبض علـى وو ثانية وأعيد إلى السجن، ثم أُطلق سراحه بعد حملة دولية.

أخبرني وو جزءاً آخر من الحكاية التي لم تكن لتبثها أي محطة تلفزيونية في أميركا. قبل اعتقاله الأخير بفترة قصيرة، أسس مجموعة تجارية مزيفـة وأرسـل شريكاً له إلى مقاطعة غاندونغ للتعاقد مع شركة شانتو التجارية للملابـس بصـفته شارٍ بالجملة. تستخدم الشركة مصنعين لها واحد في مدينة شانتو والآخـر ضـمن سجن جيا يانغ المجاور. أعطت شركة شانتو إلى مدراء وو "إشعارات" من زبـون آخر: وول مارت.

سألت شركة وول مارت بشكل مباشر إذا كـانوا قـد اسـتخدموا عصـابات مسجونة في غاندونغ من أجل حياكة قمصان تي شيرت، مخالفين بـذلك القـانون الأميركي. أجابت الشركة، بشكل مبهم، بأن عقودها تحرِّم على العبيد والمسـاجين والأطفال الصغار صنع منتجاتها.

وكيف يمكن لوول مارت أن تعلم إذا كان الشركات المقاولة المتعاقـدة معهـا تستخدم عمالاً مسجونين في معسكرات العمل الإجباري في الصين؟ لا يمكنهـا أن تعلم أبداً. لقد قيل لرفيق وو بأن السلطات الصينية تحظر مراقبـة الإنتـاج داخـل السجن.

بالتأكيد، بسؤالك وول مارت إذا كانت قمصانها تُصنع بواسطة عمال مقيـدين بسلاسل أو "أحرار" تصبح وكأنك تلعب اللعبة الصينية ذاتها. بالنسبة للعمال، سواء كانوا داخل أم خارج المعسكرات المحاطة بالأسلاك الشائكة، إن الصـين ليسـت

سوى اقتصاد سجين. وفي كل الأحول، ما هو الأجر الذي يتوقعه العامل إذا كانت المصانع المتنافسة في السجن تدفع أجراً جيداً قدره "صفر" - وإذا كان ثمن الشكوى من النظام قاسياً جداً وسيُعمل لكي يبدو مرئياً بشكل شنيع؟

يتابع وو، الآن في الولايات المتحدة، التسوق في وول مارت، ولكن لتفقد لوائح المنتجات فقط.

قد اكتشف وو دراجات هوائية وواقيات ذكرية وضروريات أخرى تُصنع بواسطة "جيش التحرير للشعب الصيني" تحت ماركة مسماة بشكل مناسب تماماً "النظام الجديد". من يصنع هذه الثياب الرخيصة جداً؟ تعتمد الإجابة على كيفية تعريفك أطفال". عندما واجه المراسلون الصحفيون المدير التنفيذي الأول دافيد جلاس بصور أطفال في الرابعة عشرة من عمرهم محجوزين في مصانعه في بنغلادش، قال، "إنه تعريفكم للأطفال قد يختلف عن تعريفي". ولكن ذلك كان في الأيام السيئة الماضية، في العام 1992، قبل أن تصدر وول مارت "نظام الإدارة" الذي أنهى إساءات المقاولين.

أو ربما لم ينهها. وفقاً للجنة العمل الوطني الموثوقة إلى حد كبير، نيويورك، كانت شركة بيكسيمكو المتعاقدة مع وول مارت تدفع للخياطات المراهقات في بنغلادش ثمانية عشر سِنتاً في الساعة ولمساعداتهن أربعة عشر سِنتاً في الساعة مقابل ثمانين ساعة عمل، سبعة أيام في الأسبوع. وذلك يشكل نصف الحد الأدنى القانوني للأجر وأكثر بكثير من أسبوع العمل القانوني وهو ستين ساعة.

أخبرتني شركة وول مارت بأن ذلك لا يمكن أن يحدث. ولكن للشركة عادة سيئة في خداع المراسلين الصحفيين. في العام 1994، أُخذ المراسل السابق في صحيفة وول ستريت جورنال بوب أورتيغا، كاتب البيان المخيف إننا نثق في سام، إلى مصانع شركة غواتيمالية متعاقدة مع وول مارت مليئة بالعمال البالغين المبتسمين. ولكن أورتيغا كان قد وصل سراً قبل أسبوعين للتحدث مع الخياطات الصغيرات اللواتي أُخفين عن الجولة الرسمية. فيما بعد، أخذ ناشطون في حقوق الإنسان ويندي دياز من غواتيمالا إلى الولايات المتحدة حيث شهدت على المصنع المجحف الذي كانت تعمل فيه. كانت ويندي في الثالثة عشرة من عمرها وتكسب

ثلاثين سِنتاً في الساعة مقابل صنعها ثياب وول مارت.

بخصوص إساءة معاملة العمال الأطفال، حاولت ولكنني فشلت في الوصول إلى محامية وول مارت السابقة، هيلاري رودهام. إننا ندعوها الآن السيناتور كلينتون، ولكن سام دعاها فقط "سيدتي الصغيرة" عندما عيَّنها في مجلس إدارة وول مارت، وهو امتياز ذو أجر ممتاز لم يظهر في سيرة حياتها الرسمية المتعلقة بالبيت الأبيض.

تحافظ وول مارت، رغم الشكاوى المزعجة من بعض الأطفال النحيلين من غواتيمالا، على صورة اجتماعية ودودة تستند إلى أخلاق وتواضع السيد سام والتون. تقول الشركة بأن الموظفين السعداء يتغنون بترتيل التزاماتهم بخدمة الزبائن، التي تنتهي بصرخات "فلتساعدني يا سام!" ذات يوم، أخذ الملياردير بعضاً من وقته للتجول في مخازنه ومستودعاته ووضع رقعة باسمه (كأي عامل) وتبادل الأحاديث مع المستخدمين عن كعك الدونات. أخبرني أحد المستخدمين عن هذه الأحاديث الحميمة. في العام 1982، وهو في طريقه لكي يصبح أثرى رجل في أميركا، مرَّ سام بمركز التوزيع في آركنساس وقال للحمالين، من رجل لرجل، بأنهم إذا صوتوا للانضمام إلى نقابة في الاقتراع التمثيلي القريب، فإنه سيطردهم جميعاً وسيغلق المركز بأكمله.

قد تكون الكلمات، التي أيدها ثمانية شهود، تشكل انتهاكاً للقانون الأميركي، ولكنها كانت كلمات فعالة بحق، إذ صوت العمال لعدم الانضمام إلى النقابة، محافظين على نظافة سجل سام. وهكذا تجد أن من بين 2,450 مخزناً في أميركا، ولا واحدَ منها منظم في نقابة.

ومن يحتاج إلى نقابة، على أي حال؟ لم يخبرني المركز الرئيسي في آركنساس عن معدل الأجر الذي تقدمه الشركة للموظفين. لذا، طلبت صحيفتي من متطوعين الاتصال بالشركة للتقدم بطلبات للعمل كمحاسبين. في العام 1999، بلغت العروض ما معدله 6.10 دولار في الساعة، فيما عرضت الشركة 4.50 دولار في الساعة قرب المحميات الهندية.

ولكن هذه الأجور كانت قبل الحسومات التي اقتطعتها وول مارت من أجل "الدفعة المساعدة" مقابل الضمان الصحي. وبما أن تلك الحسومات تمسح شيكات أجورهم كلها، فإن معظم العمال لا يستطيعون قبول هذه "المساعدة".

هناك خطة للتقاعد ومشاركة في الأرباح. ولكن سام والتون لم يجمع ملياراته عن طريق المشاركة في أرباحه، ولهذا السبب اخترعت وول مارت القوة العاملة القابلة للاستبدال. حوالى ثلث العمال مؤقتون والساعات تزداد وتتغير وتتقلص حسب الهوى.

ولكن وول مارت تقدم بالفعل وجبات مجانية – نوعاً ما. بما أن معظم رواتب العمال قريبة من أو تحت مستوى خط الفقر المحدد رسمياً من قبل الحكومية الأميركية، فإن أولئك الذين لا يملكون عملاً ثانياً مؤهلون للحصول على بطاقات الطعام الحكومية. ومع 1.3 مليون عامل، تمتلك شركة وول مارت أكبر سجل للرواتب في البلاد، إذا كنت تسميها رواتب. إن الاهتمام بعمال وول مارت المفجوعين ورعايتهم وإطعامهم يعتبر برنامج رعاية اجتماعية ضخم جداً. وربما كان الأمر سيسوء أكثر، ولكن المحاكم رفضت التماس والتون لإعفائه من الحد الأدنى الأميركي للأجور.

كما أن وول مارت تستجيب بالفعل للعمال الذين يطلبون زبدية أخرى من الحساء.

عندما سلَّمت الموظفة كاثلين بيكر مدير مخزنها التماساً من ثمانين عاملاً يأملون بالحصول على علاوة صغيرة، كما أخبرتني، طُردت من العمل مباشرة بدافع السرقة لاستخدامها طابعة الشركة من أجل كتابة الالتماس. تسببت التهمة بالسرقة في تضرر فرصها في الحصول على عمل آخر.

في العام 1994، هُددت ليندا ريغالادو بفقدان عملها إذا استمرت بالتحدث مع "زملائها" عن حقهم بالانضمام إلى نقابة. استمرت ليندا في مساعيها ولكن وول مارت أمنت نفسها ضد تهديدها اللاقانوني. وبعد ذلك بفترة قصيرة أُصيب زوجها، جيلبرت، الذي يعمل في نفس المخزن، إصابة خطيرة ورفضت الشركة أن تدفع له ثمن العملية الجراحية. قاضت الحكومة الشركة، ولكن نقابة عمال التجارة والتغذية المتحدين، التي دعمت قضية ليندا، رمت المنشفة في نهاية الأمر. أخبرني زعيم

نقابة العمال المتحدين بأن "عامل الخوف أصبح منتشراً إلى حد كبير".

على الطريق النازل من منزلي، وعلى بعد ستين ميلاً من مدينة نيويورك، بنى وول مارت "نادي سام". عند دخولي إليه للمرة الأولى، حتى عقلي لم يستطع تحمل ضغط وحدات السبعين ألف منتج تجاري قياسي، المضاءة بشكل مبهر، وهي تئن أنت تريدني، خذني، امتلكني – محققةً أشد رغباتي الإنسانية بشاعة، الرغبة بالرخيص والكثير.

لكن ولعي بالمخازن له ثمن، فخارج بيغ بوكس توجد آخر قطعة أرض شجرية متبقية من ضاحية لونغ آيلاند، ولكن شركة وول مارت أصرَّت على قطع أشجارها من أجل بناء مواقف لسياراتها، بالرغم من وجود ألف خيار آخر.

على بعد ثلاثين ميلاً إلى الشرق من قريتي الزراعية الصغيرة، يوجد محل بأربع نوافذ كُتب عليه "للإيجار". قد ينتهي بنا الأمر يوماً ما كما حصل مع مدينة هدسون فولز، نيويورك، التي كانت ذات يوم تسمى "مسقط الرأس في الولايات المتحدة". قال لي خبير التخطيط جيمس هاورد كونسلر "أصبح الشارع الرئيسي في تلك البلدة اليوم بقية مثيرة للشفقة من الأبنية المنفصلة اللامتناسقة التي تعود للقرن التاسع عشر". وبعد أن انتقلت بيغ بوكس التي يملكها سام والتون إلى خارج البلدة، بدأت هدسون فولز "بالتلاشي رويداً رويداً".

لم تعد الإعلانات التجارية الرخيصة تثيرني بعد الآن. سأبقى بعيداً عن بيغ بوكس، ولتساعدني يا سام.

القفص المذهَّب: سوق واكنهات الحرة في مضمار البؤس الإنساني

كان الاستثمار في السجون أحد أكثر ألعاب سوق البورصة سخونة في التسعينيات من القرن الماضي. ولكن الأشد سخونة منها على الإطلاق كانت المؤسسة التي تتمركز في فلوريدا، شركة واكنهات، التي وعدت الولاية بتخزين نفايتنا البشرية بأسعار زهيدة جداً. اعتقدت في العام 1999 بأن الأمر يستحق إلقاء نظرة عن كثب.

في العام نفسه، بحث رالف غارسيا، صاحب مزرعة في نيو مكسيكو فقد عمله بسبب الجفاف، عن لقمة العيش بالتوقيع للعمل كحارس في سجن وكنهات في سانتا روزا، نيو مكسيكو، الذي يدار وفق عقد مع الولاية. لقاء 7.95 دولاراً في الساعة، راقب غارسيا نزلاء سجن يتطلب إجراءات أمن متوسطة. من بين السجناء الذين يتطلبون "إجراءات أمن متوسطة" مجرمون تسلسليون وأعضاء في طائفة النازيين الجدد القتلة وعصابة المافيا المكسيكية. ورغم أنه لم يكن قد أنهى فترة تدريبه القصيرة بعد، إلا أن غارسيا تُرك وحده في مجموعة من الزنزانات مع ستين سجيناً غير مقيد. في 31 آب 1999، استغل السجناء الفرصة المتاحة للتعبير عن جنونهم، طاعنين أحد النزلاء، ثم غارسيا، عدة مرات.

لماذا تُرك غارسيا وحده بين المحكومين؟ لنبدأ بأن السجون هي للحفاظ على التكاليف في حدها الأدنى. إنهم يضعون بشكل روتيني سجينين في كل زنزانة، ويعينون حارساً واحداً فقط لتغطية مجموعة من الزنزانات. وهذا معاكس للسجون الحكومية – حارسان لكل مجموعة من الزنزانات، وسجين واحد لكل زنزانة. بالتأكيد، إن سجون الولاية ليست "فعالة" (تُقرأ "رخيصة") كسجون المؤسسة الخاصة. ولكن الولاية، مع ذلك، لم تفقد حارساً في سبعة عشر عاماً، فيما لم يمضِ على عمل واكنهات سبعة عشر شهراً.

أخبرتني المصادر بأن أحد الموظفين المهمين، قبل أسبوعين من حادثة طعن غارسيا، حذر رؤساء الشركة من أن نظام وضع حارس واحد كان أشبه بيانصيب الموت. وماذا كانت استجابة المدير التنفيذي على الشكوى؟ "إننا نفضل أن نخسر موظف واحد على أن نخسر اثنين".

كيف تفلت واكنهات من العقاب؟ بوضعها ماني أراغون، الزعيم الديمقراطي في المجلس التشريعي للولاية، على سجل رواتبها كلوبي ضاغط لصالحها واستخدام شركته "أراغون" لتزويدها بالإسمنت من أجل بناء السجن.

"أليس ذلك غير قانوني؟" سألت سيناتور الولاية سيسكو ماكسورلي. قال لي السيناتور الديمقراطي، محام ونائب رئيس اللجنة القضائية للمجلس التشريعي،

"بالتأكيد، إنه غير قانوني"، مضيفاً لامبالاة لفظية، "أهلاً بك في نيو مكسيكو".[1]

وافقت واكنهات على إسكان وإطعام وحراسة وتثقيف السجين الواحد مقابل 43 دولاراً في اليوم.

ولكن هذا غير ممكن. حتى حكومة متآكلة سياسياً كحكومة "الولاية المسحورة" أدركت بأن واكنهات قد خدعتها. فقد وجدت نيو مكسيكو بأنها كانت مضطرة للحفاظ على قوة مكلفة من الشرطة الخبيرة في وضع الاستعداد للدخول ووضع المساجين في زنزاناتهم في كل مرة يفقد فيها "أغرار" واكنهات القدرة على السيطرة. شبت حوادث شغب في العام 1999 تطلبت تدخل مائة رجل من شرطة الولاية لخنق مائتي سجين بالغاز المسيل للدموع - والقبض على حارس من واكنهات لجأ إلى العنف. وهكذا تبخر التوفير المفترض، حرفياً، من تحويل السجن إلى مؤسسة خاصة.

عندئذ هددت الولاية بمطالبة واكنهات بدفع التكاليف إذا اضطرت لإنقاذ سجن الشركة ثانية. وحسب شروط السوق، كان ذلك عائقاً قاتلاً أمام طلب الشركة الخاصة للعون. في ليلة 31 آب، أثناء اتصال هاتفي استقصائي، سمعت شرطة الولاية أصوات الشغب في الساحة. أكدت واكنهات بأن الوضع كان جيداً. وعندما أرسلت الشركة نداء الاستغاثة بعد ساعتين من ذلك الاتصال، كان غارسيا قد نزف حتى الموت.

لماذا يحدث الكثير جداً من حوادث القتل والشغب في سجون واكنهات؟ أخبرني المتحدث باسم الشركة، "يوجد في نيو مكسيكو مساجين قساة". بلا مزاح!

حصل فريقي في الأوبزيرفر على نسخ من مذكرات للشركة من قبل ضباط صف يناشدون الشركة للحصول على معدات للإنقاذ مثل أجهزة اتصال لاسلكية مزودة بأزرار إنذار. كما توسلوا للحصول على المزيد من الموظفين. كُتبت

---

(1) في العام 1985، استُخدمت من قبل المحامي العام في نيو مكسيكو للتحري عن اتفاق دمج بين شركتي الغاز والكهرباء في الولاية. وبينما كانت خيوط السلسلة المتشابكة للاتفاق بين رؤساء الشركتين وبعض السياسيين قد بدأت بالتحلحل، أعطاني مكتب المحامي العام 5,000 دولار لإخفاء ملفاتي ومغادرة الولاية. وفعلت؛ لقد كانت المرة الوحيدة التي أُهزم فيها في تحقيق لي. ها أنا قد اعترفت.

مذكراتهم قبل أسابيع فقط من مقتل غارسيا.

قبل اندلاع حوادث الشغب، اصطُحب بعض السياسيين والمفتشين في جولة في ما كان يبدو وكأنه سجن مزود بمجموعة كاملة من الضباط والموظفين. ولكن تلك الجولات التفتيشية كانت مخادعة، لأن الحراس، كما ادعوا، أُرغموا على القيام بنوبات مدتها 16 و20 ساعة من أجل تلك الاستعراضات الرسمية.

أخبرني أحد الموظفين في المحكمة بأن واكنهات ملأت الثغرة في التوظيف، في بعض الحالات، بحراس مراهقين، البعض منهم كانوا أصغر من أن يُعطوا رخصة قيادة. وبسبب إهمال المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الخلفية الاجتماعية للموظفين، دخل بعض المحكومين السابقين ضمن سجل الرواتب.

عوّض بعض الحراس الصغار والمبتدئين غير الآمنين عن نقص الخبرة بإبداء بعض الرجولة مع السجناء. "كانوا ضجرين فقط"، أخبرني أحد الشهود بحذر. بعد افتتاح السجن، قامت مجموعة من الحراس بضرب أحد النزلاء على الرأس بشكل متكرر. ربما ستستنتج بأن هؤلاء الحراس كانوا بحاجة لمراقبة أشد، ولكنهم كانوا بالفعل مراقبين، فقد كان نائب آمر السجن قريباً منهم، مكتّف اليدين. أخبرني شاهد على إحدى عمليات الضرب بأن آمر السجن قال للحراس، "عندما تضربوهم، أريد أن أسمع صوت تكسر". طردت الشركة أولئك الحراس ونقلت الآمر - إلى سجن آخر تابع لها.

سئم الحراس النزيهون من الوضع، فنظم أربعة منهم احتجاجاً أمام السجن، مطالبين بأجهزة إرسال - وتمثيل في النقابة. حظاً سعيداً. وصف الاتحاد الفدرالي الأميركي للعمال (AFL) ومؤتمر المنظمات الصناعية(CIO) واكنهات بأنها إحدى أشد المؤسسات التجارية معاداة للنقابات في البلاد. طُرد الحراس في نهاية المطاف.

تهجم السيناتور ماكسورلي على خصخصة السجن، قائلاً بأن نيو مكسيكو لم تحسب بعد الثغرة التي تُركت في خزينتها من جراء الشهور الأربعة الأولى من عمليات واكنهات. بعد أحداث الشغب، تخلصت الشركة من 109 من سجنائها المثيرين للمشاكل بإعادتهم إلى الحكومة - التي أنفقت بسبب ذلك الملايين لإعادة

نقلهم إلى إصلاحيات أخرى في الولاية.

ومازال السياسيون العنيدون يمدحون فلسفة "الأوقات الصعبة" التي تتبعها شركة واكنهات: لا مخارج كهربائية لأجهزة الراديو، زنزانات معدنية صغيرة، الكثير من أوقات الحجز ضمن الزنزانات (الأمر الذي يقتصد في عدد الموظفين). وبعكس السجون الحكومية، يوجد القليل من أو لا يوجد بتاتاً، التدريس أو التدريب المهني، وليس هناك من كتب أو مكتبة، رغم أن الولاية تدفع لواكنهات مقابل هذه الخدمات التقويمية.

الوحشية رخيصة والإنسانية غالية الثمن، ولكن على المدى القصير فقط، إذ يحذر رئيس نقابة حراس السجون في الولاية من أن معاملة شركة واكنهات للسجناء وكأنهم كلاب سيثير غضبهم ويحولهم إلى ذئاب.

بعد كارثة إكسون فالديز في ألاسكا، قامت شركتا إكسون وبريتيش بتروليوم للنفط بزرع ميكروفونات، والتنصت إلى الهاتف، في منزل مخبر سري يعمل لصالح الكونغرس. عُهد بهذا العمل التجسسي إلى، وصُمِّم ونُفِّذ بواسطة فريق من شركة واكنهات.

لم تحظَ واكنهات بصيف مشمس تماماً في العام 1999. فقد أنهت تكساس عقدها لإدارة أحد السجون أثناء الاتهام الذي وُجِّه إلى عدة أفراد من طاقمها بالاعتداء الجنسي على النزلاء. كما سُحبت الشركة من إدراة أحد سجون ولايتها بالذات، فلوريدا. وهددت حالات الهروب الجماعية التي حدثت في حزيران وتموز وآب عقودها الأسترالية أيضاً. أما في نيو مكسيكو، فقد شهد سجنا الشركة فيها حوادث شغب متعددة وتسع حالات طعن وخمس جرائم قتل، من بينها جريمة قتل غارسيا في سانتا روزا. وهكذا، سقط فجأة سعر السهم في شركة واكنهات سقوطاً مريعاً.

ولكن كان هناك ثمة شعاع من الأمل بالنسبة للشركة. في نهاية الصيف الغائم، بين جريمة القتل الرابعة والخامسة في نيو مكسيكو، أعلن مكتب شرطة العاصمة في بريطانيا بأنه سيعهد بعقود جديدة إلى الشركة. وهكذا افتتحت واكنهات سجناً جديداً للأطفال في كاونتي دورهام، بعد شهر واحد فقط من الاتهام الذي

وجهه مدعون في تكساس بحق مدراء وحراس في مركز للأحداث تديره شركة واكنهات بالقيام بـ "اتصال جنسي بغيض. كانت ممارسة اللواط والاغتصاب واسعة الانتشار. وعندما كان النزلاء يتعرضون للأذى الجسدي، كانوا يصلون إلى الإسعاف بعظام مكسورة".

استناداً إلى أدائها المدهش في الولايات المتحدة، أصبحت واكنهات صاحبة الحظ الأوفر في عولمة العقوبة المخصخصة.

لم يكن من أخبرني واحداً من المتهمين ولكنه كان مستخدماً في الشركة، "كانت الخمسة عشر شهراً التي قضيتها في السجن جحيماً على الأرض. لن أعود أبداً إلى واكنهات". تلك الآراء لم تكن لتقلق الشركة طالما أنها لا تصدر من قبل الحكومات المفتونة بالسوق الحرة في مضمار البؤس الإنساني.(2)

كيف تحولت التجارة القذرة إلى تجارة خضراء

أعادت شركة بريتيش بتروليوم طلاء محطات الغاز لديها باللون الأخضر، وإذا لم يكن هذا كافياً لإقناعك بأن بيغ أويل هي الصديقة الحميمة للبيئة، إذاً ما عليك إلا أن تتأمل خطط أميركا الشركاتية، المصادَق عليها من قبل أكبر المجموعات البيئية، لوضع آليات السوق في خدمة إنقاذ أمنا الأرض.

في أيار من العام 1992، دفعت "وكالة تينيسي فالي" إلى شركة للطاقة في ولاية ويسكونسن من أجل منحها "الحق" بقذف عدة أطنان من ثاني أكسيد الكبريت في الجو، فخفضت ويسكونسن من تلوثها لموازنة تلوث تينيسي، سامحة بذلك

(2) بعد تقريري الأولي حول واكنهات، انهمر علي المخبرون والمطلعون على بواطن الأمور والاختصاصيون في "صناعة" السجون من كل حدب وصوب وأرسلوا أكواماً من الأوراق لوثائق حكومية وأخرى من داخل الشركة من ثلاث قارات، يناشدونني عدم ذكر أسمائهم. ولكي أكون صريحاً، لقد كرهت ذلك، إذ شعرت بالإحباط والمسؤولية والذنب لأنني لم أستطع التبليغ عن ذلك. من بين التقارير كانت هناك قصة مركز واكنهات للأحداث في لويزيانا، حيث ضرب الحراس فتىً في السابعة عشرة من عمره بقسوة بالغة لدرجة أن جزءاً من أمعائه تسربت إلى الشرج الاصطناعي (colostomy). ولكنه لم يكن بالتقرير الجذاب تماماً بالنسبة للتلفزيون. كان رؤساء التحرير واحداً بعد الآخر يقولون لي، "لا شكراً".

للوكالة بتجاوز الحدود العليا للتلوث المحددة بواسطة القانون. وكانت هذه أول تجارة في "اعتمادات" الانبعاثات، تجربة في استخدام آليات السوق لتخفيض التلوث الواسع بشكل عام.

ولماذا ينبغي أن تهتم إذا كان بيلي هيل يدفع أموالاً ضخمة لامتصاص السخام؟ لأن الحقوق التجارية بالتلويث، كما جُرِّبت لأول مرة في تينيسي، كانت تمثل حجر الزاوية بالنسبة لتنفيذ بروتوكول كيوتو، معاهدة ارتفاع حرارة الأرض، التي اقترحت قوانين للانتاج الصناعي في العالم للعقود الثلاثة القادمة. يهدف برتوكول كيوتو لتخفيض انبعاثات الغازات الصادرة من البيوت الزجاجية التي قد تقلي الكوكب كما تُقلى البطاطا، وتذيب رؤوس الجبال الجليدية القطبية وتضع لوس أنجلوس تحت عدة أقدام من الماء. (كما ستنتج أيضاً بعض الآثار السلبية).

وكما يمكنك أن تتوقع، سيشهر اللوبيون الكبار للصناعة أسلحتهم في وجه البروتوكول. تقود الحملة ضد المعاهدة جماعة ضغط يمينية متطرفة، "المواطنون من أجل اقتصاد مستقر"، يرأسها اللوبي العملاق بويدن غراي.

كان صندوق الدفاع البيئي EDF الواسع النفوذ في واشنطن العاصمة مستعداً لمجابهة تلك الجماعة المتطرفة. وكان "الخضر" المناصرون للبيئة التابعون لـ EDF في غاية الحماسة للمعاهدة بحيث إنهم أسسوا مجموعة خاصة للمساعدة على تنفيذ نظام التبادل التجاري للبروتوكول. وأول من ترأس "اتحاد المصادر البيئية" المنبثق عن EDF هو بويدن غراي.

هه؟

كيف أصبح غراي، كبير القوى الصناعية المعادية للمعاهدة، رئيساً لمجموعة بيئية محترمة؟ هل حصل نوع من الارتداد إلى جادة الصواب وهو على فراش الموت؟ لا، إن السيد غراي في صحة ممتازة، شكراً. قد يظن شخص أكثر سخرية مني بأن السيد غراي وزبائنه الملوِّثين، لعدم قدرتهم على إيقاف معاهدة الهواء النظيف تحت إدارة كلينتون، ابتدعوا طريقة جديدة لإحباط الحركة البيئية، وهي "إذا كنت لا تستطيع هزيمتهم، اشتريهم". وبذلك يستطيع الملوثون، بواسطة تغطية

أنفسهم بثياب منظمة خضراء محترمة، التأثير على محادثات المعاهدة كي يضمنوا عدم قدرة المشاركين على تغيير أساليبهم في صناعة القذارة.

من هنا يبرز نموذج تينيسي. فبواسطة الدس في بروتوكولات حق صناعة ما بتحقيق الغاية من التلوث عن طريق شـراء الحصـص غيـر المسـتخدمة مـن الانبعاثات، تستطيع الصناعة الأميركية نسف المعاهدة من الـداخل. الـذي جابـه مخطط التجارة القذرة هو صندوق الدفاع البيئي EDF. لم تـأتِ فكـرة اعتمـادات التلوث من الخضر. ولكنها نشأت من الطاولة المستديرة لجماعة الضغط الشركاتية. ونحن نعرف ذلك لأن تلك الطاولة المستديرة تركت مذكرة بهذا الخصوص في آلة التصوير في اجتماع استئنافي لمعاهدة كيوتو في بوينس آيرس.

باستثناء الشناعة الصريحة لبيع الحقوق بالتلويث، ماهو الخطأ في مثل هـذه التبادلات التجارية إذا كانت تخفض الانبعاثات بشكل عام؟ حسناً، انتبه جيـداً إلـى تلك الـ "إذا". أنا لم أجد حتى الآن تبادل تجاري واحد خلّص الجـو مـن أونسـة واحدة من التلوث. كانت لعبة السوق الحرة للهواء الملوث فاسـدة منـذ الصـفقة الأولى. في صفقة بيع ويسكونسن للتلوث إلى تينيسـي عـام 1992، اعتمـد حـق ويسكونسن ببيع ثاني أكسيد الكبريت على اتفاقهما بعدم بناء مصنع آخـر للطاقـة. ولكن السلطات في ويسكونسن لم تكن أبداً لتسمح ببناء مصنع جديد. إذاً، لقد كـان التخفيض المفترض للبائع في مقدار التلوث كذباً ونفاقاً.

بالرغم من هذا السجل المؤسف، يستمر المفاوضون الأميركيـون فـي إدارة بوش بالتشبث بمسألة تبادل الانبعاثات كشرط (اقبله أو ارفضـه) علـى اشـتراك أميركا في أي معاهدة جديدة حول الاحتباس الحراري. يعتبر تبـادل الانبعاثـات، كآلية تسويق (كما تدعى) لإنقاذ الغلاف الجوي الحيوي للأرض، مفخرة "الطريقـة الثالثة"، الطريقة التي أمل بواسطتها الجمهوريون والديمقراطيون معاً باستبدال تلك القوانين الآمرة البغيضة – "لا ينبغي أن تلوث" – بإجراءات فعالة للبيع بالتجزئـة. (تملك أميركا منذ الآن "سوق بورصة" يتم فيها تبادل 15 مليون طن من ثاني أكسيد الكبريت سنوياً).

بحسب المقترحات الأميركية في المعاهدة، أي شركة صـناعية أميركيـة أو

أوروبية تريد أن ترفع من الانبعاثات المحرقة للأرض سيتوجب عليها أن تشتري الحقوق من شركة "ذات ذهن أخضر" كانت قد خفضت من الانبعاثات. ولكن من أي مكان في العالم سيجدون صناعات محبة للطبيعة مستعدة لبيع حقوقها بالتلوث؟ لن تحزر أبداً: إنها روسيا.

إذا كنت قد ذهبت في إجازة إلى روسيا عندما كانت جنة بيئية، فأنت بحاجة لمعلومات أحدث. وُزِّعت حقوق التلوث من قبل معاهدة كيوتو بالاستناد إلى مستوى القذارة التي ضُخت في الهواء عام 1990، ففي تلك السنة، تذكَّر، كان الروس، تحت الحكم الشيوعي، مرغمين على العمل في مصانع قذرة خانقة. والآن هم أحرار بأن لا يعملوا على الإطلاق. لقد خفّض الكساد الصناعي الروسي لما بعد الحكم الشيوعي من انبعاثات البلاد بنسبة 30 بالمائة. وهكذا، برز الجانب المشرق من المجاعة على السهول الروسية: مخزون وافر من "اعتمادات" التلوث، كافية لإزالة 90 بالمائة من تخفيض التلوث المطلوب من الصناعات الأميركية.

هل خُدِع أحدهم؟ هل قفز محب الشجرة آل غور، نائب الرئيس عندما اقتُرِحت الخطة، صائحاً "خديعة!"؟ في الواقع، من دواعي سرور الشركات الصناعية، لقد بارك نائب الرئيس التبادل الزائف في اعتمادات القذارة. حتى إنه استخدم حيلة تجارة التلوث لتعزيز أوراق اعتماده الخضراء بواسطة الوقوف من أجل التقاط صور له مع أعضاء من المنظمة البيئية الأكثر احتراماً: صندوق الدفاع البيئي.

والأسوأ من ذلك، أعلنت إدارة كلينتون/غور، قبل أن تقوم بانحناءتها الأخيرة، برنامجاً لمنح "اعتمادات مبكرة" إلى الشركات الأميركية التي تخفض الانبعاثات قبل أن يسري مفعول أي معاهدة. أي، على سبيل المثال، إذا أغلقت شركة كيميائية أحد مصانعها لضرب نقابتها التجارية، فإنها ستحصل على اعتمادات. غضب أكثر من عشر مجموعات بيئية كبرى من هذه التخفيضات الوهمية في التلوث – ولكن ليس صندوق الدفاع البيئي، الذي يتفاخر بابتكاره تفاصيل المقترحات.

كيف خرج صندوق الدفاع البيئي بهذه الفكرة الغريبة؟ من الواضح أن هذا حصل تحت وصاية من بعض الشركات الملوثة الأسوأ سمعة في أميركا، على

الأقل وفق الوثائق الداخلية التي أُرسلت إلى صحيفتي بالفاكس من مصدر (لا يمكنني تسميته، كما يمكنك تفهم ذلك بدون أدنى شك) داخل اتحاد المصادر البيئية، الشعبة التابعة لصندوق الدفاع البيئي التي يرأسها بويدن غراي.

تذكر إحدى المذكرات، المؤرخة في 21 تشرين الأول 1997: "في الوقت الحاضر، معظم مؤسسات المنفعة العامة تجري اجتماعات منتظمة مع هيئة صندوق الدفاع البيئي لمناقشة هذه الفكرة". فيما تشير مذكرة أخرى إلى أنه بإمكان المجموعة الاستفادة من الاعتمادات، فاتحة الباب أمام المجموعات البيئية للربح من بيع الحقوق لزيادة التلوث. اعترف أحد موظفي صندوق الدفاع البيئي بأن الخطة كُتبت مسودتها وشركتا سوذرن وأميركان إلكتريك باور، السيئتا السمعة، "تنظران من فوق أكتافنا".

لماذا تبدو بعض المجموعات البيئية وكأنها مجموعات مستأجرة لصالح بويدن غراي والشركات التي هاجمتها ذات يوم؟ لا يتعلق الأمر بالغنائم فقط، فالتحالف الأنيق مع الصناعة هو التذكرة التي تسمح لهم بمشاركة غور وبوش وكبار زعماء الصناعة في حلقة صناعة الصفقات. إنهم يؤمنون، من الداخل، بأنهم إذا تحدثوا بلغة السوق، فسيستطيعون تغيير السياسة. لابد أنه سُمح لهم بأن يشعروا بأنهم مهمون. ولكن دعاة التعاون مع العدو، لسوء الحظ، خلطوا بين القرابة والنفوذ.

إن تجارة القذارة هي الابن القبيح بالتبني للهوس الجديد بتبديل القوانين والأنظمة بمخططات تبدو وكأنها حلول "للسوق". نعلم مقدار الجاذبية التي تشكلها التجارة القذرة للسياسيين من أي حزب: إنها تؤمن لهم نوعاً من التظاهر بالقيام بعملهم أمام الشعب وفي الوقت نفسه يغمزون بأعينهم مؤكدين للصناعة أن الوضع الراهن مستقر. سيقطِّع بيع اعتمادات التلوث أرجل القوانين الأمريكية المضادة للتلوث كما أنه سيستُخدم من أجل تخريب أي معاهدة دولية جديدة بخصوص زيادة حرارة الأرض.

لقد انتشرت حيل التسويق كما تنتشر عشبة الكودزو في تينيسي. وهي ليست محددة بالتجارة بالتلوث. لا تستغرب عندما يدعي الجنرال بينوتشيه أنه قد اشترى حقوق كسر العظام من بول بوت (رئيس وزراء حكومة الخمير الحمر 1979 - 1976).

اتحاد عدم الانتشار يسقط القنبلة الكبيرة فوق روسيا

إذا كان المضاربون في بورصة التلوث لن يقوموا بحماية النباتات، ما رأيكم بهذه الفكرة التي طرحتها أمريكا الشركاتية: لماذا لا نرسل عشرة آلاف طن من مخلفات اليورانيوم العالي المستوى إلى روسيا؟ لا تفضل ذلك؟ ليس قبل أن تشتري بذلتك الرصاصية؟

حسناً؟ ماذا لو نرسل عشرة آلاف طن من النفايات المشعة إلى روسيا وندفع 15 مليار دولار إلى فلاديمير بوتين. مقابل النقود، لابد أن يعد الرئيس بوتين بشرف بأن يحفظ المادة اللازمة لصناعة القنبلة بأمان وأن لا يدع أياً منها يفلت إلى أيدي الإيرانيين أو الجيش الجمهوري الإيرلندي.

فقط عندما فكرت بأن إدارة بوش قد تبنت كل الأفكار الغبية التي يمكنها أن تهدد أمنا الأرض، خطرت لي فكرة أخرى. إن مخطط إرسال اليورانيوم إلى روسيا هو من ابتكار ما يسمى اتحاد عدم الانتشار (NPT Inc).، وهي مجموعة من واشنطن تقول "أنها نشأت من النقاش الطويل الأمد مع.... جمعية الحد من التسلح والجمعية البيئية".

إذا كنت تفكر بالسلام الأخضر بواسطة "جمعية الحد من التسلح"، ستكون قد ابتعدت قليلاً عن الهدف، فرئيس مجموعة اتحاد عدم الانتشار الأدميرال دانييل مورفي كان ذات مرة نائب مدير المخابرات الأمريكية ورئيس الأركان في عهد بوش الأب. وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون السبعة الآخرون يشملون الرئيس السابق للمخابرات الأمريكية ويليام ويبستر واثنين من المدراء التنفيذيين في الصناعات النووية وأحد الخبراء السابقين في إدارة نيكسون، الجنرال الذي قاد سلاح البحرية الأمريكية، و، بكل تعجب، أحد محبي الشجرة الخضراء المصدِّقين.

ربما هي ليست المجموعة النموذجية بالنسبة لك وخاصة فيما يتعلق بموضوع إنقاذ العالم، ولكن فكرتهم تستحق الاستماع. لدى روسيا كمية ضخمة من "المواد الانشطارية" – معدات القنابل وقضبان المفاعلات النووية القديمة – متوضعة في بلدات سيبيرية ملوثة، كل اسم منها مثل (تشيليبينسك – 14) يبدو بأنه إشعاعي.

تمثلت فكرة مجموعة اتحاد عدم الانتشار (NPT Inc). بأننا إذا أرسلنا لهم المزيد من النفايات النووية، بالإضافة للنقود، فستمتلك عندئذ روسيا الوسيلة والالتزام بتخزين نفاياتها، ونفاياتنا، بكل أمان.

في تموز من العام 2001، تلقى المخطط تعزيزاً كبيراً عندما أبطل مجلس الدوما، بضغط من الرئيس بوتين، القانون الروسي الذي يحظر استيراد النفايات النووية الأجنبية.

يتحكم اتحاد عدم الانتشار .NPT Inc المؤلف من العسكريين والجواسيس السابقين (ومواطنهم الأخضر الوحيد) بالعملية عبر ثلاثة اتحادات لا تهدف إلى الربح. ولكن "لا تهدف إلى الربح" لا تعني بأن لا أحد سيربح.

وبعد قدر ليس بقليل من البحث وتوجيه العديد من الأسئلة بواسطة زميلي أوليفر شيكلز، اعترفت هذه المؤسسة الخيرية، كما تدعو نفسها، بأنها ستدفع إلى سمسار أميركي - بريطاني ماكر، أليكس كوبسون، نسبة غير معلومة من الصفقة. كان اتحاد عدم الانتشار غير راغب بإعطاء تفاصيل عن الربح المحتمل الذي سيربحه كوبسون من نجاحه، ربما لأن الولع بالسيارات الرياضية والبولو مع اللكنة الأنيقة تفتقر إلى البريق الدبلوماسي الملائم لمثل هذه المؤسسة الحساسة. وصف كوبسون ذات مرة سكان مارشال آيلاندس بـ "الحمقى البدينين، الكسالى" عندما منعوا أحد مخططاته لدفن النفايات النووية.

ستتقاسم الشركات المقاولة بضع مليارات من هذا البرنامج، بما فيها اتحاد مؤسسات الطاقة الألمانية Gesellschaft für Nuklear-Behälter mbH (GNB). وبالمناسبة، إن الدكتور كلاوس جانبرغ من GNB هو مدير شركة NPT إنترناشيونال (التي لا تهدف للربح).

ولكن الرابح الحقيقي، إذا ما نجحت NPT، ستكون الصناعة النووية الميتة، التي يأمل جورج بوش بأن يعيدها من القبر. هنالك عقبة ضخمة تقف في وجه حلم بوش الإشعاعي، ألا وهي التخلص من النفايات النووية. فكِّر في الأمر، إن المرفق الذي لا يمكن الاستغناء بالنسبة للمطبخ هو المرحاض (المفترض أن يكون في

غرفة أخرى)؛ وكذلك، لا يستطيع المرء أن يبني مصنعاً نووياً بدون التخطيط للمنتج النهائي.

إن إلقاء النفايات النووية مقابل 15 مليار دولار تعتبر صفقة في روسيا. وبما أن روسيا سلفاً هي مرحاض نووي، فمن سيلاحظ إضافة القليل من الروائح القذرة الساخنة.

ولكن المدافعين عن البيئة في روسيا لاحظوا، إلا أن اعتراضاتهم الصادرة عن نقابتهم البيئية كُبحت بواسطة المصادقة الحاسمة لرئيس القضايا النووية في واحدة من أغنى المجموعات البيئية في أميركا، جمعية الدفاع عن المصادر الطبيعية NRDC. يترأس أحد أعضائها، الدكتور توماس كوشران، مجلس إدارة "مين أتوم تراست" التابع لاتحاد عدم الانتشار، صابغاً المشروع بطبقة ثقيلة من اللون الأخضر.

ماهو بحق أمنا الأرض الشيء الذي يدفع رجل الـ NRDC، الدكتور كوشران، إلى ترأس اتحاد عدم الانتشار هذا؟

برناردو إيسيل، مدير "مشروع المسؤولية" غير الهادف للربح والموجود في واشنطن، أرسل لي نسخة من مسودة خاصة بـ NPT Inc. "مشروع تأمين وحماية المواد الانشطارية على المدى الطويل". في الصفحة الثامنة عشرة، بوسع المرء أن يجد تدابير لإعطاء 200 مليون دولار إلى روسيا "تمويل من أجل الإصلاح البيئي"، والذي من أجله ستتلقى المجموعة الخضراء أجراً أو رسم يصل مقداره إلى 10 بالمائة من النفقات – 20 مليون دولار.

يصر كوشران على أن مجموعته (NRDC) لن تلعب هذا الدور. والمتحدث باسم NPT Inc. يقول إنه قد تم حذف هذا المقطع من مسودة الاتفاقية الجديدة، بالرغم من رفضهم طلبي لرؤية الوثيقة.

إن الدكتور كوشران هو شخص مستقيم كبندقية ولن تقابل شخصاً مثله في حياتك. المشكلة هنا ليست رشوة، بل فلسفة. تمثل جمعية الدفاع عن المصادر الطبيعية (NRDC) الموجة الجديدة من المنظمة البيئية المفتونة بفائدة ميكانيكية السوق. كما هو الحال في صندوق الدفاع البيئي ومخططه الأجوف الخاص بتحارة

التلوث، هذه المجموعات منوّمة مغناطيسياً من قبل المقاولين الواثقين بأنفسهم مع إمكانية الوصول إلى مصادر كبيرة من رأس المال وترويج الفكرة الساذجة الممتعة القائلة بأنه بالإمكان تطويع دافع الربح من أجل مصلحة الشعب.

إن NRDC والمجموعات الأخرى من البيئيين المناصرين للسوق هم دائماً في حالة ملاحقة لما يدعوها نبيهم، أموري موفينز (حائز على جائزة هينز للبيئة)، حالات "ربح - ربح" - صفقات تساعد البيئة وفي نفس الوقت تحقق أموالاً طائلة لأصحاب الشركات. ومما أثار رعب العديد من الجمعيات المدافعة عن المستهلكين هو وقوف NRDC مع اللوبيين التجاريين للضغط في مسألتي التبادل التجاري في "اعتمادات التلوث" والترويج لإلغاء القوانين على الكهرباء في كاليفورنيا، رغم أنها قامت بانقلاب سريع على إلغاء القوانين، عندما انقلبت هي.

يعتبر مخطط اليورانيوم لاتحاد عدم الانتشار جوهر الشراكة الخاصة - العامة الذي يجده الخضر التجاريين أمراً يستحيل مقاومته. أما بالنسبة للدكتور كوشران، فإن انجذابه لصفقة دفن اليورانيوم يعود إلى وعد اتحاد عدم الانتشار، الأمر الذي لا يمكن إهماله بسهولة، بتقديم مليارات الدولارات لتنظيف الأماكن الإشعاعية القذرة في روسيا. كما يعد الاتحاد أيضاً بإرسال 250 مليون دولار إلى صندوق لرعاية الأيتام الروس.

تنظيف بيئي وعدم انتشار وأيتام. لماذا سيرفض الناشطون الخضر الروس حالة الـ "ربح - ربح" الواضحة هذه؟ تكمن الإجابة في كلمة واحدة، "MinAtom". ومين أتوم، وزارة الطاقة الذرية في روسيا، هي الوكالة التي أحدثت الفوضى النووية منذ البداية. هل يمكن الوثوق في أن مين أتوم ستعالج بأمان الوقود النووي وتستخدم بإخلاص المليارات العديدة من أجل تنظيف البيئة، دون ذكر الأيتام؟

حالما سمعت "مين أتوم"، هرعت إلى مذكراتي للبحث عن المقابلة التي أجريتها مع جوزيف ستيغليتز، الخبير الاقتصادي السابق في البنك العالمي. أخبرني ستيغليتز عن حادثة تتعلق بمين أتوم مازالت تقلقه حتى هذا اليوم.

في تموز من العام 1998، خصخصت إدارة كلينتون شركة التخصيب في الولايات المتحدة USEC. وفقاً لستيغليتز، أثبتت USEC بعد خصخصتها عدم

فعاليتها في تخصيب اليورانيوم، ولكنها أثبتت فعالية أكيدة في إثراء عدة أصدقاء لكلينتون. وكانت سوزان توماسيز شريكة هيلاري كلينتون مقربة من اللوبيين الضاغطين لصالح شركة التخصيب هذه. تلقت المؤسسة القضائية التي دافعت عن الرئيس في واحدة من دعاوى كلينتون النسائية 15 مليون دولار من أجل التحضير للتفاوض مع USEC. استنتج قاضٍ فدرالي، بعد مراجعة وثائق حاولت USEC إخفاءها، بأن القرار بالخصخصة كان مدفوعاً بواسطة "جهة منحرفة تسعى لمصلحتها الخاصة".

من أجل بيع الخصخصة، وعد أصدقاء كلينتون في USEC بأن شركتهم ستشتري أطناناً من يورانيوم الرؤوس النووية القديمة في روسيا من مين أتوم. وكما حصل مع اتحاد عدم الانتشار، رُوِّج للمبيع على أساس أنه بتسلم عمليات التخصيب الحكومية، ستتمكن الصناعة الخاصة من تخفيض كمية مكونات القنابل بأيدٍ روسية دون أي كلفة تتكبدها وزارة المالية الأميركية. حالة ربح – ربح عامة – خاصة أخرى.

ولكن ستيغليتز، الاقتصادي العنيد دوماً، لم يتمكن من استيعاب كيف ستتمكن هذه الشركة الجديدة التي تسعى للربح من أن تدفع للروس سعراً أعلى من سعر السوق مقابل اليوارنيوم الخاص بهم.

والجواب هو أن شركة التخصيب USEC لم تتمكن من ذلك. في العام 1996، عندما كان ستيغليتز المستشار الاقتصادي الأول لكلينتون، وضع أحد الأشخاص الشرفاء وثيقة إدانة على مكتب ستيغليتز في البيت الأبيض. كانت تلك الوثيقة عبارة عن مذكرة تشير إلى أن وزارة الطاقة الذرية "مين أتوم" قد طالبت USEC بشراء حوالى ضعف كمية اليوارنيوم المتوقعة أصلاً. وبدلاً من تلقي الحمولات المكلفة، دفعت USEC سراً لمين أتوم 50 مليون دولار. دعا ستيغليتز تلك الأموال، "أموالاً من أجل السكوت". تقول USEC بأنها كانت دفعة قانونية من أجل المادة الغالية.

على أي حال، كانت مين أتوم أكثر من سعيدة للاستمرار باللعب، ولكن بمقابل.

ومع ذلك يصر اتحاد عدم الانتشار على أن مين أتوم والمؤسسة التجارية الأميركية الخاصة يمكن أن تشكلان الآن شراكة جديرة بالثقة من أجل صيانة المواد النووية لعدة آلاف قادمة من السنين. في البداية، لقد حيرني هذا الأمر: يقود NPT Inc. رجال من الجيش والمخابرات الأميركية كانوا قد روجوا لبرنامج حرب النجوم، اعتماداً على احتمال أن روسيا قد مررت مادة نووية إلى "ولايات شريرة" لم تُسمَّ.

ولكنني حللت هذه الأحجية المحيرة كما أعتقد. إن ما نتحدث عنه هنا هو برنامج إعادة التدوير نهائي وشديد الخضرة: وفيه يشحن اتحاد عدم الانتشار اليورانيوم الخاص بأميركا إلى الروسيين... فيسقط في أيد ولاية شريرة... ثم يعود بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الجاثمة فوق صاروخ باليستي عابر للقارات... يُطلَق بواسطة النظام الدفاعي حرب النجوم الذي يساوي ألف مليار دولار. ربح – ربح للجميع.

لا أجسام لها لتُركل ولا أرواح لتُلعن
الحكومة في مواجهة العملاق الشركاتي الجديد

حذرنا رونالد ريغان: اهتموا بالشخص من الحكومة الذي يقول، "نحن هنا كي نساعد". إليك، على سبيل المثال، فكرة الحكومة بالمساعدة: يتضمن سجل رواتب الحكومة الفدرالية 150 بيروقراطياً يكمن عملهم في قياس المسافة بين الفراش والدرابزون الذي يحيط بالسرير ذي الطابقين.

رغم أن بقية أميركا منهمكة في صنع الأشياء التي يمكن أن يستخدمها الناس، تشن هذه الفصيلة المسلحة بمسطرة غارات مفاجئة على مجمعات التسوق ومخازن المفروشات باحثة عن آخر تهديد إلى المجتمع: سرير الأطفال القاتل. إذا كان الدرابزون يختلف نصف إنش (1.27 سم) فقط عن المواصفات المحددة في كتب مواصفاتهم الصغيرة، سيوضع السرير قيد الاعتقال ويُرحَّل. لقد أنقذنا البيروقراطيون من 513,000 سرير مجرم، مكلفين بذلك الشركات المصنعة حوالى 100 مليون دولار. فما بالك إذا كانت الصناعة قد أصدرت معايير السلامة

الصارمة الخاصة بها بشكل طوعي بدون مساعدة من الرجال ذوي المساطر. ربما إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تقدم فيها الحكومة "المساعدة" هي أن تبتعد عن طريقنا.

تلك هي النسخة A. جرِّب الآن النسخة B:

ذات ليلة في أيار من العام 1994، وضعت شيري مايرنيك ابن أخيها الصغير، نيكولاس، على الفراش العلوي من سرير جديد مؤلف من طابقين. بعد عشر دقائق، لدى سماعها صراخ ابنها هي، اندفعت إلى غرفة الأطفال لترى نيكولاس مشنوقاً. عندما جاهد الولد لتحرير نفسه، دفع الدرابزون رأسه داخل الفراش. لقد سمحت الفجوة بين الفراش والدرابزون، وهي أكبر بمقدار إنش واحد (2.54 سم) من الحد الذي تجيزه القوانين، لجسمه بالانزلاق، ولكن ليس رأسه. اختنق نيكولاس، وكان الطفل الرابع والخمسين الذي يموت محاصراً بين قضبان سياج السرير قبل أن تصحو الحكومة.

أي النسختين تداعب مخيلتك؟ في النسخة A، أصبحت الولايات المتحدة أميركا المذعورة، حيث أحدث المحامون والصحافيون الذي لا يخدمون سوى مصالحهم صناعة مربحة من إثارة الرعب، باحثين عن أخطار نادرة أو غير موجودة. وكانت نتيجة كل هذه الهيستيريا المضللة، كما يقول المدافعون عن النسخة A – مؤيدو إلغاء القيود – هو تكاثر بيروقراطيين عمالقة يتمثل تأثيرهم الوحيد في تقييد العمل بشريط أحمر وتشريعات منتقدة تدعو إلى الجنون.

يقول المروجون لإلغاء القيود بأن أميركا، التي تصف نفسها كأرض المشاريع التجارية الحرة والرأسمالية الحرة وشخصانية جون واين، تمتلك أكثر الأنظمة تعقيداً وشمولاً وقوانينَ على وجه الأرض فيما يتعلق بتنظيم الصناعة الخاصة. وانتقلت العدوى إلى أوروبا، فالوكالات الحكومية الأميركية، مثل لجنة سلامة منتج المستهلك، ازدادت بشكل لا يتصوره عقل هناك.

على سبيل المثال، في العام 1999، كانت المملكة المتحدة تملك 265 مفتشاً على المصانع النووية. بينما كانت الولايات المتحدة تملك، دون أن يكون هناك عدد أكبر بكثير من المصانع النووية، 4,000 مفتشٍ.

تنظم أميركا الصناعة كما لا تنظمها أية أمة أخرى على الأرض، ولسبب معقول، إذ إنها جربت الطريقة الأخرى على أمل أن السوق سيكافئ المنتجين المتنورين وسيطرد الشريرين. ولكن هذا مستحيل.

لقد صُنع سرير عائلة مايرنيك، الذي خنق ابن أخيهم، بواسطة شركة إل رانشو للمفروشات في لوتس، تينيسي، بعد فترة طويلة من إصدار الصناعة "معاييرها الطوعية" لتصميمات الأسرَّة.

كيف أصبحت أميريكا المركز العالمي للرأسمالية الشركاتية، وفي الوقت نفسه، المجتمع الذي يفرض أشد القيود في العالم على صناعته الخاصة؟ كل هذا يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر، عندما ترشح أندرو جاكسون لمنصب الرئيس على أساس برنامج سياسي يتمثل بإسقاط الشرعية عن تلك البدع القانونية الجديدة والخطرة التي تدعى "الشركات".

ارتعب جاكسون وحليفه، توماس جيفرسون، من ذلك المخلوق المصنوع من شهادات الأسهم بلا قلب ولا وجه. فقبل حلول شركات حاملي الأسهم، كان لدى أصحاب العمل أسماء ووجوه. كان من الممكن أن يتحملوا مسؤولية شخصية عن أعمالهم الشريرة أمام المحاكم أو المافيا أو الله في عليائه. ولكن، كما يذكر بيان جاكسون، "ليس للشركات أجساد لنركلها ولا أرواح لنلعنها". لم يستطع الرئيس جاكسون إيقاف المدرعة الشركاتية، ولكنه، كما يقول المؤرخ آرثور شليسينجر، أسس نظاماً حكومياً كوسيلة تفرض عن طريقها الديمقراطية بعض الأخلاقيات على هذه الكينونات اللاأخلاقية.

تؤكد عصابة إصلاح القوانين بأننا لم نعد نحتاج في القرن الحادي والعشرين إلى هذا الكم الكبير من القوانين وهذا الفيلق من المفتشين. الآن أصبحت الشركات المتنورة تفهم الفائدة الطويلة الأمد من حماية المصلحة العامة طوعياً. أوه، رجاء. لقد رفضت مؤسسة كاتالينا للمفروشات أمراً حكومياً بسحب خمسة آلاف من أسرَّتها ذات الطابقين رغم التقرير الذي يذكر بأن، كما حصل مع ابن أخت ميرينيكس، طفل عمره ثلاث سنوات حُصر بين الفراش وحواف السرير على الأسرة الرفيعة. لقد احتجت الشركة على استرجاع الأسرَّة على أساس أن الطفل

المحصور نجا من الاختناق.

لقد حصلت مؤخراً، على صفحة كاملة من موبل أويل (الآن إكسون موبل) معنونة بـ "اثنتين من أكثر السفن أمناً على الإطلاق". لقد أعلنت عن إطلاق حاملة نفط جديدة ذات غلاف مزدوج، سوف تمنع معظم حوادث الاصطدام المسببة لتسرب النفط.

حقاً كان يمكنها ذلك. ومع ذلك، أغفل مسؤولو العلاقات العامة في إكسون موبيل ذكر نجاح شركات النفط العملاقة في السبعينيات من القرن الماضي بمقاضاة حكومة آلاسكا، معيقين تنفيذ قانون يفرض عليها استخدام سفن ذات غلاف مزدوج عند نقل النفط خارج ميناء فالديز. ونتيجة لذلك، دمرت السفينة ذات الغلاف الواحد إكسون فالديز ألفاً ومئتي ميل من الشريط آلاسكا الساحلي. المهم أن إكسون موبل اليوم قد عرفت الحق وأبصرت النور – ولكن فقط لأن الكونغرس، بعد حادثة التسرب الكبرى والضغط الشعبي، حشر قانون الغلاف المزدوج في حلق شركات النفط الكبرى حشراً.

يتعرض الاتفاق الجاكسوني اليوم للهجوم، ليس من قبل الجمهوريين فقط – نحن نتوقع منهم أن يكونوا متملقين جبناء للمصالح التجارية – وإنما من قبل آل غور الديمقراطي. بصفته نائباً للرئيس، أيد غور برنامجاً يدعى "إعادة ابتكار الحكومة"، وهو ليس أكثر من نسف رأس جيفرسون من فوق نصب ماونت راشمور (نصب تذكاري يحوي تماثيل ضخمة لرؤوس أربعة رؤساء أميركيين).

أعاد برنامج غور "إعادة ابتكار الحكومة" تغليف كل الثرثرات التي تلفظ بها الضباع الجمهوريون الحاقدون على الحكومة بجلد خروف ديمقراطي. قنّعت حكاية غور الظريفة حول الشريط الأحمر والقوانين الغبية مقترحاته الغادرة بخصوص الصناعة وذلك من أجل "مراجعة مرافقة" لأي تشريع حكومي جديد. ستضيف المراجعة المرافقة مستويات جديدة من البيروقراطية والتأخير في الإجراءات والشريط الأحمر، ولكنها ستحقق هدف الشركات الأمريكية، التي استنبطت الخطة لغور، المتمثل بإبطال قوانين السلامة والبيئة الأشد صرامة.

تكلمت مع أحد البيروقراطيين الصغار ذوي المساطر، روبين روس، وهي

مفتشة لجنة سلامة منتجات المستهلك. إن قياس درابزون السرير "هو أحد أفضل الأشياء التي أحب" في هذا العمل، هذا ماتقوله. إنها استراحة لطيفة من مهمتها الصعبة، وهي أخذ الأدلة من أهالي الأطفال المشنوقين، والمقطعين، والغارقين والمحروقين.

أحياناً، عندما ينتهي يومها، "أجلس فقط في سيارتي وأبكي". سألتها عن الكتاب الأكثر مبيعاً ويدعى موت الحس الفطري: كيف يخنق القانون أمريكا! المؤلف، محامي صناعة التبغ، فيليب ك هاورد، وهو خبير إزالة القوانين الخاص بآل غور، كما أنه مولع بشكل خاص بالدعابات المتعلقة بوكلاء الحكومة "الذين يقيسون عدد حتى البوصات المحيطة بالدرابزون". لقد أقرت روبين بالحاجة إلى إعادة النظر بصناعة القوانين، ولكنها أشارت إلى أنه ليس القانون هو من خنق نيكولاس مايرنيك.

"رمزان للرأسمالية الأميركية": 11 أيلول 2001

وبينما نحن لا نزال في موضوع الموظفين الحكوميين الصغار الذين يمتصون دولارات ضرائبنا ويقيدون التجارة الأمريكية، دعني أحدثك عن اثنين منهم: غريغ أونيل وكلينتون دافيس.

قبل أن يرتطم مبنى مركز التجارة العالمي بالأرض، أعلن مصفف الشعر المحترف في التلفزيون الأميريكي توم بروكو أن البرجين التوأمين قد هُوجما لأنهما رمزان للرأسمالية الأميركية.

لم يكن الوحيد الذي فكر بهذه الطريقة، فالكثير من اليساريين الأروبيين وافقوه الرأي. في صحيفتي، الغارديان، كتبت رنا قباني بفرح لم تتمكن من إخفائه جيداً أن هذه المذبحة كانت موجهة إلى "رمزين للهيمنة الأميركية".

إذاً، دعونا نتكلم عن هذين الرمزين للرأسمالية الأميركية، أونيل ودافيس. أنا أعرف بأن قباني وبروكو كانا يشيران إلى برجي مركز التجارة، ولكن من سُحقت روحه لم يكن بنياناً معمارياً من صنع الإنسان.

كان دافيس يعمل في الطابق السفلي من مركز التجارة، وأونيل في الطابق الثاني والخمسين من البرج الجنوبي. (وإلى أن بدأت بقضاء فترات طويلة في لندن، كان مكتبي يقع في الطابق الخمسين من البرج الشمالي).

إليك ما فعله أونيل في الجناح 5200. كمحامٍ، كان أونيل يمثل الحكومة المحلية. عندما علم بأن شركة محلية قد زورت تقارير السلامة في أحد المصانع النووية، عاجلهم بقضية ابتزاز مدنية وساعد في نهاية المطاف على طرد الأنذال خارج الصناعة النووية. ذلك صحيح، فعمل أونيل كان يتمثل بإعاقة التجارة. يالنا من محظوظين لأنه نجح فيما فعل. أما دافيس فقد كان يعمل في قسم الشرطة في سلطة الميناء في الولاية.

بكلمات أخرى، كانت ناطحتا السحاب تلك مليئتين بالبيروقراطيين الذين يكرههم آل بوش. حسناً أيها السيد بوش، في الوقت الذي كان فيه أصحاب المصارف يهرعون للخروج من المبنى (وهذا ما كنت سأفعله أنا أيضاً!)، كان البيروقراطيون يهرعون – موظفون حكوميون، إطفائيون وعمال الإنقاذ – للدخول إليه.

إذا كانت هناك صفة يمكننا إطلاقها على مركز التجارة العالمي فهو أنه رمز للاشتراكية الأميركية. بُني هذان البرجان بواسطة ولاية نيويورك في السبعينيات من القرن الماضي. تنتج مالكة البرجين، سلطة الميناء في نيويورك ونيوجيرسي، الأرباح التي تحافظ على البنية التحتية في الولايتين – الطرق، الأنفاق، الجسور، إلخ – بعيدة عن أيدي المخصخصين الدائمة الدوران.

إن الملكية العامة لمركز التجارة لا تمثل خروجاً عن المألوف. فالأرباح الناتجة عن الشركات التي تملكها الحكومة الفدرالية الأميركية تزيد عن 2.85 تريليون دولار، والمجموع الإجمالي المستثمَر في المشاريع العامة يفوق ما تستثمره سوق البورصة، الأمر الذي يجعل من أميركا واحدة من أكثر البلدان الباقية على هذا الكوكب الحزين اشتراكية. إذا كنت غير أميركي فلن تعرف ذلك، وإذا كنت أميركي، فربما لن تعرف ذلك أيضاً. يوجد الكثير من الأمور التي لا تعرفها عن أميركا، أمور قد تثير دهشتك.

في مساء ليلة الثلاثاء الفظيعة تلك، اتصلت بمنزل أونيل. رد أونيل على الهاتف. "يا إلهي، إنك بخير!"

أجاب أونيل، "ليس تماماً".

كان دافيس بخير أيضاً، في قبو البرجين، ولكنه اختار أن يصعد إلى المبنى لإنقاذ الآخرين. واليوم، إنه مسجَّل على قائمة المفقودين.

محطم القلوب: كيف أنقذت صانعة الفياغرا علاقتي العاطفية مع المحامين

لا، لا يوجد مليون محامٍ في أميركا. هناك 925,671 محامٍ فقط. ولكن هذا ليس كافياً إلى حد ما، بحسب إلين ليفينسون.

كانت ليفينسون، ربة منزل من سينسيناتي، تنتظر انفجار قلبها. في العام 1981، زرع الجراحون صماماً ميكانيكياً، جورك شيلي، في قلبها، ووصفه طبيبها بأنه "رولز رويس الصمامات". ولكن لا هي ولا طبيبها كانا يعرفان بأن عدة صمامات جورك شيلي قد انكسرت أثناء الاختبار، قبل سنوات من عملية الزرع. والشركة التي صنعت الصمام، فرع من شركة عملاقة للصناعات الدوائية، فايزر Pfizer (الشركة المصنعة للفياغرا)، يقع مركزها الرئيسي في نيويورك، لم تخبر الحكومة عن ذلك أبداً.

في مصنع فايزر في منطقة الكاريبي، وجد مفتشو الشركة قطعة داخلية في الصمام كانت نقاط اللحام فيها ضعيفة. بدلاً من رمي تلك الصمامات المعطوبة، أمرت إدارة فايزر باعتمادها، ولكن بعد جعلها تبدو ناعمة وكاملة. ثم باعت فايزر الصمامات إلى مختلف أنحاء العالم.

عندما تتشقق القطع المصممة لتحمل الضغط في الصمام ويتقلص القلب، إنه ينفجر. ثلثا الضحايا يموتون، عادة خلال دقائق. في العام 1980، كتب الدكتور فايكينغ جورك، الذي ساعد بواسطة اسمه المحترم في بيع المنتجات، إلى شركة فايزر يطالبها بالقيام بإجراء تصحيحي، مهدداً بالإعلان عن حالات الفشل التي أصابت القطع المصممة لتحمل الضغط في الصمامات.

أبرق مدير تنفيذي مذعور في شركة فايزر، "البرفسور جورك، نحن نأمل أن لا تعلن عن المعلومات المتعلقة بتشقق الصمامات". وأعطى رجل الشركة هذا السبب للإحجام عن الكشف العلني: "إننا نتوقع المزيد". وتحققت توقعاته بالفعل. بلغ عدد حالات التشقق ثمانمائة، مات من جرائها خمسمائة - حتى الآن.

دعا الدكتور جورك الأمر بالجريمة، ولكنه حافظ على صمته.

بعد ثمانية أشهر من رسالة "لا تنشر"، زُرع صمام في قلب ليفينسون.

في العام 1994، اعتقلت دائرة العدل في الولايات المتحدة شركة فايزر. ولتجنب التهم الإجرامية، دفعت الشركة الغرامات الجزائية المدنية - وحوالى 200 مليون دولار كتعويض للضحايا. بدون دليل الإدانة الذي قدمه الدكتور فايزر عن طريقة فصيلة من المحامين، لم تكن دائرة العدل في الولايات المتحدة لتتمكن من جلب القضية إلى المحكمة.

تشكوا شركة فايزر من أن المحامين ما يزالون يلاحقونها بالمزيد من المطالب. ويعود ذلك إلى أن الشركة استعادت فقط الصمامات غير المستعملة. لقد رفضت فايزر استبدال صمامات المتلقين الخائفين.

كما تعلمنا جميعاً من مشاهدة حلقات من مسلسل قانون لوس أنجلوس، في المحاكم الأميركية يهرب الغني بجريمته. على أي حال، ومهما كانت حظوظ الشخص العادي، إلا أن الحق السهل باستخدام المحاكم يعتبر أكثر أهمية بما لا يقاس من الامتياز الذي يُمنح له للتصويت من أجل الرئيس الدونجوان. هذا الجزء الضئيل من العدالة، عندما يستطيع الشخص العادي أن يطالب بمواجهة عملاق شركاتي، يجعل أميركا تبدو وكأنها ديمقراطية.

يمكننا أن نروح عن أنفسنا بإلقاء جام غضبنا على الفوهرر. في الشكل 5.1، رسالة من هتلر. يوافق هتلر فيها على طلب شركة فولكسفاغن بالمزيد من العمال العبيد من معسكرات الاعتقال. لم يكن هذا الدليل ليبصر النور لولا الدعاوى القضائية التي رُفعت بواسطة محامين مصاصين للدماء، كما يحب اللوبي الشركاتي أن يصف محامي المدعين في القضايا الجماعية. في هذه الحالة،

أخرجت مؤسسة كوهين، ميليستين، هاوسفيلد وتول، واشنطن العاصمة، هذه الوثيقة في دعوى قضائية باسم عمال عبيد مات أطفالهم في "دور حضانة" مميتة تديرها الشركات المصنعة للسيارات، فولكسفاغن وفورد وديملر وشركات أخرى. (لو كان قد أُسر هتلر، لاستخدم هذه الحجة الدفاعية، "كنت أتلقى الأوامر فقط... من فولكسفاغن").

ولكن للمستغلين النازيين أصدقاءهم من اللوبيين الشركاتيين. إن حقوق الضحايا تتعرض للهجوم. مولت أميركا الشركاتية حملة دعائية، ملوِّحة بلافتة "إصلاح قانون التعويض عن الأضرار"، تصور فيها مقاولين معتقلين من جراء دعاوى قضائية لا أساس لها من الصحة. ولكنهم اقترحوا وسائل قضائية ذات حصانة خاصة من العدالة. إحدى هذه الوسائل ستعطي شركة فايزر ميزة مجانية مقابل آلاتها المميتة الخاصة بالنوبة القلبية. مُرِّر خلسة حظر كامل على كل الدعاوي القضائية ضد صانعي القطع المستخدمة في الزراعة ضمن الجسد، حتى تلك التي تحوي عيوباً قاتلة، إلى داخل قانون حقوق المرضى بواسطة زعيم جمهوري في مجلس الشيوخ. وأُيدت عبارة، قُتل بالانفجار، بواسطة اتحاد شركات الصناعات الصحية، المدعوم من قبل – لقد حزرت – فايزر.

في أحسن الحالات، يلعب هؤلاء المحامون دور رجال شرطة يفتشون على الجرائم المدنية. كما تؤدي موجة من عمليات السطو إلى المطالبة بالمزيد من رجال الشرطة، كان للازدياد الهائل في رفع الدعاوي القضائية سبب واحد، موجة من الجرائم المدنية الشركاتية.

منذ ست سنوات، بعد انفجار ثمانية عشر مبنىً في شيكاغو قُتل من جرائها أربعة أشخاص، فتشت في سجلات شركة الغاز المحلية الخاصة باسم الناجين. ما وجدته سيجعلك تتقيأ. رأيت تقارير لمهندسين، من سنوات سابقة، مع خرائط تدل على المكان المحتمل أن يحدث فيه الانفجار. كان بإمكان الشركة، بيبولز غاز، أن تشتري الأكفان سلفاً.

لقد رفضت الإدارة الإصلاحات المكلفة لأنها ليست ضمن "الخطة

DER FÜHRER

Die Fertigstellung und Inbetriebnahme sowie der weitere

Ausbau der Giessereien, insbesondere [illegible] li-

Giesserei im Volksw[illegible]

bes[illegible] 2 -

zester Frist. Das Werk muss spätestens im Herbst 1942

seinen Betrieb aufgenommen haben.

Die notwendigen Kontingente sind dafür unverzüglich

bereitzustellen.

Führerhauptquartier, den 11.1.1942

Adolf Hitler

An den Reichsführer-SS.
und Chef der Deutschen Polizei

An Pg.Prof.Dr.Porsche

[illegible] Beauftragten Jakob [illegible]erlin

الشكل 5.1: هتلر يتلقى الأوامر من فولكسفاغن.

الاستراتيجية". ليس المقصود شراً في هذا العمل هنا، ولكن شناعة الهيكليات الشركاتية، التي لا تحظى فيها العواقب البشرية لتصرفاتها المالية بأية أهمية، كبيرة جداً ولا يمكن تخيلها.

أنا أعترف بأنك، من بين المليون محام تقريباً في الولايات المتحدة، تستطيع إغراق 90 بالمائة منهم ولن تندبهم سوى أمهاتهم. ولكن، كما أخبرتني السيدة ليفينسون، لم تكن شركة فايزر لتدفع قرشاً واحداً تعويضاً لها بدون محاميها، الذي عمل لقاء نسبة من التسوية القضائية.

يتمسك مؤيدو إصلاح قانون التعويض عن الأضرار بمقولة أن المحامين الجشعين يروجون لمخاوف زائفة لا أساس لها من الصحة، مسممين ثقة الأميركيين بلياقة وكرم أخلاق المجتمع التجاري، محوليننا إلى أمة من البشر لا يثق بعضهم ببعض. ولكن خطأ من هذا؟ المحامون؟ إيلين ليفينسون وضعت ثقتها في شركة فايزر للصناعات الدوائية، فحطمت الشركة قلبها.

الفصل السادس

مدن صغيرة، عقول صغيرة

كانت أمي تعمل منومة مغناطيسية لصالح ماكدونالد

أعيش على بعد مائة ميل خارج مدينة نيويورك، في المناطق الريفية النائية. عندما أعلنت ماكدونالد بأنها ستنتقل إلى ساوثولد، نيويورك، بلدتي الصغيرة التي تقع في الغابات، كانت لدي أسبابي الخاصة التي تجعلني أتمنى ألا يقتربوا من بلدتي، والتي تعود جذورها إلى تاريخ أسرتي – فوالدتي كانت تعمل كمنومة مغناطيسية لماكدونالد. حقاً.

في العام 1970، كانت إحدى أكبر الشركات الحاصلة على حقوق الإمتياز من ماكدونالد – تبيع ملايين البرغر في هوليود، كاليفورنيا – قلقة بشأن رؤساء الطواقم لديها. فنتيجة لعملهم في مناوبات موزعة بين الليل والنهار مدة الواحدة منها خمس عشرة ساعة مقابل ثلاثة دولارات في الساعة، كان بعض هؤلاء المدعوين بالمدراء يصبحون من شدة الإجهاد عصبيين لدرجة يُخشى أن تؤدي بأحدهم إلى أن يفقد عقله ويرتكب جريمة ما. ولهذا السبب، لقنتهم والدتي التنويم المغناطيسي الذاتي. "بإمكان تنويم مغناطيسي مدته عشرين دقيقة أن يعادل أربع ساعات من النوم!" وربما لهذا السبب أيضاً أنا لم أعد أتناول وجبات ذلك المهرج. حتى إنني لا أستطيع تحمل النظر إلى تلك الوجوه الباسمة التي لا ترمش الأعين فيها وهي تسألك "هل تريد شرائح بطاطا مقلية مع هذا الطلب؟"

بالنسبة لأصدقائي في باريس ولندن، يشكِّل افتتاح أي فرع جديد للماكدونالد

تحت برج إيفل أو بيغ بن نذيراً بقدوم الأمركة البغيضة، الجوفاء، الوضيعة إلى أوروبا. أما بالنسبة لي، فإن ماكدونالد تمثل شيئاً أكثر شروراً، ألا وهو الأمركة المرعبة لأمريكا نفسها.

وحتى تفهم ما أعنيه، دعنا نبدأ بهذا: إن الولايات المتحدة بشعة، رغم محاولات زمرة من الكتاب الرحالة لترويج صورة أمريكا الجميلة، من خلال لوحات غروب الشمس على سهول نيومكسيكو للرسامة جورجيا أوكيف، تلك المناظر الطبيعية الفسيحة المفتوحة على مد النظر لوادي جراند كانيون. ولكنك حتى تصل إلى هناك، في الواقع، عليك أن تعبر دوامة متكررة وباردة من محلات بيتزا هوت ووال مارت وكاي مارت وجاب وجيفي لوب ودجاج كنتاكي المقلي وستاربكس وماكدونالد المنتشرة على طول وعلى جانبي وادي غراند كانيون.

لقد ابتلعت الهيمنة المستبدة للثقافة الأمريكية الأحادية المصطنعة ومسحت أي تهديد يمكن أن ينشأ من شيء أو شخص ذي طابع مميز أو مختلف. ولهذا السبب أصبحت كلمات المدير التنفيذي الأول لماكدونالد راي كروك، "لا يمكننا أن نثق بأولئك الذين يتصفون بأنهم غير ممتثلين"، نشيدنا الوطني. على بعد مائة ميل تقريباً إلى الشرق من مدينة نيويورك، أعلنت قرية صغيرة من المزارعين تدعى ساوثولد رفضها للإذعان أو المساومة. كانت ساوثولد المكان الأخير في ولاية نيويورك حيث يمكنك أن تنظر فيه وأنت تسير على طريق عام يمر عبر إحدى حقول الذرة المفتوحة دون أن تعترض ناظريك تلك القوسين الذهبيتين. لقد رفض مجلس البلدة طلب شركة ماكدونالد بالبناء لأنه "فقط لا يشكل جزءاً من شخصيتنا الريفية". ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من الزوار الإنكليز الخبراء في مجال الإستفادة من الأرض الذين غرسوا في قريتنا تلك الفكرة غير الأميركية حول كيفية "إدارة" مكاسب حقوق الملكية. في بريطانيا، كان هذا النوع من المعارك شيئاً مألوفاً – في العام 1999، تظاهر أربعون أمًّا وطفلاً في قرية شافتسبوري ضد تحويل حانة "الحصان الجائع" المحلية إلى "المهرج الجشع" – أما في الولايات المتحدة في العام 1990، بلدة صغيرة تقاوم! فإن ذلك كان يُعتبر خبراً قومياً. دام العصيان ستة أعوام، إلى أن بدأت ماكدونالد تهدد وتتوعد باستخدام الدعاوى القضائية، إذ عندها

أُجبرت ساوثولد – بلدتي – على الرضوخ والإذعان.

اليوم، أصبحت رحلات الطلاب "التعليمية" في ساوثولد تذهب إلى الماكدونالد.

أقدم قصة والدتي مع الماكدونالد ها هنا كمساهمة مني في الجدل القائم حول "الفقاعة الكبيرة"، تلك الفقاعة التي تثرثر بشأنها الصحافة المالية، وهي الارتفاع غير المحتمل والمحتم في أسعار الأسهم التي كانت ولابد ستنفجر وتفيض جحيماً اقتصادياً وانهيارات وافلاسات.

بالفعل، لقد شاهدنا بأم أعيننا شركات الإنترنت وهي تتلاشى كما تتلاشى نذور كاذبة بحب أبدي. ولكن لا تجزع، فالسماء لم، أكرر لم، تسقط بعد. إن نظرية الفقاعة هذه ما هي إلا ابتكار مجموعة من الأشخاص الطيبين من اليسار الذين أُنهكوا بسبب عربدة التزايد الهائل في ثروات قلة من الناس مقابل تفاقم عدد الأطباق المتوسلة للكثرة الفقيرة. يملك أغنى ثلاثمائة فرد في العالم أكثر مما يملكه أفقر ثلاثة مليارات شخص في العالم. من غير الممكن أن ترتفع الأسعار في سوق البورصة بِشكل غير محدد بالإعتماد فقط على وعود شركات الإنترنت، التي لا تبيع شيئاً ومع ذلك تراها تدّعي بامتلاكها حصة كبيرة من الثروة العالمية. لقد سمعنا الكثير من العظات، من اقتصاديين حكماء ومن مجموعة من الحمقى من أمثال روبرت شيللر، حول قرب قدوم "يوم الحساب"، ومع ذلك، بالكاد أحدث انهيار سوق البورصة الحاصل في العام 2001 - 2002 أثراً في الارتفاع الإجمالي في قيم الأسهم الذي شوهد في هذا العقد.

إن الإعتقاد القائل بأن "الثمن يجب أن يُدفع" مصدره الدين، وليس علم الاقتصاد – كالفينية برداء ماركسي. وما لم تقبل به رؤوس الفقاقيع أولئك هو أن الحرب بين الطبقات، كما أخبرنا السيدان بوش وكلينتون، قد انتهت بالفعل – ولكن ليس لأننا قد توصلنا إلى حلف دولي اجتماعي سعيد، بل لأن الطبقة العاملة، لنواجه الأمر، قد هُزمت تماماً وقطعاً وبشكل مطلق.

أخبرني الدكتور إدوارد وولف، مدير مِشروع دراسات الدخل في معهد جيروم ليفي في نيويورك، بأن 85.5 بالمائة من النمو المتبجَّح به في ثروة أمريكا بين عامي 1983 و1997 قد استولى عليه أغنى 1 بالمائة في أميركا. في ذلك الوقت، ارتفع إجمالي الدخل الأمريكي بِشكل هائل – 80 بالمائة من العائلات

الأمريكية لم تتلقَّ منه شيئاً. ارتفع السوق ولكن من هو السوق؟ بحسب الدكتور وولف، لقد ربحت طبقة الواحد بالمائة المطلية بالذهب 2.9 تريليون من أصل 3.5 تريليون دولار هي القيمة الإجمالية لسندات وأسهم الأمة.

لم يكن من قبيل المصادفة إذاً، فالتزايد في ثروات الأغنياء يوازي تماماً الثروة الضائعة من أيدي العمال المنتجين من خلال تقلص حصتهم من أرباح الإنتاج. ينتج العمال الأمريكيون في الساعة أكثر من 17 بالمائة مما كانوا ينتجونه في العام 1983 ولكنهم يحصلون على أجر أقل (فالأجور الحقيقية قد انخفضت بنسبة 3.1 بالمائة). بدأت الأمور بالتوضح الآن: إن السوق لم يرتفع اعتماداً على فقاعة من الأوهام وإنما على الأساس الصلب لغنائم حرب الطبقات.

ما الذي يجري هنا؟ لنبدأ بالكمبيوتر، ولكن أولاً، لننسى فكرة روبرت رايتش الجميلة بأنه يمكن للحواسيب أن تجعل العمل أكثر أهمية يستحق الجهد المبذول من أجله. إن الغرض من جميع الثورات الصناعية، بدءاً من النول الذي يعمل على طاقة البخار وصولاً إلى نظام التجميع، هو القضاء على البراعة والمهارات اليدوية، وبالتالي جعل الإنسان قابلاً للاستعاضة عنه ورخيصاً. وفي هذه الأيام، تساهم الأتمتة في تسريع إدخال الصناعة إلى العمل الخدمي.

وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى الماكدونالد، فبينما كان راي كروك يحصد كل الشهرة من خلال بناء الشركة، كانت عبقرية الأخوين ماكدونالد، ريتشارد وموريس، هي التي قسمت عملية إنتاج وجبات المطعم إلى مهام منفصلة لا تتطلب شيئاً من البراعة، وذلك في العام 1948. طبَّقت الماكدونالد، بمنهجية وبلا رحمة، على مطاعم الزوايا الرخيصة ومقاهي العمال التقنيات التي تعتمد على عاملي الوقت والحركة اللذين يشكلان جوهر نظام التجميع في المعامل. لم تعد هناك ضرورة لوجود الطباخين، إذ أصبح بإمكان أي مهرج إعداد همبرغر من أجل الماكدونالد. لقد صُممت ماكيناتهم من أجل أن يكون في وسع أي مستخدم عديم الخبرة يُنتزع من الشارع بلوغ السرعة القصوى في بضع دقائق.

في واحدة من تحقيقات الأوبزيرفر السرية، علمت أن الماكدونالد قد أوكلت مؤسسة المحاماة ذات السمعة السيئة، جاكسون لويس من نيويورك، لتولي عملياتها

في البحث والتدمير ضد منظِّمي النقابات في أوروبا. ولكن لماذا تتكبد ماكدونالد هذا العناء؟ تبلِّغ شركات الوجبات السريعة بأن معدل تبديل المستخدمين يصل إلى 300 بالمائة في السنة – وعلى الرغم مما تقوله الصناعة، يعجبهم ذلك. إن العمال الذين يبقون بلا عمل لمدة أربعة أشهر لا يطالبون بمعاشات تقاعد أو علاوات أو تدريب أو حتى نقابات. في العام 1996، وجدت محكمة مدنية بريطانية أن الماكدونالد قد استغلت الشباب من العاملين عن عمد. على أي حال، وبعد فترة ليست بطويلة لن تعود الغالبية العظمى من العمال من كل الأعمار وفي كل بقاع الأرض بحاجة إلى خبرة تزيد عن خبرة متهرب من الخدمة الإلزامية بعمر سبعة عشر عاماً – وسوف يتقاضى الكل أجراً واحداً.

والآن، إليك القصة الحقيقية للـ "الفقاعة" التي أتيت على ذكرها سابقاً: ارتفعت سوق البورصة لأن السوق البِشرية قد هبطت. تقدر الإحصائيات أن واحداً من كل ثمانية أمريكيين بالغين قد عمل في مطاعم الماكدونالد. يبدو هذا الأمر وكأنه نوع من التربية الأخلاقية للطبقة الكادحة، تماماً كإمضاء فترة عقوبة في السجن بالنسبة لسكان الأقليات. على أي حال، إنه أحد أسباب انخفاض نسبة البطالة في أمريكا. وكما علمني صديقي البروفيسور العجوز ميلتون فريدمان ذات مرة: تتدنى البطالة عندما يفقد العاملون الأمل في أجور أعلى.

كم كان جميلاً ومناسباً أن تبدأ معركة سياتل في 1999 بين جماعات الخضر المناهضة للعولمة وبين الشرطة برمي مجموعة من المتحمسين حاوية نفايات من خلال نافذة أحد مطاعم ماكدونالد. والسؤال هو: هل ستوقظنا من سباتنا؟

أشياء كهذه لا تحدث هنا

في فصل الخريف قبل الماضي، حشى أحد جيراني، ويدعى كينيث باين، بندقيته، بعد أن قوى من عزيمته في أحد النوادي المحلية، وقطع الشارع باتجاه العربة المقطورة التي يقطن فيها أحد أعز أصدقائه، كورتيس كوك، وأفرغ ماسورتي البندقية في بطنه. وبينما كان كوك ينزف حتى الموت، جلس كينيث على المدخل واتصل بإحدى العائلات المحلية وقال: "لن يزعج أحد ابنتكم الصغيرة بعد

الآن". ادعى كينيث أن كورتيس قد اعترف له في وقت مبكر من ذلك المساء بأنه كان قد تحرش بابنة الجيران البالغة من العمر ثماني سنوات.

في اليوم التالي، هرع مواطنو بلدتنا لإخبار مراسلي العاصمة الفضوليين بأن " أشياء كهذه لا تحدث هنا". حقاً؟ لم يأتِ أحد من جيراني على ذكر قصة ابنة مدير مدرستنا، التي أخفت حملها عن والديها ثم قامت بإغراق طفلها مباشرة بعد ولادته. كنت أعتقد بأن تلك القصة جديرة بالنشر، ولهذا السبب نشرتها أنا، في أوبزرفر لندن وفي نيويورك تايمز.

"هنا"، بالمناسبة، تعني أرخبيلاً من الحقول الزراعية والقرى الصغيرة ذات البيوت الخشبية القديمة تدعى نورث فورك. رغم أن قلة من الأمريكيين قد سمع بها، إلا أنها كانت معروفة جيداً في بريطانيا باسم بيكونيك، تلك البلدة الريفية الوديعة التي كرَّمتها محطة الـ BBC، من خلال البرنامج الإذاعي "رسالة من أمريكا"، الذي يبثه أليستر كوك، أحد مواطنينا العزّل القلائل. وكما فعل أليستر، قمت أنا باستخدام مخزٍ للصورة الكاريكاتورية لهذا النموذج المناسب لأمريكا غير الفاسدة. أخبرتكم منذ قليل عن صراع بلدتنا البطولي من أجل منع الماكدونالد من إقامة أحد مطاعمها التي تشكل تهديداً لشخصيتنا الريفية الجذابة. وقد كتبت ذلك بطريقة تبين أننا هُزمنا بشكل مجيد من قبل محامي الماكدونالد الذين أكرهونا على لَيْ قوانين المحافظة على البيئة عندنا. ولكنني قطعت سرد القصة في الجزء الذي يتضمن دفاعنا الذي خُرِّب من الداخل بواسطة الطابور الخامس المؤلف من صغار رجال الأعمال المنتِشرين في كل بلدة أمريكية – وكلاء العقارات المحليين، أصحاب المتاجر والمزارعين الذين يأملون بجنى ربح سريع من ممتلكاتهم حالما يتم خرق وانتهاك قوانين التخطيط.

لقد كتبت عدداً لا حصر له من الأعمدة الحادة في الصحف حول الطرق الوحشية التي تعتمدها كبريات الشركات التجارية في أمريكا. وعلي أن أعترف الآن بأن وجهة النظر تلك كانت غير متوازنة. كي نكون عادلين، ينبغي أن نعترف بأن لا أحد يمكنه أن يتفوق على صغار رجال الأعمال في الجشع والطمع وضيق الأفق. وضمن نطاق تلك الزمرة الصغيرة من المغرمين بجمع الثروات، لا أحد يماثل أنانية وفساد صغار رجال الأعمال الموجودين في البلدات الريفية الصغيرة في أمريكا.

خلال المناظرات الرئاسية، افتتح آل غور المزايدة لكسب الفئة المدللة عن طريق وعده بتخفيض الضرائب المتعلقة بالإرث، "لإنقاذ مزارع وأعمال أسرنا". وإلى حين انتزاع الرئيس بوش لزمام السلطة، لو كنت قد ورثت مزرعة أو مشروع تجاري يساوي ما يزيد عن 2.6 مليون دولار، لما دفعت ضريبة على الإطلاق. ولكن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة لمن لقبهم المرشحون الرئاسيون المتملقون بـ "المقاولين المحليين".

وعد غور برفع الإستثناء الضريبي إلى 4 ملايين دولار - ليتفوق عليه فقط جورج دبليو بوش، الذي وعد بإزالة الضرائب المتعلقة بالإرث نهائياً (أحد الوعود القليلة التي وفى بها).

هذه الزمرة من صغار رجال الأعمال والمزارعين، الذين يستحقون حماية ملايينهم المعفية من الضرائب، هي نفسها التي أحبطت اقتراح بيل وهيلاري كلينتون عام 1993 القاضي بإلزام جميع الشركات بتوفير الضمان الصحي لكافة موظفيها، نفقة تعادل 35 سنتاً لكل ساعة عمل. أعربت شركات فورتشن 500 عن مخاوف قليلة حيال خطة التأمين الإلزامية، بما أن معظم المؤسسات الكبيرة كانت تغطي سلفاً جزءاً من الضمان الصحي لقوتها العاملة بطبيعة الحال. ولكنّ المقاولين الأقزام - أولئك الحاصلين على حقوق امتياز "فات فريترز" ومالكي "غاز آند تشو" ومشغّلي مخازن الخردوات "مومز هامر دروب"، بحماية الاتحاد الوطني للأعمال التجارية المستقلة (NFIB) - كانوا هم من عرقل محاولة كلينتون المتواضعة لإنهاء سياسة التمييز العنصري المتبعة في الرعاية الصحية في أمريكا.

سمِّ أي اقتراح صغير - إجازة الأمومة، الحد الأدنى للأجور، وحتى الجولات التفتيشية على السلامة والصحة والقوانين التي تحظر العنصرية في استخدام العمال - يهدف إلى حماية العمال وعائلاتهم، وسيجرد جنود المشاريع التجارية الصغير التابعة لـ NFIB سيوفهم لقتله.

باستطاعة آل غور مهاجمة شركات التبغ الكبيرة وشركات النفط الكبيرة، وباستطاعة بوش تلويث سمعة المعلمين وعمال النقابات، ولكن أي سياسي يتفوه بكلمة ضد المشاريع التجارية الريفية أو المزارعين أو الحشود الكبيرة لـ NFIB سيُقتَل سياسياً من قبل جمهور الناخبين.

منذ عشر سنوات، أقنعت بلدتنا مؤسسة خيرية تملك من المال أكثر مما تملكه من الحكمة لتقدمه إلى البراء الذين قدموا من بريطانيا كي يخبروننا كيف نحافظ على الطابع الريفي لمنطقتنا. وعقدنا من أجل ذلك اجتماعات واستفتاءات وانتخابات. إنها الديمقراطية الأميركية الفاعلة في البلدات الصغيرة التي تجعل كتاباً مثل توكويفيل مفتونين من شدة الإعجاب. وفي نهاية الأمر، صوتت البلدة بشكل ساحق لتبني ما أصبح يُعرف بـ "خطة الإدارة البريطانية" لحماية حقولنا الخضراء ومنع التوسع المدني البشع.

مر ببلدتي اليوم وعد الأسواق التجارية المنبسطة واللافتات الضوئية البراقة التي تدلك إلى محلات باغلز هوت! كارز لايك نيو – لا دفع نقدي! دوغ برغر! حيث كانت تنمو حقول الذرة ذات يوم. لم تستطع المخططات الإنكليزية الحساسة ولا الناخبون ذوو العقول المحافظة التغلب على المعارضة الصلبة لمجموعة عنيدة من المزارعين وصغار رجال الأعمال المتلهفين لبيع أراضيهم لماكدونالد وول مارت والمضاربين في سوق العقارات.

في المجلات الصقيلة اللماعة، تُصوَّر نورث فورك كأنها لوحة من لوحات نورمان روكويل، بشخصياتها المهمومة وجوقاتها الرباعية التي تجتمع في صالونات الحلاقة، وقد أُعيدت إلى الحياة. ولكن أمعن النظر في اللوحة وستجد أول دليل على أن ثمة خطأ ما: شاحنات إطفاء الحريق لدينا نظيفة جداً. إنها، في الحقيقة، تبقى نظيفة لأن رجال الإطفاء نادراً ما يستخدمونها لإطفاء الحرائق. ومع ذلك، إن أقسام الحرائق المتطوعة مشغولة تماماً. ولكن بدلاً من استدعاء رجال الإطفاء من أجل إخماد المنازل المحترقة، إنهم يُستدعون غالباً لمنع جيمي من ضرب رأس زوجته ثانية أو انتشال فريد من انهياره بعد حفلة سمر وعربدة دامت ثلاثة أيام، أو، أحياناً، لإقناع مواطن سعيد آخر بالعدول عن شنق نفسه من مظلة مدخل المنزل. لن تقرأ هذا في كتب الدليل السياحي.

منذ سنتين، رشح أحد رجال الإطفاء نفسه لمجلس البلدة. في أحد اللقاءات مع المواطنين، نال استحساناً كبيراً لقاء الخطبة الاعتيادية حول "المحافظة على طريقتنا في العيش". ولكنه بعد ذلك أضاف، "وأعتقد بأنه قد حان الوقت كي نعالج مسألة

أخرى بشكل علني. أنا أنوي أن أجعل من الاحتيال المحلي قضية رئيسية في هـذه الحملة". استغرق الحضور في صمت مطبق بارد. عش هنا فترة كافية وستكتشف بـأن هناك، في صميم الحياة الريفية، نوعاً من الجـبن والخـوف الشـائعين. يُسـمى هـذا الصمت، هذا القانون المتعارف عليه في البلدات الصغيرة، "التحلي بالود والمسالمة".

أنا لا أساوي جرائم القتل الريفية أو التحرش بالأطفال بولع رجال الأعمال في البلدات الصغيرة بتخريب المناظر الطبيعية الريفية، ولكنها بدورها مغطـاة وغيـر معلنة بواسطة ذلك الصمت الرعديد ذاته، إذ لا يوجد سياسـي واحـد، محلـي أو قومي، يمتلك الشجاعة لاختراق أسطورة رجل الأعمال المحلي المكافح الذي يهـتم ويضحي من أجل مجتمعه. وتقارب هذه الصورة الخيالية الفلكلورية مرحلة التقديس عندما يتحول الحديث إلى الريف والبلدات الصغيرة في أميركا والجوقات الرباعيـة التي تغني وتعزف في صالونات الحلاقة والمـزارع "بـراون" علـى تراكتـوره والاستعراض الذي يُقام على الشارع الرئيسي بعد حصاد الفريز.

والذي يجعل أسطورة أميركا الريفية السعيدة هذه حداً أحمر لا يمكن تحديـه هو أنه يشكل مصطلحاً لطيفاً لأكثر زوايا النفس الأميركية بشاعة. عندما يتحـدث السياسيون عن "القيم الأميركية في البلدات الصـغيرة" و"القـيم العائليـة" و"رجـل الأعمال الصغير المكافح" الكل يعرفون لون تلك البلدة وتلك العائلة ورجل الأعمال ذاك – أبيض. تُقدَّم أميركا الريفية السعيدة كنقيض للغابة المدنية التي يسكن قاعهـا اللصوص ذوو البشرة الداكنة والمراهقات الحوامل اللواتي تعشن على الإعانـات، ويعتلي قمتها الرأسماليون اليهود أصحاب الأفلام الخلاعية في هوليود. وبـذلك، إن هذه الصورة المفيدة من الناحية السياسية ستنهار، وقد يكون لذلك عواقب خطيـرة، إذا ما ذُكِّر الشعب بأن البلدات الصـغيرة كبلـدتي مليئـة بـالمواطنين الشـاحبين المحبطين والخطرين مثل أي مدينة أميركية داخلية.

ولم يكن الاتحاد الوطني للأعمال التجاريـة المسـتقلة NFIB ليفـوز بتلـك الإعفاءات الخاصة من الضرائب والتشـريعات التنظيميـة للمشـاريع التجاريـة الصغيرة والمزارع لو نُظر إليهم لا كمدافعين عن المجتمعـات المحليـة، وإنمـا كرجال أعمال منافقين وازدواجيين ومهووسين بالدولار لا يكترثون إذا ما وضعت

شركة ماكدونالد مطعماً للمتنقلين في قلب نصب لنكولن التذكاري.

كل منظر طبيعي نبني عليه، كما كتب عالم النفس نورمان أو براون، يمثل إعادة تكويننا للجزء الداخلي من أجساد أمهاتنا. ماذا سيقول عن الأميركيين الذين يتملكهم قلق واضطراب نفسيان إذا لم يروا وهم ينظرون إلى مشهد طبيعي لافتة ضوئية براقة تعلن بالوميض اسم بيتزا هات!؟ في بلدتي الصغيرة، كان جورج، مالك ساحة القطع المستعملة، هو الذين نظَّم عملاً تجارياً ناجحاً معارضاً بذلك خطة الإدارة البريطانية. لقد حَبَّ جورج، والدولار يشع في عينيه، بشركة ماكدونالد والسوق التجاري مربع الشكل الذي حل محل عدة مئات من الآكرات من حقول التوت البري.

ولكن أمثال جورج في البلدات الريفية ينسون بأنهم عندما يخرقون القوانين الحكومية، فإن الشركات التجارية الكبرى هي التي ستدخل من تلك الثغرة. آخر مرة رأيته فيها، كان جورج مصعوقاً من الإعلان الذي يقول بأن مخازن هوم ديبوت، التابعة لوال مارت، ستحل مكان حقل ذرة مجاور. وهذا يعني بأنه أصبح عاطلاً عن العمل.

بطريقة البلدات الريفية، المتحلية بالود، عبَّرت لجورج عن تعاطفي العميق معه.

لو أنني كنت شخصاً أفضل، لعنيت ذلك حقاً.

عندما نشرت نسخة من هذه القصص في نيويورك تايمز، كتبت صحيفة قريتي بينيسايفر مقالة افتتاحية، للمرة الثانية، مقترحة أن أحزم أمتعتي وأغادر من البلدة. وهذا ما فعلته.

مهووس باللجوء السياسي

لقد تفاجأت أنا نفسي من رغبتي بكتابة شيء جميل عن بلدتي، بعد قراءتي لهذا التقرير: حوالى منتصف الليل في 12 أيار 2000، عبر اثنا عشر مكسيكي نهر ريو غراند في المرحلة الأولى من رحلتهم إلى فارمينغفيل، نيويورك، حيث يلتقط الحرفيون في بلدتي عمالهم. بعد تركهم في صحراء أريزونا، مات الاثنا عشر من العطش.

لنعد إلى لندن. سألت مرة سائق سيارة أجرة عن واحدة من القضايا الكبرى في ذلك الوقت، فسارع بالقول، "حسناً، إنك تشعر في هذه الأيام بالخجل من كونك

إنكليزياً! لا يُفترض بك أن تكون إنكليزياً!"

كان السائق يتكلم عن الموضوع الساخن جداً، وهو موضوع "المطالبين بحق اللجوء السياسي" - لاجئون من حروب البوسنة وحروب أفغانستان والحروب الاقتصادية، التي لا تقل عنها وحشية، في القارات السمراء. كان لدي سبب وجيه لأسأل سائق سيارة الأجرة، فأنا، كأميركي، لم أستطع فهم كل هذا اللغط حول قضية "المطالبة بحق اللجوء السياسي" - التي كانت تحتل الساحة السياسية في أوروبا. في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وحتى في هولندا الليبرالية، كان مرشحو الأحزاب، يمينية كانت أم يسارية، يبدون وكأنهم يتسابقون من أجل منصب الصياد الأبيض العظيم، بحثاً عن المطالبين "المزيفين" بحق اللجوء السياسي من بين قطيع المطالبين "الشرعيين".

في أميركا، ليس لدينا مطالبون بحق اللجوء السياسي، ولكننا نملك مهاجرين. الكثير من المهاجرين في الواقع - 29 مليون حسب الإحصاء الرسمي المخادع، مع قدوم 1.2 مليون آخر كل عام. تتنافس المدن الأميركية من أجل القطفة الأولى من العمال الأجانب كما ستتنافس من أجل مصنع أجنبي للسيارات.

من المؤكد أن أميركا كان فيها سياسيون معادون للمهاجرين. ففي القرن التاسع عشر كنا نملك الحزب الذي سُمي بشكل مناسب تماماً الحزب المجهول، وفي العام 1992 لدينا المرشح بات بوكانان. وبعد ذلك كان هناك مايك هافينغتون. في العام 1988، أقنعت زوجة هافينغتون، أريانا، زوجها فاحش الثراء بالترشح لمجلس الشيوخ الأميركي على أساس برنامج سياسي معادٍ بعنف للمهاجرين. كانت حملة مربكة بالنسبة لكاليفورنيا، حيث يشكل البيض فيها عرق الأقلية، وإذا فكرت في الأمر بشكل جدي ستجد بأن اللامهاجرين الحقيقيين الوحيدين هناك هم حفنة من هنود الشوشون. وقد ألقت السيدة هافينغتون بنفسها أشد الخطابات المعادية للمهاجرين حقداً... بلكنتها اليونانية الثقيلة.[1]

بعد خسارته الثقيلة في صناديق الاقتراع أعلن السيد المهزوم هافينغتون بأنه لم يعد باستطاعته أن يبقى جمهورياً ولا مشتهياً للجنس الآخر.

(1) تقول السيدة هافينغتون الجميلة بأنني أسأت فهمتها تماماً. ذلك واضح.

كما سمحت هزيمة هافنغتون لجورج دبليو بوش إقناع حزبه بتبني شعارات محبة للمهاجرين. وسيحافظ بوش على الباب الذهبي مفتوحاً أمام المهاجرين، ولكن ليس بدافع الشفقة على "الجموع المحتشدة التواقة للتنفس بحرية"، فالهجرة ببساطة تجارة جيدة.

في الحقيقة، إنها صفقة الألفية الثالثة، كما يقول الدكتور ستيفين موور من معهد كاتو، وهي مؤسسة للبحوث أُسست بواسطة أسماء جمهورية كبيرة. "إنها نوع من المساعدات الأجنبية المعاكسة. إننا نعطي أقل من 20 مليار دولار كمساعدات مباشرة لدول العالم الثالث ونحصل بالمقابل على 30 مليار دولار سنوياً كممتلكات مربحة". إنه يعني بكلمة "ممتلكات" العمال الذين تربوا وأُطعموا ولُقحوا وتعلموا بواسطة دول أكثر فقراً، ومن ثم شُحنوا وهم في بداية حياتهم الإنتاجية إلى الولايات المتحدة. (معدل أعمار المهاجرين ثمانية وعشرون عاماً).

يقدر معهد كاتو بأن الولايات المتحدة "تستورد" حوالى 35 مليار دولار سنوياً على شكل "بضائع" بشرية. "إنها المادة المشحِّمة بالنسبة لاقتصادنا الرأسمالي"، قال موور (وأنا أحاول تجنب صور من فيلم الأزمنة الحديث، وفيه عُصر شارلي شابلن بواسطة مسننات عملاقة)، "مانحة بذلك الشركات الأميركية أفضلية كبيرة على المنافسين الأوروبيين".

إذاً، توفر الصناعة الأميركية مبلغاً هائلاً من المال من جراء استخدامها لجيش من العمال الأجانب المنخفضي الأجر، القليلي المهارات الذين يمكن استئجارهم ومن ثم رميهم بكل سهولة. كما تسحب الصناعة الأميركية أيضاً أفضل وألمع مواطني البلدان الأخرى، المدربين على نفقة تلك البلدان.

ودعني أنوه هنا بأن عادة سرقة العمال المهرة من البلدان الأخرى يسمح للطبقات الثرية الأميركية بالتملص من العبء الثقيل المتمثل بتدريب الطبقات الدنيا الأميركية نفسها. على سبيل المثال، يصمم المبرمجون الهنود في شركة سيليكون فالي حصالات نقود بلا أرقام من أجل مطاعم الوجبات السريعة حتى يتمكن التكساسيون الأميون من العمل عليها.

وكي أتمكن من فهم دراسات معهد كاتو بشكل أوضح، تحدثت مع قطعة من

الممتلكات الإنسانية المستوردة. اسمه مينو (لا أستطيع كشف اسمه الأخير). حاول مينو الوصول إلى الولايات المتحدة من غواتيمالا أول مرة منذ أحد عشر عاماً.

دفع مينو آلاف الدولارات إلى غوزانو (مهرِّب) كي يهرِّبه عبر الحدود. اشترت النقود مكاناً له في شاحنة مغلقة مع مائة رجل آخر. شعر مينو بأنه محظوظ، لأنه لم يمت. ولكنه أمضى ثلاثة أيام في السجن عندما قبضت عليه مصلحة التجنيس والهجرة الأميركية. خلال أيام حصل مينو على عمل كغاسل أطباق في المقهى المحلي في بلدتي نورث فورك في لونغ آيلاند. سألت رئيس التخطيط في منطقتنا، الدكتور لي كوبلمان، عن دور العمال "غير الشرعيين" في اقتصادنا المحلي. ضحك كوبلمان: "لن يكون هناك اقتصاد بدون العمال غير الشرعيين". يعتقد الدكتور كوبلمان بوجود أكثر من 100,000 عامل "غير موثق" في مقاطعتنا وحدها. أما في الأمة بأسرها، يُقدَّر العدد الإجمالي للعمال غير الموثقين ما بين 7 و11 مليون.

يقول الدكتور كوبلمان بأن مؤسساتنا التجارية "تغض الطرف" عن الوضع المشبوه للعمال الذين يشتغلون في حقول الذرة لدينا وينظفون مواقع البناء عندنا. قال لي أحد المزارعين المحليين بأن يجلب أيديه العاملة من السلفادور.

ولكن "غض أبصار" مجتمعاتنا التجارية يذهب إلى أبعد من مجرد تجاهل "غرين كارد" مزور، فالمخزن المحلي لدينا يدفع إلى مينو الحد الأدنى القانوني للأجور، ولكنه يشغِّله ضعف عدد ساعات العمل القانونية.

وهذه ميزة أخرى للهجرة على الطراز الأميركي. "القوة العاملة مرنة"، كما يقول الخبير من معهد كاتو. و"مرنة" هنا تعني أن ملايين العمال يخافون من مصلحة الهجرة لدرجة أنهم لا يبلِّغون عن ساعات العمل غير القانونية أو يحاولون الانضمام إلى نقابة ما أو يصدرون بلبلة عندما يقال لهم، في نهاية موسم الحصاد (أو موسم السياحة أو دورة الإنتاج)، اغربوا عن وجهنا.

بإبقاء "الباب الذهبي" مفتوحاً قليلاً، مع خوف ثلث المهاجرين من الترحيل، تستفيد الشركات الأميركية من شيء يعمل تقريباً كنظام العمال المهاجرين في جنوب أفريقيا القديمة. "فجأة تجد العمال أمامك"، يقول كوبلمان، ومن ثم يُتوقع منهم أن يتلاشوا، دون أن يتحمل المجتمع ولا المؤسسات التجارية مسؤولية بقائهم هم

وعائلاتهم على قيد الحياة بعد انتهاء العمل.

إذاً، لماذا يخاف الأوروبيون من هذا المخطط المربح لاستيراد العمال النفيسين؟ إن ادعاء السياسيين بأن المهاجرين يستنزفون الموارد المالية الحكومية هو محض هراء. قالت لي اللجنة الفرعية للهجرة المنبثقة عن مجلس الشيوخ الأميركي بأن الحكومة تربح كثيراً من الهجرة، فهي تجمع الضرائب من المهاجرين بما يعادل ضعف ما يحصلون عليه من خدمات.

ولكن ماذا عن خوف سائق التاكسي من فقدانه هويته الإنكليزية؟ معه حق. لنواجه الأمر، فشكسبير مات، والصادرات الثقافية الإنكليزية اليوم تقتصر على مشاغبي كرة القدم وبعض القطع التزيينية التافهة للأميرة ديانا وهيو غرانت.

في هذه الأيام، يركع السياسيون الأوروبيون من بلير إلى بيرلسكوني أمام هستيريا الرعاع من الناخبين المعادين للأجانب ذوي القمصان البنية. ومع ذلك، رغم وجود المعادين للمهاجرين من أتباع "الحزب المجهول" وحارقي الصلبان المقنعين العنصريين الذين ينخرون في الجسم السياسي الأميركي، رغم النظام الفاسد، يبدو أن ترك مكسيكيين ليموتوا في صحاري الحدود أمراً مربحاً. إن كرم أخلاق ولياقة أميركا وأساس نجاحها يكمن فيما يلي: تقبل الولايات المتحدة 2.5 مليون طلب للبقاء سنة، بينما تقبل بريطانيا 129,000 فقط.

والآن إلى النهاية الأميركية السعيدة. يملك مينو اليوم عملاً تجارياً خاصاً به ويقود شاحنة صغيرة جذابة ويخطط لشراء منزل والتخلص من لكنته وإنهاء دراسته الجامعية في المحاسبة. لا أحد هنا ينزعج من نجاح مينو، فقصته هي قصة كل أميركي. هي قصتي أنا، فقد تسللت آنا بالاست عبر الحدود في العام 1920، ومن حسن الحظ أن مصلحة الهجرة لم تقبض عليها إلا قبل عدة أيام من عيد ميلادها المائة.

وهذا ما لا يفهمه بات بوكانان و– قبل كل شيء – الجماهير الآرية الموجودة على جانبي المحيط الأطلسي. ليس المهم من أين أتيت، بل إلى أين ستذهب.

الفصل السابع

تقبيل السوط:
انتقادات أميركي في المنفى

قال نابليون بأن إنكلترا أمة تتكون من أصحاب المتاجر، ولكن في ذلك الوقت، لم يكن العريف الصغير قد حاول شراء مادة غذائية بسيطة (حليب عضوي، ميريت ألترا لايت) من سوبرماركت في آيسلنغتون، لندن.

سألت المدير لماذا نفد مخزونهم ثانية.

"إنه يوم الجمعة"، تلك كانت الإجابة، وكأنه كان حدثاً غير متوقع، كموجة هائلة مدمرة تبتلع ساحة ترافالغار وتمنع التسليم. بدأت بشرح أن "يوم الجمعة" هو ما يدعوه المحاسبون "حدثاً دائم التكرار"، ثم ألم تسمعوا أنتم البريطانيون بالكمبيوترات؟ كما تعلم، تلك الأشياء التي تبدو كأجهزة التلفزيون مع آلة كاتبة متصلة بها؟!؟

في تلك الأثناء، كان الجميع يلتفتون نحو ذلك الشخص المشمئز، الأميركي المتذمر.

يعجبني ذلك. في العام 1999، غادرت أميركا قرفاً، ثم اكتشفت، الأمر الذي أثار دهشتي، بأنني وطني متعصب إلى حد ما.

يشعر دانييل إلسبيرغ، الرجل الذي جعل من أوراق البنتاغون علنية، ذات الشعور. بعد أن اتهمه ريتشارد نيكسون بالخيانة، ضُرب حتى الموت تقريباً على درجات مبنى المحكمة. "ليبارك الرب أميركا"، قال لي. إلسبيرغ ليس مجنوناً كما يبدو. في بريطانيا، كما ذكر لي، وفي أي أمة أخرى غير الولايات المتحدة، كان

سيُرمى به في الزنزانة ولن يسمع به أحد ثانية.

تملك المملكة المتحدة قانون الأسرار الرسمية، وقوانين التشهير التي تخْصخص مراقبة الصحافة بطريقة فعالة، وقوانين الخصوصية التي تحمي السياسيين - كما تفعل كل الدول بشكل أو بآخر، باستثناء أميركا. قد تصاب بالدهشة إذا علمت بأن أم ديمقراطيتنا لا تملك حرية قانونية للصحافة، لا تعديل أول (التعديل الأول الذي حصل على دستور الولايات المتحدة في العام 1791) - لا لائحة حقوق. (ربما باستطاعتهم استعارة قوانيننا - إذ أننا لا نستخدمها. وربما لا نملك قانوناً للأسرار الرسمية - حتى الآن - ولكننا على وشك إصدار قانون أسرار شركاتية غير رسمية).

ولهذا السبب أنا مشاكس جداً بخصوص الدفاع عن التعديل الأول - الذي سينتزعه منا رئيسنا والرؤوس التي لا تكف عن الهز في الكونغرس باسم "الأمن". حاول فقط أن تعمل في أمة بدون الحق بوجود صحافة حرة، والأسوأ من ذلك، بدون الإرادة للدفاع عن هذا الحق. بالنسبة لي، أنا أملك تلك الإرادة. يبدو بأن هناك عدد مفجع من الصحافيين البريطانيين الذين وقعوا في غرام أصفادهم.

الحقيقة دُفنت حية

من بين آلاف رسائل ليباركك الله وليلعنك الله التي وصلت إلى صحف الغارديان بعد نشرنا قصة التلاعب بالتصويت في فلوريدا في تشرين الثاني من العام 2000، لم يكدر أي منها التحفظ الإنكليزي للمحررين إلا واحدة: رسالة تطالبنا بسحب الفقرة وإلا. جاءت الرسالة من كارتر راك، مؤسسة قانونية تشابه سمعتها سمعة محكمة التشهير في إنكلترا، وهي مفضلة للمليونيرات الأجانب المنزعجين من صحافتهم. ذكرت رسالتهم بأنهم يمثلون شركة باريك - وهي الشركة الأميركية الكندية للتنقيب عن الذهب التي استخدمت جورج بوش الأب (أنظر الفصل الثاني).

لم تحب شركة باريك بشكل خاص ذكري للدليل المقزز الذي يدين ساتون ريسورسز، وهي شركة تابعة لباريك، بأنها كانت قد دفنت ما يقارب الخمسين عامل منجم أحياء في تنزانيا في آب من العام 1996، قبل شراء باريك لساتون ريسورسز في العام 1999.

والذي ميَّز شكواهم عن الشكاوي الكثيرة التي تلقيناها من شركات متذمرة مما أكشفه إلى عامة كان طلبهم غير العادي. لم يكونوا يريدون نشر إنكارهم (لقد فعلت ذلك)، ولا دليلهم على أن القصة كانت خاطئة (كنت سأفعل ذلك، لو قدموه لي). لقد طالبوا صحيفتي بالاعتذار ودفع ثروة صغيرة ببساطة لذكرها ادعاءات ذُكرت أولاً من قبل مظمة العفو الدولية. وحتى ذلك لم يكن كافياً، إذ طالبتنا باريك بنشر تصريح تعلن فيه الصحيفة بأنها قد تأكدت من أن أحداً لم يُقتل في موقع تنزانيا. عندئذ، كنت سأكون أكثر من سعيد لتأكيد ذلك – لو حصلت على دليل بهذا الخصوص. ولكن الدليل الذي قدموه كان، بكلمات كثيرة جداً، "نحن مليارديرات – وأنتم لستم كذلك".

بافتقارها إلى قانون يشبه التعديل الأول، أصبحت بريطانيا عاصمة قضايا التشهير في العالم. تتلقى صحف الغارديان مذكرة لدعوى قضائية حوالى ثلاث مرات في اليوم – أي ألف قضية تشهير في العام. وذلك يشكل موسوعة من المواضيع التي لا ينبغي التطرق إليها، من بينها نصيحة من القسم القانوني في صحيفتنا بألا ننتقد زواج توم كروز ونيكول كيدمان – أُرسلت في اليوم الذي تلا إعلان طلاقهما. لا يوجد صحيفة في العالم تستطيع الدفاع عن كل هذه القضايا. وعلاوة على ذلك، تعمل صحف الغارديان على ميزانية صغيرة من مؤسسة لا تسعى للربح. بلا أدنى شك، باستطاعة باريك أن تكسر ظهرنا بواسطة تكاليف الدفاع وحدها.

في كندا، حيث قوانين التشهير مشابهة لتلك الموجودة في بريطانيا، التقطت مجلة فرانك قصتي، ولكنها وبسرعة كبيرة تراجعت عما نشرته مؤكدة بأنه لم "يُقتل أو يُجرح" أحد أثناء إخلاء موقع المنجم. اعتذر المحرر لي: إنهم لا يملكون أي موارد مالية لمصارعة مليارديرات. من يستطيع لومهم؟

أول تقرير حول القتلى المزعومين جاء من منظمة العفو الدولية، التي اقتبست منها تقريري. اتصلت بمقرهم الرئيس في لندن. أعلنت المنظمة صاحبة شعار "الصمت مشاركة في الجريمة" بأنها، اعتماداً على نصيحة جاءتها من محامين، ستلتزم الصمت.

لقد استفادت باريك تماماً من المراقبة الذاتية لمنظمة العفو. أخبرت الشركة المحكمة - والعديد من الصحف في العالم التي تنشر القصة باحتقار - بأن منظمة العفو كانت قد أجرت تحقيقاً استنتجت فيه بأنه "لم يُقتل أحد في سياق الإخلاء السلمي لعمال المناجم". لو كان ذلك صحيحاً، لسحبت القصة على الفور. أنا لست معصومة عن الخطأ، وما من شيء يجعلني أكثر فرحاً من أن أرى عمال المناجم هؤلاء لا يزالون أحياء. ولكن باريك لم تستطع تقديم هذا التصريح الذي أدلت به منظمة العفو - لا يمكن أن يوجد مثل هذا التقرير. قالت المنظمة بأن تنزانيا منعتها من إجراء التحقيق، وهذا يعني بأن القتلى لم يتم تأكيدهم ولا إنكارهم - بالمختصر، إنهم لم يبرئوا ساتون ريسورسز أبداً. ولكن هذا ما لم يُنشر. أما علنياً، فقد استمرت المنظمة الحائزة على جائزة نوبل (رغم عدة اتصالات غاضبة من بيانكا جاغر) بإخفاء التقرير تحت أحد المكاتب.

أخبرني أحد الصحافيين الممتازين، اختير صحافي العام في بريطانيا، بأن أوقع على أي شيء مهما كان كي أبتعد عن المشاكل. "إنها الطريقة التي يتم التعامل بها هنا". شرح لي فلويد أبرامز، الذي يتحدى صحيفة نيويورك تايمز في الولايات المتحدة وأوروبا، بطريقة صعقتني بأن الحقيقة وحدها لا تعتبر دفاعاً في المحاكم الإنكليزية. لم تكن صور الجثث والأشلاء تعني شيئاً في قضيتنا.

أنا لست رجلاً لكل الفصول. بصراحة، كنت مستعداً لتقديم نوع من الاعتذار لباريك، فقط لأنني في ذلك الوقت كنت أعيش على قهوة ريد بل وبودرة البوتاسيوم وبلا نوم محاولاً الخروج من قصة سرقة التصويت في فلوريدا، وأنا متأكد تماماً من أنني لم أكن بحاجة لشيء آخر يزيد من اضطرابي.

ولكن كان لدي مشكلة، فقد حثت صحيفتنا خبير محترم دولياً في البيئة وحقوق الإنسان، المحامي التنزاني توندو ليسو، مطلع على الادعاءات، بالذهاب إلى موقع المنجم. لو قال ليسو بأنه لم يُقتل أحد، لتراجعت عما كتبت كما طلبت باريك. ولكن، بدلاً من ذلك، أرسل ليسو المزيد من الشواهد وصوراً لرجل يُزعم بأنه قُتل بواسطة الشرطة أثناء إخلاء الموقع وقائمة بالموتى - وشريط فيديو لعظام بشرية ورجل ينزل إلى الحفرة لاسترداد جثث دُفنت بواسطة، كما يقول على

الشريط، "الكنديين". (تقول باريك بأن الجثث لم تكن من المنجم التـابع لمؤسسـتها الفرعية أو، إذا كانت من المنجم، فالقتلى لم يكونوا نتيجة لإخـلاء الموقـع). فـي نيسان من العام 2001، عندما اكتشفت باريك بأن ليسو كان يطرح الأسـئلة داخـل موقع المنجم، أرسلت له ولمن تشغّله، جمعية ثروات العالم في واشنطن العاصـمة، رسالة تهدد فيها برفع دعوى قضائية إذا كرر الادعاءات المتعلقة بـإخلاء عمـال المنجم.

ثم أصبح الأمر وحشياً. كانت الشرطة التنزانية، كما علمنا، تبحث عن ليسو، الذي كان ما يزال في العاصمة دار السلام، والذي أخبر المسؤولين بأن الادعاءات بالقتل ينبغي أن تخضع للتحقيق. لم يكن في التصريح أي شيء تحريضي، ولكـن الحكومة التنزانية وجدته أساساً كافياً لاتهامه بالتحريض على العصيان.

هنا فقد كل الشعور بالمنطق. ألمحت إلى أنني قد أرفع دعوى قضـائية ضـد الغارديان صحيفتي بالذات، إن هي لفقت كذبة من أجـل تـوفير بعـض النقـود، لتشويهها سمعتي كصحافي. لم أكن لأفعل ذلك، فالتهديد كان مجرد هراء (ولم يكن ليصنع مجداً مهنياً فوق ذلك)، ولكنني لم أستطع أن أدع ليسو يذهب إلـى السـجن بتمرير كذبة سهلة.

في تموز من العام 2001، أثناء محاولتي نشر كلمة عن سرقة الانتخاب فـي فلوريدا، كنت على وشك أن أصبح فأر اختبار لمحاولة من قبـل شـركة متعـددة الجنسيات بقمع حرية الكلام في الولايـات المتحـدة باسـتخدام قـانون التشـهير البريطاني. أنا أملك موقعاً على الوب مركزه الولايات المتحدة من أجل الأميركيين الذين لا يستطيعون قراءة أعمدتي أو مشاهدة تقاريري على تلفزيون البي بي سي. اعتبرت شركة التنقيب عن الذهب صحيفتي الإنكليزية مسؤولة قانونياً عن مفاقمـة الأضرار الناجمة عن نشر القصة في الولايات المتحـدة. إذا لـم أسـحب قصـة بوش/باريك من موقعي على الوب الأميركي، فستواجه صـحيفتي حربـاً مكلفـة بطريقة مدمرة.[1]

(1) أنظر تقرير جو كوناسون "تصدير السيطرة الشركاتية: تحاول شركة للذهب لديها روابط مـع عائلـة بوش أن تخرس صحافي " على مجلة سالون دوت كوم، في 20 تموز 2001.

لدى إصابتهم بالذعر، توسل القسم القانوني في الغارديان إلي كي أحذف ليس فقط النسخ الإنكليزية من القصة وإنما الترجمة الإسبانية أيضاً، التي طُبعت في بوليفيا.

لم يتوقف أصحاب الأصابع الذهبية عند هذا الحد. أخبر محامو شركة باريك صحيفتي بأنني سأُقاضى شخصياً في المملكة المتحدة لنشري قصتي على شبكة الوب في أميركا، لأن الوب يمكن الدخول إليها في بريطانيا. إن نجاح هذه الاستراتيجية القانونية سيبطل تماماً "قائمة الحقوق" الأميركية. تكلم بحرية في الولايات المتحدة، ولكن إذا حُملت كلماتك على موقع أميركي على الوب، فإنك قد تُقاضى في بريطانيا. وبذلك سيصبح إعلان الاستقلال باطلاً ولا طائل منه، على الأقل بالنسبة لقانون التشهير. فجأة، بدلاً من أن يصبح الإنترنت وسيلة لنشر حرية الصحافة واختراق الرقابة على المطبوعات، أصبح الطريق الإلكتروني لنقل القمع.

والقمع كان يربح. أرسلت شركة إنتربريس سيرفيسز (IPS) من واشنطن العاصمة، وهي وكالة إخبارية ترسل مواد للنشر إلى صحف مختلفة في العالم في وقت واحد، مراسلاً إلى تنزانيا مع ليسو. تلقت الشركة تحذيراً من باريك يقول بأنها إذا نشرت قصة تكرر فيها الادعاءات، فإنها ستُقاضى. لم تنشر IPS القصة.

كنت قلقاً بشأن ليسو. في 19 تموز 2001، كتبت مجموعة من المحامين التنزانيين المهتمين بالمصلحة العامة إلى رئيس البلاد يطالبون بإجراء تحقيق - بدلاً من ذلك، قُبض على شريك ليسو في دار لسلام. كانت الشرطة تبحث عن ليسو. اقتحموا منزله ومكتبه وقلبوهما رأساً على عقب باحثين عن أسماء المصادر التي يستقي منها معلوماته، وأماكن تواجده والدلائل التي جمعها حول إخلاء موقع المنجم. كانت هذه أكثر من مناوشة قانونية. خلال الأشهر التالية، قُمعت المظاهرات التي قامت بها عائلات الضحايا بواسطة سفاحي الشرطة. ضُرب عضو في البرلمان اشترك في الاحتجاجات ونُقل إلى المستشفى. كنت مضطراً لجمع النقود من أجل إخراج ليسو من البلاد، ومعه النسخ التي أخذها من ملفات الشرطة التي تحوي المزيد من الأدلة على صحة وجود قتلى. اتصلت بمود بارلو، "رالف نادر كندا"، رئيسة مجلس الكنديين. بدون تردد، تعاونت مع جمعية أصدقاء

الأرض في هولندا، وجمعت الأموال وأعدّت مؤتمراً صحافياً – وفي آب بعثت القصة إلى الصحيفة الوطنية في كندا، غلوب آند ميل.

كانت الصحيفة التي يقع مركزها الرئيسي في تورونتو منفعلة: كان ذلك خبراً كبيراً عن أحد أغنى الرجال في المدينة، المدير التنفيذي في شركة باريك بيتر مانك – دون ذكر رئيس وزرائهم السابق بريان مالوني وجورج بوش والاضطهاد والجشع والدماء. تقول القاعدة في العمل الصحافي، إن نزف، سيرشد. ولذلك وعدوا مود ببقعة ملونة على الصفحة الأمامية إذا حافظت على موقفها العلني.

وعلى الفور عيَّنت غلوب آند ميل مارك ماكينون، أفضل مراسليهم، في القضية. وبنفس السرعة، أخرجته منها وطلبت منه العودة فوراً من أفريقيا. من الصفحة الأولى إلى لاشيء. غضبت بارلو من قرار المحرر الذي أكد لها، وفقاً لبارلو، بأن الطلب لم يكن طلبه – لقد جاء من "أعلى المستويات".

في حين رضخ الأشخاص المهمون في غلوب آند ميل، تصدت للمهمة المجلة المتحمسة الصغيرة فرانك بكل فعالية. لقد شاهدوا شريطاً يصور جثثاً – سُرِّب خارج البلد بواسطة ليسو – ولن يقفوا صامتين. أصرت باريك على أن الجثث في الأفلام لم تكن من جراء إخلاء موقع المنجم – ولكن فرانك لم تصدق.

في تلك الأثناء، دون انتظار تلك المؤسسة المشلولة، المسماة الصحافة الحرة، للتصرف، أرسلت تنبيهاً لمجموعات حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. انفجر محامو الغارديان غضباً: في المملكة المتحدة، لا يمكن للمرء أن يتذمر من مقاضاته للتشهير، لأن الصحيفة، وفقاً لقانونهم، مذنبة بالتشهير إلى أن تثبت براءتها. ولهذا، فالدفاع العلني عن النفس "يكرر" التشهير ويجعل الصحيفة والمراسل عرضة لأضرار وعقوبات قضائية جديدة. لم يكن كافكا يحمل على النظام القضائي الإنكليزي أبداً.

استمر الضغط. أنا سعيد لأقول بأن محرري رفض التوقيع على التنصل المذل، الزائف – قبل خمس عشرة دقيقة فقط من الموعد النهائي الذي حددته المحكمة. أخبرني المحرر هذه الكلمات المشجعة: "إننا سننفق الآن مئات الآلاف على غاية تافهة لا معنى لها تحاول الوصول إليها. آمل أن تكون سعيداً".

البنك العالمي ينطلق للحصول على الذهب

بعد ذلك طرأ تحول جديد. التنقيب عن الذهب في أفريقيا عمل خطـر. مـن سيمول مثل هذه المغامرة؟ كي تطور شركة باريك الموقع، علمـت بـأن البنـك العالمي منحها أكبر ضمانة أُعطيت لقرض في تاريخه. وذلك أحدث مشكلة صغيرة بالنسبة للخبراء الماليين لهذا النظام العالمي الجديد. فالقانون الخاص بالبنك العالمي يمنعه من مساعدة مشروع طُرد منه المقيمون المحليون فيه بـالقوة. لـو صُـدِّقت الصور والأفلام وتصريحات الشهود، لسُحبت ضمانة القـرض، وربمـا تـداعى المشروع أيضاً. وماذا كانت النتيجة؟ هناك منظمة أخـرى تملـك سـبباً لإخفـاء الحقيقة.

اتصلت بالبنك العالمي حول المنجم التنزاني، فأخبرني أحد الموظفين، بلهجـة خريجي أوكسفورد المتكبرة، بأن "الأفارقة السود" قد احتشدوا "بشكل غير قـانوني" فوق موقع المنجم. (في الحقيقة، كانوا يحملون تراخيص مصدقة من قبل المحكمة). ولنفرض أن ذلك صحيحاً، ماذا عن تقارير حادثة القتل؟ أوه، ربما كانت موجـودة في تقرير باريك.

ولكنها لم تكن هناك. كل فريق يسعى للحصول إلى قرض أو ضمان لقـرض من البنك العالمي يجب أن ينظم تقريراً حول المنجم - خمسة مجلدات سميكة كُتبت بواسطة مقاول من شركة باريك. استمر ليسو، بعد خروجه سالماً من تنزانيا، فـي موضوع "التطور الاجتماعي"، الذي يُفترض بأن يكشف كل المعلومات عن إخـلاء الموقع. وماذا عن القتلى؟ لم يُذكروا ولو لمرة واحدة. وماذا حصل للـــ 400,000 إنسان على وحول الموقع في آب من العام 1996؟ يقول تقرير شركة باريـك فـي العام 1999:

> "ذات يوم بعد الأمر الذي اتُخذ من قبل اللجنة المحلية في شينيانغا، العمـال المهرة... غادروا".

هكذا، نهضوا وغادروا. ليس هناك ذكر للبلدوزرات، للشرطة وهـي تطلـق نيران أسلحتها، للتقارير الإخبارية عن معركة غير متكافئة بين الشـرطة وعمـال

المنجم. ربما اختلق أولئك الشهود وتلك التقارير الإخبارية، كما تدعي باريك، مجموعة محكمة من الأكاذيب. في تقريرها الرسمي، لم تزعج باريك البنك العالمي بصور الجثث التي تحتاج إلى بعض التوضيح.

نصف مرحى

لقد توصلت الصحف البريطانية إلى هدنة سلام مع قوانين التشهير هناك، فهي تضطر فقط، باستثناء حالات نادرة عندما تكون للقصة تأثير وطني كبير، لدفع مبالغ رمزية أو تقوم بنصف تراجعات. كانت حرية الكلام النابعة من خلفية ولادتي في الولايات المتحدة الأميركية تبدو بالنسبة لهم غريبة ومبالغة فيها وساذجة إلى حد التهور. كانوا يودون لو يرمون بي إلى الكلاب. وفي نهاية المطاف، فهمت بأن الصحف البريطانية غير المربحة لا تستطيع إنفاق نصف مليون جنيه استرليني في الدفاع عن قصة حول أفعال شركة كندية في تنزانيا، سواء كان هناك قتلى أم لم يكن.

كانت الحقيقة على وشك أن تُنبش من تحت الأرض. ولكن في تموز من العام 2001، أمطر مجلس مود بارلو ومجموعات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم المركز الرئيسي لشركة باريك في تورونتو ببيانات تطالبها بالتوقف عن محاولاتها في منع القصة والسماح بإجراء تحقيق علني حول القتلى المزعومين. عندئذ، بدأت باريك، لدى شعورها بالقلق، بإبداء بعض المرونة فعرضت فجأة على صحيفتي طريقة رخيصة (نسبياً) للخروج من القصة برمتها.

هل ما تزال الغارديان مضطرة للتأكيد بعدم وقوع قتلى؟ وفق النظام البريطاني المروع، إن عبارة "لم يمت أحد"، إذا قُرأت في محكمة مفتوحة، ستمنح هذا التصريح العاري عن الصحة القوة الفعلية للقانون، محظرة على أي صحيفة كتابة أي تقرير مناقض له. ولمنع حدوث ذلك، قام كل من جمعية أصدقاء الأرض وبيت الزاوية (جمعية إنكليزية تُعنى بحقوق الإنسان) والاتحاد الوطني للصحافيين في بريطانيا باتخاذ الخطوة الاستثنائية وذلك عن طريقة مقاربة القاضي بشكل مباشر عبر نص قانوني نادراً ما يُستخدم يسمح لفرق ثالثة بالاحتجاج ضد تسوية قانونية لقضية ما قد تضر بالمصلحة العامة. زودوا القاضي بتصريحات الشهود التنزانيين وبتوضيح للجدل المحيط بالقتلى المزعومين، مع التماسات بإبقاء المسألة مفتوحة للتحقيق.

وما أثار دهشتنا هو تبني القاضي لموقف الناشطين، مطالباً باريك بقبــول أن الاتفاق مع الغارديان لا يمكن أن يُفسر على أنه نتيجة تحقيق مفادها أن لا أحد قُتل في المناجم – أي بقيت القضية مفتوحة للتحقيق. وانتهى الأمر على هــذا النحــو: اعتذار وتسوية مالية من صحيفتي[2] وإحباط من باريــك، لعــدم قــدرتها علــى استخلاص تصريح بعدم سقوط قتلى في المنجم. مرحى.

حسناً، نصف مرحى، فقد واجهت أذىً شخصياً. إن التهديــد برفــع دعــوى قضائية بحق مراسل صحفي بعد إجراء تسوية مع الصحيفة لم يكن لائقاً، حتى عبر التقاليد القانونية الإنكليزية. أخبرت باريك محاميي صحيفتي بأن الشركة ما تــزال مصرة على مقاضاتي – اعتماداً على سلوكي. لذا، ذهبت فوراً إلى محطة الإذاعة في تورونتو، حيث يقع مركز باريك الرئيسي، للتحدث عن منجمها التنزاني – ثــم طرت إلى فانكوفر لتكرار الموضوع على التراب الكندي.

قُصت الشرائط الحريرية عند المقبرة الذهبية

في 18 تموز 2001، افتتحت باريك المنجم بشكل رســمي، بحضــور ســفير جورج دبليو بوش – بالإضافة إلى أندرو يونغ، سفير الولايات المتحدة السابق إلى الأمم المتحدة. لقد قامت باريك بالأشياء الحكيمة، فمع اتهام شركتهم الفرعية بقتــل أناس "سود"، عينوا يونغ في منصب استشاري في مجلس الإدارة، نفس النمصــب الذي كان يشغله بوش سابقاً. وهنا انضم إلى زميله وسيط شركة أتلانتا باور للطاقة فيرنون جوردان، أحد حاشية بيل وهــيلاري كلينتــون وعضــو فــي المجلــس الاستشاري في شركة باريك منذ افتتاحها.

في آذار من العام 2002، أُرغم مفتشو حقوق الإنسان الكنديون والهولنــديون

(2) اعتذرت صحيفتي عن الآلام التي سببتها لباريك ومديرها التنفيذي بواسطة إمكانية إساءة قراءة مقالتي. على سبيل المثال، ادعت باريك بأن بياني يمكن أن يُقرأ على أنه إثبات بأن بوش قد غفر للمتآمر التابع لعدنان خاشقجي في فضيحة إيران كونترا كخدمة لبيتر مونك أو يمكن أن يُقرأ على أن بوش قد أمــر شخصياً بمنح منجم الذهب في نيفادا إلى باريك أو على أن باريك كانت تملك المنجم التنزاني في وقت وقوع القتلى المزعومين. مثل هذه القراءات لكلماتي في الغارديان (أو هنا) سخيفة ومضحكة، ولذلك لم يكن لدي أي اعتراض على الاعتذار الحكيم لصحيفتي عن مثل هذه القراءات المخطئة.

على الرجوع من مدن المناجم بواسطة ميليشيات تتصرف وفقاً لأوامر تلقتها من الحكومة. ومع ذلك، لقد تمكنوا من تصوير فيلم عن تصريحات أخذوها من الشهود – بسببها طُردوا من البلد.

وهكذا أصبحت باريك، التي كانت صامتة تماماً بخصوص القتلى في تنزانيا، في موقف الدفاع وصارخة في ردودها. استشهدت باريك بالشرطة، مستنتجة بعد سقوط أي قتلى. بالتأكيد، فقد كانت الشرطة نفسها متورطة في القتل. ادعت باريك بأن الأشرطة كانت تُظهر جثث أشخاص قُتلوا بواسطة سكان محليين أو كانوا ضحايا لحوادث وقعت في المنجم بعيدة في المكان والزمان عن منطقة الإخلاء. ذلك ممكن.

وساند البنك العالمي وجهة نظر باريك. في تشرين الأول من العام 2002، أصدر البنك العالمي تقريراً ينكر الحاجة لإجراء تحقيق كامل. هذا ليس مستغرباً نظراً للاستثمار الضخم للبنك في المنجم كضامن للدين. ما لم يكن متوقعاً هو اللغة البذيئة التي استُخدمت ضد توندو ليسو ومجموعات حقوق الإنسان التي نظمت طلباً رسمياً يدعو البنك لإجراء تحقيق. هاجم البنك العالمي المؤسسة القانونية لحقوق الإنسان التي يعمل معها ليسو ومنظمة العفو الدولية (التي استعادت صوتها) ومنظمات أخرى من أجل "تكرار الادعاء الذي يعرفون بأنه غير صحيح، وخاصة فيما يتعلق بالقتل". وسبب هجوم البنك العالمي على تلك المنظمات هو فشله بتقديم لائحة بالقتلى:

> تزعم الشكوى بأن 52 شخصاً قُتلوا في سياق إخلاء الموقع، احتُجزوا أحياء في حفرهم... بينما سدوا وملأوا منافذ المنجم. هذا ادعاء بالقتل مع سابق الإصرار والترصد... طلب [البنك] تسليمه قائمة بأسماء الـ 52 شخصاً الذين قُتلوا... لا LEAT [مجموعة ليسو] ولا SSMC [مجموعات إنسانية أخرى] تمكنت من تقديم قائمة الأسماء.

ياللغرابة. كانت قائمة الأسماء، في الحقيقة، متضمنة في شكواهم. أنا أملك القائمة، وتملكها كذلك باريك.

يهاجم البنك شريط الفيديو باعتبار أنه ليس "حديثاً" (معيار باريك) ولا موثقاً، أي أنه، على سبيل المثال، ربما ينتمي إلى مواقع أخرى - رغم أن هذا قد يتطلب دليلاً على أن عامل الإنقاذ في الشريط كان يكذب. كما أن البنك يؤكد بأن العديد من الأفارقة يكذبون، ليس فقط محامو حقوق الإنسان. يقول البنك العالمي بأن فريق تحقيقه تكلم إلى عائلات ادعت بأنها فقدت أشخاصاً في المنجم، ولكنه يهملهم باعتبارهم كذابين لأن "جيرانهم تكبدوا عناء شديداً لإخبار فريق [البنك] بأن أولئك الأقارب كانوا أحياء وعلى خير ما يرام" وفي حالات أخرى، لأن الصحافة التنزانية وجدت بأن أولئك الذين زُعم بأنهم قد ماتوا مازالوا أحياء.

لا يقدم البنك أسماء أو شهادات "الجيران" الذين يتحدون الادعاءات بوجود قتلى. سجل ستيفين كير، مراسل محطة الإرسال الكندية الذين تبع فريق حقوق الإنسان في آذار، تصاريح لشهود مثل ويليام موسى. يقول موسى بأنه وقف أمام البلدوزرات، محاولاً تحذير السائقين بوجود أناس داخل المنجم، وتوسل إلى الشرطة بأن توقف سد المنجم. يقول كير بأن الوثائق المتزامنة والشهود تدعم على ما يبدو الادعاءات بالقتل - ولكن القتل لم يكن مقصوداً. لقد قام عمال المناجم، كم اكتشف، برشوة الحراس كي يعودوا إلى الحفر للحصول على ذهبهم ومعداتهم دون أن يعلموا بأن البلدوزرات كانت تزحف في طريقهم إليهم.

والأكثر غرابة من ذلك أن البنك العالمي يؤيد التهم بالتحريض على العصيان ضد ليسو ومحامي حقوق الإنسان بتصريحه، "تتمثل وجهة نظر CAO ["مستشار البنك للمرونة"] أن هذه التهم لا تتعلق بموقف LEAT بصفتها المشتكي أو المدعي أمام الكونغرس.

بالرغم من هجومهم على موظفي حقوق لإنسان، فلن أقلل من أهمية مجمل ادعاءات البنك. ولا أزال، لا أفهم هذا الرفض بعيون محملقة من قبل البنك لأجل تحقيق مستقل، هذا اقتراح معقول يمكن أن يودي بي إلى الاعتقال إذا ما كُرّر في دار السلام.

الرئيس السابق جورج بوش الأب. (علي أن أقول، "الدكتور" بوش بعد أن نال درجة الدكتوراه عقب زيارته لتورونتو) كان قد غادر جدول رواتب باريك في

العام 1999. دعونا لا نبالغ بالدور الذي لعبه بوش. ماذا تمثل باريك بالنسبة له، على أية حال؟ دردشة ومضغ، وربما بعض جولات من الجولف مع أصدقاء متنفذين، حفنة من النقود والأسهم، رسالة حب إلى ديكتاتور، درجة فخرية منسية أخرى، وفكة سائبة لبعض منقبي الذهب سقطت في صندوق دعم انتخاب احد الجمهوريين ربما دون أن ينتبه. تلك هي الطريقة التي يفعل بها السادة هذه الأشياء.

هل تم القتل؟ على الرغم من أجور باريك التعسفية والمحاولة الوحشية لتنزانيا من أجل إسكات المتظاهرين وإيقاف التحقيقات، يجب علينا ألا نفترض وبشكل أوتوماتيكي أن إنكارهم زائف. مثلاً، قدمت باريك، أحد الرجال الموتى على قائمة ليسو، وهو على قيد الحياة. الموضوع هنا هو الحق بإبلاغ ادعاءات مدعومة بأدلة ذات نفوذ سياسي، الجريمة والتغطية عليها.

في واشنطن، أثار واحد فقط من أعضاء الكونغرس أسئلة عن شؤون السياسة الخارجية وحقوق الإنسان التي سبّبها عمل رئيسنا السابق في شركة مناجم الذهب الكندية. ففي العام 2001، ترأست عضو الكونغرس سنثيا ماكيني جلسة استماع لشهادة حول دور باريك المزعوم في إشعال الحرب الأهلية في الكونغو. كان الدليل المقدم إلى ماكيني ولجنتها غير حاسم، ولكن بالتأكيد يستحق اهتمام الكونغرس. فيما بعد، قامت ماكيني بحملة من أجل حماية حياة ليسو. بعد ذلك، وفي آب من العام 2002، قام الحزب الديموقراطي في جورجيا باستخدام الطاقة القصوى لجهازه السياسي من أجل أن يهزمها في الانتخابات الأولية. لقد قاتلت الماكينة الديموقراطية بشكل أكثر ضراوة مما قاتل الحزب ضد جورج بوش ونجحت في إزاحتها من الكونغرس. علقت صحيفة نيويورك تايمز أن عضوة الكونغرس السوداء لم تتلقَّ أي دعم من "الشخصيات السوداء البارزة" في أتلانتا.

وليسو؟ ليس هناك أي عمل له بعد الآن في معهد الموارد العالمي. لقد جردت إدارة بوش الجمعية مبلغ 1.3 مليون دولار بعد أن قالت الجمعية، أن ليسو، قد رفض طلبات رسمية غير لطيفة للابتعاد عن مواضيع المناجم. في أبريل من العام 2002، اتُّهم ليسو رسمياً بالتحريض على الفتنة. أما الحكومة التنزانية فقد أوردت

فقط دعوته العامة للتحقيق في قتلى المناجم. في الوقت الذي أكتب في هذه الكلمات، فإن زوجة ليسو على وشك أن تلد توأماً – وهو يجهز حقائبه للعودة إلى تنزانيا. لقد حاولت أن أقنعه بالعدول عن ذلك. "إذا ذهبت، سيلقون القبض عليك". قال " أعلم ذلك"، "ولكن فقط لو أني محظوظ". كلانا يعرف أن بإمكانهم أن يفعلوا أسوأ من ذلك بكثير.

تقبيل السوط

في 17 آذار من العام 1999، وبناء على أوامر من شرطة متروبوليتان لندن، استُدعي زميلي المراسل لصحيفة الأوبزيرفور، مارتين برايت، ومحرريْن من الأبزيرفور ومحامي الغارديان للمثول أمام القاضي في أولد بايلي. أمرتهم المحكمة البريطانية، تحت طائلة السجن ودفع غرامات غير محددة، بتسليم كل الرسائل الداخلية المتصلة بقصص تتعلق بعميل سابق لـ MI5، الوكالة السرية التي تستخدم "جيمس بوند". فما كان من برايت والمحررين، روجر ألتون وألان راسبريدجر، إلا أن رفضوا.

بعد أسبوع واحد في حفلة استقبال مسائية لذوي أربطة العنق السوداء في فندق هيلتون، وجدت نفسي في خضم مناقشة طويلة مع جنتلمان مفوّه بطريقة مزعجة يدافع عن حق الحكومة بمراقبة ووضع القيود على مراسلي الأخبار. كان محاوري (ورئيسي) هو محرر الغارديان والمدير التنفيذي الأول للأوبزيرفر ألان راسبريدجر، نفس الشخص الذي يواجه عقوبة بالسجن في سجن الملكة لرفضه أمر المحكمة.

لم أكن مستغرباً.

إنه الذكاء الحاد لأجهزة الرقابة الإنكليزية وكبت الأخبار دفع ضحاياها الأساسيون، مراسلو ومحررو البلاد، وبشكل تلقائي إلى تطوير نوع من القبول المذعن للمبادئ التي تبرر تقييد حريتهم، عادة غريبة للصحافيين الإنكليز تتمثل بتقبيل السوط الذي يجلدهم.

تحداني راسبريدجر، "أنت لا تريد أن يلتقط مصور "أخبار" صوراً لعائلتك من

فوق سياج حديقتك، أليس كذلك؟" خسناً، لا. لقد حوّل موت الأميرة ديانـا - فـي أذهان العامة، هي ضحية للملاحقات الصحفية العدوانية - اهتمام الفـرد بحمايـة الخصوصية الشخصية إلى هوس بعدم الثقة. وهكذا أصبحت الخصوصية الفرديـة الخطوة المغرية الأولى نحو المنحدر الزلق لقبول الصحافيين بالرقابة الحكومية.

تحت لافتة احترام الخصوصية هذه، استحصلت حكومة رئيس الوزراء توني بلير على أمر من المحكمة بمنع نشر دفاتر مذكرات مربية أطفالـه. كمـا كانـت الخصوصية عباءة لإخفاء رواتب وزراء الشعب. وحتى سجلات مكالمة هاتفية من داوننغ ستريت عرض علي فيها مستشار لبلير ببيعي حق الـدخول إلـى مكتـب حكومي - كانت خصوصية أيضاً.

كانت ردة فعل مجتمع الصحافة الإخبارية في لندن على الأمر القضائي ضـد المحرر راسبريدج والمراسل الصحفي برايت وصحيفتيهما بطيئة في التشكل. فـي بلد الاحتجاج الحذر والدفاع المحسوب، حتى الأوبزيرفر نفسها تـأخرت أسـبوعاً كاملاً في ذلك خافية عقوبتها بالذات، غير واثقة من أن قراءها سيجدون خبر قمـع صحيفتهم جديراً بالقراءة.

ومرت الأسابيع. وأخيراً، نظّم ستيوارت وير، البريطاني الأول منذ توم بـاين الذي يفهم كلمة "الحرية"، عريضة موقعة من الأشـخاص المهمـين فـي وسـائل الإعلام. على أي حال، مع التماسهم إلى الحكومة بإسـقاط الـتهم، أقـر موقعـوا العريضة، "إننا ندرك الحاجة لحماية الأمن القومي". كما طالب الصحافيون أيضـاً: "ينبغي إصلاح قانون الأسرار الرسمية للسماح بالدفاع عـن المصـلحة العامـة". إصلاح؟ إن قانون الأسرار الرسمية يحظر تقريباً نشر أي وثيقة أو واقعـة تختـار الحكومة إخفاءها، من الجرائم بواسطة MI6 إلى الإحصاءات التعليمية. لقـد أقـر المحتجون المهذبون بحق الملكة باعتقال الصحافيين. معاذ الله أن يطلـب رجـال الصحافة بحرية الصحافة.

لم تفعل الغارديان شيئاً أكثر من كتابة رسالة إلى المحرر من العميل السـابق لوكالة الاستخبارات البريطانية MI5 دافيد شايلر. شايلر هذا رجل رائع، ولكنه أكثر ذكاء من جيمس بوند. كانت جريمة الأوبزيرفر هي كتابة تنويه بأن موقع أميركي

على الإنترنت وضع معلومات تؤكد اتهامات شايلر.

يبدو أن شايلر هو الذي دل الأوبزيرفر إلى هذه المعلومات العامة. رغم أن أي تبليغ أو رسالة من عميل سابق ينتهك قانون الأسرار الرسمية، إلا أن الشرطة لم تكن بحاجة لملفات رسائل المراسل الصحفي، كما ادعت، على أنها الدليل الوحيد على انتهاك شايلر المزعوم للقانون – شايلر نفسه كان قد أرسل إلى الحكومة نسخاً من رسائله إلى الصحيفة.

ومع ذلك، إن الحماقة الصرفة لمطالبة الحكومة بوثائق موجودة سلفاً في حيازتها هي دليل على وجود غاية أكثر شراً. فبإظهار أنها ستعاقب أقل المخالفات شأناً لقوانين سريتها، تنجح الحكومة في تجميد أي محاولة من قبل أي صحفي لنبش وإخراج حقائق أشد خطورة طُمرت ضمن وكالاتها السرية. والأسوأ من ذلك أن الصحفيين بدفاعهم عن الانتهاكات الصغيرة يوقعون أنفسهم في شرك تبرير رقابة أعظم. "كصحيفة"، كتبت الأوبزيرفر، "ليس لدينا أي مشكلة في أن الأسرار أو في المبدأ الذي يقول بأن السرية، عند الضرورة، ينبغي أن تصان بواسطة القانون".

بالموافقة على حصر نفسها بالتحقيقات "الشرعية"، إذا ما استخدمنا المصطلحات الجبانة لالتماس الصحفيين، تفتح الصحف الباب أمام المراقبة الحكومية لاستئصال كل ما هو "لاشرعي".

بقيت المملكة المتحدة واحدة من البلدان الوحيدة في نصف الكرة الشمالية بدون ضمانة مكتوبة بحرية الكلام والصحافة حتى تشرين الأول من العام 1999. في ذلك الشهر، أصبحت الفقرة العاشرة من المؤتمر الأوروبي لحقوق الإنسان قانوناً بريطانياً. سمح المؤتمر للبريطانيين، للمرة الأولى، "بتلقي وإرسال معلومات وأفكار دون تدخل من السلطة الرسمية".

في قضية التاج الملكي ضد الأوبزيرفر، وافقت المحكمة والحكومة بسرعة على أن قانون حقوق الإنسان الجديد ينطبق على قضية المراسل الصحفي برايت والصحيفتين.

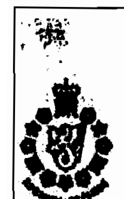
لم يكن ذلك بالخبر الجيد. في حين يذكر الدستور الأميركي بأن "الكونغرس لا

ينبغي أن يقيد لا حرية الصحافة ولا حرية الكلام" – ليس هناك إذا، و، ولكن – يضيف المؤتمر الأوروبي ملحقاً صغيراً قذراً، "الجزء 2". في جلسة استماع 17 آذار، حكم القاضي بأن الحق بـ "تلقي وإرسال المعلومات" – حرية الصحافة – تخضع لـ "القيود والعقوبات التي تفرضها مصالح الأمن القومي" الموجودة في الجزء 2. كم هذا مناسب في بلد جورج أورويل، يمنع القانون الحكومة من السيطرة على الصحافة – ما لم تقرر الحكومة على أن تقوم بذلك.

هموم الإشعار الدفاعي (D - Notice)

في 15 نيسان، افتتحت المسرحية الهزلية للرقابة/الرقابة الذاتية فصلاً جديداً. في ذلك اليوم، شاهد المراسل برايت نسخة من وثيقة عمرها أربع سنوات تعود إلى MI5، تصف فيها المحاولة الفاشلة لوكالة الأمن لتجنيد جاسوس ليبي، فشل ذريع يبدو بأنه أدى إلى قتل معارض ليبي يعيش في لندن. يمكن لأي شخص أن يقرأ وثيقة "مراكز المملكة البريطانية للمصادر الحساسة فائقة السرية" على الموقع www.cryptome.org – أنظر الشكل 8.1! ألَّف مراسل الأوبزيرفر برايت قصة (مع أنتوني بارنيت) حول المعلومات في ذلك الموقع.

بالرغم من النشر المفتوح على الموقع، إلا أن تكرار هذه المعلومات كان يؤدي إلى فرض عقوبات مدنية وجزائية. (في الحقيقة، تعتبر قراءة محتوى ذلك الموقع جريمة في المملكة المتحدة). وإذا كنت تعتقد بأن ذلك مزاحاً، فإن جيستابو الفكر التابع لرئيس الوزراء اعتقل الطالب الجامعي جولي آن دافيس لقراءته رسائل من العميل شايلر على موقعه الفرنسي على الإنترنت. لتجنب أمر قضائي آخر، اتصلت الأوبزيرفر باللجنة الاستشارية الدفاعية، لجنة "D - Notice"، نوع من حجرة اعتراف حكومية حيث يمكن للصحافيين أن يهمسوا بأفكارهم ومعلوماتهم غير المنشورة ويسألوا، بكل ثقة، "إذا نشرنا، هل نكون بذلك نرتكب خطيئة ضد الدولة؟" اقترحت الوكالة بأنه إذا تمكنت صحيفتنا من إثبات أن تقريرنا الإخباري لم يكن يحوي أي خبر جديد – حد مثير بالنسبة لصحيفة – فقد لا يستوجب ذلك أية إجراءات قانونية.



SECRET & PERSONAL
covering
TOP SECRET DELICATE SOURCE UK EYES A

THE SECURITY SERVICE

G9A15

TEL: 0171-828 8688 Ext 88300
GTN: 3033
FAX: 0171-630 1428

Our Ref: PF690551/G9/0

Date: 1 December 1995



Libyan Intelligence Service activity in the UK

الشكل 8.1: وثيقة لـ MI5 تتعلق بمحاولة تجنيد جاسوس ليبي، خليفة أحمد بازيلا، سامحة له بالبقاء في بريطانيا. استُدعي المراسل مارتن برايت ومحررا الغارديان والأوبزيرفر إلى المحكمة لذكرهم وجود الوثيقة، انتهاك لقانون الأسرار الرسمية، ولرفضهم تسليم معلومات حول المصادر. بالمناسبة، يمكنك مشاهدة وثائق MI5 على الموقع www.cryptome.org.

من الجدير بالثناء أن الصحيفة تابعت النشر حتى آخر طبعة، رغم أنها أهملت عنوان موقع الإنترنت "طوعاً" (ولكنني ذكرته أعلاه). يعتقد المراسل برايت بأن ذلك الإجراء قاتل بالنسبة لأدبيات التغطية الإخبارية. "ذلك جنون، ولكن القانون يقول بأننا لا نستطيع القيام بما ينبغي على الصحافيين دائماً فعله، ألا وهو التحقق من المصادر ومراجعة الوثائق الأساسية. علينا أن نخرق القانون كي نأتي بأخبار جديدة".

الرقابة الذاتية قيد التربية

لجنة الإشعار الدفاعية والتردد بحظر النشر بشكل صريح والمساومة التي تبدو متعاطفة، كل ذلك يخدم تربية عادة الرقابة الذاتية.

بالفعل، نادراً ما تضطر الحكومة للتهديد باستخدام الإكراه لأن رجال الإعلام

البريطانيين تربوا على الإحساس الشديد بالحدود الفاصلة للكتابة العامة. في هذا المجتمع المسمم طبقياً، يُغوى النخبة من المحررين والمراسلين الصحفيين بالانضمام إلى الحلقة الداخلية للخبراء في البلاد مع الوزراء ورجال الاستخبارات العكسرية ذوي الألقاب. وكلفة هذا الاعتراف هو التصرف بتعقل وحذر.

إن البريطانيين، كما يذكِّرونني دائماً، رعايا - ليسوا مواطنين. أذهل الصحافي المولود في بريطانيا كريستوفر هيتشينز، سوط بيد السلطات في قارتين، الأميركيين عندما "خضع" لأداء الشهادة تحت القسم امتثالاً لطلب من قبل جانب الادعاء من قبل الحكومة الأميركية أثناء محاكمة الرئيس بيل كلينتون.

توسع الدولة من سلطتها لمعاقبة المراسلين الذين لا يلتزمون بالقوانين من خلال قوانين التشهير، الأمر الذي يخصخص، بالنتيجة، تطبيق الرقابة الرسمية. ومع ذلك، يجب أن أنشر عموداً واحداً في صحيفة بريطانية كما هو مكتوب، بدون تشذيب من محامين خائفين من دعاوى قضائية مدمرة من قبل مستبدين ممولين جيداً محبين للذهاب إلى المحاكم، من شركة ماكدونالد إلى رئيس الوزراء نفسه.

وقوانين التشهير هذه، رغم أنها تعرقل عمل المراسلين الصحفيين المحققين (لا يقبل كمبيوتر الغارديان أي نسخة قبل أن يجيب المراسل على سؤال تلك الآلة، "هل راجعها المحامي؟" إلا أنها بالكاد تحمي العامة. فالصحف البريطانية الصغيرة المكثفة، مثل ديلي ميرور، ليست سوى بواليع قذرة للشائعات وقتل السمعة واختلاق الأكاذيب البغيضة.

وعندما تخفق الحجج المناهضة لتحرير الصحافة واحدة بعد الأخرى، يكون الدفاع الأخير للمسؤولين المتحمسين للرقابة والصحافيين الجاهزين للامتثال هو أن أي حكومة خاضعة للتدقيق "ليست بريطانية". هذه الحريات تسيء إلى ما يسميه البريطانيون "ثقافتهم"، والتي هي، عند المعاينة، ليست سوى توليفة موهنة من عادات راسخة منذ مدة طويلة من الخضوع الممتزج بشكل مريح جداً مع ميول ذوي السلطة.

المشاكل وهيتشينز

بما أننا نتكلم عن المشكلة، لقد فعلناها الآن. نشرت هذه القصة – تقبيل السوط – في مجلة إنديكس أون سينسورشيب، لندن. تُرك فرانك فيشر، محرر إداري ونوع من مثيري المشاكل الذين تحتاج إليهم الصحافة حاجة ماسة، مسؤولاً عن النشر عندما كان رؤساؤه خارج لندن. أدخل فرانك ضمن القصة العنوان الحقيقي لموقع الإنترنت حيث يمكن لأي شخص أن يقرأ وثائق MI5 وMI6. وفي حال لم يفهم القراء القصد، أرفق مع القصة وثيقة كُتب عليها سرية.

عندما عاد رؤساء التحرير ليجدوا بأن آلاف النسخ قد طُبعت مسبقاً، طلبوا عقد اجتماع. هل سيُقلى فرانك بالزيت أو سيُسلَّم فقط إلى السلطات مع ملاحظة مغروزة عليه، "افعل كما تشاء"؟ كيف يمكننا حماية أقراص الكمبيوتر والحفاظ على عمل المجلة، وحمايتها من الإفلاس، عندما تأتي شرطة العاصمة لتأخذ أجهزة الكمبيوتر كما فعلت مع الطالب الذي اعتُقل سابقاً؟ كيف يمكنني أن أمنع الاستيلاء على جواز سفري؟

مهما كانت العواقب، يجب أن يُنشَر العدد.

ولكننا لم نكن مستعدين للهجوم الصاعق الوشيك الذي سيأتي بواسطة البريد الإلكتروني:

> مقالة غريغ بالاست المعنونة، تقبيل السوط... ماذا بحق الله تفعل إنديكس عندما تسمح بتبديد صفحاتها هباءً وإيذاء سمعتها كمجلة جدية بمثل هذا الجهل وضيق الأفق.

كان كريستوفر هيتشينز، وهو إنكليزي مزروع في أميركا جعلته لكنته البولندية وبذاءته الممطوطة بعناية الشخص المفضل في حفلات الكوكتيل في نيويورك، في حالة غضب شديد. إنه لن يغفر أبداً لذلك التلميح، المترافق مع توبيخ خفيف، إلى تعاونه مع السياسيين الجمهوريين.

> كل شيء في مقالته إما زائف أو لاعلاقة له بالموضوع. إن اللجنة القضائية التابعة للكونغرس، التي نظمت القضية ضد كلينتون، ليست ذراعاً للحكومة

الأميركية... أنا لم "أخضع" إلى أية دعوة للمثول أمام المحكمة، وإنما وافقت بحرية على طلب لأداء شهادتي.. إذا لم يكن السيد بالاست يفهم الشروط القانونية لمحاكمة الرئيس في الدستور الأميركي، فلا شأن له بتأييد البريطانيين التعساء لافتقارهم إلى لائحة الحقوق.

لدى معاقبتي بهذا التوبيخ القاسي، رددت بتواضع:

السيد كريستوفر هيتشينز

واشنطن، دي سي

سيدي العزيز،

أكتب إليك كي أعرب عن اعتذاري الصادق لكلماتي في المجلة التي يبدو بأنها جرحت كبرياءك وإحساسك بقيمتك الخاصة التي اكتسبتها بكل جدارة. أنا لم أقصد أن أهين شخصاً بأهمية وبراعة شخصك في فنون المحاكمات والتنازل.

غالباً ما أقول بأن النقاد الاجتماعيين أمثالنا، مَن مهنتهم تتمثل بتوبيخ الآخرين، ينبغي أن يعارضوا بشكل لطيف ومرح، الأمرين اللذين نوزعهما عادة بكل سهولة. ولكن، نظراً لمركزك الاجتماعي وشهرتك المستحقة، أنا أوافق على أنه كان ينبغي أن نجعل منك استثناء، ونمنحك بعض الحصانة من كل أنواع النقد. ورغم أن عملك نادراً ما يزعج المتنفذين، إلا أنه يمدح اليساريين في وقت نحتاج فيه إلى تقدير ممن نحابيهم.

يجب أن أعترف بأنني لو قمت بتحرير، وإعطاء الصلاحية بنشر تلك المقالة، لما أنهيتها بأي ذكر لقصتك... إذ لم تكن تصرفاتك الغريبة في واشنطن جديرة بالاهتمام كما تعتقد.

سامحنا، لأنه كان في رأسنا أشياء أخرى عندما كنا على وشك النشر. كشفت إنديكس النظام الفاسد للرقابة الإنكليزية - وكانت قريبة جداً من تخطي الخط الأحمر لمرسوم الأسرار الرسمية كما فُسر الأمر بواسطة MI5

وMI6. لقد أجرينا مناقشة مطولة عما سنفعله في حال حوكمت إنـديكس أو قُبض على كمبيوتراتنا أو اعتُقل المحررون ومعهم أنا. أعترف بـأنني لـم أنتبه كفاية، وأنا أركز على صعوبات مواجهة القمع الحكومي، لمشـاعرك الشخصية.

إنني مصدوم إلى أنك وصفتني بكل حق بـ "الجهل وضـيق الأفـق" لأنني ذكرت بأنك "خضعت" لطلب بالتقدم لأداء الشهادة في محاكمة الرئيس كلينتون بواسطة كينيث ستار "المدعي الخاص". إذا كنت قد فعلت ذلك، فإنه يُعَد خرقاً للأخلاقيات الصحافية الأميركية، وهي أن المراسلين لا ينبغي أبداً أن يقدموا معلومات المصدر لمساعدة قضية رسمية. وها أنا الآن أصـحح السجل بكل سرور: أنت لم "تخضع" للشهادة ولكنك، على حد قولك، "وافقت بحرية" على أن تلعب دوراً في عملية الاضطهاد الرسمي في قضية كينيـث ستار.

ولهذا السبب، سأطلب من إنديكس أن تنشر التراجع التالي:

> يتمنى السيد غريغ بالاست الاعتذار بكل صراحة إلى السـيد كريسـتوفر هيتشيتر الذي تتصف أفعاله في كل الأوقات بأنها شريفة وجديرة بالثنـاء وعلـى الدوام، بلا استثناء، خارج دائرة نقد من يُدعَوْن المراسلين المحققين أمثال السـيد غريغ بالاست. إن السيد بالاست خجل إلى حد لا يوصف.
>
> بصدق...

في النهاية، تراجعت أجهزة استخبارة جلالة الملكة ومعها كريستوفر هيتشينز. لقد حكمت محكمة استئناف إنكليزية بأن قانون حقوق الإنسان الأوروبية الجديد قـد أبطل هستيريا الأسرار الرسمية الإنكليزية في هذه القضية السخيفة لنشر معلومات علنية سلفاً، رغم أن القانون الفاسد يستمر بمعاقبة أولئك الـذي يتخطـون الخـط الأحمر، المرسوم في مكان غير معلوم، المتمثل بكشف الشـرور الرسـمية. لـذا، قررت أن أشد رحالي وأعود إلى الولايات المتحدة، حيث لا يمكن مراقبة أي شـيء - ولكن حيث لا شيء مكتوب يستحق مراقبته.

أمنية الموت تحت أشجار النخيل

في أميركا، على نقيض النظام الملكي الذي انفصلنا عنه الآن، يشتكي الأميركيون ويتذمرون ويطالبون بحقوقنا. أحياناً. عندما ينتهي تأثير التنويم المغناطيسي المعلوماتي الترفيهي للتلفزيون، وعندما تصبح "طاب يومك" إجابة غير كافية على الاحتيال علينا بواسطة أصحاب السلطة، يستجمع الأميركيون أنفسهم وينهضون ويقولون، لا شكراً، إننا لن نأكل البراز.

لابد أنك عندما تقرأ فصولي حتى تصل إلى هنا ستصاب بالإحباط، فالكبار، المستبدون، المتوحشون يبدو أنهم يفوزون دائماً. إذا كان أبوك رئيساً وأخوك، حاكم فلوريدا، هو من يعد الأصوات، لن تكون بحاجة للفوز بالانتخاب حتى تصبح أنت أيضاً رئيساً. إنهم لا يدعونها بالطبقة "ذات الامتيازات" هكذا، بدون سبب. نقود الشركات تفوز على الديمقراطية في كل مرة. هكذا تبدو الأمور.

ليس دائماً. قد يبدو الأمر وكأنه معركة بين الدببة والأرانب، ولكننا أحياناً، نحن المخلوقات الصغيرة، نقف على أرجلنا الخلفية ونقاتل ونربح. الغاية من هذا الفصل هو أن أميركا تملك شيئاً لتقدمه بالإضافة إلى برغر ماكدونالد وصواريخ كروز ومادونا.

في الفصل الثاني، أخبرتكم كيف سُجّل 3 ملايين مقيم في سان دييغو مكرهين كفئران اختبار في تجربة اقتصادية مخيفة: إنهاء تنظيم أسعار الكهرباء. وعدت شركات الطاقة بأن السوق الحرة ستخفض الأسعار "على الأقل 20 بالمائة". بحلول العام 2000، ارتفعت أسعار الطاقة 379 بالمائة.

ثم حدث شيء غير عادي. وثب الكاليفورنيون المسترخون من ألواح زلاجاتهم وخرجوا من أحواض استحمامهم الساخنة ملوحين بأصابعهم الوسطى في الهواء، هاتفين، "قاطعوا! قاطعوا!" أصدرت شركة سان دييغو للغاز والكهرباء فواتيرها المنتفخة، ولكن في صيف العام 2000 لم تدفع الجماهير المسمرّة بفعل التعرض للشمس. بينما استمر ببساطة حوالى عشرات الآلاف من المستهلكين بدفع فقط الأسعار القديمة المنخفضة نفسها. انضم إلى المقاطعة النظام المدرسي في

المدينة ومجلس الكنائس وحتى، بدون أدنى حس من الحياء، السيناتور الذي أيد قانون إلغاء القيود على الأسعار.

في بوليفيا، كما تذكر، عندما رفع المالكون البريطانيون والأميركيون لشركات المنفعة العامة في كوتشابامبا الأسعار وقاطع المستهلكون دفع الفواتير، واجهت الحكومة المحتجين بالرصاص وقانون الطوارئ. ولكن في كاليفورنيا، قوبل المتظاهرون بسياسيين مذعورين خانعين، وقدم حاكمهم، الديمقراطي غراي دافيس، مشروع قانون عاجل لتخفيض الأسعار بنسبة 60 بالمائة. كما صادق المشرعون في الولاية على التمرد بمنعهم شركة سان دييغو للغلز والكهرباء من قطع الخدمة عن المستهلكين الذين رفضوا الدفع.

صُعق قراصنة الطاقة بتمرد الشعب. عل أي حال، رغم أن الأسعار في سان دييغو ارتفعت إلى حوالى 15 سِنتاً للكيلو واط الساعي،إلا أنها لم تكن أكثر مما فرضته شركات الطاقة الأميركية على مستهلكيها في أوروبا - الذين تحملوا تلك الأسعار بلامبالاة ورزانة.

إذاً ما الذي جعل أرانب الشاطئ يثورون؟ إنه سر أميركا الصغير، وهو أن النظام العالمي الجديد المتمثل بالأسواق الحرة وإلغاء القيود هو للتصدير فقط - لنهب الأموال الأجنبية حصراً.

تملك مدينة لوس أنجلوس أنظمة الماء والكهرباء فيها وعملياً تهب المادتين مجاناً. هذا جيد. لسنا مضطرون لتحمل آراء البنك العالمي المتعلقة بالخصخصة وتحديد الأسعار "بحسب السوق"، فهذه الأمور مصممة من أجل القارات الأقل شأناً.

عندما يُرفس الأميركيون على الرأس بهذا الشكل، فإن أعينهم تومض ورؤوسهم تبدأ بالتفكير. في أعماق قلوبنا المستغَلة والممسوخة كشخصيات ديزني لاند، مازالت أميركا تنبض بروح ديمقراطية معينة. ليست روح توماس جيفرسون ولائحة الحقوق، أنا أتحدث عن تشارلز برونسون وفيلم أمنية الموت، الأفعى الملتفة حول العلم الثوري - لاتطأ بقدمك فوقي. قبل وقت طويل من ارتفاع الأسعار في إثر إلغاء القيود، دفع 46,000 من سكان سان دييغو طوعاً 15 دولاراً في العام للانتماء إلى شبكة عمل مستهلكي المنفعة العامة (UCAN)، التي كانت مهمتها

الوحيدة تتمثل بمضايقة وتحدي ومقاضاة شركات الهاتف والكهرباء. رعت UCAN الإعلانات الإذاعية "لا نستطيع أن ندفع – لايمكننا أن ندفع". وكانت هناك أيضاً مجموعة أخرى، شبكة إصلاح المنفعة العامة (TURN)، تمتلك 20,000 عضوٍ غاضبٍ. أطلق توكويفيل على هذه الحالة "ميل الأميركيين للاتحاد": وهو كان يقصد، التزام العمال العنيدين بالتوازن.

شكاوى القضايا الجماعية، القوانين المكافحة للاحتكار، لجان الخدمة العامة، لجنة سلامة منتج المستهلك (شكراً يا رالف)، إدارة الغذاء والدواء، إدارة الصحة والسلامة المهنية، الجامعات الحكومية، قانون حقوق التصويت (شكراً يا مارتن لوثر) و... و، نعم، أنا أعرف بأن كل واحدة من هذه المؤسسات قد اختُرقت بواسطة دمىً تابعة للشركات، وتعفنت وفقدت أسنانها، ولهذا علينا أن ننهض من جديد. وهذا ما يجعل أميركا عظيمة، ليس الابتكارات في سوق الأشياء المقلدة.

بعد انتقالي إلى بريطانيا منذ أربع سنوات، قمت بتغطية قصة عن عصابة للتلاعب بالأسعار مؤلفة من وكالات مرخصة لبيع السيارات. اعترفت فولفو، وهي فرع من شركة فورد موتور، بأن مجموعة من المتعاملين الإنكليز قد تآمروا لرفع أسعار السيارات بما يقارب 6,000 دولار للسيارة الواحدة. كانت الحكومة البريطانية فخورة جداً بنفسها بإمساكها بالشريرين. بالطبع، لم تحلم الحكومة بالطلب من الشركة المحتالة إعادة النقود – ولا كانت لتذكر أسماء المحتالين من الوكالات (ذلك سر تجاري"). ووجد المستهلك المنهوب نفسه فاقداً للياقة والتهذيب بمطالبته إعادة النقود. كإمبرياليين عديمي الشفقة، كان الإنكليز بارعين في رفس الشعوب السمراء، ولكنهم في وطنهم كانوا مدربين بشكل جيد على تقبيل سياط من هم أعلى مقاماً. ورغم أن التلاعب بالأسعار مخالف للقانون في بريطانيا، إلا أنه في المائة عام الماضية، عدد ضحايا التلاعب بالأسعار الذين ربحوا التعويض هو صفر بالتمام والكمال.

يعتقد الأشخاص البارزون في الفكر البريطاني أن قوانين مكافحة الاحتكار القاسية، صديقة المواطن متجذرة في النظريات التقدمية للرأسماليين المتنورين الذين كانوا يسعون للحفاظ على السوق حراً ومنصفاً. ولكن المحامي المناهض للاحتكار

في واشنطن كينيث أدامز يملك وجهة نظر أكثر واقعية: "يملك الأميركيون 200 مليون سلاحٍ يدويٍ. لطالما كنا نمتلك أسلحة. إذا لم نتوصل إلى طريقة يسترد بواسطتها المواطن العادي أمواله، فسيكون هناك حرب".

مما لاشك فيه أنه إذا اعترفت فورد موتور في الولايات المتحدة بأنها ستخفض الأسعار بمقدار 6,000 دولار لكل سيارة، ومن ثم رفضت إعادة الأرباح، فسيكون هناك ثقوب رصاص في غرف المبيعات ودماء على مصدات السيارات. كان إقرار قانون مكافحة الاحتكار في العام 1890 الدفاع اليائس للطبقة الثرية في أميركا ضد الحركة الشعبية، وهي حركة تألفت من مليون مزارع غاضب كانوا على حافة القيام بعصيان مسلح ضد بارونات السكك الحديدية.

الأسلحة تخيفني، والعنف لا طائل منه. في الحقيقة، إن الإصلاحات المبدعة التي تتم بدون رصاص هي التي تعطي الأميركيين فرصة في محاربة القلة الثرية. لقد فعل ذلك المزارعون الأميركيون منذ مائة عام على السهول العظيمة، وإليك نموذجاً عن كيف يقوم بذلك الآن الفقراء في حيي القديم، لوير إيست سايد في مانهاتن.

ني تويا، ني ميا، دي تودوس

نيويورك، نيويورك، يا له من مكان رائع. قبل خمس عشرة سنة فقط، كان بإمكانك السير عبر "الشارع الثالث" في لوير إيست سايد وإحصاء ثلاثة وعشرين مبنىً فارغاً وسبعة مبانٍ مسكونة فقط. على زاوية الجادة B، قدم مالكو البنك المحلي وقاء للسوق المفتوح حيث يمكنك شراء الهيروين، الكوكايين، غبار الملائكة - أياً كانت التسمية. في العام 1984، استولى أحد التجار "لم يعد يتعامل في المهنة الآن) على البنك وأذن بإطلاق ثورة في أنظمة التمويل الأميركية.

سمعت ماري سبينك، لدى خروجها من السجن لإدارتها شبكة للمخدرات، خبراً يقول بأن البنك، وهو فرع من اتحاد هانوفر الاحتكاري للمصنِّعين، كان على وشك إغلاق أبوابه وإعادة الافتتاح في موقع أرستقراطي في ميدتاون. بدون بنك، سيموت الحي. اجتمعت سبينك مع قس الأبرشية وناشطي الإسكان المحليين (من

بينهم إرهابي سابق في منظمة "الطقس تحت الأرض") وطوقوا المركز الرئيسي لاتحاد هانوفر الكائن في مانهاتن. وفي نهاية الأمر، تمكنوا من الاتفاق على عقد اجتماع مباشر مع مدراء البنك التنفيذيين باستضافة لجنة الاحتياطي الفدرالي.

في غرفة الاجتماعات الأنيقة للجنة الاحتياط الفدرالي في حي وول ستريت، طالب طاقم لوير إيست سايد بأن تسلِّم شركة البنك التي تساوي ثروتها 80 مليار دولار بناءها الفرعي إلى المجموعة كي تنشئ جمعية تعاونية في المنطقة. كما طالبت البنك أيضاً بضخ عدة مئات من الآلاف من أجل رفع الجمعية التعاوينة عن الأرض. رفض المدراء التنفيذيون، ولكن الاحتياطي الفدرالي ذكَّرهم بسلطة اليد الخفية للسوق (أي قبضة ألان غرينسبان الحديدية، رئيس الاحتياطي الفدرالي) ومرسوم إعادة استثمار المجتمع (CRA)، وهو قانون جديد يلزم البنوك بتقديم الحاجات الائتمانية للجمعيات التعاونية في مناطق عملها. استسلم اتحاد هانوفر. شكَّل إطلاق الجمعية التعاونية الفدرالية لسكان لوير إيست سايد، تحولاً استثنائياً في السلطة السياسية من غرف اجتماع مجالس الإدارة إلى الشعب. وكان شعارهم: ني تويا، ني ميا، دي تودوس – "ليس لي، ليس لك، ولكن لنا".

إن الاندماج الحالي للعمالقة الماليين، مثل توليفة سيتيكورب/فترافليرز غروب، أشبه بتزاوج الفيلة. مشهد مذهل ينسينا تأثيره على النمل في الأسفل، وهم الزبائن من الفقراء والطبقة العاملة الذين يعني لهم التضامن المصرفي عادة التخلي المصرفي.

ولكن النمل يقاوم وسلاحهم هو قانون إعادة استثمار المجتمع CRA. في آذار من العام 1998، بعد نجاح لوير إيست سايد، شهد 130 مواطن غاضب في فيلادلفيا في جلسات اجتماع عقدتها لجنة الاحتياطي الفدرالي ضد شراء كورستيتس من قبل شركة فيرست يونيون. لتجنب مجابهات أخرى تحت قانون CRA، توصلت الشركتان المصرفيتان إلى تسوية مع الجمعيات بتعهدهما بتقديم 5 مليارات دولار على شكل قروض لذوي الدخل المنخفض والمتوسط على مدار خمس سنوات، وهي قفزة هائلة فوق معدلات الاقتراض في ذلك الوقت. ثم قدم بنك أميركا التعهد الأكبر، 350 مليار دولار على مدار عشر سنوات، مقابل الحق بالتهام مصرف

نيشنز بانك. بشكل إجمالي، وقعت البنوك الملتزمة بالاندماج 360 اتفاقاً لتقديم 1.04 تريليون دولار على شكل تمويل موجَّه لجمعيات غير مستحقة.

ولكن ماثيو لي لم يكن راضياً. رفض ماثيو لي، الذي يرأس الآن جمعية في نيويورك تدعى Community on the Move، التماساً من مصرفي سيتيبانك وترافليرز لإيقاف مواجهته لاندماجهما على أن يؤسس البنك الجديد قرضاً مقداره 115 مليار دولار لمدة عشر سنوات لذوي الدخل المنخفض والمشاريع التجارية الصغيرة في الأحياء الفقيرة.

كعضو في الجمعية التعاونية لسكان لوير إيست سايد، يعتبر ماثيو تشي غيفارا بالنسبة للحقوق المصرفية للسكان الفقراء. له لحية، مثل غيفارا، وعلى عكس غيفارا، يزرع الرعب في قلوب الرأسماليين الأميركيين. سلاحه الوحيد هو تحليل مفصل ومقنع لنماذج الإقراض التي تتبعها المصارف يكشف بواسطته الجانب المظلم والعنصري من "وضع الخط الأحمر"، إيقاف التسليف إلى الأحياء المنهارة وذلك من أجل تسريع انهيارها. أرغم لي بنك تشارتر من أوهايو على الالتزام بتقديم قروض قيمتها مليار دولار لزبائن الدخل المنخفض بعد كشفه بأن البنك كان يرفض طلبات القروض من السود والإسبان أكثر بثلاثة أضعاف من طلبات البيض، رغم الفارق الضئيل غير القابل للتمييز في الأحقية بالتسليف.

أكد ماثيو، برفضه عرض الـ 115 مليار دولار من سيتيغروب، بأن CRA ليست لعبة تكديس أموال قروض ضخمة، وإنما مسألة عدالة بالنسبة للفقراء عن طريق شرط الاعتمادات. وهو يستشهد بقضية معاملة غير وجدانية لعائلة أفريقية أميركية، آل هاريس، من قبل قسم الاعتمادات التجارية في سيتيغروب، فبينما كان المالكون في الأحياء البيضاء يتلقون قروضاً مقابل فائدة نسبتها 7 بالمائة، كانت عائلة هاريس تدفع 12 بالمائة. وقعت عائلة هاريس على استمارات قروض بيضاء، معتمدة على استقامة وشرف أكبر مؤسسة مالية في العالم. كان ذلك خطأً فادحاً. في كل الأحوال، يصر ماثيو على أن ورطة آل هاريس ليست الوحيدة، أي أن سيتيغروب بشكل منهجي تفرض أعباء مالية زائدة، وتمنح اعتمادات قروض أقل، على مجتمعات الأقليات والفقراء.

من السهل تعداد نقاط ضعف قانون إعادة استثمار المجتمع CRA؛ ما تزال الحرية المنحرفة باستغلال رأس المال حقيقة في الحياة الأميركية. ومع ذلك، لقد ساعد CRA على رفع العدد الإجمالي للقروض المنزلية للأميركيين السود بنسبة 72 بالمائة في أول أربع سنوات لها في السجلات. يتهم كبير المتحدثين المصرفيين باسم الجمهوريين بأن اعتمادات القروض هي ببساطة دفعات ابتزازية إلى الناشطين. ولكنه، على الرغم من ذلك، لم يتمكن من إيجاد مصرفي واحد ليشهد ضد استمرار CRA. لا تستغرب، فالبنوك تجني الأرباح من هذه القروض الإلزامية لذوي الدخل المنخفض.

النصر في المحيط الهادئ

أحياناً، الاحتجاجات التي تحررنا تكون أكثر هدوءاً.

في العام 1995، في شيكاغو، كان المحاربون القادمى للمهمة الفضية رقم 282 يحتفلون بالذكرى السنوية الخمسين لنصرهم على اليابان، مرتدين قبعاتهم ودبابيسهم التزينية وأشرطتهم وميدالياتهم القديمة. كان والدي جالساً على طاولته صامتاً. ولم يكن يلبس ميدالياته.

كان قد أعطاني ميدالياته تلك منذ ثلاثين سنة. ويمكنني تحديد الوقت بالضبط: 8 آذار 1965. في ذلك اليوم، كالآخرين، ذهبنا إلى كشك الصحف قرب مخزن البضائع الرخيصة للحصول على صحيفة لوس أنجلوس تايمز. كان يقرأ صحيفة "التايمز"، ولا يقرأ أبداً صحيفة "اكزامينِر". نظر إلى العنوان الرئيسي: قوات البحرية الأميركية نزلت على الشاطئ في دانانغ، فيتنام.

كطفل، كنت مفتوناً بميداليات والدي. كانت واحدة منها منقوشاً عليها نسر وجنود تحت شجرة نخيل، كُتب عليها "الحملة الآسيوية في المحيط الهادئ". وكان عليها ثلاث نجوم برونزية ورأس سهم.

لطالما كان أبي يشك قليلاً بالمغالين في وطنيتهم. ولكنه كان وطنياً حقيقياً من النوع العقلاني. بالنسبة إليه، كانت أميركا ترمز إلى فرانكلين روزفلت والحريات الأربعة. لقد حرر جيش أبي معسكرات الاعتقال الهتلرية ثم حمى، لاحقاً، متظاهري مارتين لوثر على الطريق حتى بيرمنغهام. أميركا التي يعرفها كانت

تضع يدها على كتف العالم كحامٍ ونصير. كُتب على مؤخرة الميدالية، "التحرر من العوز والخوف".

كان نصره على اليابان نصراً للمبادئ على القوة الإمبريالية، للحق على الجبروت العسكري الياباني الذي لا يُكبح جماحه. علَّمني أغنية من الأيام الأولى للحرب، عندما كانت اليابان تملك الأسلحة ونحن نملك المبادئ فقط:

ليس لدينا قاذفات قنابل لنهاجم بها...

... وإنما نسور، نسور أميركيون،

نحارب من أجل الحقوق التي نؤمن بها!

"هكذا إذاً"، قال أبي في ذلك اليوم من العام 1965، ثم طوى الصحيفة. لقد أمر السياسيون جيشه، المزود بمعدات القتل الصناعية العنيفة لفترة ما بعد الحرب، بالهجوم على الفقراء الآسيويين. وكونه قارئاً جيداً للتاريخ وخبيراً ممتازاً في المعارك، كان يعرف على ماذا كنا مقبلين. كان باستطاعته في ذلك الوقت أن يرى ما سيراه الأميركيون الآخرون بعد عشر سنوات من تلك الحرب في فيتنام: قاذفات أميركية تسقط النابالم على أكواخ القش، محرقة نفس القرى التي أحرقها غزاة هيروهيتو قبل عشرين سنة.

لقد سلبه ليندون جونسون والسياسيون نصره على اليابان.

لقد سرقوا منه نصره على الطغيان. عندما عدنا إلى البيت، ألقى ميدالياته بين يدي وأنا في الثانية عشرة من عمري لألعب بها، ولتضيع بين بقية اللعب.

قبل بضع سنوات، ذهبنا أنا وزوجتي ليندا إلى فيتنام لمساعدة الجمعيات التعاونية الريفية على إقراض بعض الدولارات إلى المزارعين كي يتمكنوا من شراء الدجاج والخنازير.

في 8 آذار 1995، كنت ما أزال في دانانغ، صعدت سلَّماً صخرياً من الشاطئ إلى مقام يزوره الفيتناميون تمجيداً للآبائهم وأجدادهم.

في منتصف الطريق إلى القمة، توقف رجل في نحو عمري كي يرتاح، مرهقاً من تسلقه المضني في ذلك الجو الحار على ساق واحدة وعكازتين. جلست

بجانبه، ولكنه أشاح بوجهه، خجلاً من ثيابه البالية، التي كانت مزقاً من بذة رسمية قديمة وسخة.

كلانا كنا نراقب الصيادين في الأسفل وهم يعملون فوق قواربهم. وضعت واحدة من ميداليات أبي بجانبه. لا أعرف بماذا كان يفكر فيما فعلته. أنا نفسي لا أعرف.

في العام 1945، على السفينة الحربية ميسوري، قبل دوغلاس ماكارثر استسلام اليابان الإمبريالية. لم أفكر كثيراً بالجنرال ماكارثر، ولكنه قال شيئاً بقي عالقاً في ذهني. "ينبغي علينا كلينا، المنتصرين والمهزومين، أن نبذل جهداً لتجاوز الماضي إلى حياة أكثر رفعة وسمواً لأنها الطريقة الوحيدة التي ستخدم الأهداف المقدسة التي سنسعى لأجلها".

"كتابك محبط": خاتمة

لدي مجموعة كبيرة من الرسائل التي تقول، "كتابك محبط". ذلك صحيح، ولكن فقط إذا وضعتم أيديكم في جيوبكم ونظرتم إلى أحذيتكم وبدأتم بالصفير. إليكم الخيارات التي تملكونها: يمكنكم إغلاق الكتاب واستخدام الغلاف لحك أجزائكم السفلية. اقرأوا، تعلموا، انضموا إلى شيء ما، اهتفوا، افعلوا. قاضوا أحداً ما. لقد فعل ذلك الاتحاد الوطني لتطور الملونين NAACP: قاضى كاثرين هاريس لانتهاكها الحقوق المدنية للفلوريديين، البيض والسود، الذين حُرموا بدون حق من حقهم بالتصويت. انضموا إليهم. اسحبوا حساباتكم (401(k التي تذوي شيئاً فشيئاً من سيتيبانك وانضموا إلى الجمعية التعاونية لسكان لوير إيست سايد. إذا لم تفعلوا ذلك، فلا تأتوا إلي باكين؛ ليس لدي وقت لمن يمكّنون الشركات على احتيالها وإساءاتها. لقد أخبرتكم عن منظمة TURN، المنظمة التي تحارب بارونات الكهرباء. إذا كنتم في كاليفورنيا، أرسلوا إليهم شيكاً بـ 25 دولاراً. الآن. عنوانهم موجود على مؤخرة هذا الكتاب، بالإضافة إلى مجموعة عظيمة أخرى من مثيري المشاكل الأميركيين الذين يستطيعون تزويدك بالمعلومات وتفعيل نشاطكم.

حتى رئيسنا دب به الحماس فطلب من كل أميركي أن يتطوع ويسلم أسماء الأشخاص "المشبوهين" الذين يحتاجون إلى تدقيق أكبر. حسناً، لنكتب كلنا "ديك تشيني".

ومهما كنت تفعل...

لا ترمِ هذه الورقة!

هل تملك وثيقة كُتب عليها "سرية" ولا يود رئيسك أن يطلع عليها كوكب الأرض؟ هل طُلب منك أن تمزق أو ترمي أو تخرب أو تمحو ذلك التقرير أو الملف/البريد الإلكتروني/الصورة التي ستنقذ حياة شخص ما إذا ما عُرضت على التلفزيون؟

لا تضيعها، بل أرسلها إلى:

غريغ بالاست على www.GregPalast.com

انقر على الزر الموجود على الصفحة الأولى الذي يقول "أخبرني عنها!"

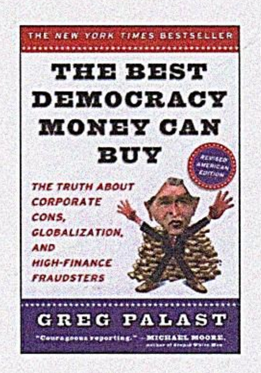
مرحباً بكم أيها المخبرون. لا تخالفوا القانون. (بإمكانكم إلقاء نظرة على القوانين في موقعي). ولا تعرضوا عملكم للخطر. ولكن، من أجل هذا الكوكب التعيس، أخبروا الحقيقة عنهم.



«الكثير من محتوى المقالة الافتتاحية لمايكل موور حول كيف سرق بوش انتخابات الرئاسة للعام 2000 جاء من المراسل التحقيقي غريغ بالاست، الذي أصبح كتابه، «أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها»، الكتاب المفضل بالنسبة للتقدميين». -صحيفة ذي فيليج فويس.

قام غريغ بالاست، «أعظم مراسل تحقيقي في زمننا» (تريبيون ماغازين) وأسطورة بين الصحفيين في أربع قارات، وحده بكشف النقاب عن أكثر القصص فضائحية في العقد الماضي، بما فيها:

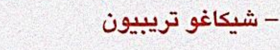
- **كيف سرقت عائلة بوش الانتخابات في فلوريدا.**
- **كيف انتزعت شركة إنرون احتكار الطاقة بواسطة الغش والكذب والخداع.**



هذه التحقيقات المحطمة للتماثيل - إلى جانب تقارير مذهلة حول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ووال مارت وبات باترسون، والمزيد - موجودة ضمن مجموعة مثيرة من أكثر قصص بالاست تشويقاً. تعرض هذه التقارير، بعد تحديثها وتنقيحها، صورة صاعقة عن السلطة الفاسدة والأساليب السياسية للاقتصاد العالمي في زمننا الحاضر. كل من يؤمن بأن الديمقراطية لا يمكن شراؤها ينبغي أن يقرأ «**أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها**»، المليء بالمقدرة العقلية الفائقة المزوجة بالنقد اللاذع التي جعلت من غريغ بالاست العدو رقم واحد بين رجال السلطة والسياسيين الذين أفسدهم المال.

«إنه من المراسلين المحققين الذين لم تعد تراهم الآن - في منتصف الطريق بين سام سبيد وشيرلوك هولمز».

- جيم هايتاور



«بحث تطلب جهداً شاقاً... مميز... باعث على القلق... قد يسبب إطباقاً شديداً على الأسنان».

- شيكاغو تريبيون

«فضيحة». - كما تقول كاثرين هاريس، أمينة سر ولاية فلوريدا، عن تقارير غريغ بالاست حول انتخابات العام 2000.

ISBN 9953-29-992-7







ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb